

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثاني

تحقيق
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة




الأشباه والنظائر
في النحو
٢

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران



حرف الثاء

الثّقل والخِفّة

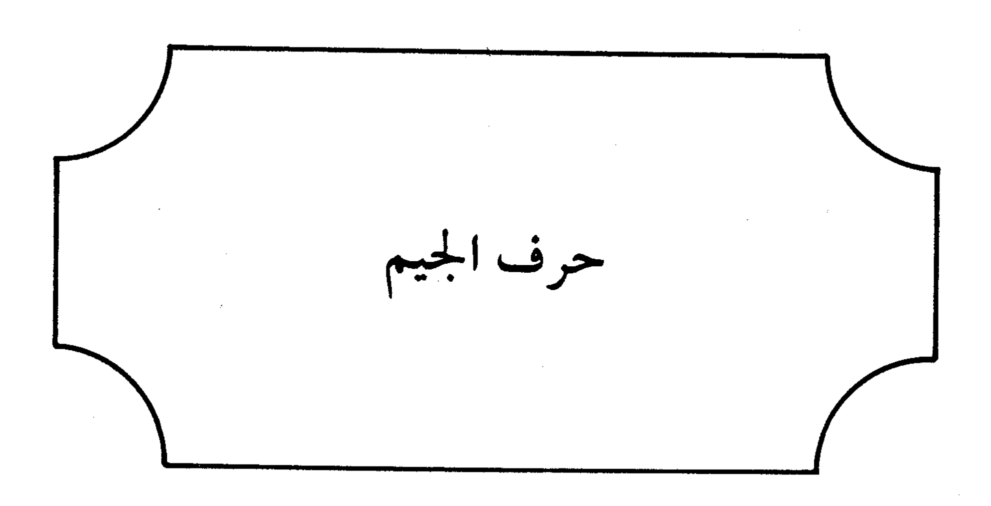
يعرفان من طريق المعنى ، لامن طريق اللفّظ.ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) ،قال : فالخفيف من الكلمات ما قّلت مدلولاتُه ولوازُمه ، والثقّيل ما كثر ذلك فيه ، فخفة الاسم أنه يدلّ على مسمًّى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقّق معناه كلفظة « رجل » فإن معناها ومسمّاها الذّكر من بني آدم . والفَرَس هو الحَيوان الصّهّال ولا يقترن بذلك زمان ولاغيره .ومعنى ثقل الفعل أن مدلاولته ولوازمه كثير فمدلولاته الحدث والزمان،ولوازمه الفاعل والمفعول والتّصرف وغير ذلك .

ثبوت الحدث

ثبوت الحدث في اسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل .

ذكره ابن الصّائع في « تذكرته » قال : فعثا زَيدٌ ، وهو مفسد متقاربان بخلاف عسى وقد أفسد ، ولهذا جعل الزمخّشري « مفسدين » من قوله تعالى :ـ ﴿ ولاَ تَعْثَوْا في الأرض مُفْسدين ﴾[1] حالاً مؤكدة .

(١) البقرة / ٦٠



حرف الجيم

حـــرف الجـــيم

الجُمَل نـــكـــرات

قال ابن يعيش : ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النّكرات . قال ولولا أنّ الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما يُعْرف لا يستفاد ، فلمّا كانت تجري أوصافاً / على النّكرات لتنكيرها أرادوا أن [١٤٩] يكون في المعارف مثل ذلك ، فلم يُمْكِـــن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه ، وأنت تريد النّعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجُمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال لام المعرفة على الجملة ، لأن هذه اللاّم من خواصّ الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء ، بل تكون جملة اسميّـة وفعليّة ، فجـاؤا حينئذٍ بـالّذي متـوصّلين بها إلى وصف المعارف بالجُمَل ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي هو الصفة في اللفظ ، والغرض الجملة ، كما جاءوا بأي متوصلين بها الى نداء مافيه الألف واللام ، فقالـوا : يأيهـا الرجـل ، والمقصود نـداء الرّجـل و« أي »[1] صلة ، وكما جاؤا بذي التي بمعنى : « صاحب » متوصّلين بها إلى

(١) في ط : « أوى وصلة » مكان : و « أي » صلة ، تحريف .

وصف الأسماء بالأجناس إلا آن لفظ الذي قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام ، ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في « تذكرته » : بنى ابن عصفور على أن إضافة«أفعل» لا تفيد تعريفاً: أنه لا بدّ من حذف في قوله تعالى : ﴿ **إنّ أول بَيْتٍ وُضِع للنّاس للّذي ببكّة مُباركاً** ﴾[١] والتقدير : لهو الذي ببكّة . فالخبر جملة اسمية ، لا مفردمعرفة،والجمل نكرات كما قال الزّجاج في : « إن هذان لساحـران »[٢]: إن التقديـر : لهما ساحران .

وقال صاحب(البسيط) : إنما اخْتُصّت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أحدهما : أنهاتطابقهافي التّنكير بدليل وضعها على التّنكير الذي لا يقبل التعريف .

والثاني : أن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات . ولو فُرِض تعـريف الحُكم في بعض الصّور لكـان نكرة في المعنى ، لاستحـالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السّامع فيحصل بذلك فائدة .

(١) آل عمران / ٩٦ .

(٢) طه / ٦٣ .

وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التّنكير .

الجـــوار

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص »(١) : ولخصّه ابن هشام في « المغني »(٢) / بزيادة ونقص فقال : (القاعدة الثانية) : أنّ الشيء [٢/١٥٠] يُعْطىُ حُكم الشّيء إذا جاوره كقول بعضهم : « هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ » بالجرّ،وقوله :

١٠١ - * كبيرُ أناسٍ في بجَاد مُزَمّل(٣) *

قال ابن هشام : وقيل في «وأرجلِكم»(٤) بالخفض : أنه عطف على « أيديكم » لا على « رُؤسِكم » إذا الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاورة « رؤسكم » .

---

(١) انظر الخصائص ٣/٢١٨ - ٢٢٧ .

(٢) انظر المغنى ٢/٧٦٠ . ط بيروت.

(٣) من معلّقة امرىء القيس ، وصدره :

* كأن ثبيراً في عرانين وَبْله *

من شواهد : الخصائص ١/١٩٢ ، ٣/٢٢١ ، والمحتسب ٢/١٣٥ ، وابن الشجري ١/٩٠ ، والخزانة ٢/٣٢٧ ، ٣/٦٣٩ ، والمغنى رقم ٩٠٨ ، ١١٦٢ .

والبجاد : الكساء المخطط . والمزمّل : الملفف.

(٤) المائدة/ ٦

والّذي عليه المحقّقون أن خفض الجوارِ يكون في النعت قليلاً ، وفي التوكيد نادراً كقوله :

١٠٢ - ❊ يا صَاحِ بلّغ ذوي الزّوجات كُلّهِم[1] ❊

ولا يكون في النّسق ، لأن العاطف يمنع التّجاور .

قال ومن ذلك قولهم : هَنَأَني وَمَـرَأني ِ ، والأصل : أمـرأني ، وقولهم : هو رِجْسٌ نِجْسٌ ، بكسر النو وسكـون الجيم ، والأصل : نَجِسٌ بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام : وكذا قالوا : وإنّما يتّم هذا أنْ لو كانوا لا يقولون هنا[2]: نَجِس بفتحة فكسرة ، وحينئذٍ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هـو الالتزام للتّناسب ، وأمّا إذا لم يلتزم فهذا جِائز بدوَن تقدّم « رجس » إذ يقال فِعْل بكسرة فسكون في كل فَعِل بفتحة فكسرة نحو : كَتِف ولَبِن ونَبِق .

وقالوا :«أُخذه ما قَدُم وما حدُثَ بضم دال حدُثَ».

---

(١) تمامه :

❊ أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرَا الذّنبِ ❊

نسب في معجم الشواهد ١/٦١ إلى أبي الغريب . وهو من شواهد المغنى رقم ١١٦٣ ، وشرح شذور الذهب / ٣٣١ ، وهمع الهوامع والـدّرر رقم ١٢٨٠ .

(٢) في المغنى ٢/٧٦٢ : « هذا » مكان : « هنا » .

وقرأ بعضهم : « سلاسلاً وأغلالاً »[1] بصرف « سَلاسِل » .

وفي الحديث ﴿ اِرْجِعن مأزورات غيـر مأجـوراتٍ ﴾ والأصل مَوْزورات بالواو ، لأنه من الوِزر .

وقرأه أبو حَيْوَة : « يؤقنون »[2] بالهمزة . وقال جرير :

١٠٣ = * أَحَـبُّ المُؤقِدانِ إليَّ مُؤْسىَ[3] *

(١) الإنسـان / ٤ ، وهي قراءة نـافع وابن كثيـر ، والكسائي وخلف.وانـظر النشر/٢/٣٩٤.

(٢) البقرة / ٤ . وهي قراءة أبي حية النمّيري كما في البحر ٤٢/١ ، وتفسير الكشاف ٢٤/١ .

(٣) تمامه :

* وجعدةُ إذ أضاءهُما الوقودُ *

وهذا الشاهد لجرير كما ذكر السيوطي غيـر أن روايته في الـديوان ١١٦ جاءت على النحو التالي :

لـحبّ الـوافـدان إلـيّ مـوسى وجعـدةُ لـو أضـاءهمـا الـوقُـودُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهـو من شواهـد : الخصـائص ١٧٥/٢ ، ١٤٦/٣ ، ١٤٩ ، ٢١٩ ، والمنصف ٣١١/١ ، ٢٠٣/٢ ، والشـافيـة ٤٢٩/٤ ، والمغنى رقـم ١١٦٤ .

هـذا وقد اختلفت هـذه المصادر في روايـة الشاهـد ، ففي الخصـائص والمنصف ٢١١/١ :

* لَحَبّ المؤقدان إليّ مؤسى *

وفي المغنى والشافية ، والمنصف ٢٠٣/٢ : =

بهمزة المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمّة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في وجوه : أُجُوهٌ، وفي :وقّتت:أقّتت .

ومن ذلك قولهم في صُوَّمٍ : صُيَّم، وفي جُوَّعٍ جيّـع حملاً على قولهم في عصـوّ : عِصِيّ،لأن العين لمـا جاورت الـلام حملت على حكمها في القلب .

وكان أبو عليّ ينشد في مثل ذلك :

* قد يُؤخذ الجارُ بِجُرْم الجار[1] *

قال ابن جنيّ : وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ،ألا تراهالما جاورت اللام بكونها في / العين لذلك كأنّها في اللام لم تفارقها . [١٥١]

وكذلك أيضاً قولهم : شابّة ودابّة صار فضل الاعتماد بالمدّ في الألف كأنه تحريك الحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين -

---

= * أحبُّ المؤقدين إلى مؤسى *

وفي الـرواية الأولى : تكـون اللام جـواب قسم محذوف وحبّ للمـدح والتعجب ، وأصلهـا : حَبَبَ بفتح العين ، والمؤقـدان فاعـل : حب ، ومؤسى وجعدة هو المخصوص بالمدح ، وفي الرواية الثانية أحب بصيغة أفعل التفضيل فهو مبتدأ مضافٌ إلى المؤقدين ، و «موسى» خبره ،ومؤسى وجعدة ولدا جرير . انظر تخريج هذا الشاهد في الشافية .

(١) في مجمع الأمثال ٢ / ١٠٩ : مثل اسلاميّ ، وهو في شعر الحكمي (أبي نواس) ولما كان هذا المثل الشعري ليس شاهداً نحوياً تركت ترقيمه .

ساكنين .فهذا نَحْوٌ من الحُكْم على جوار الحركة للحرف .

قال : ومن الجوار استقباح الخليل العَقُق مع الحَمِق مع[١] المختَرَق[٢] وذلك أن هذه الحركات قبل الرّوي المقيّد لمّا جاورته ، وكان الرّويّ في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقاً لا مقيّداً ، صارت الحركة قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بِقُبْح الإقواء[٣] . وقال ابن جنّي في قوله :

١٠٤= في أيّ يوميّ من الموت أفر أيومَ لم يقدَرَ أم يومَ قُدِرْ[٤]

الأصل : يُقْدرْ بالسكون المجاور ، ثم لمّا تجاورت الهمزة المفتوحةُ والرّاءُ السّاكنة ، وقد أجرت العرب السّاكن المجاور للمتحرّك مُجْرى المتحرك، والمتحرّك مُجْرى الساكن إعطاءً للجار حكم مجاوره ـ

(١) سقطت : « مع » من ط ،تصويبه من الخصائص ٣/ ٢٢٠ ، والنسخ المخطوطة .

(٢) هذه الكلمات وردت في أرجوزة رؤبة التي أولها :

❊ وقاتم الأعْلام خاوي المخترَق ❊

وانظر هامش الخصائص .

(٣) في ط ، ت ، م : « بفتح الأقوى » تحريف، صوابه من الخصائص ، هـ .

(٤) من شواهد : النوادر / ١٦٤ ، والمحتسب ٢/ ٣٦٦ ، والخصائص ٣/ ٩٤ وسر الصناعة ١/ ٨٥ ،والمغنى رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، والعيني ٤/ ٤٤٧ والأشموني ٤/ ٨ ؛ والخزانة عرضاً ٤/ ٥٨٩ . وفي العيني ، قائله علي بن أبي طالب رضي الله عنه كذا قاله أبو عبادة البحتري في حماسته . وقال ابن الأعرابي : هو للحرث بن المنذر الجرمي ، وليس لعليّ رضي الله عنه ، ولكنه رضي الله عنه تمثل به .

أبدلوا الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعنى[١] ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال : وعلى ذلك قولهم : المَرَاةُ والكَمَاةُ[٢] بالألف، وعليه خرّج أبو علي قوله :

١٠٥ * كأنك لم تَرَا قَبْلِي أسيراً يَمانِياً[٣] *

أصله : تَرْءا بهمزة بعدها ألف[٨].

(٤)

(١) في ط : « معنى » بالميم

(٢) يـريدون : المـرْأة والكمأة ، ولكن الميم والـرّاء لمّـا كـانتـا سـاكنتين ، والهمزتان بعدهما مفتـوحتان ، صـارت الفتحتان اللتـان في الهمزتين ، كأنهما في الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لمّا قُدّرت حركتاهما في غيرهما ، كأنهما ساكنان ، فصار التقدير فيهما : مَرَأَة ، وكمأَة ، ثم خففتا ، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما ، وانفتاح ما قبلهما ، فقالوا : مَرَاة ، وكَمَاة ، كما قالوا في فأس، ورأس لما خففتا : فاس وراس . انظر النص في سر الصناعة ١ /٨٦ .

(٣) من شـواهد : سـر الصناعـة ١ /٨٦ ، والمحتسب ١ /٦٩ ، وابن يعيش ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، ١٠٧ ، والمغـنى رقـم ٥٠٣ ، ٥٠٦ والأشموني ١ /١٠٣ والشاهد لعبد يغوث ، وصدره :

* وتضحك مني شيخة عبشَمِيَّةٌ *

(٤) قال ابن جنيّ في سر الصناعة١ /٨٦ : « على أن تقديره محققاً : كأن لم تَرْأ ، ثم إن الراء لمّا جاورت ، وهي ساكنة ، الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لَمْ تَرَأْ ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : ترا ، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق » .

قال سراقة :

١٠٦= * أُرِى عَيْنَيّ ما لم تَرْأياه [١] *

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا [٢] .

وقال ابن يعيش : اختار البصريّون في باب التنازع إعمال الثّاني ، لأنه أقرب إلى المعمول، فروعي فيه جانب القُرْب وحرمة المجاورة .

وقال : ومما يدلّ على رعياتهم جانب القُرْب والمجاورة : أنهم قالوا : جُحْر ضَبٍّ خربٍ ،وماءُ شَنٍّ [٣] باردٍ ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعني عليه ، ألا ترى أن الضّب لا يوصف بالخَراب والشنّ لا يوصف بالبرودة وإنما هما من وصْف الجُحْرِ والماء .

قال : والدّليل على مراعاة القُرب والمجاورة ، قولهم :

---

(١) تمامه :

* كلانا عالمٌ بالتّرهّاتِ *

من شواهد : النوادر / ٤٩٦ ، والمحتسب ١ /١٢٨ ، والخصائص ٣/١٥٣ وابن الشجريّ ٢ /٢٠ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ٩ /١١٠ ، والشافية ٤ /٣٢٢ ،والمغنى رقم ٥٠٤ .

(٢) وقال الزجاجيّ في أماليه الكبرى : « أمّا قوله : تَرْأياه فإنه ردّه إلى أصله ، والعرب لم تستعمل : يرى - وترى - ونرى ، وأرى إلاّ بإسقاط الهمزة تخفيفاً ، فأمّا في الماضي فإنها مثبتة . وكان المازني يقول : الاختيار عندي أن أرويه : « لم ترياه » بغير همز ، لأن الزحاف أيسر من ردّه إلى أصله : انظر الشافية ٤ /٣٢٣.

(٣) الشنّ : القِربة الخَلق الصغيرة ، وجمعها : شنانٌ ، ويقال أيضاً : شنّة .

خَشَّنْتُ[١] بصدره وصدْرِ زَيد ،فأجازوا في المعطوف وجهين ،أجودهما الخفض ، فاختاروا الخفض / هنا حَمْلاً على الباء وإن كانت زائدة في [١٥٢] حكم السّاقط لِلقُرْب والمجاورة ، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أولى لِلْقُرب والمجاورة ، والمعنى فيهما واحد .

وقال أبو البقاء[٢] في « التّبيين » المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني ، والثاني للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشمس طلعت ،وأنه لا يجوز فيه حذف التّاء لمّا جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة .

وقال في موضع آخر :قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم : جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ ،وكقولهم : « إنّي لآتيه بالغَدايا والعَشَايا » .

والغداة لا تجمع على غدايا ،ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير .

وقال في موضع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشّرط جزم لمجاورته المجزوم .

---

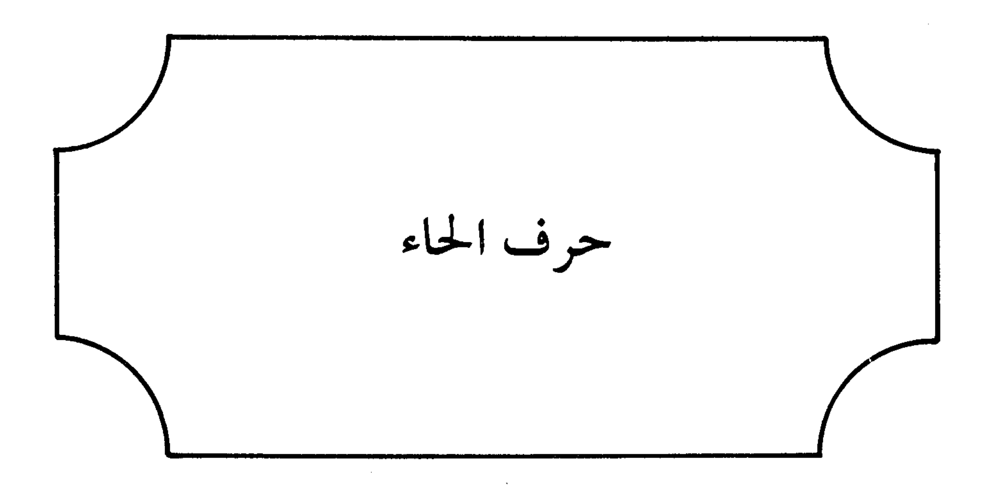
(١) يقال : خشّن صدره تخشيناً : أو غره .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبريّ : من مصنّفاته : إعراب القرآن ـ إعراب الشواذ ـ شرح الفصيح ـ اللباب في علل بناء الإعراب ، توفي ٦١٦ هـ .

وللمجاوزة أثر ، ألا ترى أنّ « كُلاً »[1] لمّا جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب إلا الجوار .

وما حصل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدًّاً ثم قال :وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة .

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٢


حرف الحاء

حــرْفُ الحـــاء

الحركة فيها فوائد

[الفائدة الأولى : الاختلاف في الحركة]

اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف ، أو معه ، أو قبله على ثلاثة مذاهب :

قال ابن جني : والأول ، هو مذهب سيبويه . قال الفارسيّ : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

قال : ويشهد للقول بأنها تحدث بعده ، وفساد القول بأنهاقبله : وجُوُدنا إياها فاصلة بين المِثْلَيْن مانعة من إدغام الأول في الآخر ، نحو : المَلَل، والضّفف[١]،والمشَشَر[٢] ، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو : الملال ، والضفاف ، والمشاش .

---

(١) من معاني الضفف : كثرة العيال ، أو كثرة الأيدي على الطعام أو الضيّق والشدة ، والحاجة ، والعجلة ، والضعف .

(٢) والمشش محركة : شيء يشخص في وظيف الدّابة حتى يشتدّدون اشتداد العَظْم .

ونحو من ذلك قولهم / : ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على [٢/ ٥٣
أن الكسرة لم تحدث قبل الميم ، لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تَلِ الواو والواو إنّما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجزٌ لم تقلبّ، لأنها لم تلها .

وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام ، لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين .

وقال : ويفسد كونها حادثة مع الحرف : أنّا لو أمرنا مذكّراً من الطيّ ثم أتبعناه أمراً آخر له[1] من الوجل من غير حرف عطف لقلنا : اطْوِ ايجَلْ[2] ، والأصل فيه : اطْوِ ، اِوْجَلْ ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياءً ، لسكونها وانكسار ما قبلها .

فلولا أن كسرة واو (اطوِ) في الرتبة بعدها لما قلبت ياء[3] واوُ (أوجل)- وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت ، فتجتذبها إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهو[4] الياء ، وكما أن هناك كسرة في الواو فهناك أيضاً الواو ، وهي وفق الواو الثانية لفظاً

(١) الضمير في : « له » للمذكّر .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يجل » بدون همزة الوصل ، صوابه من الخصائص ٢/ ٣٢٢ .
(٣) سقطَت : « ياء » في ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الخصائص .
(٦) في ط ، والنسخ المخطوطة : « هي » مكان « هو » كما في نص الخصائص .

وحسًّا ، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانيـة من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يثبتهما جميعاً في زمان واحد . ومعلوم أن الحرف أوْفى صوتاً ، وأقوى جَرْساً من الحركة ، فإذا لم يقل لك : إنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا أقل من أن تكون في القوّة والصوت مثلها .

وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ، لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواوَ الأولى الموافقة للفظ الثانية .

فإذا تأدّى الأمر بالمعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهما ، فكأن لا كسرة قبلها ولا واو .

وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو اوجل) صحيحة غير معتلّة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما ، وتكافؤهما[١] فيما ذكرنا ، فدلّ قلب الواو الثانية ياء حتى صارت : اطو اِيجَلْ على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها .

وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحرّكة بها لا محالة .

قال الفارسِيّ : ويقوي قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن [١٥٤] النون/الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحرّكة مخرجها من الفم ، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون

---

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وتكافيهما » صوابه من الخصائص .

المتحركة أيضاً من الأنف ، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغي أن لا تغني عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جني : كذا قـال الفارسي ، قـال : رأويته معنيًّـا بهذا الدّليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده ، وذلك كثير ، فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النّون ميماً في اللفظ ، وذلك نحو : عَمْبر ، وشمباء في : عنبر وشنباء ، فكما لا يشك في أن الباء في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف[1] بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثّرت على بَعْدها ما أثرته كانت حركة النون التي أقرب إليها ،وأشد التباساً بها أولى بأن تجتذبهـا وتنقلها من الأنف إلى الفم .

ومما غُيِّر متقدّماً لتوقّع ما يرِد من بعده ضمُّهم همزة الوصل لتوقّع الضّمة بعدها نحو : اُدخل . اُستصغر ، اُستخرج .

قال ابن جنّي : ومما يقوّى عندي قول من قال : إن الحركة تحْدُث قبل الحرف إجماع النحوين على قولهم : إن الواو في نحو : يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في: يَوعد ويَوزن ،لـو خرج على أصله ، فقولهم : بين ياء وكسرة ، يدلّ على أن الحركة عندهم قبل

(١) في الخصائص ٢ / ٣٢٤ بزيادة : « إلى الفم » .

حرفها المتحرّك بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في : يوعِد بين فتحة وعين ، وفي يَوزن بين فتحة وزاي(١)، فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو : يوعِدِ عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحها، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، قال : وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين :

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل إلى أنهم مريـدوه ومعتقدوه ، ألا تـرى أنّ من يقول : إن [١٥٥] الحركة تحدث بعد / الحرف ، ومن يقول : إنها معه قد أطلقوا جميعاً هذا القول الذي هو قولهم : إن الواو حذفت من : يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم ، وحملته عليهم ، لكانوا متناقضين، وهذا أمر لا يظنّ بهم .

والآخر : أن اكثر ما في هذا أن يكـون القوم أرادوه ، وهـذا لا يصلح دليلاً على موضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ، لأن اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمّل والطبع لا إلى التّبعية والشرع .

وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

---

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وزاء » وفي الخصائص : « وزايٌ »

قال : وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً ، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ،فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ،والضمة بعض الواو ، فكما أن الحرف لا يجامع حَرْفاً آخر في وقت واحدٍ فينشآن معاً في وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ، لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن تتصور أنّ حرْفاً من الحروف حدث بعضه مضافاً لحرف ، وبقّيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين ، فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرّك بها ، أو قبله[1] أيضاً ، ألا ترى أن الحرف الناشىء عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلاّ بعد الحرف المتحرّك بتلك الحركة ، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ، لاعتراض الضاد بينهما . والحس يمنعك ، ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحْو : ضارب وقائم ، وكذلك القول في الكسرة والياء والضّمة والواو إذا تبعتاهما . وهذا تناهٍ في البيان والبروز إلى حكم العيان . انتهى[2] .

وقد جزم أكثر النّحاة بالقول الذي صار إليه سيبويه ، فقال ابن الخباز في « شرح الدّرة » : بعد أن تكلم على إعراب الاسم المنصرف : وههنا / ترتيب وهو أن حرف الإعراب قبل الحركة ، [١٥٦]

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وقبله » بالواو لا بـ « أو » .
(٢) انظر النص كاملاً في الخصائص ٢ /٣٢١ - ٣٢٧ .

والتنوين بعد الحركة ، لكن خالفه أبو البقاء العكبري فقال في « اللباب » : الحركة مع الحرف لا قبله ولابعده .وقال قوم منهم ابن جني : هي بعده .والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركة ، فكانت معه كالمدّ والجهر والشدة ونحو ذلك ، وإنما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرَض والصّفة العرَضيّة لا تتقدّم الموصوف ولا تتأخّر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني : أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حرّكتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفي العدول عن ذلك دليلٌ على أن الحركة معها .

واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لمّا تدغم الحرفَ المتحرك فيما بعده نحو : طَلَل دلّ على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لاينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الأول : أن الإدغام امتنع لتحصّن الأول لتحرّكه ، لا لحاجز بينهما كما يتحصّن بحركته عن القلب نحو : عوض .

وعن الثّاني من وجهين :

أحدهما : أن حـدوث الحرف عن الحـركة كان، لأنها تجـانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه ، وليست بَعْضاً له ، ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحادث تماماً للحـركة لم تبق الحركة ، ومن سمّى الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً ، فقد تجوّز ، ولهذا لا يصح النّطق بالحركة وحدها .

والثاني : لو قدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول، كما أنه ينطق بالحرف المشدّد حرفاً واحداً، وإن كانا حرفين في التحقيق إلاّ أنّ الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف السّاكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحـرفُ الحرْفَ . انتهى / . [١٥٧]

الفـــائـــدة الثـــانيـــة

[في الحركة والحرْف]

قال أبو البقاء : ويتعلّق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحقّقين لوجهين :

أحدهما : أن الحرف له مخرج مخصوص ، والحركة لا تختص بمخرج . ولا معنى لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام ، وتبقى الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف . انتهى .

وكأنه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جنّيّ أيضاً فإنه عقد لذلك باباً في « الخصائص »[1] قال فيه : الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من متقدّمي القوم مَن كان يسمّي الضّمة الواو الصّغيرة ، والكسرة الياء

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣١٥ ـ ٣٢١ .

الصّغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك : أنك متى أشبعت وَمَطَلْت الحركة أَنشأْت بعدها حرْفاً من جنسها كما قال الشاعر :

١٠٧= * نَفْيَ الدّراهِيم تَنْقادُ الصيارِيف[1] *

وقوله :

١٠٨=وإننيّ حَيْثُما يَسْرِي الهوى بصري
مِنْ حيثُ ما سَلَكوا أَدْنُو فَأَنْظورُ[2]

---

(١) للفرزدق . وصدره :

* تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة *

من شواهد : سيبويه ١/١٠ ، والمقتضب ٢/٢٥٨ ، والمحتسب ١/٢٥٨ ، والخصائص ٢/٣١٥ ، وابن الشجري ١/١٤٢ ، ٢٢١ ، ٢/٩٣ ، وابن يعيش ١٠/١٠٦ ، والخزانة ٢/٢٥٥، والعيني ٣/٥٢١ ، ٤/٥٨٦ ، والتصريح ٢/٣٧٠،والأشموني ٢/٢٨٩ز .

وفي العيني : « وفي المحكم : كل ما رددته فقد نفيته ، ونفيت الدراهم : أبرزتها للانتقاد . والهاجرة : وقت اشتداد الحرّ في وقت الظهيرة .
والدراهيم : جمع درهام لا جمع درهم ، فإن جمع درهم : دراهم . ومن جعل الدراهيم جمع درهم كان شاذاً على غير قياس . والصياريف : جمع صَيْرف ولكن لما أشبعت كسرت الراء .

(٢) من شواهد : المحتسب ١/٢٥٨ ، وسر الصناعة /٣٠ وابن الشجريّ ٢/١٥٨ ، وابن يعيش ١٠/١٠٦ ، والخزانة ١/٥٨ ، ٣/٤٧٧ ، ٥٤٠ ، والمغنى رقم ٦٨٥ ، والهمع والدّرر رقم ١٦٩٦ .

يريد : فانظر .وقول ابن هَرْمة يرثي ابنه :

١٠٩ =فـأَنـتَ من الـغَــوائِــل حيـن تُــرْمـى
ومِـــن ذمِّ الـــرِّجـــال بِـمُـنْـتَـزَاحِ [١]

يريد بمنتزح وهو مفتعل من النّزوح .

ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة ، والتثنية ، والجمع على حدّها ، والأفعال الخمسة .

وتضارعت الحروف والحركات في الحـذف للتخفيف ،فحذفت الحركة في قوله :

١١٠= * ومَنْ يتَّقْ فإنّ الله مَعْهُ [٢] *

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٣١٦ ، ٣/١٢١ ، والمحتسب ١/١٦٦ ، ٣٤٠ ، وابن الشجري ١/١٢٢ ، ٢٢١ ، ٢/٥٥٨ ، والشافية ٤/٢٥ وقال الصاغاني في العباب : وانتزح : ابتعد ، وأنت بمنتزح من كذا أي تبعد منه . .
والغوائل : جمع غائلة ، وهي الفساد والشرّ . وقال الكسائي : الغوائل : الدّواهي . وَتُرْمي بالبناء للمفعول مسند إلى ضمير الغوائل .
وابن هَرْمة بفتح الهاء وسكون الراء : شاعر من مخضرمي الدولتين ، وهو آخر من يستشهد بكلامه . انظر الشافية ؛ وديوانه /٩٢ .

(٢) قائله مجهول .
من شـواهـد : الخصــائص ١/٢٣٣ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، =

وقوله :

١١١= * وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ[١] *

وقوله :

١١٢= * فاليوم أَشْرَبْ غير مستحِقبٍ[٢] *

= والحجة لابن خالويه / ٢٦٣ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ وتمامه :

* ورزق اللّه مؤتابٌ وغادِ *

والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل من الأوب . والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .

(١) البيت من ثلاثة أبيات للأقيشر بن عبد الله الأسديّ : وهي :

تقول يا شيخ أما تستحي ... من شُرْبك الرّاح على المكْبَرِ

فقلت لو بَاكَرْتِ مشمولةً ... صَفْرا كلوْن الفرس الأَشْقَرِ

رُحْت وفي رِجْلَيْك ما فيهما ... وقد بداهَنْك من المِئزرِ

من شواهد : سيبويه ١/٢٩٧ ، والخصائص ١/٧٤ ، ٣/٩٥ ، وابن الشجريّ ٢/٣٧ ، وابن يعيش ١/٤٨ ، والخزانة ٢/٢٧٩ ، والهمع والدرر رقم ١٢٩ .

(٢) لامرىء القيس من قصيدة يذكر فيها ما فعل بيني أسد في أخذ ثأر أبيه . ديوانه ١٤٩ وروايته : « فاليوم أُسْقى » وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد به .

والمستحقب : الحامل للإثم . والواغل : الذي يدخل على القوم أثناء الشرب من غير أن يُدْعي . وتمامه :

* إثْمًا من اللّه ولا واغل *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩٧ ، والخصائص ١/٧٤ ، ٣/٩٦ ، والحجة لابن خالويه /٥٤ ، ورسالة الغفران /٢٩٠ ، ٣٦٨ ، وابن يعيش ١/٤٨ ، والخزانة ٣/٥٣٠ .

وحذف الحرف في قوله :

١١٣= * فَأَلْحَقْتُ أُخراهم طريق أُلاهُمُ[١] *

يريد : أولاهم :

وقوله :

١١٤= * وصّانـي العجّاج فيما وصَّني[٢] *

يريد : فيما وَصّاني .

[١٥٨] قال : ومن مضارعة الحرف / للحركة : أن الأحرف الثلاثـة : الألف ، والياء والواو إذا أُشْبِعْن ، ومُطِلْن أَدَّيْن إلى حرف آخر غيرهنّ إلا أنه شبيهٌ بهن وهو الهمزة ، فإنك إذا أمـطلت الألف أدّتك إلى الهمـزة فقلت : (آءْ) وكذلك اليـاء في قولـك : (إىءْ) والواو في قـولك : (أُوْ) .

فهـذا[٣] كالحركة أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها وهي الألف ،

(١) نسبه ابن جنّي في الخصائص ٢/٢٩٢ للأسود بن يعفر . وتمامه :

* كما قيل نجم قد خوى متتابعُ *

من شواهد : الخصـائص ٢/٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣/٢٠٢ ، وابن الشجري ١/٢٩ ، ٢/١٧٩ .

(٢) رجز نسبه ابن جني إلى رؤبة . انظر الخصائص ٢/٣١٧ .

(٣) في ط : « فهذا كالحركة إلى الهمزة فقلت آاا ـ وكذلك الثاني في قولك أو الواور في قولك أو فهذِ » وهي زيادة انفردت بها ط وليست في الخصائص ولا النسخ المخطوطة .

والياء والواو في : منتزاح ، والصياريف ، وانـظور . وهذا غـريب في موضعه .

ومن ذلك أن تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً نحو : حمزَة ، وطلحَة ، وقائمَة ، ولا يكون ساكناً .

فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحـروف جازت نحـو : قطاة ، وحصاة ، وأرطـاة ، وحبنطاة[١] ، ألا تـرى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي .

وقال :وهذا أحد ما يدلّ على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أُخْتَيْها ، لأنها قد خُصّت هنا بمساواة الحركة دونها .

ومن ذلك : أنهم قد بيّنوا الحرف بالهاء ، كما بيّنوا الحركة بها وذلك نحو قـولهم : وازيـداهْ ،واغلامهمـاهْ ،واغلامهـوه ،واغـلامهيـه وانقطاع ظهرهيه ، فهذا نحو قولهم : أغطيتكَه ، ومررت بكَه ، وأغْزُه ، ولا تدعُه . والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير .

ومن ذلك :أن أقعد الثـلاثة في المـدّ لا يسوغ تحـريكه ، وهـو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة ، ألا ترى أن الحركـة لا يمكن تحريكها . فهذا وجهٌ أيضاً من المضارعة فيها .

---

(١) الحَبَنْطاة : القصيرة الدميمة البطينة .

وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو : تسميتك امرأة بهند ، وجُمْل فلك فيها مذهبان : الصّرف وتركه . فإن تحرّك الأوسط ثَقُل الاسم ، فيتعين منع الصّرف نحو : قَدَم اسم امرأة ، فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرّف كسعاد ونحوه .

ومن ذلك أنك إذا أضفت أي نسبت الرّباعيّ المقصور أجزت إقرار ألفه ، وقبلها ألفاً فتقول في حُبْلَى : حُبْلِيّ ، وإن شئت : حُبْلَوِيّ . وفي الخماسّي تحذف ألفه البتّة كحباريّ ومصطفىّ في حُبَارَى ومُصْطَفى .

وكذلك:إن تحرّك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البتّة كقولك في جَمَزى : جَمَزِيّ ، وفي بشَكي : بَشَكِيّ[١] فأوجبت الحركة الحذف [١٥٩] كما/ أوجبه الحرف الزائد على الأربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف : أنك تفصل بها ، ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو : وتد ، ويطِد[٢] ، فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو : شِمْليل[٣] ، وحَبَرْبَر[٤] .

---

(١) امرأة بَشكي اليدين والعمل كَجَمَزَى : خفيفة سريعة .

(٢) في ط فقط : و« نظر » تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة ووطَد الشّيءَ يَطِدُهُ وطداً وطِدَة فهو وطيد وموطود : أثبته وثقلّهُ كوطدّة فتوطّدَ .

(٣) ناقة شِمْليل : أي سريعة .

(٤) الحبربر : فرخ الحُباري . والحُبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وألفه للتأنيث وفي ط : «جيرير» بالجيم والياء ، تحريف .

ومنها : قد أجروا الحرف[١] المتحـرك مجرى الحـرف المشدد ، وذلك أنه إذا وقعَ رَوِيًّا في الشعر المقيّد سكّن ، كما أن الحرف المشدّد إذا وقع رويًّا فيه خفّف ، والمتحرك كقوله :

١١٥ = * وقاتِم الأعماق خَاوِي المُخْتَرَقْ[٢]

فأسكن القاف وهي مجرورة . والمشدّد كقوله :

١١٦ = * أَصَحَوْتَ اليوم أم شَاقَتْك هِرْ[٣] *

فحذف إحدى الرائين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أُجرى فيه مجرى

---

(١) في ط فقط : « الحروف » تحريف .

(٢) رجز لرؤبة ، ديوانه ١٠٤ وبعده :

* مُشتبه الأعلام لمّاع الخَفْق *

من شواهد : سيبويه ٢/٣٠١ ، والخصائص ٢/٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، والمنصف ٢/٣ ، ٣٠٨ ، وابن يعيش ٢/١١٨ ، ٩/٢٩ ، والخزانة ١/٣٨ ، ٤/٢٠١ ، والمغنى رقم ٦٤٤ ،٦٧٦ ،والعيني ١/٣٨ والهمع والدّرر رقم ١١٤١ .

وقاتم الأعماق : مغبرّ النواحي ، والقاتم : المكان المظلم المغبرّ من القتام وهو الغبار . والأعماق : جمع عَمق بفتح العين وضمها : وهي ما بعد من أطراف المفازة : والخاوي : من خوى البيت : إذا خلا . والمخترق : الممّر الواسع المتخلل للرياح ، وهو المفازة .

(٣) من شواهد الخصائص ٢/٣٢٠ وفي ط : «ساقتك» بالسين .

الحركة ، وجَعَلْت الموضع في الحذف للحركة،ثم لحق بها فيه الحرف .

قال : وهو عندي أقيس :

ومن ذلك:استكراههم اختلاف التوجيه[١] أن يجتمع مع الحركة[٢] غيرها من أختيها[٣] نحو : الجمع بين المختَرق وبين العُقُق ، والحَمِق فكراهيتهم هذا نحوٌ من امتناعهم من الجمع بين الف مع اليـاء والواو رِدْفَيْنْ » قال :

ومن ذلك عندي : أن حَـرْ.في العلة الياء والواو قد صحّا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما . وذلك نحو : القَوَدَ والحَوَكة ، والخَونة ، والغَيَب ، والصّيد ، وحَوِل ، ورَوع،و « إنّ بيوتَنا عَوِرة »[٤] فِيمن قرأ كذلك ، فَجَرت الياء والواو هنا في الصّحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما، نحو القواد ، والحواكة والخوانة ، والغياب والصّياد ، وحَوِيل وَرَوِيع ، وإن بيوتنا عويرة .

(١) التوجيه : هو حركة ما قبل حرف الرّوي السّاكن المقيد مثل : الضمة والفتحة والكسرة في هذه الألفاظ : الصُحُفْ ـ النّجَفْ ـ يعترِفْ .
انظر بغية المستفيد من العروض الجديد / ٧٩.

(٢) في الخصائص : « الفتحة » مكان « الحركة » .

(٣) يريد بأختيها : الضمة والكسرة .

(٤) الأحزاب / ١٣ . وهي قراءة ابن كثير وآخرين . انظر : تفسير القـرطبي ١٤/١٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٣٧ .

وكذلك ما صحّ من نحو قولهم : هَيُؤ الرّجل من الهيئة هو جارٍ مجرى صحة هَيوء لو قيل . فاعرف ذلك فإنه لطيف / . [١٦٠]

الـــفـــائـــدة الثـــالـــثـــة [1]

[في كمية الحركات]

قال ابن جنّي : بابٌ : كميَّة الحركات .

أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمـر فثلاث ، وهي الضّمـة والكسرة والفتحة . ومحصولها على الحقيقة ستّ ، وذلك أن بَيْن كلّ حـركتين حركـة فالتّي بين الفتحـة والكسرة هي الفتحـة قبـل الألف الممالة ، نحو فتحة عين عالم ، وكاف[2] كاتب ، كما أنّ الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم نحو فتحة لام الصّلاة والزكـاة ، وكذلـك : قام ، وعـاد ، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف : قيل : و سين سير ، فهذه الكسرة المشمَّة ضَمًّا .

ومثلهـا الضمة المشمّـة كسرةكنحو[3]قاف : المُنْقُـرِ[4] وضمّة

(١) في ط : «الثانية» مكان : «الثالثة» تحريف .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : سقطت كلمـة : « وكاف » ، صـوابـه من الخصائص ٣/ ١٢٠ .

(٣) في الخصائص : كـ « ضمة » .

(٤) في ط : النقير ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، والمُنقُر كما في سيبويه ٢ / ٢٧٠ : الرّكية الكثيرة الماء [الركية : البئر] .

عَينِ ، مذعور ، وابن[١] بور فهذه ضمة أشربت كسرة ، كما أنها في : قيل،وسير كسرة أشربت ضمًّا فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة،ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدلّ على أن الحركات معتدّات اعتدادُ سيبويه بألف الإمـالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها[٢] .

وقال صاحب البسيط : جملة الحركات المتنوّعة أربـع عشرة حـركة ، ثـلاثُ للإعـراب ، وثلاث للبنـاء ، وثـلاث متـوسّـطة بين حركتين .

أحدها : بين الضّمـة والفتحة وهي الحـركة التي قبـل الألف الفخمة في قراءة ورش نحو : الصّلوة والزّكوة والحيوة .

والثانية : بين الكسرة والضّمة وهي حركة الإشمام في نحو : قيل وغيض على قراءة الكسائي .

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو : رمى .

والعاشرة [٣] : حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا

---

(١) في الخصائص : « وباء ابن بور » .

(٢) انظر النص في الخصائص ٣/ ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) العاشرة : تكملة الحركات التسع السابقة .

ينصرف في حال الجرّ على مذهب من جعلها حركة إعراب .

والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الإعراب ، وهي ضمة المنادي / وفتحة المبنيّ مع « لا » على مذهب من جعلها حركة بناء . [١٦١]

الثانية عشر : حركة الإتباع .

الثالثة عشر : حركة التقاء الساكنين .

الرابع عشر : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً ، فإنه جيء بها لتصح الياء ، وليست حركة إعراب، ولا حركة بناء .

قال : وإنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكونه

وقال المهلبي في (نظم الفرائد)

عـددنـا جملة الحـركـات سـتّـاً وسـتّـاً بعـدهـا ثـم اثـنـتـين
فـإعــراب ثــلاث أو بـنـاء ثــلاث أو ثــلاث بـين بـين
ومـشبـهـتـان والإتـبـاع حـاد وأخـرى لالـتقـاء الـسـاكـنين
وواحــدة مـذبـذبـة تـردت لـدى أخـواتهـا في حيـرتين

وقال بعضهم : الحركات سبع : حركة إعراب ، وحركة بناء ، وحركة حكاية ، وحركة إتباع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم .

الـــفـــائـــدة الرابعـــة

[في قوة الحركة الإعرابية]

قال الشّريف الجرجاني في حاشية الكشّاف : الحركة الإعرابيّة مع كونها طارئة أقوى من البنائيّة الدائمة ، لأن الإعرابية عَلَمٌ لمعانٍ معتـورة يتميز بعضهـا على بعض فالإخـلال بها يفضي إلى التبـاس المعاني، وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتهـا ، أعني الإبانة عما في الضّمير .

الفـــائـــدة الخامـــسة

في [ألقاب الإعراب]

يقال في حركـات الإعراب : رفـعٌ ونصبٌ وجر أو خفض ، وجزم ، وفي حركات البناء : ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت [١٦٢] ألقابه / مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتّق من رافع ، والنّصب مشتقّ من ناصب ، والجرّ أو الخفض من جارٍ وخافض ، والجزم من جازم .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتقّ فيه المصدر من الاسم نحو : العُمُومة والخُوؤلة ، لأنهما مشتقان من العمّ والخال ، فلما صار الرّفع والنصب والجر والجزم لقباً للإعراب ولم يكن للبناء عاملٌ يحدثه يشتق له منه ألقاب جُعِلَتْ ألقابه : الضّم والفتح والكسر والوقف .

وقال أبو البقاء العكبري في « اللّباب » : إنما خصوا الإعراب بذلك لأن الرفع ضمّة مخصوصة ،وكذلك الجرّ والجزم ،وحركة البناء حركة مطلقة . والواحد المخصوص من الجنس لا يسمّى باسم الجنس كالواحد من الآدميين إذا أردت تعريفه علقت[1] عليه عَلَماً كزيد وعمرو ،ولا تسميّه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك.فضمة الإعراب كالشّخص المخصوص ،وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة على المقرّب » : اختلف النحاة : هل يطلق أحدهما على الآخر ،فيقال مثلاً للمعرب : مضموم ، وللمبني : مرفوع أم لا ؟

على ثلاثة مذاهب : منهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه .

ومنهم من قال : يجوز مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة ،وتلك لقرينة تبيّنه .

---

١) في ط فقط : « غلبت » بالغين ، وفي النسخ الثلاث : « علقت » وهذا أوضح .

ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ، ولا ينعكس .

الفـــائدة السادسة

[في الاختلاف في حركات الإعراب]

قال أبو البقاء العكبَرّي في « اللباب » : اختلفوا في حركات الإعراب :هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس أم كل واحد منهما أصل في موضعه ؟ .

فذهب قوم : إلى الأول ، وعلّته أن حركات الإعراب دوالّ على معانٍ حادثة بعلّة بخلاف حركات البناء،وما ثبت بعلّة أصل لغيره ، .

وذهب قوم : إلى الثاني ، وعلّته أن حركات البناء لأزمة وحركات الإعراب منتقلة ، واللازم أصل للمتزلزل / إذْ كان أقوى [١٦٣] منه .

وهذا ضعيفٌ ، لأن تنقل حركات الإعراب لمعنىً ولزوم حركات البناء لغير معنىً .

وذهب قوم : إلى الثالث ، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام،وكلٌّ منهما له عِلّة غير عِلّة الآخر ، ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر .

وعبرّ في « التبّيين » عن هذا الخلاف بقوله : اختلفوا في حركات الإعراب،وهل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقان من غير ترتيب ؟ قال : والأقوى هو الأول .

الفائدة السابعة

[في أثقل الحركات]

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة :

قال رجل للخليل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقلّ من يميّز أفعاله ! أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال : لا أدري ، قال أخف الأفعال عليك السّمع ، لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصّوت وأنت تتكلف في إخراج الضّمة إلى تحريك الشّفتين مع إخراج الصوت ، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصّوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزّجّاجيّ في « كتاب الإيضاح[1] » في أسرار النحو .

وقال ابن جني : أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضّمة كما يفرّون من السّكون .

إذا علمت ذلك فتتفرّعُ عليه فروع :

(١) حققه الدكتور مازن المبارك وطبع بدار النفائس ـ بيروت .

أحدها : اختصاص الرّفع بما اختص به،والنّصب والكسر . بما اختصّ به ، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبات ،إذ هي الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، وما ألحق بها من نائب الفاعل ، واسم كان ،وخبر إن بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة،فجعل الأثقل للأقلّ لقلة دَوَرَانه ، والأخف للأكثر ، ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر ، وتثقيل ما يقلّ .

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدّد منه سوى الخبر على خلاف .

[١٦٤] والفرع الواحد / من المنصوبات يتعدّد كالمفعول، به والظّرف والحال والمستثنى .

قال الزّجاجي : الفعل ليس له إلاّ مرفوع واحد ، وينصب عشرة أشياء ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات ، وأقلّ من المنصوبات، أعطيت الحركة الوُسْطى في الثقّل والخفة .

الفرع الثاني : اختصاص الضم بما بني عليه ، والفتح والكسر بما بني عليه لِما ذُكِر أيضاً ، فإن المبني على الفتح أكثر من المبنيّ على الكسر . ومنه ما كان بجوار ياءٍ نحو : أين ، وكيف ، فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخِفّة ،إذ هو مع الياء أثقل منه وحده .

والمبنيّ على الضّم أقلّ من المبني على الكسر ، إذ لم يبن عليه إلا حيثُ والظروف الستة وغير ، وأيّ في بعض أحواله،والمنادى ، وبعض الضمائر .

الثالث : اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح ، لثقل الجمع ،فأعطي الأخف،وأعطيت التثنية - لخفتها - الكسر ليتعادلا .

الرابع : قلة وجود الضّم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً في بعض الأحوال ، وذلك لأنه أثقل من الأسماء فنحي في الغالب عن الضّم لئلا يكثر الثقل .

الخامس : امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من الثّقل أيضاً .

وفي (البسيط) : لاخلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر ، والألف أخف من الياء ، وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضّمة ، ولذا جمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف ،والنّصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم حملاً على القُرْب .

وقال السخاوي في « شرح المفصل » : قال الخليل : أول الحركات الضمة ؛لأنها من الشفة . وأول ما يقع في الكلام الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء .

وقال ابن الدّهّان في « الغرة » : الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان[1] للسكون ،والفتحة قريبة من السّكون بدلالة أن العرب تفرّ إلى الفتحة كما تفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون

(١) في ط فقط : « مبائنتان » بالهمزة تحريف .

في غرفةٍ : غُرُفات وفي كِسْرة : كِسِرَات بالإتباع ، ثم إنهم يستثقلون
[١٦٥] ذلك فيقولون : كسِرْات وغُرْفات بالسكون . وبعضهم يقول / غُرَفات
وكِسِرَات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة ،ولا يقولون
ذلك في ضَرْب[١] ، وإنما يقولون : ضَرَبات بالفتح لا غير ، وأيضاً
فإن العرب تخفّف الكسرة في : فَخِذ والضّمة في عَضُد ، ولا تخفف
الفتحة في : جَمَل .فأما القدْر والقَدَرِ فلغتان ، وكذلك الدَّرَك والدّرْك .

ومما يدلّ على مناسبة الفتحة السكون : أن الواحد إذا اعتلت
عينُه بالسّكون اعتلّ في الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط : تقول :
ثوب وثياب وسوْط وسياط ، ولم يقولوا : أثواب كما قالوا : طِوال ،
لأن الواو في طويل متحركة .

وقالوا في جواد : جياد فقلبوا في الجمع ،لأنها في الواحد مفتوحة
والفتح يقارب السكون . انتهى.

الفـــائدة الثـــامنـــة

[في مَطْل الحركات ومَطْل الحروف]

قال ابن جنيّ[٢] : بابٌ في مَطْل الحركات ومطل الحروف .

أمّا الأول فينشأ عن الحـركة حـرفٌ من جنسها،فينشـأ بعد
الفتحة ألف ، وبعد الكسرة ياء ، وبعد الضّمة واو،وقد تقدمت أمثلته

(١) هكذا في ط ، والنسخ الثلاث ، ولعلها : ضَرْبة .
(٢) انظر الخصائص٣/١٢١ .

في الفائدة الثانية . قال : ومن مطل الفتحة قول عنترة :

١١٧ = * ينباعُ من ذِفْري غَضُوبٍ جَسْرَة[١] *

وقال أبو عليّ : أراد : ينبع ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

وقال الأصمعي : يقال انباع الشجاع[٢] ينباع انبياعاً : إذا انخرط من بين الصّفين ماضياً . وأنشد فيه :

١١٨ = يُطْرِق حِلْماً وأناةً معاً ثُمَّتَ يَنْبَاع انبياع الشُّجاعْ[٣]

فهذا انفعل يَنْفعل انفعالاً ،والألف فيه عين .

---

(١) تمامه :

* زيّافة مثل الفنيق المُقْرِمِ *

ديوانه / ١٥١ ، والخصائص ٣/١٢١ .

وينباع : يسيل وينبع . والذفري : العظم الناتىء خلف الأذن ، وأول ما يعرق البعير منه . وجسرة : ناقة موثقة الخَلْق ، وزيافة : تتبختر في مشيها ، والفنيق : الفحل من الإبل . والمقرم : الذي لا يستعمل للرّكوب . انظرهامش الديوان .

(٢) الشجاع : الحيّة الذكر .

(٣) انظر الخصائص ٢/٢٢٢ ، وانظر شرح ابن الأنباري للمفضليات ، ٦٣٠ وقد نسب هذا الشاهد للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعيّ من قصيدة يرثي بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفي له حتى قتل معه وأولها :

صلّى على يحيى وأشياعِهِ ربٌّ غفور وشفيعٌ مطاعْ

وينبغي أن يكون عينُهُ واواً ،لأنها أقرب معنى من الياء هنا .

نعم ،وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولّدت ، وذلك أنه لمّا سمع : « ينباع » أشبه في اللفظ ينفعل ، فجاؤا منه بماضٍ ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَن الرّجل يَضْفِن : إذا جاء ضَيْفاً مع الضّيف . وذلك أنه لما سمعهم يقولون : ضَيْفَنٌ ، وكانت فيعل في الكلام أكثر من : فَعْلَن توهّمه فَيْعَلاً فاشتق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وَهْمَه هذا فيه ، فيقال : ضفَن يضفِن ./ [١٦٦]

فلو سُئِلْت عن مثالٍ : ضفن يضفن على هذا القول لقلت[١] : فلن يفلِن ، لأن العين قد حذفت .

قال ومِنَ مَطْل الفتحة عندنا قول الهُذَلي :

١١٩ = بينا تعنُّقِــه الكمـــاةَ وَرَوْغــه يـومِاً أُتيح له جـرىءُ سلْفَـعُ[٢]

أي بين أوقات تعنُّقه فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

---

(١) بعده في الخصائص : « إذا مثلته على لفظه » .

(٢) لأبي ذؤيب الهذليّ .

انظر : ديوان الهذليين ١/١٨ ، وابن يعيش ٤/٣٤ ، ٩٩ ، واللسان : بين والخصائص ٣/١٢٢ ، والخزانة ٣/١٨٣ ، والمغنى رقم ٦٩٢ ، ٩٢٢ والهمع والدّرر رقم ٨٢٧ .

وفي شرح المفضليات لابن الأنباري ٨٧٩ : السلفع : الجريء الصدر ، وأتيح له : قدر له .

وحدّثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : « خذه من حيث وليسا » قال : وهو إشباع ليس .

وحكي الفراء عنهم : « أكلت لحما شاةٍ » أراد لحْمَ شاةٍ،فَمَطَل الفتحة،فأنشأ عنها ألفاً .

ومن إشباع الكسرة ، ومَطْلها ما جاء عنهم من : الصياريفِ ، والمطافيل[1] ، والجلاعيد ، والأصل : جلاعد جمع جَلْعَـد ، وهو الشديد .

فأما ياء مطاليق ومطيليق فَعِوضٌ من النون ـ المحذوفة وليست مَطْلاً .

ومن مطل الضمة قوله :

١٢٠ = ممكـــورة جُمّ العـــظام عُطْبُـولْ كـأنّ في أنيـابهـا القَـرَنفُـــولْ[2]

وأمّا الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوِّتة :

---

(١) المُطْفِل كمُحْسن : ذات الطفل من الإنس والوحش .

(٢) من شواهد : الخصائص ٣/ ١٢٤ ، والمحتسب ١/ ٢٥٩ ، وابن الشجري ٢/ ١٥٨ ، واللسان : « قرنفل » .
والممكورة : المطوّية الخلْق من النساء ، والمستديرة الساقين .
وجمّ العـظام : أي كثيرة اللحم . . والعـطبول : المـرأة الفتيّـة الجميلة الممتلئة الطويلة العنق . والقرنفول كما في اللسان : شجر هنديّ ليس من نبات أرض العرب .

الألف ، والياء ، والواو . وهي من حيث وقعت فيها امتدادٌ ولينٌ إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدّتها ثلاثـة . وهي أن تقع بعدها ـ وهي سواكن توابع لما هو منهن[(١)] وهو الحركات من جنسهن ـ الهمزةُ أو الحَرْفُ[(٢)] المشدّد ، أو ان يوقف عليها عند التذّكر .

فـالهمزة نحـو كساء ، ورداء ، وخـطيئة ، ورزيئـة ومقروءة ، ومخبوءة .

وإنما تمكن المدّ فيهن مع الهمزة ، لأن الهمزة حرف نأى مَنْشَؤهُ ، وتـراخي مَخْرَجُـه ، فإذا أنت نـطقت بهذه الأحـرف المصوتـة قبله ، ثم تماديت بهن نحوه طُلْن ، وشِعْن في الصوت فوفَين له ، وزدن ليناً به ولمكانه[(٣)] وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدّد ، ألا تراك إذا قلت : كتـاب ، وحسـاب ، وسعيـد ، وعمـود ، وضـروب ، وركوب ، لم تجِدهن لَدْنات ناعمات[(٤)] ، ولا وافيات ، مستطيلات ، كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمزة أو الحرف المشدّد .

وأمّـا سبب نَعمتهن[(٥)] ، ووفائهن ، وتمـاديهن إذا وقـع المشـدّد بعدهن فلأنهن ـ كما ترى ـ سواكن وأول المِثْلَين مع التشديد ساكن

---

(١) في النسخ المخطوطة : « لما هن منهن » .

(٢) في ط فقط : « والحرف » بالواو .

(٣) في ط : لبنـائه ولمكـانه ، وفي النسـخ الثلاث : لِينـاً به ولمكـانه وفي الخصائص : وزِدْن « في بيانه ، ومكانه » .

(٤) في الخصائص ١٢٥/٣ : « لانا عمات » بزيادة : « لا » .

(٥) في ط : نعمهن .

فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم ، فحينئذٍ ما ينهضون الألف[١] بقوة الاعتماد عليها / فيجعلون طولها ووفاء [١٦٧] الصوت[٢] بها عِوَضاً ممّا كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها إذْ لم يجدوا عليه تطرّقاً ولا بالاستراحة إليه تعلّقاً[٣] ، وذلك نحو شابّة ودابّة ، وهذا قضيب بكّر[٤] ، وقد تموّد الثوب ، وقد قوصّ بما كان عليه . وإذا كان كذلك فكلّما رسخ الحرف في المدّ كان حينئذٍ محقوقاً[٥] بتمامه ، وتمادي الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشابّه إذاً أوفى صوتاً وأنعم جَرْساً من أختيها وقضيبّكر أنعم وأتم من قُوصَّ به ، وتمود الثوب ، لبعد الواو من أعرق الثلاث في المدّ ـ وهي الألف ـ وقرب الياء إليها . نعم ، وربما لم يكتف مَنْ تقوى لغته ، ويتعالى تمكينه وجهارته ، مما تجشّمه من مدّ الألف في هذا الموضع ، دون أن يطغي به طبعه ، ويتخطى[٦] به اعتماده ، ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كَلِفاً بها ومصانعاً بطول المدة عنها ، فيقول : شأبّة ودأبّة . قال كثيرّ .

(١) في الخصائص : « بالألف ».
(٢) ط فقط : « للصوت » .
(٣) في ط فقط : « معلقا » بالميم ، .
(٤) في الخصائص : وهذا قضيب بكر في قضيب بَكْر .
(٥) في الخصائص : « محفوظاً » .
(٦) في ط : « وينحط » صوابه من الخصائص .

١٢١ = ❊ إذا ما العوالي بالعبيط احْمأرّت[1] ❊

وقال :

١٢٢ = ولـلأرض أمّـا سـوُدُهـا فتجلَّلتْ بياضاً وأمّـا بِيضُها فـأسوأدَّتِ[2]

وهذا الهمز الذي تراه أمر يخصّ الألف دون أختيها .

وعلة اختصاصه بها : أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودهـا ها هنـا ساكنـة بعدهـا الحرف المدعم ، فتحاملوا وحمّلوا أنفسهم على قلبها همزة تطرّقاً إلى الحركة ، إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً ، لا في هذا الموضع ولا في غيره .

وليست كذلك أختاها ، لأنهما وإن سكنتا في نحـو « قضيبّكر » وقوصّ به فإنهما قد يتحرّكان كثيراً في غير هذا الموضع ، فصار تحرّكهما في غير هذا الموضع عِوَضاً من سكونهما فيه . فاعرف ذلك فَرْقاً .

وقد أجروا اليـاء والواو السـاكنتين المفتوح مـا قبلهما مُجْـرى التابعتين لما هو منهما ، وذلك نحو قولهم : هذا جَيْبّكر أي جيبُ بَكر وثَوْبَّكر أي ثوب بكر .

وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها

(١) ورد البيت في هامش الخصائص ١٢٦/٣ على النحو الآتي :

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا مـا احمأرت بـالعبيط العوامـلُ

(٢) في ط والنسخ الثلاث : « أما سودها الخ » بإسقاط كلمة : « وللأرض » والشاهد أيضـاً لكثير ، وانـظر الخصائص ١٢٧/٣ ، والممتـع ٣٢٢/١ والهمع والدرر رقم ١٧٨٤، والمحتسب ٤٧/١، ٣١٢ ، وابن يعيش ١٠/ ١٢.

سِراً له ، ومن أجله جاز أن تمتد الياء واواو بعدها في نحو : ما رأينا .

وذلك أنّ أصل المدّوأقواه /وأعلاه وأنعمه وأنداه،إنما هو للألف ، وإنما [١٦٨] الياء والواو في ذلك مُحمولان عليها ، وملحقان في الحكم بها ،والفتحة بعض الألف ،فكأنها إذا قدّمت قبلهما في نحو بَيْت وَسَوْط إنما قدمت الألف؛إذْ كانت الفتحة بعضها ، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة ،فكان ذلك سبباً للأنس بالمدّ ،لا سيّما وهما بعد الفتحة ـ لسكونهما ـ أختـا الألف ، وقويّتـا الشبه(١) بها ، فصار شيخ ، وثوب نحواً من(٢) شاخ وثاب ، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما .فاعرف ذلك .

وأمّا مدّها عند التّذكر فنحو قولـك : : أخواك ضـربا إذا كنت متذكّراً المفعول به أي ضَرَباً زيداً ونحوه .

وكذلك مطل الواو إذا تذكّرت في نحو : ضربوا إذا كنت تتذّكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك . أي ضـربوا زيـداً ، أو ضربـوا يوم الجمعة أو ضربوا قياماً فتتذكر الحال. وكذلك الياء في نحو : اضربي ، أي اضربي زيداً ونحوه .

وإنما مُطِلت ومدّت هذه الأحراف في الوقف وعنـد التذّكـر ،

(١) في ط فقط : لكونهما أختي الألف ، وقويتي الشبه بها » تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث والخصائص .

(٢) في ط فقط : « امرء » مكان : « من » تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث والخصائص.

لأنّك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكّنة المدّ وأنت متذكّر،ولم يكن في لفظك دليل على أنك متذّكر شيئاً ولأوهمت[١] أن كلامك قدتمّ، ولم يبق بعده مطلوبٌ متوقّع لك . فلمّا وقفت ومطلت علم أنك متطاولٌ إلى كلام تالٍ للأول ، منوط به ،معقود ما قبله على تضمنه وخَلْطه بجملته .

وَوجْهُ الدلالة من ذلك :أن حروف اللين الثلاثة : إذا وقف عليهن ضعفنّ وتضاءلن ، ولم يف[٢] مدُّهن . وإذا وقَعْنَ بين[٣] الحرفين ، تمكّنّ ،واعترض الصّدى معهن .

ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين[٤] الحرفين كان لها صدىً .

ويدلّ على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهنّ للنُّدبة ،وإطالة الصوت بهن في الوقف ،وعَلِمْت أن السّكوت عليهن يَنْتَقِصْهن ، ولا يفي بهن أتبعتهُنّ الهاء في الوقف توفية لهن ، وتطاولاً إلى إطالتهن .

---

(١) في الخصائص : ولأوهمت كل الإلهام أن الخ » وفي ط ولا وهمت أنّ الخ .

(٢) في ط فقط : « ولم يعب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وذلك قولهم : وازيداه .

ولا بد من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها وقام التّابع في إطالة الصوت مقامها نحو : وازيداه، واعمراه.

وكـذلك أختـاها نحـو : و انقطاع ظهـرهِيـه ، واغـلا مكيـه ، واغلامهوه ، واغلامكية، وتقـول في الوصـل : واغلامهمـو لقد كـان كريماً . وانقطاع ظهرِهي من هذا الأمر ! / . [١٦٩]

والمعنى الجامع بين التّـذكر والنـدبة قـوة الحاجـة إلى إطالـة الصوت في الموضعين .

فلمّا كانت هذه حال هذه الأحر ف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكَر ، صار كأنه هو الملفوظ به فتمّت هـذه الأحرف وإن وقعن أطرافاً كما يتممن إذا وقعن حشواً لا أواخر.فاعرف ذلك .

وكذلك الحركات عند التّذكـر يُمطَلن حتى يَفين حـروفاً فـإذا صرْنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توامّ (١) ، فيمطلن أيضاً حينئذٍ كما تُمـطل الحروف .

وذلك قولهم : عند التّذكرّ مع الفتحة في قمت : قُمْتـا أي قمت يوم الجمعة ، ومع الكسرة:أنتي أي أنت عاقلة ، ومع الضمة:قمتو،أي قمت إلى زيد .

فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التّذكر ساكناً صحيحاً كُسِر

---

(١) في ط : « توأم » بالهمزة ، تحريف .

لأنه لا يجري الصّوت في الساكن ، فإذا حرّك انبعث[١] الصوت في الحركة ،ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في « قد » وأنت تريد قد قام :قدى ،وفي مِنْ مِنى، وفي هل: هلي ، وفي نَعَم : نَعَمِي وفي لام التعريف من الغلام مثلاً : اَلِي .

وإنما حرّك بالكسْرة دون اختيها ؛لأنه ساكن احتيج الى حركة ، فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو : قم الليل . وعليه أطلق المجزوم والموقوف في القوا في المطلقة إلى الكسر كقوله :

١٢٣ = * وأنّك مهما تأمري القلبَ يَفْعلِ [٢] *

وقوله:

١٢٤ = * لَمّا تَزُل بِرحالِنا وكَأَنْ قَدِي [٣] *

---

(١) في ط : « اتبعت » ، تحريف

(٢) من معلّقة امرىء القيس ، وصدره :

* أغرّك مِني أن حُبّك قاتلي *

من شواهد : سيبويه ٢/٣٠٣ ، وابن يعيش ٧/٤٣ ،والهمع والدّرر رقم ١٨٠٥ .

(٣) للنابغة الذبياني ديوانه / ١٤٣٠ ، وصدره :

* أَزِفَ التَّرَحُّل غَيْرَ أَنّ ركابنا *

من شواهد : الخصائص ٢/٣٦١، ٣/١٣١ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ٩/١٨ ، ٥٢ ، وقطر الندى ٢٢٢ والهمع والدرر رقم ٥٤١ ، ٢٢٨ ، والخزانة ٣/٢٣٢ ، ٤/٣٦٢ ، ٥٠٥ ، والمغنى رقم ٣١٥ ، ٦٤٣ والعيني ١/٨٠ ، ٢/٣١٤ .

ونحوٌ ممّا نحن عليه حكايةُ الكتاب : « هذا سَيْفُنِي »[١]يريد: سيفٌ مِنْ أمره كذا . فلمّا أراد الوصل أثبت التّنوين ، ولمّا كان ساكناً صحيحاً لم يَجْرِ الصّوتُ به[٢] كسر،ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقـال : ،سَيْفُنِي .

وإن كان الموقوف عليه عند التذكر ساكناً معتلاً غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو : أيْ ، وكَيْ ، ولَوْ، و أوْ . كسر نحو : قمت كِي ، أي كِي ، تقوم .

وَمَنْ كان مِن لغته أن يفتح أو يضمّ ، لالتقاء الساكنين نحو : قُمِ الليل ، فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر نحو : قُما ، وبِعا ، وسِرا .

وعن قطرب : أنّ من العرب من يقـول : شُمُّ يا رجـل . فإن تذكّرت على / هذه اللغة مطلت الضّمة واواً فقلت : شُمُّوا . [١٧٠]

ومن العرب من يقرأ : « اشْتَرَوُا الضّلالة »[٣] بالضّم ،ومنهم من

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٤ .

(٢) في الخصائص ٣ / ١٣١ : « ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر الصوت فيه ، فلما لم يجر فيه حركه بالكسر ـ كما يجب في مثله ـ ثم أشبع الخ . وفي ط : « لم يجز » بالزاي .

(٣) البقرة / ١٦ . وهي قراءة : أبي السمال ، وأبي زيد الأنصـاري ، وأبي الحسن ،انظر : المحتسب ١ / ٥٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٤٢ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١ / ١٢ .

يكسر[١]، ومنهم من يفتح .

فإن مطلت مُتَذَكِّراً[٢] قلت على من ضمَّ : اشترُوُوا ، وعلى من كسر اشترِوِى ، وعلى من فتح اشترَوَا .

ورُوينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر :

١٢٥ = فَهُمُ بِطانَتُهُمْ وَهُمْ وُزراؤهُمْ وهُمِ القضاةُ ومنهُمِ الحكّامُ[٣]

فإن وقفت على « هم » من قوله : وهُمُ القضاة قلت : هُمِى .

وكذا الوقف على : منهمِ الحكام : مِنْهِمِي .

وإن وقفت على « هم » من قوله : وهم وزراؤهم ، قلت : وهُمُوا ،لأنك كذا[٤] ، رأيته فعل الشاعر .

وإن شئت عكست حملاً للثاني على الأول .

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق : « اشترِوِ الضلالة » انظر : التبيان للطوسى ١/٨٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢١٠ والمحتسب لابن جني ١/٥٢ .

(٢) في ط : « مستذكرا » بالسين .

(٣) قائله مجهول . وهو من شواهد : الخصائص ٣/١٣٢ ، والمحتسب ١/٤٥ ، وابن يعيش ٣/١٣٢ .

(٤) في ط فقط : « كأنك » مكان : « كذا » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وللأول على الثاني [١] لأنك إذا فعلت ذلك لم تَعْدُ أنْ حملت على نظيره .

وكلّما جاز شيء من ذلك عند وقفة التّذكر جاز في القافية البتّة على ما تقدّم .

وعليه تقول : عَجِبْتُ مِنَا أي مِنَ القوم على من فتح النّون . ومَنْ كسرها فقال : منِ القوم ، قال : مِنِي

الــفــائــدة التاسعـــة

[في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة]

قال ابن جنّي :

الأول منهما : أنْ تحذف الحرف ،وتَقِرّ الحركة قبله نائبة عنه ودليلاً عليه كقوله :

---

(١) وردت العبارة في الخصائص على النحو التالي : « لأنك كذا رأيته فعل الشاعر لما قال في أول البيت : فهمو ، ففصلت بين حركة التقاء الساكنين وغيرها كما فصل ، وإن شئت قلت : وهمِي ، تريد : وهم وزراؤهم ، وقلت : وهمُو تريد : وهم القضاة حملاً على قوله : فهم بطانتهم ، لأنك إذا فعلت ذلك لم تعدُ أن حملت على نظير .

١٢٦ =كـفَّــاك كـفٌّ لا تُـلِيـقُ دِرْهــمــا
جُـوداً وأُخرى تُعْطِ بـالسَّيف الـدمـا[١]

يريد : تُعْطِي ، وقوله :

١٢٧ = ❊ وَأَخُو الغَوانِ مَتىَ يَشأْ يَصْرِمْنَهُ[٢] ❊

وقوله :

١٢٨ ❊ دَوَامِي الأَيْد يَخْبِطْن السَّريحا[٣] ❊

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ٣/١٣٣ ، والمنصف ٢/٧٤ ، وابن الشجري ٢/٧٢ ، واللسان : « ليق » .

(٢) للأعشي . ديوانه / ٥٣ . وتمامه :
❊ وَيَكُنَّ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدادِ ❊
من شواهد : سيبويه ١/١٠ ، والخصائص ٣/١٣٣ ، والمنصف ٢/٧٣ والهمع والدّرر رقم ١٧٣٥ .
وفي ط فقط : « وآخر صفوان متى يشا بصير منه » تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .

(٣) نسب إلى مضرس بن ربعي الفقعسّي . وصدره :
❊ وطرتُ بمُنْصُلِي في يَعْملات ❊
من شواهد : سيبويه ١/٩ ، ٢/٢٩١ ، والخصائص ٢/٢٦٩ ، ٣/١٣٣ والمنصف ٢/٧٣ ، وابن الشجريّ ٢/٧٢ ، والمغنى رقم ٤١٠ .
والمنصل : السيف ، واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة السريعة والسريح ـ كما في أمالي ابن الشجري ـ جلود تنعلها الإبل إذا حفيت ، واحدتها : سريحة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يا عبادِ فاتّقون ﴾[١] . وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضّمة منه قوله :

١٢٩= إن الفقير بيننا قاضٍ حَكَمْ
أن ترد الماء إذا غاب النُّجُمْ[٢]

يريد : النجوم ، فحذف الواو ، وأناب عنها الضّمة وقوله :

١٣٠ * حتى إذا بُلّت حلاقيم الحُلُق[٣] *

يريد : الحلُوق . وقال الأخطل :

١٣١= كَلَمْعِ أيدي مثاكيل مُسَلِّبةٍ
يندبن ضَرْسَ بَناتِ الدّهر والخُطُب[٤] / [١٧١]

---

(١) الزمر / ١٦ .
(٢) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمنصف ١/٣٤٨ ، والمحتسب ١/١٩٩ ، ٢٩٩ ، ٢/٨ ، واللسان : نجم .
(٣) قائله مجهول : (رجز) .
من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمنصف ١/٣٤٨ ، والبحر المحيط ٥/٤٨١،واللسان : حلق ، وروايته : « حتى إذا ابتلّت » .
(٤) من شواهد : الخصائص ١/٣٣٣ ، ٣/١٣٤ ، والمنصف ١/٣٤٨ والمحتسب ١/١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢/٨ . وفي المنصف ورد برواية :«يندبن فتيان ضَرْس الدهر » .
واللمع هنا : الإشارة ، والمثاكيل : النساء اللائي فقدن أولادهن،ومسلّبة : وصف من سلّبت المرأة : إذا مات ولدها . وضرس بنات الدهر : أحداث =

يريد : الخُطُوب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَمْحُ اللهُ الباطـل ﴾[١] ، و ﴿ يَوْمَ يَـدْعُ الدَّاع ﴾[٢] ، و ﴿ سَنَدْعُ الزَّبانية ﴾[٣] .

كتب ذلك بغير واوٍ دليلاً في الخَط على الوقف عليه بغير واو في اللّفظ .

وله نظائر . وهذا في المفتوح قليل لِخِّفة الألف ، قال :

١٣٢ = ❊ مَثَل النّقا لبّده ضربُ الطِلل[٤] ❊

= الزمان . وفي اللسان : ضرس : « وضرّسَتْهُ الخطوبُ ضَرْساً : عجمته . شبه أيدي الإبل إذا رفعتها بإشارة نائحة تشير بخرقة .

انـظر شرح الشـاهـد في المنصف ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ ، وانـظر اللسـان : « ضرس » .

(١) الشّورى / ٢٤ .

(٢) القمر / ٦ .

(٣) العلق / ١٨ .

(٤) رجز : من شواهد : الخصائص ١٣٤/٣ ، والمحتسب ٢٢٩/١ ،واللسان : « طلل » :

والنقـا من الـرمـل : القـطعـة تنقـاد محـدودبـة ، وجمعـه : أنقـاء . والطلل : المطر الصغار القطر الدائم ، ونسب في المحتسب لأبي النّجم وفي اللسان : أراد ضَرْب الطّل ، ففك المدغم ، ثم حركة . وروى : « ضَرْب الطِّلل » بكـر الطاء . أراد : ضـرب الطلاّل ، فحـذف ألف الجمع .

يريد الطّلال ، ونحوٌ منه قوله :

١٣٣= ألا لابـارك الله في سُهَيْلٍ إذا ما اللهُ بَارَكَ في الـرِّجالِ[١]

فحذف الألف من لفظة « ألله » .

ومنه قوله :

١٣٤ = ❊ أو الفاً مكّةَ من الحَمِى[٢] ❊

لأنه أراد : الحَمَام ، فحذف الألف فالتقت الميمان فغيِّر على ما ترى .

وقال أبو عثمان في قوله تعالى : ﴿ يا أبتِ ﴾[٣] : أراد : يا أبتا فحذف الألف ، وقال الشاعر :

١٣٥= فلستُ بمدرك ما فات مِنّي بلـهف ولا بِلَيْتَ ولا لو آنِّي[٤]

(١) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/١٨١ ، والخزانة ٤/٣٤١ ،والمخصّص ٦/١٦٠ ، واللسان : « أله » .

(٢) رجز للعجاج ، ديوانه /٢٩٥ .
من شواهد : سيبويه ١/٨ ، ٥٦ ، والخصائص ٣/١٣٥ ، والحجة لابن خالوية / ١٨٠ ، والإنصاف ٢/٥١٩ ، وابن يعيش ٦/٧٥ ، والهمع والدرر رقم ٧١٣ ، ١٧٣٧ .

(٣) يوسف / ٤ .

(٤) قائله مجهول .
من شواهد : الخصائص ٣/١٣٥ ، والمحتسب ١/٢٧٧ ، ٢٧٣ ، وابن =

يريد بلهفا [١] .

والثاني منهما: وهو إنابة الحرف عن الحـركة في بعض الآحـاد، وهي الأسماء الستة ، وجميع التثنية ، وكثير من الجمع ، فإن الألف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب . وكـذا النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضّمة .

وليس من هذا الباب إشباع الحركات [٢] في نحو : منتزاح [٣] ، والصيـاريف ، وأنظور ، لأن الحـركـة في نحـو هـذا لم تحـذف ، وأنيبَ [٤] الحرْفُ عنها بل هي موجـودة لا مزيـد [٥] فيها ولا منتقص منها .

= الشجري ٢/٧٤ ، والمقرب ١/١٨١ ، ٢/٢٠٠ ، والتصريح ٢/١٧٧ ، والأشموني ٢/٢٨٢ .

(١) في الخصائص : « بلهفي » بالياء .

(٢) في ط فقط : إشبـاع الحـركـات (على الحـركـات) بـزيـادة : « على الحركات » .

(٣) في ط فقط : « بمستراح » .

(٤) في ط ، والنسخ المخطوطة : ويثبت ، والتصويب من الخصائص .

(٥) في الخصائص ٣/١٣٦ : « ومزيد فيها » بدون : « لا » .

[الفـائـدة العاشرة]

في هجوم الحركات على الحركات[١]

العـاشرة : في هجـوم الحركـات على الحركـات . قال ابن جنّي : هو على ضربين : أحدهما : كثير مقيس ، والآخر : قليل غير مقيس .

فـالأول قسمـان : أحـدهمـا : أن تتفق فيـه الحـركتـان[٢] ، والآخـر : أن تختلفـا[٣] ، فيكـون الحكم للطّارىء منهمـا على مـا مضى .

فالمتفقان[٤]: نحـو: هم يَغْزُون، ويَـدْعُون. أصله: يَغْـزُوُون، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللاّم ، وحذفت لسكونها ، وسكون واو الضمير والجمع بعدها ، ونُقلت تلك الضّمة المحذوفة عن اللاّم إلى الزاي التي هي العين ، فحذفت لها الضمة الأصليّة في الزّاي لطروء الثانية عليها[٥] .

ولا بدّ من هذا التقدير في هجوم الثانيـة الحادثـة على الأولى

---

(١) انظر الخصائص ٣/١٣٦

(٢) في ط فقط : الحـركـات ، تحـريف صـوابـه من النسخ المخـطوطـة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « والآخران مختلفان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « فالمتفقان » تحريف .

(٥) في الخصائص : لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها .

[١٧٢] الراتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفين[١] ، / ألا تـراك تقول في العين المكسـورة بنقل الضّمـة إليها مكـان كسرتهـا نحـو : يَـرْمـون ويَقْضُون : نقلت ضمة ياء يَرْمِيُون إلى ميمها ، فابتزّت الضمةُ الميمَ كسرتَها [٢] وحَلّت [٣] محلّها فصارت : يَرْمُون ، فكما لا نشكّ في أن ضمة ميم : يَرْمون غير كسرتها في : يَرْمِيُون لفظاً ، فكذلك نحكم على أن ضمة زايِ : يَغْزُون غير ضمتها في : يَغْزُوُون تقديراً وحُكْماً .

ونحوٌ من ذلك قولهم في جمع مائة : مِئُون ، فكسرة ميم مِئُون غير كسرتها في : مائة اعتباراً بحال المختلفين في : سنـة وسنين[٤] ، وبُرة وبُرين[٥] .

ومثله ترخيم بُرْثُن ومنصور فيمن قال : يا حارُ ، إذا قلت : يا منْصُ ويابُرْثُ فالضّمة فيهما غير الضّمة فيمن قال : يا بُرْثُ ويا مَنْصُ على ياحارِ ، اعتباراً بالمختلفين [٦] فكما لا يشك في أن ضمة يا حارُ

(١) في الخصائص : « المختلفتين » .

(٢) في ط فقط : « لكسرتها » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « أوحلت » بـ « أو » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطـة : في سنة « وسنـون » بالـواو ، صوابـه من الخصائص .

(٥) في ط والنسخ المخطوطـة : « وبرة « وبـرون » بالـواو » ، صوابـه من الخصائص .وفي لقاموس :البرَة كثُبة : الخَلْخِالِ وجمعها : براة ، وبرين . وبِرين حلقة من أنف البعير .

(٦) في الخصائص : « بالمختلفتين » .

غير كسرة يا حارِ سماعاً ولفظاً فكذلك الضّمة على: يا حارُ في يا برثُ ويا منصُ غير الضمة فيهما على يا حارِ تقديراً و؟حكْماً .

وكذلك كسره صاد صِنو، وقاف قِنْو غير كسرتهما في صِنـوانٍ وقِنْوانٍ .

وكذلك كسره ضاد : تَقْضِين في الجمع غير كسرتها المقـدَّرة فيها في أصل حالها، وهو تقضِيِين(١) في المفرد على حدّ ما تقدّم في : يَغْزُون ويَدْعُون .

وأمـا المختلفتان فـأمرهمـا واضح نحـو : يَـرْمُـون ويَقْضُـون . والأصل : يَرْمِيُون ويَقْضِيُون ، فأسكنت الياء استقالاً للضّمة عليها ، وَنُقِلت إلى ما قبلها فابتزّته كسرته لطروئهـا عليها، فصـارت : يرمـون ويقضون .

وكذلك أنتِ تَغْزِين ، أصله : تَغْزُوِين ، نقلت الكسرة من الواو إلى الزّاي فابتزّتها ضمتها فصار : تغزين . إلّا أن منهم من يُشِمّ الضّمة إرادةً للضِمّة المقدّرة .

ومنهم من يُخْلِص الكسرة فلا يُشِمّ .

ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضّمـة المبتزّة عن هـذين الموضعين : أنهّم إذا أمروا ضَمّوا همزة الوصل وكسروها إرادة لهما نحو :

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تقضين » بياء واحدة ، تحريف صوابه من الخصائص .

اقضـوا ، ارموا ، ونحو : أُغزي أُدعى فكسرُهم مع ضمة الثالث ، وضمهُّم مع كسرته يدلّ على قوة مراعاتهم للأصل المغّير ، وأنه عندهم مراعىً معتدّ ، مقدّر .

ومن المُتَّفقة حركتاه[1]، ما كانت فيه الفتحتان، نحو اسم المفعول من نحو : اشتّد ، واحمرّ ، وهو : مُشْتدّ ، ومحمرّ .

[١٧٣] وأصله : مُشْتَدَدٌ ، ومُحْمَرَرٌ ، فأُسكنت الدّال والراء / الأوليان ،وأدغمتا في المِثْل ، ولم تُنقل الحركة إلى ما قبلها ،فَتَغْلِبه على حركته التي فيه كما نقلت[2] في يغزون ، ويرمون . يدلّ على ذلك قولهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك : مشتد ومحمر ألا ترى أن أصله : مشتدِدٌ ، ومُحْمَرِرٌ فلو نقلت هنا لوجب أن تقول : مشتدٌ ومحمرٌ .

فلمّا لم تقل ذلك وصحح في المختلِفَيْن اللّذين الثقل فيهما موجودٌ لفظاً امتنعت من الحُكْمِ به فيما تحْصُل الصيغة[3] فيه تقديراً وَوَهْماً .

وسبب ترك النّقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضّم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحّة الواو والياء جميعاً بعد الفتحة ،وتعذّر صحة الياء الساكنة بعد الضّمة، والواو، الساكنة بعد الكسرة ، وذلك أنك لو حذفت الضّمة في : يرميون ، ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمِون ، ثم وجب قلب الواو ياءً ،

(١) في الخصائص ٣/١٣٨ : « حركاته » .

(٢) في الخصائص : « تغلب » مكان : « نقلت » .

(٣) في الخصائص : « الصنعة » .

وأن تقول : هم يَرْمين ، فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسـرة الواو في تغـزوِين إلى الزّاي لصـار التقدير إلى : تَغْزُين ، ثم يجب قلب الياء واواً لانضمام الزاي قبلها ، فتقول للمرأة : أنت تغزون فيلتبس بجماعة المذّكر .

فهذا حُكْم المضموم مع المكسور . وليس كذلك المفتوح ، ألا تـرى الواو واليـاء صحيحتين بعد الفتحـة نحـو : هؤلاء يَخْشَـوْن ، ويَسْعَـوْن ، وأنتِ تَرْضَيْن وتَخْشَيْن . فلمّـا لم تُغَيّر الفتحـة هنـا في المختلفين اللّذين تغييرهما واجبٌ لم تُغَيّر الفتحتان اللّتان إنما هما في التّغيير محمولتان على الضمة مع الكسرة .

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضاً حيث رُمْت الفرق ، لأنك تقول للرجال : أنتم تَغْزُون ،وللنساء : أَنْتُن تَغْزون ، وتقول للمرأة : أنت تَرْمِين ولجمع النساء : أنتن تَرْمِين .

قيل : إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ، ولـولا ذلك لما احتمل .

ووجهُالضرورة :أن أصل أنتم تَغْزُوْن : تَغْزُوُون فالحركتان ـ كما ترى ـ متفقتان / . [١٧٤]

وكذلك أنت ترمين،أصله : تَرْمِيِين فالحركتان أيضاً متفقتان .

فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمة الثاني ، وأسكنت المكسور الأول ، ونقلت إليه كسرة الثاني ، بقي اللفظ بحاله كأن لم

تنقله ،ولم تغيّر شيئاً منه ، فوقع اللبس فاحُتِملَ لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء كثيرة يقع اللّبس في لفظها ، فيعتمدَ في بيانها على ما يقارنها ، كالتّحقير والتّكسير وغيـر ذلك . فلمّـا وجدتَ إلى رفـع اللّبس بحيث وجدتَهُ طريقاً سَلَكْتها ، ولمّا لم تجد إليه طريقاً في موضع آخر احتملْتَهُ ،ودللت بما يقارنه عليه .

الضّرب الثاني[1] : مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله :

١٣٦= * وقال اضْرِب السّاقَيْنِ إِمِّكَ هابلُ[2] *

---

(١) لأنه ذكر في بدء الفائدة العاشرة أن هجوم الحركات على الحركات على ضربين فلما فرغ من الضرب الأول بدأ في الحديث عن الضرب الثاني .

(٢) من شـواهـد : سيبـويـه ٢/٢٧٢ ، والخصـائص ٢/١٤٥ ، ٣/١٤١ ، وتفسير القرطبي ١/١٣٦ ، والشافية ٤/١٧٨ .

وقد روى في تفسير القرطبي : « الساقينُ أُمك » بضم النون لأجـل ضمّ الهمزة .وفي الشافية روي : « الساقينِ إِمُّك » بعدم إتباع ضمة الميم لكسرة الهمزة ، وإن كانت الهمزة كسرت إتباعاً لكسرة النون .

وقال البغدادي في شرح الشافية : والذي رواه ابن جني في المحتسب على غير هذا قال عند قراءة من قرأ : «الحمدِ للّه » بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام . ومثل هذا في إتباع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم :

* وقال اضربِ الساقينِ إمِّك هابل *

كسر الميم لكسرة الهمزة .

وهابل من هبلته أمه أي فقدته . ثم قال : وهذا المصراع لم أقف على قائله ولا تتمته .

أصله أمّك ، فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ : « فلأمِّة الثُّلثَ »[١] فصار إمُّك،ثم أتبع الكسر الكسر، فهجمت كسرة الإتباع على ضمة الإعراب فابتزّتهاموضعَها ،فهذا شاذٌّ لا يقاس عليه ألا تراك لا تقول : قِذْرِك ۥاسعة ،ولا عِذْلِك ثقيل ،ولا بنتِك عاقلة .

وَنَحْوٌ من ذلك في الشّذوذ قراءة الكسائيّ : « بما أُنْزِلَّيْكَ »[٢] . وقياسهُ في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين فتقول بمـا أنزل إليك ، لكنه حذف الهمزة حذْفاً وألقى كسرتها[٣] على لام أنزل وقد كانت مفتوحة ،فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع ، فصار تقديره ،بما أُنزِلِلَيْك فالتقت اللاّمان متحركتين ،فأسكنت الأولى ،وأدغمت في الثّانية كقوله تعالى : ﴿ لكنّا هو الله ربي ﴾[٤] .

وَنَحْوٌ منه ما حاكه لنا أبو عليّ عن أبي عبيدة : أنه سمع : « دَعْه فِي حِرُامّه » وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة وأعقب منها ضمّة .

---

(١) النساء / ١١ وهي قراءة همزة ، والكسائي ، والأعمش .
أنظر الإتحاف / ١٨٧ ، والحجة لابن أبي زرعة /١٩٢ ، وتفسير الرازي ١٥٨/٣ ، وغيث النفع ١٨٨ .
(٢) البقرة / ٤ . من شواذ قراءة الكسائي ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٢/١ وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ٨/١ ، والبحر المحيط ٤١/١ ، والمحتسب ٧٣/١ .
(٣) في الخصائص ١٤١/٣ : « حركتها » مكان : « كسرتها » .
(٤) الكهف / ٣٨ .

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم [١] عن امرأة قالت لبنات لها : وقد خَلَوْن إلى أعرابيّ كان يألَفُهنّ : « أفي السّوَتَنْتُنَّهْؤ » ، قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعرابي: تعال إلى ها هنا، اسمع ما تقول؟ قلت: وما في هذا؟

[١٧٥] أرادت استفهام إنكار: « أفي السّوَتَنْتُنَّهْ ؟ » فألقت فتحة « أنتنّ » على/ كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السّوأة : « أفي السَّوتَنْتُنَّهْ .

فهذا نَحْوٌ مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس ، لأنه ليس على حد التّخفيف القياسيّ لأن طريق قياسه أن تقول : في حرِأُمّهِ » فتقرّ كسرة الرّاء عليها ، وتجعل همزة « أمه » بين بين ، أي بين الهمزة والواو لأنها مضمومة كقوله تعالى : ﴿ يستهزئون ﴾ [٢] فيمن خفّف ، أو « في حِرِيمّه » فيبدلها ياء البتّة على « يستهزيون » وهو رأي أبي الحسن . فأما في حِرُيمّه فليس على قياس البتّة .

وكذلك قياس تخفيف قولها : أفي السوأة أنتنّه أن تقول : أفي السّوءة يَنْتنه ، فتخلص همزة « أنتنه » ياء البتّة لانفتاحها وانكسار ما قبْلها كقولك في تخفيف : « مِئر »[٣] مِير ، انتهى ما ذكره ابن جنّي [٤] ! ،

---

(١) في ط فقط : « مسلم » بالميم . في أوله .

(٢) الأنعام / ٥ وغيرها .

(٣) المِئرة بالكسر : العداوة والنميمة . وفي ط فقط « ميزر ـ مئزر » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) انظر النص بتمامه في الخصائص ٣/١٣٦ ـ ١٤٢ .

ومن فروع هذا الباب : كسرة شِرْب إذا بني للمفعول وكسرة زِبْرج إذا صغر هل تبقى ؟ .

ظاهر كلامهم : نعم ، قال أبو حيّان : ولو قيل : إنها زالت وجاءت كسرة أُخرى لكان وَجْهاً كما قالوا : في : من زيد في الحكاية على أحد القولين ، وفي منص إذا رخمت منصوراً عى لغة من لا ينتظر فإنهم زعموا أنّها ضمة بناء غير الضمة في منصور الّتي هي من حركات الكلمة الأصليّة ، قال : وإذا صغرت فُعْلاً على فُعَيل فضمّة فُعَيل غير ضمة فُعْل وقيل : هي هي .

[الفائدة الحادية عشرة في الحرف المتحرّك]

الحادية عشرة : قال ابن القيم في « بدائع الفوائد »(١) قال السّهيلي : قولهم : حَرْفٌ متحرّك ، وتحرّكت الواو ونحو ذلك تساهلٌ منهم ، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيزّ إلى حيّز ، والحرْفُ جزءٌ من الصوت ، ومُحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عَرَض ، والحركة لا تقوم بالعرَض ، وإنما المتحرّك في الحقيقة هو العضو من الشّفتين أو اللسان أو الحَنَك الذي يخرج منه الحرف ، فالضّمة عبارة عن تحريك الشّفتين بالضّم عند النطق ، فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرْف ، إن امتد كان واواً ، وإن قصر كان ضمّة ،

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيّم الجوزية المتوفي ٧٥١ هـ طبع في جزأين بمطبعة الطباعة المنيرية .

والفتحة عبارة عن فتح الشّفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت

[١٧٦] الخفيّ يسمى فتحة، وكذا القول في الكسرة ./

والسّكون: عبارة عن خلّو العضو من الحركات عند النّطق بالحرف، ولا يحدث بعد الحرّف صوتٌ فينجزم عند ذلك أي ينقطع فلذلك سمّي جَزْماً، اعتباراً بانجزام الصّوت وهو انقطاعه، وسكوناً اعتباراً بالعضو الساكن .

فقولهم: فتحٌ وضمٌّ وكسرٌ هو من صفة العضو . وإذا سميّت ذلك رفعاً ونصباً وجرّاً وجَزْماً فهي من صفة الصّوت، لأنه يرتفع عند ضمّ الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما .

وعبّروا بهذه عن حركات الإعراب لأنها لا تكون إلا بسبب وهو العامل، كما أن هذه إنما لا تكون بسبب وهو حركة العُضو، وعن أحوال البناء تلك، لأنه لا يكون بسبب، أعني بعامل كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

قال ابن القيّم: وعندي أن هذا ليس باستدراك على النّحاة، فإن الحرف وإن كان عَرضاً، فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محلّه، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرّك بحركة محالّها فاندفع الإشكال جملة .

الفائدة الثانية عشرة في اختلاف النُحاة في الحركات]

الثانية عشرة : قال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : اختلف النحاة في الحركات الثلاث : أهي مأخوذة من حروف المدّ واللّين أم لا ؟ فذهب الأكثرون : إلى أن الفتحة من الألف والضّمة من الواو ، والكسرة من الياء اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات ، والثّاني مأخوذ من الأوّل .

وذهب بعض النّحويين : إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث : الألف من الفتحة ، والواو من الضّمة ، والياء من الكسرة اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل على فرعه .

وذهب بعض النّحويين : إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر . وصححه بعضهم ، انتهى / . [١٧٧]

[الفائدة الثالثة عشرة في قوة الحرف]

الثالثة عشرة : قال في « البسيط »[١] : تمكن النّطق بالحرْف

(١) البسيط : تأليف ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي المتوفي ٧١٧ هـ .

أقوى من تمكّنه بالحركة .

[الفائدة الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف]

الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف أن يقدّر ساكناً ، لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلاّ بدليل ، ومن ثَمَّ كان مذهب سيبويه في شاة أن الأصل فيها : شَوْهَـةٌ بسكون الـواو كصفحة ، لا شَـوَهة بالفتح ، وفي دم أن وزْنه : فَعْل بالسّكون لا فَعَل بالتّحريك .

[الفائدة الخامسة عشرة : الحركة تقوم مقام الحرف]

الخامسة عشـرة : الحركـة قد تقـوم مقام الحرف، وذلك في الثّلاثيّ المؤنّث بغيرها ، نحو : سَقَر ، فإنه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتّم حـذف ألـف جمـزيّ في النّسب كتحتم ألف مُصـطفى ، لا كتخييــر ألف حبلى المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في « البسيط » : فإن قيل : لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التـأنيث في التصغير كـالرّبـاعي ، ولا شك في لحوقها نحو : سقيرة .

قلت : ونحن لا نـدّعي أن الحركـة تجـري مجـرى الحـرف الرابع ، في كلّ حكم بل في موضع يثقل اللفظُ بها ، وذلك في المكبّر بخلاف المصغّر .

[الفائدة السادسة عشرة : الإعراب لا يكون قبل الطرف]

السادسة عشرة قال أبو البقاء في : « التبيين » : اعلم أنّهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف نحو : هذا بكُر ومررت ببكِر ، أن حركة الإعراب صارت في الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها .

[الفائدة السابعة عشرة : تسمية المتقدّمين للحركات]

السـابعة عشـرة : قال ابن يعيش : كـان المتقدّمـون يسمون الفتحـة الألف الصغيـرة والضّمـة الـواو الصغيـرة ، لأن الحـركـات والحروف أصوات ،وإنما رأى النّحويون صوتاً أعظم من صوت فسمّوا العظيم حَرْفاً ، والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة ، كما دخلت الألف ،إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

فـــائـــدة

[في السؤال عن مبادىء اللغات]

قال بعض شَرّاح الجُمل[١] : السؤال عن مبادىء اللغات يؤدي إلى / التسلسل فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء [١٧٨] بالجرّ وانفردت الأفعال بالجزم وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب فامتنع،وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة،لأن الفعل مرفوع وإن أضيف إليه كقوله تعالى : ﴿ هذا يَوْمُ ينفعُ الصّادقين صِدْقهم ﴾[٢] وجزم الأسماء التي لا تنصرف،وذلك أنها لمّا أشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه،فلم تنوّن،ولم تخفض كالفعل كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حمله على النّصب ،

---

(١) في التراث النحوي كتابان يسميان : الجَمُل :
أحدهما : الجُمل للجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، المتوفي ٤٧٤ هـ.
ومن شراحه ابن الخشاب المتوفي ٦٩٥ هـ وابن خروف المتوفي ٦٠٩ هـ.
وثانيهما : الجمل للزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق ، المتوفي ٣٣٩ هـ
ومن شراحه : علي بن القاسم الإشبيلي ، المتوفي ٦٠٥ هـ ، وابن هشام المصري المتوفي ٧٦٢ هـ .

(٢) المائدة / ١١٩ .

ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكناً في حال الخفض، ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجـواب عن ذلك مـا ذكره الـزّجاجي أنـه لم تخفض الأفعـال المضارعة ،لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافة،لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة ، والإضافة إمّا لِلْمِلْك أو للاستحقاق ، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافة ، وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض ، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه في اللفظ ولمصدره في المعنى ، ولذلك لا تؤثر الإضافة فيه .

ولم تجزم الأسماء التي لا تنصرف،لأنها قد ذهب منها التّنوين ، فلو ذهبت الحركة لأدّى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهة واحدة ، وذلك إخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكايةُ الحال من القواعد الشّهيرة

قال ابن هشام في « المغني » : القاعدة السادسة : أنّهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذّهن حتى كأنه مشاهدة حالة الإخبار نحو : ﴿ وإنّ ربّكَ لَيَحْكُمُ بينَهُمْ يَوْمَ القيامة ﴾[١] لأن لام الابتداء للحال .

وَنَحْوُ : « هذا مِنْ شِيعتِهِ وهذا من عَدُوِّه »[٢] إذ ليس المراد تقريبَ الرجلين من الرّسول عليه الصّلاة والسّلام كما تقول : هذا كتابُك فَخُذه وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فَحُكِيَتْ .

ومثله : ﴿ والله الّذي أرسل الرِّياح فتثيرُ سحاباً فَسُقْناهُ لبلد مَيِّت فَأَحْيَيْنا به الأرضَ ﴾[٣] ألا ترى أنه تعالى قصد بقوله : تُثِيرُ سحاباً إحضار / تلك الصورة البديعة الدّالة على القدرة [١٧٩] الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أوّلاً قِطَعاً ثم تتضامّ متقّلبة بين أطوار

(١) النحل / ١٢٤ .

(٢) القصص / ١٥ .

(٣) فاطر / ٩ .

حتى تصير رُكاماً .

ومنه ﴿ ثم قال له كُنْ فيكون ﴾[١] أي فكان .

ومنه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بالله فكأنّما خرّ من السّماء فتخطَفُهُ الطّير أو تَهْوِي به الريّح في مكان سَحِيقٍ »[٢] . ﴿وَنُرِيد أن نَمُنّ على الَّذِين اسْتُضْعِفوا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنُرِيَ فِـرْعَوْنَ وهَـامَانَ﴾[٣] ومنـه عند الجمهور : ﴿ وكَلْبُهم باسطٌ ذِراعَيْه ﴾[٤] أي يَبسُط ذِرَاعَيْه بدليل : « وَنُقَلِّبُهم » ولم يقل : وَقَلَّبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن أسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل .

ومثله : ﴿ واللهُ مخرجٌ ما كنتم تكتمونَ ﴾[٥] إلاّ أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التّـدارؤ، وفي الآيةَ الأولى حكيت الحال الماضية .

ومثلها قوله :

١٣٧=جارية في رمضـان الماضي تُقَـطِّعُ الحديثَ بـالإيمـاضِ[٦]

(١) آل عمران / ٥١.
(٢) الحج / ٣١.
(٣) القصص / ٥ ، ٦ .
(٤) الكهف / ١٨ .
(٥) البقرة / ٧٢.
(٦) رجز لرؤبة
من شواهد : المغنى رقم ١١٧١ ، والخزانة ٣ / ٤٨١ .

ولولا حكاية الحال في قول حسّان :

١٣٨=* يُغْشَوْن حتى لا تِهرُّ كلابهُم[١] *

لم يصحّ الرّفع ، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ حتى يقولُ الرّسول ﴾[٢].

= وذكر البغدادي في الخزانة أنه رأى في نوادر ابن الأعرابي الرّجز على النحو التالي :

يـا لـيتـني مـثـلك فـي الـبـيـاض أبيض من أخـت بنـي أبـاض
جـاريـة فـي رمضـان الـمـاضي تقـطع الحـديث بـالإيمـاض

وبنو أباض : قـال اللخمي : معروفـة البياض . وقـال ابن السيد : بنـو أبـاض : قوم،والإيمـاض : ما يبـدو ومن بياض أسنـانها عنـد الضحـك والابتسام ، وشبهه بوميض البرق .

وقال الفراء : إنها إذا تبسمت ، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حسن ثغرها . انظر الخزانة .

(١) من شواهد : سيبويه ٤١٣/١ ، والمغنى رقم ٢١١ ، ١١٧٢ ، والهمع رقم ١٠١٨ ، والأشموني ٣٠١/٣ . وانظر ديوان حسان/ ١٨٣ وتمامه :

* لا يَسْألون عن السّوادِ المقبل *

(٢) البقرة / ٢١٤ ، وهي قراءة نافع والكسائي ، ومجاهد ، وابن محيصن ، وشيبة ، والأعرج .

انظر : الإتحاف / ١٥٦

، والبحر ٢/ ١٤٠ ، والتيسير / ٨٠ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٣٢ .

الحمل على ما له نظير أولى من
الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع :

منها : مَرْوان » يحتمل أن يكون وزنه : فَعْلان ، أو مفعالاً ، أوفعـوالاً ، والأول : له نظير، فيحمـل عليه ، والآخـران مثالان لم يجيئا . ذكره ابن جنّي .

ومنها : فَمٌ أصله[1] فوْه ، بـزنة فـوز ، حذفت الهـاء لشبهها بحرف العّلة لخفائهـا ، وقربهـا في المخرج من الأنف ، فحـذفت كحذف حرف العلة ،فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب ، وكان القياس قلبها ألفاً لتحرّكها بحركات الإعراب ،وانفتـاح ما قبلهـا ، ثم يدخل التّنوين على حدّ دخوله في نحو : عصاً ورحىً ، فتحـذف / [١٨٠] الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحـد ، وذلك معدوم النّظير . فلمّا كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبـدلوا من الـواو ميماً ، لأن الميم حرف جَلَد ، يتحمّل الحركات من غير استثقال ، وهما من الشَّفتين فهما متقاربان . ذكره ابن يعيش .

ومنها : ألف كِلا ،وليست زائدة لئلاّ يبقى الاسم الـظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصْلاً . ذكره ابن يعيش أيضاً .

ومنهـا : مذهب سيبـويه : أن التـاء في « كلتا » بـدل من لام

---

(١) في ط فقط : « أصلها » : تحريف

الكلمة ، كما أبدلت منها في بِنْت وأخت،وألفها للتأنيث ، ووزنها : فِعْلي كَذِكْرىَ .

وذهب الجَرْميّ : إلى أن التاء للتأنيث،والألف لام الكلمة كما في « كلا » .

والوجه الأول : لأنه ليس في الأسماء : « فَعْتل » ، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة . ذكره ابن يعيش .

ومنها : قال ابن الأنباري في « الإنصاف » : ذهب البصريون : إلى أن الأسماء السّتة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب .

وذهب الكوفيون : إلى أنها معربة من مكانين .

قال : والذي يدلّ على صِحّة ما ذهبنا إليه ، وفساد مـا ذهبوا إليه : أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كلّ معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد .

وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنـه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنها : قال ابن الأنباريّ : ذهب البصريّون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب .

وذهب الجَرْميّ : إلى أن انقلابها هو الإعراب . وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف .وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : صفة اسم « لا » المبنيّ يجوز فتحه نحو : لا رجلَ ظَريفَ في الدّار ، وهي فتحة بناء ، لأن الموصوف والصّفة ، / جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ، ثم [١٨١] دخلت « لا » عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما مُعربان ، فَبُنِيا معها ، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد،ولا نظير له .

ومنها : قال ابن فلاح : ذهب البصريون : إلى أن اللهم أصله : يا الله ،حذفت « يا » وعوض منها الميم المشدّدة في آخره .

وقال الكوفيّون : ليست الميم بعوض بل أصله : « يا ألله أمّ » أي :اقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل : هَلُمّ ، مركّبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم .

وعندنا من : هل وأم ، قالوا فما صرنا إليه له نظير ، وما صرتم إليه دعوى بلا دليل .

وقال الأندلسيّ في « شرح المفصل » : قال الكوفيونّ : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ماقبله ،لأنه توكيد لما قبله .

وردّه البصريُّون بأن المكنيّ لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »[١] : إذا دلّ الدّليل لا يجب إيجاد النّظير وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكي مما جاء على « فِعِل » : « إبِلاً » وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل ، إنما هو للأُنس به ، لا للحاجة إليه .

فأمّا إن لم يقم دليل فإنّك محتاجٌ إلى النّظير ، ؛ ألا ترى إلى « عِزْوِيتٍ »[٢] لمّا لم يقم الدّليل على أن واوه وتاءه[٣] أصلان احتجت إلى التعليل بالنّظير ، فمنعت أن يكون « فِعْوِيلاً » لمّا لم تجد له نظيراً ، وحملته على : « فِعْلِيت » لوجود النظير ، وهو عِفْرِيت ، ونِفْرِيت .

وكذا قال أبو عثمان في الرّد على من ادّعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة : لم نَر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام . وقد قال الله تعالى :

---

(١) انظر الخصائص ١/١٩٧ .

(٢) من صيغ سبيويه في الكتاب ٢/٣٤٨ ، وفسّره القاموس بأنه اسم موضع . وفي ط : « غزويت » بالغين ، تحريف .

(٣) في ط فقط : « وياءه » مكان « وتاءه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

﴿ ولَسْوف يُعْطيك ربُّك فترضى﴾[1] فجعل عدم النظير ردًّا على من أنكر قوله .

فأمّا إن لم يَقُم الدّليل ولم يُوجد النّظير ، فإنّك تحكم مع عدم النظير . وذلك قولك في / الهمزة والنون من « أَنْدَلُسُ » أنهما زائدتان [١٨٢] وأن وزن الكلمة بهما «أَنْفَعُل» وإن كان هذا مثالاً لا نظير له ، وذلك أن النّون لا محالة زائدة ، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على « فَعْلَلُل » فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين .

وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَد في يدك[2] ثلاثة أحرف أصول وهي : الدال واللّام والسّين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو : مُدَحْرِج وبابِه .

وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَنْفَعُل ، وإن كان هذا مثالاً لا نظير له .

فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ، وهذا كنون

---

(١) الضحى / ٥ ، ولم يمثل ابن جني في الخصائص بهذه الآية ، وإنما مثل بقوله تعالى : ﴿ فلسوف تعملون ﴾ الشعراء / ٤٩ ، وقد ذكرت محرّفة في الخصائص ١/١٩٧ بالواو : « ولسوف تعملون » .

(٢) في ط فقط : « يرد في ذلك » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي القاموس : برد : وجب ولزم

« عَنْتَر » فالدلّيل يقضي بكونها أصـلاً لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضاً معك وهو « فَعْلَل » .

وقال ابن يعيش : ذهب المبرد إلى أنّ نحو : لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ، معربان ، وليسا بمبنيين مع « لا » ، قال : لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش : وهذا إشارة إلى عدم النظير، قال : وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النّظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مُؤْنساً ، وأمّا أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشّلوبين : قول من قال : إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب ، وليست بـإعراب ، ولا حـروف إعراب يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب عـلى حرف واحـد في قولـك : ذو مال ، وهـذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب ، وذلك خروج عن النظائر ، فلا ينبغي أن يقال به .

قـاعـــــدة

قال ابن يعيش : يجوز أن يسمّى الـرّجل بمـا لا نظيـر له في كلام ، ولهذا لم يذكر سيبويه « دُئِل » في أبنية الأسمـاء ، لأنه اسم لقبيلة أبي الأسود ، والمعارف غير معوّل عليها في الأبنية / . [١٨٣]

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في « النهاية »[١]، الحُدّاث جماعة يتحدّثون وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره وهو: سامر وسُمّار، فإن السّمّار المتحدّثون .

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جنّي باباً في الخصائص قال: وذلك أن تحضرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من إرتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما، وأقلّهما فحشاً وذلك كواو «ورَنْتَل»[٢] أنت فيها بين ضَرُورَتَيْنِ : إحداهما أن تَدّعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكرّرة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلاّ مع التكرير نحو : الوَصْوصَة[٣] والوَحْوَحة[٤] وضوضيْت[٥] وَقَوْقَيْتُ[٦] .

والأخرى : أن تجعلها زائدة أوّلاً ، والواو لا تزاد أوّلاً فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصْلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو

(١) النهاية في غرب الحديث والأثر ، حققه الأستاذ الدكتور محمود الطناحي والأستاذ طاهر أحمد الزواوي ، نشر وطبع الحلبيّ .

(٢) الورنتل : الداهية والأمر العظيم .

(٣) الوصوصة : خرق في السِتْر بمقدار عين تنظر إليه .

(٤) الوحوحة : صوت معه بَحَحٌ ، والنفخ في اليد من شدة البرد .

(٥) الضوضى : الجلبة وأصوات الناس .

(٦) قوقيت : يقال : قَاقت الدجاجة : صوّتت .

قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجهٍ من الوجوه ، أعني حال التضعيف . فأما أن تزادأوّلاً ،فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك : « فيها قائماً رجل » . لمّا كنت بين أن ترفع قائماً فتقدّم الصفة على الموصوف ـ وهذا لا يكـون ـ وبين أن تنصب الحال من النكـرة ـ وهذا على قلّتـه جائـز ـ حملت المسألـة على الحـال فنصبت .

وكذلك ما قام إلاَّ زيداً أحد ، عدلت إلى النّصب ، لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبـدله منـه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه .

وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كلّ حال .

فاعرف ذلك أصلاً في العربيّة تَحْمِلُ عليه غيره . انتهى .

وقال ابن إياز في نحو : فيها قائماً رجل : أبو الفتح يسمّى هذا الحمـل أحسن القبيحين ، لأن الحال من النكـرة قبيحٌ ، وتقـديم الصفة على الموصوف أقبح ،فحمل على أحسنهما .

وقال ابن يعيش : إنما امتنع العطْفُ على عاملين عند الخليل [١٨٤] وسيبويه / لأن حرف العطف خَلَفٌ عن العامل ونائب عنه ، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربيّة فلا يجوز أن يتسلّط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل

لم يجز أن يتسلّط على عمل الجر ، فلذا لم يخرّجوا قولهم في المَثَل : « ما كلُّ سوداء تمرة ولا بَيْضاء شَحْمةً »[١] على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيّين حيثُ جعلوا جر « بيضاء » بالعطف على سوداء » والعامل فيها « كلّ » ، ونصب « شحمة » عطفاً على خبر « ما » .

ومثله عندهم : ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو ، ويخفضون « قاعداً » بالعطف على « قائم » المخفوض بالباء ، ويرفعون عمرٌو بالعطف على اسم « ما » بل يخرّجونه على حذف المضاف، وإبقاء عمله .

فإن قيل : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً ، فَلِمَ كان حمله على الجارّ أولى من حمله على العطف على عاملين ؟ .

قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه من القياس ، فأما مجيئه فنحو :

١٣٩=* وَبِلْدة ليس بها أنيس[٢] *

---

(١) انظر قصة المثل في مجمع الأمثال ٢/٢٨١ وهو مثل يضرب في موضع التهمة .

(٢) رجز لجران العود ، ديوانه / ٥٣ ، وتكملته :

* إلا اليعافير وإلّا العيس *

من شواهد : الإنصاف / ٢٧١ ، وابن يعيش ٢/٨٠ ، ٧/٢١ ، ٨/٥٢ والتصريح ١/٣٥٢ ، والأشموني ٢/١٤٧ ، والهمع والدرر رقم ٨٨٦ .

أي وربّ بلدةٍ . وقولهم في القسم : اللّهِ لأفعلنّ .

وقول رؤبة لما قيل له : كيف أصبحت ؟. « خيرٍ عافاك اللّه » أي بخير .

وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة «والأرحامِ »[1] على حذف الجارّ،وأن التقدير فيه : وبالإرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعد ، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ في الاستعمال ، وإن كان قليلاً ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين .

وأما من جهة القياس،فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك الحرف الجارّ في كونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النّدرة .

حَمْلُ الشّيء على الشّيء
من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جنّيّ باباً في الخصائص[2] قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشّبه اللفظي ، وذلك كقولنا في النسب إلى ما فيه همزة التأنيث [١٨٥] بالواو ، وذلك نحو : حَمْراويّ / وصَفْراويّ ، وَعُشَرَاويّ .

(١) النساء / ١ .

(٢) انظر الخصائص ١/ ٢١٣ .

وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقَرّ بحالها ، لئلا تقع علامة التأنيث حشْواً ،فمضى هذا على هذا لا يختلف . ثم إنهم قالوا في النسب إلى عِلْبَاء : عِلْباويّ ، وإلى حِرْباء : حِرْباوي،وأبدلوا هذه الهمزة،وإن لم تكن للتأنيث ، لكنّها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيـادة حملوا عليها همزةعِلباء ،ونحن نعلم أن همزة حمراء ، لم تقلب في حمراويّ لكونها زائدة فتشبّه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَتْ همزة عِلباء على همزة حمراء .

ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِساء وقضاء : كِساويّ وقضاويّ ، فأبدلوا الهمزة واواً حملاً لها على همزة عِلْباء ، من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حـرف ليس للتأنيث ،فهذه علة غير الأولى ، ألا تـراك لم تبدل همـزة عِلباء واواً في : عِلباويّ ،لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساءٍ وقضاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث

ثم إنهم قالوا من بعد في قُرّاء : قُرّاوي ، فشبّهوا همـزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت أصلاً غير زائدة ، كما أن همزة كساء غير زائدة .

وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كِساويّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظيّة يحمل أحدها ، على ما قبله تشبّثاً به ، وتصوّراً له وإليـه : وإلى نحوه أومـأ سيبويـه بقولـه : وليس شيء مما

يضطرون[١] إليه إلاّ وهم يحاولون به وجْهاً .

وعلى ذلك قالوا : صحروات ،فأبدلوا الهمزة واواً ،لئلاّ يجمعوا بين عَلَمْي تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبا وان حملاً بالزيادة على حَمْروانِ ، ثمّ قالوا : كساوان ، تشبيهاً له بِعْلِباوانِ ، ، ثم قالوا : قُرّاوان حملاً له على كِسَاوان على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثـرة هذه اللغـة وسعتها وغلبة حـاجة أهلهـا إلى التصرف بهـا ، والتّرَكـح[٢] ، في أثنائها[٣] لما يلابسـونه ، ويكثـرون استعمالـه من الكلام المنثـور ، والشعر الموزون والخطب ، والسجوع ولقوّة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيّلهم ما لا يكاد يشعر به مَنْ لم يألف مذاهبهم .

وعلى هذا ما منع الصرّف من الأسمـاء للشّبه اللفـظي نحو ، أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألب[٤] وتَنْضُب[٥] عَلَمَين لِما

(١) عبارة سيبويه ١٣/١ : « وليس شيء يضطرون إليه » بدون « ممّا » .

(٢) التركح : التوسّع والتصرّف .

(٣) في ط فقط : « إثبـاتها » صـوابه من النسـخ المخطوطـة والخصائص ، وأثناؤها : نواحيها وجوانبها .

(٤) في القاموس : التألب كثعلب : الغليظ المجتمع ، والوعل ، وشجر .

(٥) التنضب : شجر حجازي . وبلدة قرب مكة .

في ذلك من شَبَه لفظ الفعل ، فحذفوا / التّنوين من الاسم لمشابهته [١٨٦] ما حِصّة له في التنوين ، وهو الفعل . قال :والشّبه اللفظي كثير.وفي هذا كفاية . انتهى .

❊❊❊❊

الحَمْل على الأكثر أوْلى من الحَمْل على الأقل

ومَنْ ثَمّ قال الأكثرون : إن « رحمن » غير منصرف ، وإن لم يكن له فَعْلَى ، لأن ما لا ينصرف من فَعْلان أكثر فالحَمْل عليه أولى ، قاله صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش : ذهب بعضهم : إلى أن ألف « كلا » منقلبة عن ياء وذلك لأنهُ رآها قد أُميلت .

قال سيبويه : « لو سمّيت « بكـلا » وثنّيت لقلبت الألف ياء ، لأنه قد سمع فيها الإمالة .

والأمثل أن تكون منقلبة عن واوٍ ، لأنها قد أبدلت تاء في « كلتا » وإبدال التاء من الواو أضْعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر . وإنما أميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاويّ : « في تنوير الدّياجي » : سأل سيبويه الخليل

عن « رمّان » فقال لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنًى يُعْرف به .

قال السخاوي : أي إذا كان لا يعلم من أيّ شيء اشتقاقه حمل على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون .

وقال ابن يعيش : القياس يقتضي زيادة النون في حسّان وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر .

وقال الشَّلوبين : المحذوف من « ذُو » يـاءٌ أو واوٌ ، لأن الغالب على الاسم الثنائيّ المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه ياءً ، أو واواً ، والأغلب فيها الواو . وقلّ أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من « حر » فينبغي أن يحكم على «ذو» بأن المحذوف منه ياءٌ أو واو،لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما ، وإن كـان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء .

وقال أيضاً : قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنّون ، ولا تجمع بهما إذا كانت محمولة على غيرهما مما لا يُجْمع بالواو والنّون ، وذلك نحو / نَدْمان كان قياسه أن يقال في جمعه [١٨٧] نَدْمانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك .

وتوجيه شذوذه : أن المطرد في باب فَعْلان أن لايقال فيه : فعلانة

فحمـل في ذلك عـلى الأكثر ، ولكن مثـل هذا يقـل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا .

وقال أيضاً : الألف المجهولة الأصل من الثّلاثي إذا لم تُمَـلْ تُقْلب في التثنية واواً ، وإذا أميلت تقلب ياءً ، لأنه لا يمال من هذا النّوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء . ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذّاً نحو : العشا في العَيْن ، فحمل المجهول من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشّاذ .

والأكثر مِمّا يُمال من هذا النّوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء ، فحمل هذا المجهول عليه . وما لم يُمْلِه المميلون من هذا النّوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

قال : فإن جُهل أَمْرُ الإمالة أعني وجودها وعدمها في هذا النوع حُمل على ما ألفه منقلبة عن الياء ،لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء ، لا عن الواو ، ولأن الياء أغلب على اللاّم من الواو .

ويقوّي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو : مَلْهَيـان ، ومدعيَـان ، ولا ترجِـع الياء إلى الـواو ونحو : مَـرْميان . انتهى .

وقال ابن عصفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعد لـولا مبتدأ

محذوف الخبر أولى من قول الكسائي : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أوْلى .

وقـال ابن اياز : و ذهب الكسـائيّ : إلى أن « حتى » حـرف تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقديـر إلى .

وقول البصريين : إنهـا حرف يجـر الاسم دائماً ، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير«أن»أرجح ، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الاسماء أو من عوامل الأفعـال فجعلها من عـوامل الأسمـاء أوْلى ، وذلك أن عـومل الأسمـاء هي الأصول ، وعـوامل الأفعال فروع .

وأيضاً :فعوامل الأسماء هي الأكثر ،ومن أصولهم : الحمل على [١٨٨/] الأكثر ./

وقال ابن النّحاس في باب الاشتغال : إذا كـان العطف على جملة فعليّة فالمختار الحمل على إضمار فعل ، لأنك حينئذٍ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعليّة فتتفق الجُمل ، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسميّة على جملة فعلية فتختلف الجُمل ، وتوافق الجُمل ،أولى من اختلافها .

فإن قيل : توافق الجُمل يعـارضه أنـك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير ، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء .

فالجواب : أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التّقدير أولى ،لكثرة التّقدير في كلام العرب ، وقلة الاختلاف ، والحمل على ألكثير أوْلى .

وقال ابن فلاح في « المغني » : لام « ذي » بمعنى صاحب ياء على الأصح حملاً على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش : الهاء من هذه بدل الياء من : « هذي » وإنما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكّن مبهم فشبّهت بـ «هاء»[1] الإضمار الذي قبله كسرة نحو : بِهِ وبغلامِهِ .

وقال سيبويه : ولا أعلم أحداً يضمّها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في بِهِ وبغلامِهِ . ومن العرب من يسكنها في الوصل ، ويجري على اصل القياس يقول : هذهْ هند .

وقال أيضاً : الياء الثانية في قوقيت ، وضَوضْيت أصل ، لأنها الأولى كررّت ، وأصلها : قوقوقت ، وضوضوت ، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حدّ :اغزيت وأدعيت .

---

(١) في ط : « بها » .

فإن قيل : فهلّا كانت زائدة على حدّ زيادتها في : سعليت ، وجعييت[1] ؟ .

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : سلس وقلق ، وهـو قليل ، وباب زلزلت وقلقت أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر. وقال الميم من منيح اسم لبلد زائدة والنون أصل لأن ، زيادة الميم أوّلاً أكثر من زياد [١٨٩] النّون أولاً / والعمل إنما هو على الأكثر .

وقال المالقيّ[2] في رصف المباني [3] : ألّا المفتوحـة المشدّدة حـرف تحضيض ، وتبدل همـزتها هـاء فيقال : هلّا . ولا تنعكس القضيّة فتقول : إن الهمزة بدل من الهاء ، لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمـزة من الهاء ، لأنها لم تبـدل إلّا في : ماء وأمـواء ، والأصل ماه وأمواه .

وفي أهل قالوا : آل والأصـل : أأل فسهلوا الهمزة .

والهاء قد أبـدلت من الهمزة في إيّاك فقالـوا : هيّاك ، وفي : أرحت الماشية قالوا : هرَحْث ، وفي أرقتُ الماء ، قالوا :هَرَقْت ،وفي

---

(١) في القاموس : الجعو : ما جمعته بيدك من بَعَر ونحوه تجعله كُثْبَةَ .

(٢) الأمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، قال عنه لسـان الدين بن الخـطيب « رصف المباني أجل ما صنف » وقد حققه أحمد محمد الخراط من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق وفي ط : « وصف » بالواو ، تحريف .

أشياء غير هذه فالحمل على الأكثر أوْلى[١] .

وقال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : « إلى » إمّا أن تقترن بما بعدها قرينة تدلّ على أنه داخلٌ في حكم ما قبلها أو خارج عنه ، فإن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها ، وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحقّقين : أنه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح ، لأن الأكثر في كلامهم ، إذا اقترنت قرينة أنْ لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، فإذا عرّى عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

(١) انظر رصف المباني / ٤٨ .

الحَمْل على المَعْنى

قال في الخصائص[١] ، أعلم أنّ هذا النّوع[٢] غورٌ من العربيّة بعيدٌ ، ومذهب نازح فسيحٌ[٣] ، وقد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثوراً ، أو منظوماً كتأنيث المـذكّر ، وتـذكير المؤنث، وتصـوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثّاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول ،أصْلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى : ﴿ **فلما رأى الشَّمس بازغةً قال هذا ربّي** ﴾[٤] . أي هذا الشّخص ﴿ **فمَنْ جاءه موعظةٌ مَنَ ربّه** ﴾[٥] لأنّ الموعظة والوعظ واحد . ﴿ **إن رحمة اللهِ قريب** ﴾[٦] أراد بالرحمة هنا : المطر .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٤١١ .

(٢) في الخصائص : « الشّرج » مكان : « النوع » والشرج : النّوع والمِثْل .

(٣) في ط فقط : « فصيح » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) الأنعام / ٧٨ .

(٥) البقرة / ٢٧٥ .

(٦) الأعراف / ٥٦ .

ومن تأنيث المذكّر قراءة من قرأ : ﴿ تلتقطه بعض السّيّارة ﴾[١]
وقولهم : ذهبت بعْضُ أصابعه ، أنث ذلك لما كان بعضُ السّيارة سيّارة
في المعنى وبعض / الأصابع اصبعاً ، وقولهم : « ما جاءت حاجَتَكُ[٢] [١٩٠]
لمّا كانت « ما » هي الحاجة في المعنى . وأنشدوا :

١٤٠=أتهجر بيْتاً بالحجاز تَلَفَّعَتْ   به الخوفُ والأعداءُ من كلّ جانبِ[٣]

ذهب بالخوف إلى المخافة وقال :

١٤١=يأيها الراكب المُزّجِي ِمَطِيّتَهُ   سائل بني أسدٍ ما هذه الصّوْتُ[٤] .

أنث على معنى الاستغاثة .

---

(١) يوسف / ١٠ . وهي قراءة مجاهد ـ أبي رجاء ـ الحسن ـ قتادة .
انظر الفخر الرازي ١٨/٩٦ ، والقرطبي ٩/١٣٣ ، والكشـاف ٢/٣٠٥ والطّبريّ ١٢/٩٤ .

(٢) قال السيّوطي في الهمع ٢/٧٠ : « أول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله عليٌّ إليهم .
ويروى برفع « حاجتك » على أن « ما » خبر « جاءت » قدّم ، لأنه اسم استفهام والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، وبنصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير « ما » ، والتقدير : أية حاجة صارت حـاجتك ، و« مـا » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر » .

(٣) من شواهد : الخصائص ٢/٤١٥ .

(٤) لرويشد بن كثير .
انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٦٦ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٣ ، والإنصـاف ٢/٧٧٣ ، والخصـائص ٢/٤١٦ ، واللســان : « صوت » . والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو : أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : « فلان لَغُوب جاءته كتابي فاحتقرها » ؟ » فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق . وقال :

١٤٢=لو كان في قلبي كَقَدْر قلامةٍ   حبًّا لغيرِك قد أتاها أرسُلي[1]

كسرّ « رسولاً » وهو مذكّر على « أرْسُل » وهو من تكسير المؤنث كأتانٍ ، وأتن ، وعِناق وأَعْنُق لَمّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة ، لأنها في غالب الأمر مِمّا تستخدم في هذا الباب .

وكذلك ما جاء عنهم من : جناح وأَجْنُح قالوا :ذهب بالتأنيث إلى الرّيشة ، وقال :

١٤٣=فكان مِجَنّي دون من كنتُ أتّقي   ثلاثَ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[2]

---

(١) لأبي كبير الهذليّ .
من شواهد : الخصائص ٢/٤١٦ . وانظر اللسان : « رسل » .

(٢) لعمر بن أبي ربيعة .
من شواهد : سيبويه ٢/١٧٥ ، والمقتضب ٢/١٤٨ ، والخصائص ٢/٤١٧ والمقرب ١/٣٠٧ ، والخزانة ٣/٣١٢ ، والتصريح ٢/٢٧١ ، ٢٧٥ .
والمِجنّ بكسر الميم : الترس . والكاعب : هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، وقد كعبت تكعُبُ بالضم كعوباً ، وكعّبت بالتشديد تكعيباً مثله ، والمُعْصِر بضم الميم وكسر الصاد : هي الجارية أول ما أدركت وحاضت ، يقال : قد أعصرت كأنها دخلت عصر شبابها .

أنث الشّخص لأنه أراد به المرأة. وقال :

١٤٤=وإنّ كلاباً هذه عَشْرُ أبْطُنٍ وأَنْت بَرِيءُ من قبائلها العَشْرِ[١]

ذهب بـالبطن إلى القبيلة ، وأبـان ذلـك بقـولـه : : « مِنْ قبائلها » . وأمّا قوله :

١٤٥ = * شَرِقَتْ صَدْرُ القَناة من الدَّمِ[٢] *

فإن شئت قلت : أنّثْ ، لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إن صَدْر القناة قناةٌ وقال :

١٤٦=لما أتى خَبَرُ الزُّبير تواضَعَت سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[٣]

---

(١) للنواح الكلابيّ .
من شواهد : الإنصاف ٢/ ٧٦٩ ، وسيبويه ١/ ١٧٤ ، وهمع الهوامع رقم ١٦٨٧ .

(٢) للأعشي ديوانه / ١٨٤ . وصدره :
* وتشرقُ بالقول الذي قد أَذَعْتَهُ *
من شواهد : سيبويه ١/ ٢٥ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ .

(٣) لجرير ، ديوانه / ٢٧٠ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، مطلعها :
بـان الخليطُ بـرامتين ، فـودّعـوا أو كُلّمـا رفعـوا لبيـن تَجْـزعُ
من شـواهـد : سيبـويـه ١/ ٢٥ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، والخصـائص ٢/ ٤١٨ ، واللسان : « سور » .

وقال :

١٤٧= * طولُ اللَّيالي أسْرَعت في نَقْضِي[١] *

وقال تعالى : ﴿ ومَنْ تَقْنُتْ مِنكن لِلّه ورسوله ﴾[٢] لأنه أراد : أمرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم : « هو أحسن الصبيان وأجملُه » أفرد / الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : « هو أحسن فتىً في الناس» .وقال ذو الرّمة : [١٩١]

١٤٨=وَميَّةُ أحسن الثّقلين وَجْهاً وسالفةً وأحسنُه قَذالا[٣]

---

(١) للعجاج ، وقيل : للأغلب العجليّ . وبعده :

* أَكَلْنَ بَعْضِي وَتَرَكْن بَعْضِي *

من شواهد : سيبويه ٢٦/١ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والخزانة ١٦٨/٢ ، والمغنى رقم ٩٠٢ ، والعيني ٣٩٥/٣ والتصريح ٣١/٢ .

(٢) الأحزاب /٣١ ، وفي ط والنسخ المخطوطة ، « يقنت » بالياء ، وهو لا يتّفق مع المراد أو مع الأسلوب . وقراءة « تقنت » بالتاء نسبت إلى الجحدري والأسواري ويعقوب ، وابن عامر ، ورويت عن أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع .

انظر : البحر ٢٢٨/٧ .

(٣) من قصيدة لذي الرّمة ديوانه /٥٢٢ ، وروايته : « وأحسنهم » . وبهذه الرواية لا شاهد في البيت . وهذا الشاهد من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة من شواهد : شرح المفصل ٩٦/٦ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، والخزانة١٠٨/٤ ،وشرح شذور الذهب / ٣٦٧ ، وحاشية يس ١٠٤/٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٩ .

فأفرد الضميّر مع قُدْرته على جمعه .

وقال تعالى : ﴿ ومِنَ الشّياطِين مَنْ يغوصون لـه﴾[١]،فحمـل على المعنى .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْلَم وَجْههُ لِلّهِ وهو محسنٌ فله أجرُهُ عند ربّه ﴾[٢] فأفرد على لفظ « مَنْ » ثم جمع من بعدُ .

والحَمْلُ على المعنى واسعٌ في هذه اللّغة جدًّا .

منـه قـولـه تعـالى : ﴿ أَلَمْ تَـرَ إلى الـذي حـاجّ إبـراهيمَ في ربّه »[٣] ، ثم قال : « أو كالّذِي مَرّ على قريةٍ »[٤] قيل فيـه : إنه محمولٌ على المعنى حتّى كأنه قال : أرأيت كالذي حاجّ إبـراهيم أو كالذّي مرّ على قرية،فجاء بالثّاني على أن الأول قد سبق كذلك .

ومن ذلك قول امرىء القيس :

١٤٩=ألا زعمَتْ بسبـاسة اليـومأَنَّنِي كَبِرْتُ وأن لا يحسن السّـرّ أمثالي[٥]

بنصب «يحسن». والـظّاهر أنـه يرفـع لأنـه معـطوف على أنّ

(١) الأنبياء / ٨٢ .

(٢) البقرة / ١١٢.

(٣) البقرة / ٢٥٨ .

(٤) البقرة / ٢٥٩ .

(٥) من شواهد : الخصائص ٢/٤٢٣ ، وانظر ديوانه /١٤٠ ، وبسبـاسة: اسم امرأة .

الثقيلة ، إلا أنه نصب ، لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبرَ فُـلان .ومنه قوله :

١٥٠=يـا ليت زَوْجَك قـدغـدا مـتـقـلّداً سَيْـفـاً ورُمْحـاً[١]

أي وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه .
وكذا قوله :

١٥١=* علفتها تبناً وماء بارداً[٢] *

أي وسقيتها ماء بارداً . وقوله :

١٥٢=تـراهُ كأنَّ الله يَجْدَع أَنْفَـهُ وعينيه إن مولاه ثـاب لهُ وَفْـرُ[٣]

---

(١) لعبد الله بن الزبعري .
من شواهد : المقتضب ٢/٥١ ، والخصائص ٢/٤٣١ ، وابن الشجري ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٢/٥٠ ، وأمـالي المـرتضى ١/٥٤ ، ٢/٢٦٠ والحجة لابن خالويه ٦٧ ط رابعة .

(٢) رجز نسب لذي الرمة ، وبعده :
* حتى شَتَتْ همّالةً عيناها *
من شواهد : الخصـائص ٢/٤٣١ ، وأمالي المـرتضى ٢/٢٥٩ ، وابن الشجري ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٢/٨ ، والخزانة ١/٤٩٩ ، والمغنى رقم ١٠٧٤ ، وشـرح شـذور الـذهب/ ٢٤٠ ،والعيني ٣/١٠١ ، ٤/١٨١ ، والأشموني ٢/١٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٩٢

(٣) من مقطوعة لخالد بن الصليفان .
انظر أمالي المرتضى والخصائص ٢/٤٣١ ، والعيني ٤/١٧١ .

أي ويفقأ عينيه .

باب واسع من الحمل على المعنى

ومنه باب واسع لطيف ظريف ، وهو اتّصالُ الفِعْل بحرف ليس مِمّا يتعدّى به،لأنه في معنى فِعْل يتعدّى به كقوله تعالى : ﴿ **أُحِلّ لكم ليلة الصّيام الرَّفثُ إلى نسائكم** ﴾[1] لمّا كان في معنى الإفضاء عدّاه بإلى . ومثله قول الفرزدق

١٥٣= * قد قتل الله زياداً عنّي[2] *

لأنه في معنى : صرفه ، وقول الأعشى :

١٥٤ * سُبْحان مِن علقمة الفاخِرِ[3] *

= وفي العيني قائله : الزير قان بن بدر .
وثاب : أي رجع من بعد ذهابه . والوفر : المال الكثير .

(١) البقرة /١٨٧ .

(٢) رجز نسب للفرزدق ، وقبله :
كيف تـراني قـاليـاً مِـجَنّـى أضـربُ أمـري ظهـره للبـطن
قد قتل الله زياداً عنّى
من شـواهـد : الخصـائص ٢/٣١٠ ، ٤٣٥ ، والمحتسب ١/٥٢ ، والمغنى رقم ١١٦٦ ، والأشموني ٢/٩٥ .

(٣) للأعشي ديوانه /٩٦ . وصدره :
* أقول لما جاءني فخره *

[١٩٢] علّق حرف الجر بسبحان/وهوَ عَلَم لمّا كان معناه :براءة منه .

وقال ابن يعيش : فإن قيل : قررّتم أن العامل في الحـال هو العامل في صاحبها ، والحال في : « هذا زيـدٌ قائمـاً » مِنْ « زيد » والعامل[١] فيه الابتداء من حيث هو خبر ، والابتداء لا يعمل نَصْباً .

فـالجـواب : أن هـذا كـلام محمـول عـلى معنـاه دون لفـظه ، والتقدير : أشير إليه أو انْتبه[٢] له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل .

قـال : وقولهم : «نشدتك الله إلاّ فعلت كلامٌ» محمـول على المعنى ، كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أي ما أسألك إلاّ فعلك .

ومثل ذلك : شرٌّ أهرّ ذا ناب . وإذا ساغ أن يحمل شرٌّ أهَرَّ ذا ناب على معنى النفي كان معنى ، النفي في : نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول « إلا » لدلالتها عليه .

ومثله من الحمل على المعنى قوله :

من شواهد : سيبويه ١٦٣/١ ، والخزانة ٤١/٢ ، ٢٥١/٣ ، والهمع والـدرر رقم ٧٤٣ ، واللسـان :

(١) في ط فقط : « العامل » بدون واو العطف ، تحريف صوابـه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٥٨/٢ .

(٢) في ط فقط : « أُنَبِّهُ » .

١٥٥= ❊ . . وإنما . . . . يُدافع عن أَحسابهم أنا أو مثلي[١]❊

والمراد ما يدافع .ولذلك فصـل الضمير حيث كـان المعنى : ما يدافع إلا أنا .

وقال أبو حيّان في إعرابـه : كلام العـرب منه مـا طابق اللفظ المعنى نحو : قام زيد ، وزيد قام وهو أكثر كلام العرب ، وهو وجه الكلام .

ومنه ما غلب فيه حكم اللّفظ على المعنى نحو : علمت أقام زيد أم قعد ، لا يجوز تقديم الجملة على « علمت » وإن كان ما بعد علمت ليس استفهاماً بل الهمزة فيه للتّسوية .

ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ ،وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية نحو :

١٥٦= ❊ على حين عاتبت المشيبَ على الصّبا[٢] ❊

---

(١) للفرزدق ديوانه ٢/٧١٢ وتكملته :

❊ أنا الضامن الرّاعي عليهم . . . ❊

من شواهد : الأشموني ١/١١٦ .

(٢) للنابغة الذبياني ، ديوانه / ٧٩ ، وتمامه :

❊ فقلت ألمّا أصْحُ والشيبُ وازعُ ❊

من شـواهـد : سيبـويـه ١/٣٦٩ ، والمنصف ١/٥٨ ، وابن الشجـري ١/٤٦ ، ٢/١٣٢ ، وابـن يعـيش ٣/١٦ ، ٨١ ، ٤/٩١ ، ٨/١٣٦ ، والمقرب ١/٢٩٠ ، والخزانة ٣/١٥١ ، وشرح شـذور الذهب /٦٨ ،

إذ قياس الفعل أن لا يضـاف إليه،لكن لـوحظ المعنى ، وهو المصدر، فصحّت الإضافة .

وقال الزمخشـريّ في الأحاجي : قولهم : « نَشَدْتُـك باللهِ لمّـا فَعَلْت » كلام مُحرّفٌ عن وجهه ، معدولٌ عن طريقته ، مـذهوب[1] مذهب ما أغربوا بـه على السـامعين من أمثـالهم ، ونوادر ألغـازهم، وأحاجيهم ، وملحِهم ، وأعاجيب كلامهم وسائر ما يـدْلون بـه على اقتدارهم، وتصريفهم أعنّـة فصاحتهم كيف شـاؤا .

وبيانْ عدله أنّ الإثبات فيه قائم مقام النفي ، والفعل قائم مقام [١٩٣] الاسم . وأصله ما أطلب منك إلا فعلك / .

وقال الشيخ عَلَم الـدين السّخاوي في : « تنـوير الـدّياجي : « هذا الكلام ممّا عُدِل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرّفاً في الفصاحة ، وتفنّناً في العبارة،وليس مِنْ قبيل الألغاز .

وقال أبو علي : هو كقولهم : «شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» مَعْنىً في أنّ اللفظ على معنى، والمراد معنى آخر ، لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلاّ شر .

والمغنى رقم ٩١٤ ، والعيني ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، والتصريح ٤٢/٢ ، والهمع والدّرر رقم ٨٦١ ، والأشموني ٢٥٦/٢ ، ٨/٤ .

(١) في المحاجاة بالمسائل النحويـة /٢٤ : « مذهـوب به مـذهب » بزيـادة « به » ، وهذا أصح من إسقاطها . هذا وقد طبعت « الأحاجي » بعنوان : « المحاجاة بالمسائل النحوية » بتحقيق الدكتورة بهيجة بـاقر الحسيني ، مطبعة أسعد ببغداد .

قال : وقول الزّمخشريّ : أقيم الفعل فيه مقام الاسم ، يعني : إلا فعلت ، أقيم مقام إلّا فعلك .

قال : ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره قوله :

١٥٧=أبا خُراشة أما أنت ذا نَفَرٍ فإن قومِيَ لم تـأكلهم الضَّبُعُ[1]

قال سيبويه : المعنى : لأن كنت منطلقاً انطلقت لانطلاقك ، أي لأن كنت في نفر وجماعة من أسرتك فإن قومي كذلك وهم كثير ، لم تأكلهم السّنة .

ولا يجوز عند سيبويه إظهار كنت مع المفتوحة ولا حـذفه مع المكسورة .

وقال الزمخشري : من المحمول على المعنى قـولهم :حسبك ينَمْ[2] الناس ، ولذا جزم به كما يجزم بالأمر،لأنه بمعنى : اكفف .

وقولهم :«اتّقـي الله أمرؤ فعل خيرًا يثب عليه»، لأنه بمعنى :

---

(١) لعباس بن مرداس الصّحابي .
من شـواهـد : سيبـويـه ١٤٨/١ ، والخصـائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ وابن الشجري ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والخزانة ٨٠/٢ ، ٤٢١/٤ ، وشرح شذور الذهب /١٦٦ ، والمغنى رقم ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ . والتصـريح ١٩٥/١ وهمـع الهوامع والدّرر رقم ٤١٣ ،وابن عقيل ١١٨/١،وأوضح المسالـك رقم٩٧.

(٢) في ط : « يتم » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخة هـ .

لِيتّق الله امرؤ ، ولْيَفْعل خيراً .

وقال أبو عليّ الفارسي في « التذكـرة » : إذا كانـوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ ، حيث لو حمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : «شرٌّ أهَرّ ذا ناب»، و « شيء جاء بك » وقوله :

١٥٨ = * . . . وإنما . . يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[1] *

وقولهم : « قلَّ أحد لايقول ذاك » ، وقولهم : « نشدتك الله إلا فعلت » .

وكلّ هذا محمولٌ على المعنى ، ولو حُمِل على اللفظ لا يؤدي إلى فساد والتباس ، فإن الحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً ، فمن ثَمّ نفي سيبويه قوله : مررت بزيد وعمرو إذا مرّ بهمامرورين : ما مررت بزيد ولابعمرو،فنفى على المعنى دون اللفظ .

وكذلك قوله : ضربت زيداً أو عمراً : ما ضربت واحداً منهما ، لأنه لو قال : ما ضربت زيداً أو عمراً أمكن أن يظن أن المعنى : ما ضربتهما .

ولمّا كان قوله : ما مررت بزيدوعمرو، لو نفي على اللّفظ لا يمكن أن يكون نفي / . مروراً واحداً ، فنفاه بتكرير الفعل ليتخلّص [١٩٤]

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥ .

من هذا المعنى .

كذلك جمع قوله : ما مررت بزيدٍ أو عمروٍ، وما مررت بواحدٍ منهما؛ ليتخلّص من المعنى الذي ذكرنا ا .

[في اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى]

إذا اجتمـع الحمل على اللّفظ والحمـل على المعنى بـدىء بالحمل على اللّفظ ، وعلّل ذلك بأن اللّفظ هو المشاهد ، المنظور إليه ، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللّفظ والبداءة بها أوّلى .

وبأن اللفظ متقدّم على المعنى ، لأنـك أول ما تسمـع اللفظ فتفهم معناه عَقِبَه ، فاعتبر الأسبق .

وبأنه لو عكس لحصل تراجع ،لأنك أوضحت المراد أوّلاً ، ثم رجعت إلى غير المراد، لأن المعوّل على المعنى، فحصل الإبهام بعد التبيّين .

وقـال ابن جنّي في « الخصـائص »(١) : اعلم أن العـرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللّفظ ، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضَعُفت معاودتُهُ إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق ، وتوكيدِ ما حذف

---

(١) انظر الخصائص ٢/٤٢٠ ، ٤٢١ .

على أنه قد جاء منه شيء . قال :

١٥٩ = * رُؤوسُ كبيريهنّ ينتطحان[1] *

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللّفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللّفظ ، لأن المعنى أقـوى فلا يتعـدّى الرجـوع إليـه بعـد اعتبـار اللفظ . ويضعف بعد إعتبار المعنى القويّ الرّجوعُ إلى الأضعف .

واعتـرض عليه صـاحب البسيط : بأن الأستقـراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارده دليلٌ على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد .

قال : وأمّا ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى ، فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعـد اعتبار اللفظ ، قـال تعالى : ﴿ **خالدين فيها أبداً قد أَحْسَنَ اللهُ له رِزقاً** ﴾[2] فحمل على اللّفظ بعد الحَمْل على المعنى . وما ورد به التنزيل ليس بضعيف ، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الإمام أبو الحسن الآمدي في « شرح الجزوليّة » : العرب

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٤٢١ ، والخزانة ٢/٢٠٢ عرضـاً ، وصدره كما ورد في الخزانة :

* رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت *

وفي ط والنسخ المخطوطة : « كبيريهن » بالباء في « بهن » تحريف صوابه من الخصائص والخزانة .

(٢) الطلاق /١١ .

تكره / الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم [١٩٥] فكذلك يكرهونه في ألفظاهم ، وأنشد :

إذا انصَرَفَتْ نَفْسِي عن الشيء لم تكد إليه بوجه آخر الدّهر تَرْجِعُ(١)

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع كـ « مَنْ » وأخواتها ؛ ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع في النعوت .

قال الشّلوبين في « شرح الجزوليّة » : « إذا قلت : ما أظن أحداً يقول ذلك إلاّ زيداً فالنصب أجود على أنه بدل من « أحد » ، وأمّا الرفع على أنه بدل من الضمير ، فحمل على المعنى ، والحْمل على المعنى مع وجود الحمل على اللّفظ كاتباع الأثر مع وجود العين .

* * *

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع :

منها : قال في البسيط : ذهب سيبويه : إلى أن حرف التعريف اللام وحدها ؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل

(١) لم أعتبره شاهداً نحويّاً ، ولذلك لم يسلسل في الترقيم .

نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياساً لأحد النّقيضين على الآخر ، ولذلك كانت ساكنة كالتنوين .

وقال في « الجُمَل »[١] -: لم يجمع من الصفات التي مذّكرها أَفْعل على : فِعَال إلاّ عجفاء وأعجف ، وعِجاف .

قال في « البسيط » : والذي حَسّن في جمعها في قوله تعالى : ﴿ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾[٢] حملها على « سِمان »[٣] لأنهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النّظير على النّظير .

وقال ابن جني في « الخصائص » : كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قوله :

١٦٠ = * إذا رَضِيتْ عليّ بنو قُشَيرٍ[٤] *

إنه لما كان « رضيت ضد : سخطت عدّىَ رضيت بـ « علي » حملاً

---

(١) ط فقط : « المجمل » بزيادة الميم .

(٢) يوسف / ٤٦ .

(٣) يوسف / ٤٦ .

(٤) للقحيف العقيلي . وتمامه :

* لعمر اللّه أعجبني رضاها *

من شواهد : الخصائص ٢ /٣١١ ، والأزهية /٢٨٧ ، وابن يعيش ١ /١٢٠ ، والنوادر /٤٨١ ،وأمالي ابن الشجري ٢ /٢٦٩ ، والمقتضب ٢ /٣٢٠ ، والخزانة ٤ /٢٤٧ ،وشرح ابن عقيل ٢ /٢٣٢ ، والجني الداني / ٤٧٧ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠٨٦ .

للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً فقال : قالوا كذا ، كما قالوا كذا ،وأحدهما ضدّ الآخر[١] .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : ربّما جعلوا النّقيض مشاكلاً للنقيض ؛لأن كُلّ واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذِّهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما / . [١٩٦]

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيّرافيّ : إلى أن لام الأمر إنما جزمت ؛لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنيّ ؛لأنه مثله في المعنى ، وحملت عليها « لا » في النهي من حيث كانت ضدًّا لها .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : « كم » إن كانت اسْمَ استفهام كان بناؤها لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية كان بناؤها حملاً على « رُبّ » وذلك أنها إذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أن رُبّ كذلك، وهي أيضاً للتّكثير فهي نقيضةٌ « رُبّ ، لأن رب للتقليل ، والنقيض يجري مجرى ما يناقضه ، كما أن النظير يجري مجرى ما يجانسه .

وقال ابن النّحاس في « التعليقة » : إنما كسرت النون في المثنى لسكونها ،وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون ، فأرادوا

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣١١ .

أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه ؛لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال السّهيلي في « الروض الأنف » : يحملون الصّفة على ضدّها ،قالوا :عدّوة بالهاء حملاً على صديقة .

وقال الشيخ شمس الدين بن الصّائغ في « تذكرته » : قيل : لِمَ بُني « عَوْضُ » على الضّم مع أنه غير مضاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن أن يكون بُنِي حْملاً على نقيضه وهو «قطّ» كما قيل في كم .

وقال أبن النحاس في « التعليقة » : لا يثني « بَعْض » ولا يجمع جملاً على « كلّ » لأنه نقيض ،وحكم النقيض أن يجري على نقيضه .

وقال ابن فلاح في « المغني » : ألحقت العرب:عدمت ، وفقدت بأفعال القلوب ، فقالوا :عدمتني وفقدتني حملاً على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضدّه .

وقال الجاربردي في « شرح الشافية » : بُطْنان فُعْلان لا فُعْلال ، لأنه نقيض ظُهْران ، لأن ظُهْراناً اسم لظاهر الرّيش ، وبطناناً لباطنه ، وظُهْران : فُعْلان بالاتفاق ، فَبُطْنَان :كذلك حملاً للنقيض على النقيض .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل :

الأولى : لا النافية حملوهـا على إنّ في العمل في نحـو : لا طالعاً جبلاً حسنٌ .

الثانية : رَضِي عدّوها بعلى حَمْلاً على سخط . قاله الكسائي .

الثالثة : فَضُل عدُّوه بـ « عن » حَمْلاً على : نقص ، ودليله قوله :/ [١٩٧]

١٦١= لاهِ ابنُ عَمّك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنيّ ولا أنت دَيّاني فَتَخْزُونِي[١]

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي .

الرابعة : نَسِيَ علَقّوها حملاً على عَلِم . قال :

١٦٢=وَمَنْ أَنْتُمُ إنا نسينا من أَنْتُمُ وريُحكم من أيِّ ريح الأعاصرِ[٢]

---

(١) لذي الأصبع العدواني .

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجري ٢/١٣ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/١٠٤ ، والمقرب ١/١٩٧ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤/٢٤٣ ، والمغنى رقم ٢٦٠ ،والعيني ٣/٢٨٦ ، والتصريح ٢/١٥ ، والأشموني ٢/٢٢٣ ،وفي العينيّ : « ولا أنت دياني فتخزوني » قال ابن السّكّيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني .

وفتخزوني : بالخاء والزاي المعجمتان ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : إذا ساسه وقهره . أما الخِزْي فهو مِن خَزِيَ يَخْزي : إذا ذلّ وهان ، ولاه ابن عمك أي للّه درّ ابن عمك .

(٢) لزياد الأعجم .

من شواهد : المحتسب ١/١٦٨ ، والعيني ٢/٤٢٠ ، وهمع الهوامع الهوامع والدرر رقم ٦٠٤ ، وحاشية يس ١/٢٥٣ . =

الخامسة : «خُلاصة»[١]، حملوها على ضدّها من باب فُعالة لأنه وزن نقيض المرْمِيّ والمبقّى[٢] قال : وهذا لمّا خطر لي عرضته على الشّيخ فأعترضه بأن الدّالّ هنا على خلاف باب : زبالة وفُضالة لا نسلم أنه الوزن بل الحروف . قال وهو محلّ نظر .

السادسة : جيّان[٣] وعَطْشـان حَملوهما على شَبْعـان ورَيّان وملآن ، لأن باب فَعْلان للامتلاء .

السـابعـة : دخـل حملوهـا على خـرج ، فجـاؤا بمصـدرهـا كمصدره ، فقالوا دُخولاً كخُروجاً . هذا إن قلنا : إن دخل متعدّية ، وإن قلنا : إنها قاصرة فلا حمل .

= والأعـاصـر : جمـع إعصـار ، وأصله : الأعـاصير ، ولكنـه خفّف ، والإعصار . ريح تثير الغبار،وترفعه إلى السماء كأنه عمود ، قال العينيّ : وإنما خصّها بالذكر؛لأنها لا تسوق غيثاً ، ولا تلقح شجراً ، فضرب لهم المثل لقلة الانتفاع بهم : ثم قال : فإن قلت : ما هذه الإضافة في قوله : ريحُ الأعاصر ؟ فهل هي إضـافة الشيء إلى نفسـه ، لأن الإعصار ريح فيكون التقدير : ريح الريح . قلت : الإعصار : ريح مخصوصة ، فتكون الإضافة فيه من قبيل إضافة العام إلى الخاص .

(١) في القاموس : خُلاصة السّمن بالضم والكسر : ما خلص منه .

(٢) في ط فقط : « والمنفّى » بالفاء . وفي النسخ المخطوطة « المبقّى » « أي الحروف التي رميت ، والحروف التي بقيت ، وهو أوضح .

(٣) في ط ، ت : « جيعان » والتحريف فيهما واضح ، وفي هـ : « جيبان » وفي م : جيّان ، وهو الصـواب ، لأنه من جـوى الطعـام جوًى : كـرهه ولم يوافقه . انظر اللسان : جوى .

الثامنة : شَكر عدّوها بالباء حملاً على كفر فقالوا : شكرته ، وله ،وبه. قاله ابن خالويه في « الطّارقيات » .

التاسعة : قالوا : بَطل بِطالةً حملاً على ضدّه من باب الصنائع كنَجِر نِجارة .

العاشرة : قالوا : مات مَوَتَاناً حَمْلاً على حَيِيَ حَيَواناً ، لأن باب فَعَلان للتقلّب والتحرّك .

الحادية عشرة : كَمْ الخبرية حملوها على رُبَّ في لزوم الصّدريّة لأنها نقيضتها .

الثانية عشرة : معمول ما بعد لَمْ ولمّا قدّم عَليهما حملاً على نقيضه ، وهو الإيجاب. قاله الشّلوبين .

واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول على : ما ضرب زيداً ، لأنه أيضاً نقيضه الإيجاب ، وليس بشيء ، لأنه لا يلزم اعتبار النقيض .

الثالثة عشرة : قالوا : «كثر ما تقولن ذلك» حملاً على : قلمّا تقولنّ ذلك . وإنما / قالوا : قَلّمّا تقولن ذلك ، لأن قلما تكون للنفي . انتهى . [١٩٨]

وقال في موضع آخر من « تذكرته » : كما يحْمِلون النّظِير غالباً كذا يَحْمِلُون النّقيض على النّقيض قليلاً مثل لا النافية للجنس حَملوها

على إنّ وكم للتكثير أجروها مجرى رُبَّ التي للتقليـل ، فصدّروهـا وخصّوها بالنكرات ، وقالوا : أمرأة عدّوة ، فألحقوا فيها تاء التأنيث . وحُكْم فَعُول ، إذا كانت صفة للمؤنّث ، وكان في معنـى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث .

وقالوا : إمرأة صبور ، ونـاقة رغـوث[١] ، لأنهم أجروا عـدوّةً مُجْرى صديقة ، وهي ضده ، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوّة .

وقـالوا : الغـدايا والعشـايا ، فجَمَع غُدوة[٢] وغَـداة على فَعَالى ، وحكمه أن يقال فيه : غَداة وغَدَوات ؛ ، وغُدْوة وغدوات ، لأنهم حَمَلُوها على العَشايا ، وهي في مقابلتها ، لأن الغداة أول النهار كما أن العشيّة آخره .

❊ ❊ ❊ ❊

حمل الأصول على الفروع

قال ابن جنيّ[٣] : قال أبو عثمان : لا يضاف « ضارب » إلى

---

(١) في ط فقط : « رغوت » بالتاء ، تحريف ، وعلق في هامش ط : لعلها : رغو وهي أيضاً خطأ . والتصويب من النسخ المخطوطة، وكتب اللغة . و « الرغوث » بـالثاء : كـل مرضعـة كالمُـرْغِث ، وارتغثها: رضعهـا ، وأرغثته : أرضعته .

(٢) الغُدوة بالضم : البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالغداة .

(٣) انظر الخصائص ٢/٣٥٥ .

فاعله ، لأنك لا تضيفه إليه مُضْمراً ، فكذلك لا تضيفه إليه مُظْهراً .

قال : وجازت إضافة المصدر[١] إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهراً .

قـال ابن جني : كأنّ أبـا عثمان إنّمـا اعتبر في هـذا المضمـر[٢] فقدّمه ، وحمل عليه المـظهر من قِبَـل أن المضمر أقـوى حُكْماً في بـاب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة ـ وهـو التّنـوين ـ من المظهـر . ولذلـك لا يجتمعان في نحـو : ضاربـانك ، وقاتلونه ؛ من حيث كان المضمر بلفظه[٣] وقوة اتصاله مشابهاً للتّنوين بلفظه[٤] ، وقوة اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوّته وقوّة صورته ، ألا تراك تثبت معه التّنوين فتنصبَهُ نحو : ضاربان زيداً ، فلمّا كان المضمر ممّا يقوي معه مراعاة الإضافة حَمَل المظهر ـ وإن كان هو الأصل ـ عليه .

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النّصب والجرّ في المظهر في نحو : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهـما في المضمر نحـو : رأيتك ، ومررت بك .

---

(١) في ط فقط : المضمر ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .
(٢) في الخصائص : « في هذا الباب المضمر » بزيادة : « الباب » .
(٣) في الخصائص : بلطفه .
(٤) في الخصائص : بلطفه .

وإنما كان هذا الموضعِ للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عارياً / من الإعراب، وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ، لأن باب الإظهار أن يكون مرسوماً بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعي هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء . [١٩٩]

وإذا تأمّلت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع ، ألا ترى أن المضمر أصلٌ في عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه ، لأنه فرع في البناء ، كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته للتنوين ، والمظهر فرعٌ عليه في ذلك ، لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء .

فإذا بَدَهتك هذه المواضع فَتَعَاظَمَتْكَ فلا تَخْنَعْ[١] لها ، ولا تُعْطِ باليد مع أوّل ورودها ، وتأنّ[٢] لها ، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ، مناظراً كان أو خاطراً . انتهى .

وقال[٣] في باب غلبة الفروع على الأصول : قد شبه النحاة

(١) في ط فقط : « فلا تجتمع » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٢) في الخصائص : « تأتّ » بالتاء .
(٣) انظر الخصائص ٣/ ٣٠٠ .

الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجـر في الوجه من موضعين : أحدهما : الإضافة ، والآخر ، تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً لـه بالحسن الـوجه ، وذلـك أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنّت ذلك الشبه لهما ، وعَمَرتْ به وجْهَ الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما ، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه .

وكذلك شبهوا الوقف بالوصـل في نحو قـولهم : « عليه السلام والرّحمت » ، وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم : ثلاثَهَرْبَعـة وفي قولهم : « سَبْسبًا وكَلْكَلاًّ » .(١)

وأَجرَوْا غير اللاّزم مجرى اللازم في قولهم : « لَحْمَر، وَرُيّا »(٢) وَهْوَ الله ، وهْي التي فعلت .وقوله :

١٦٣ = * فقلت أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ(٣) *

(١) السّبسب : القفر والمفازة . والكلكل : الصّدر .

(٢) لحمر أي الأحمر ، ورُيّا : أي رؤيا .

(٣) للمرار العدوى . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦ . وصدره :

* فَقُمْت للطَّيْفِ مُرْتاعاً فأرقني *

من شواهد : الخصائص ١/٣٠٥ ، ٢/٣٣٠ ، والخزانة ٢/٣٩١ ،وشواهد المغنى للسيوطيّ ١/١٣٤ ، والتصريح ٢/١٤٣ ، والأشموني ٣/١٠١ . وهمع الهوامع والدرر رقم ١٤٦ .

وقوله :

١٦٤ = ❊ ومن يَتَّقْ فإن الله مَعْهُ[(١)] ❊

أجرى « تق ف » مُجْرى عَلِمَ حتى صار : تقفَ كـ « عَلِم » ، وأَجْروا الّلازم مُجْرى غير الّلازم في قوله تعالى ﴿ **أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحيى المَوْتى**[(٢)] ﴾ فأجرى النّصب مُجْرى الرّفع الذي لا تلزم فيه الحركة ، ومجرى الجَزْم الذي لا يلزم فيه الحرْف أصْلاً ، وهو كثير ، وحمـل النّصب على الجرّ في التثنيـة والجمع ، وحمـل الجـرّ على النّصب فيما لاينصرف ،| وشبهت الياء بالألف في قوله : [٢٠٠]

١٦٥ = ❊ كأنّ أيدِيهنّ بالقاع القَرِق[(٣)] ❊

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

❊ ورزْقُ اللّهِ مُؤتابٌ وغادِ ❊

من شـواهـد : الخصـائص ١/٢٣٣ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، والشافية ٢/٢٩٩ ، والحجة لابن خالويه / ٣٩ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل من الأوب ، والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .

(٢) القيامة / ٤٠ .

(٣) رجز لرؤية . وبعده :

❊ أَيْدي نِساءٍ يَتَعَاطَيْنَ الورِقْ ❊

من شواهد : الخصـائص ١/٣٠٦ ، ٢/٢٩١ ، والمحتسب ١/١٢٦ ، ٢٨٩ ، والشـافيـة ٤/٤٠٥ ، وابن الشجـري ١/١٠٥ ، والخـزانـة ٣/٥٢٩ .

وقال البغداديّ في الخزانة : وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان =

وحملت الألف على الياء في قوله :

١٦٦ = إذا العجُوز غَضِبَتْ فطلِّقِ   ولا تَـرَضّـاهـا ولا تَـمَلَّـقِ[1]

ووضع الضّمير المنفصل موضع المتّصل في قوله :

١٦٧= ❊ . . . . . قـد ضَـمِـنَـتْ   إيـاهـــم الأرض[2] ❊

والمتصل موضع المنفصل في قوله :

١٦٨ ❊ ألاّ يجاورنا إلاّكِ دَيّار[3] ❊

= المستوى . والقَرِق بفتح القاف الأولى وكسر الراء : الأملس . . وجوار : جمع جارية ، ويتعاطين : أي يناول بعضهن بعضاً ، والورِق : الدّراهم .

(١) رجز لرؤية ملحقات ديوانه / ١٧٩ .
من شواهد : الخصائص ١/٣٠٧ ، والمنصف ٢/١١٥ ، والإنصاف ١/٢٦، وابن يعيش ١٠/١٠٤ ، ١٠٦ ، والتصريح ١/٨٧.

(٢) للفرزدق ديوانه ١/٢٦٤ ، والبيت بتمامه :
بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضِمَنَتْ   إيّاهم الأرضُ في دهر الدّهـاريرِ
والباء في بالباعث متعلقة بقوله قبل البيت :
إنيّ حلفت ولم أحلِفْ على فَنَـدٍ   فِنـاء بيت مـن السّاعين معمـورِ
والبـاعث : هو الـذي يبعث الأمـوات ، وضمنت : أي اشتملت عليهم بمعنى تكفلت بأبدانهم .
من شواهد : الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، وابن الشجري ١/٤٠ والإنصاف /٦٩٨ ، وأوضح المسالك ١/٦٦ ، والخزانة ٢/٤٠٩ ،والعيني ١/٢٧٤ ، والتصريح ١/١٠٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٤ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :
❊ وما نُبالي إذا ما كنت جارتنا ❊
من شواهد : الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٣/١٠١ ، =

وقلبت الواو ياءً استحساناً لا عن قوّة علة في نحو : غَدْيان(١) ، وعَشْيان (٢) وأبيض لَيَاح (٣) .

وقلبت الياءُ واواً استحسانـاً لا عن قـوّة علة في : التّقْـوى والبَقْـوى(٤) ، والرّعْـوى(٥) ، والفَتْوَى . وقـولهم : عَـوَى الكلبُ عَـويَّةً وعَوَّةً .

وأتبعوا الثّاني الأول في نحو : شُدُّ ،وفِرِّ، وعَضَّ ، ومُنْذُ .

وأتْبعوا الأول الثانِيَ نحو : اُقتل ، اُدخل ، اُخْرج .

فلما رأى سيبويـه العربَ إذا شبّهت شيئـاً بشيء فحملَتْهُ على حكمه عادت أيضاً،فحملت الآخر على حُكْم صـاحبِهِ تثبيتـاً لهما ، وتعميماً لمعنى الشّبه بينهمـا حكم أيضاً لجرّ الوجْهِ من قولنا : هذا الحسنُ الوجْهِ أن يكون محمولاً على جَـرّ الرجـل في قولهم : هـذا

= ١٠٣ ، والخزانة ٢/٤٠٥ ، وهـامش العيني على الأشموني ١/٢٥٣ ، والتصـريـح ١/٩٨ ، ١٩٢ ، والهمـع والـدرر رقم ١٣١ ،والأشمـوني ١/١٠٩ .

(١) فعله : غَدِي كَرضِيَ : أكـل أول النهار كتغـدّى ، وغديتـه تغديـة فهو غَدْيان .

(٢) عَشِيَ ، وتعشَّى : أكل طعام العَشَاء ، وهو عَشْيان .

(٣) أبيض لَياحٌ : ناصع البياض .

(٤) بَقِي يَبْقَى بقاءً ، وبَقَى بَقْياً :ضدٌّ : فَنِي ، وأبقاه ، وتبقّـاه ، واستبقاه ، والاسم : البَقْوى كدَعْوَى .

(٥) الرَّعْوى ويضم : الارعواء .

الضّاربُ الرّجُلِ . كما أجازوا أيضاً النّصب في قولهم : هذا الحسنُ الوجْهَ حملاً له منهم على : هذا الضاربُ الرّجُلَ . ونـظيره أيضـاً ، قولهم : يا أُمَيْمَةَ ، ألا تراهم لمّا حذفوا الهاء ، فقالوا : يا أُمَيْم ، ثم أعادوا الهاء أقرُّوا الفتحة بحالها اعتياداً[١] للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعاً .

وكذلك قولهم : اجتمعت أهلُ اليمـامة أصله : اجتمـع أهل اليمامة ، ثم حذف المضاف ، فأنث الفعل : اجتمعت اليمامة ، ثم أُعيد المحذوف ، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله ، فقيل : اجتمعت أهل اليمامة .

قال : ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف . فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو : أخوك ، وأباك ، وهَنِيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت منه هذا القَدْر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في الجمـع ، والتثنية بالحروف .

وهذا أيضاً نحوٌ آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعـربوا بعض الآحـاد بالحـروف حملاً لـه على / ذلـك في التثنيـة [٢٠١] والجمع .

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوه بالحرْف ، وإن

(١) في ط فقط : « اعتباراً » بالراء ، تحريف .

كان في رتبةالآحاد،وهي الأُوَل(١) ـ من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعيّة ، ومعلومٌ أن الحرف أقوى من الحركة،فقد ترى إلى عَلَمِ إعراب الواحد أضعفَ لفظاً من إعراب ما فـوقه ، فصـار ـ لذلـك ـ الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشَبَهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لمّا حذفوا الحـركات ـ ونحن نعلم أنّهـا زوائد في نحـو : لم يذهب(٢) تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول ، فقالوا : لم يَخْشَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ .

ومن ذلـك أيضاً أنهم حـذفـوا ألف مَغْـزىً(٣) ومَدْعىً ، في النسب ، فأجازوا مَغْزِيّ(٤)،ومَدْعِيّ ،! فحملوا الألف هنا وهي ـ لام ـ على الألف الزائدة في نحو : حُبْلىّ وسَكْرىّ .

ومن ذلك : حذفهم ياء تحيّةً : وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقيّة ، وإن كانت زائدة فقالوا : تَحَويٍ كما قالوا : شَقَوىّ .

وحذفوا النّون الأصليّة في قوله :

---

(١) في ط فقط : « الآحاد والأول » ، تحريف .

(٢) في الخصائص : « لم يذهب ولم ينطلق » .

(٣) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

١٦٩= * ولاكِ اسْقِنِي إن كان ماؤُك ذَا فَضْلِ [(١)] *

وفي قوله :

١٧٠ * كأنهما مِلْآن لم يتغيّرا [(٢)] *

وقوله :

١٧١ * غيرَ الذي قد يقال مِلكذب [(٣)] *

كما حذفوا الزائد في قوله :

---

(١) من أبيات للنجاشي . وصدره :

* فلست بآتيه ولا أستطيعهُ *

من شواهد : سيبويه ١/٩ ، والخصائص ١/٣١٠ ، والخزانة ٤/٣٦٧ ، والهمع والدّرر رقم ١٧٠٤ .

(٢) لأبي صخر الهذلي . وتمامه :

* وقد مرّ للدّاريْن من بعدنا عصرُ *

وانظر الأمالي ١/١٤٨ ، وشرح شذور الذهب /١١٦ ، والخصائص ١/٣١٠ ، وابن الشجري ١/٣٨٦ ، وابن يعيش ٨/٣٥ ، والهمع والدّرر رقم ٨٠٣ ، ١٧٨٧ : وقد نسب في اللسان : « أين » إلى ابن صخر .

(٣) من شواهد : ابن الشجري ١/٩٧ والخصائص ١/٣١١ ، وصدره :

* أبلغ أبا دَخْتَنوسَ مألكةً *

وأبو دختنوس : لقيط بن زرارة ، ودختنوس اسم بنته ، وكان مجوسياً وانظر اللسان : « ألك » فقد ورد فيه أنه سمّاها باسم بنت كسرى وقال فيها :

يـا ليت شعري عنـك دختنـوسُ إذا أتـاكِ الخـيـرُ المـرِمـوسُ

المأكلة : الرسالة .

وفي ط فقط : « الذي يقال ملكذب » بسقوط : « قد » ، تحريف .

١٧٢= * وحَاتِم الطّائيُّ وهّاب المِئى[1] *

وقوله :

١٧٣= * ولا ذاكِر اللهَ إلاّ قليلاً [2] *

ومن ذلـك : حمْلُهم التّثنيـة وهي أقـرب إلى الـواحـد على الجمع ، وهي أنأى عنـه ، ألا تراهـم قلبـوا همزة التـأنيث فيها واواً فقالوا : حمرا وان ، كما قلبوها فيه واواً ، فقالوا : حمراوات .

ومن ذلك : حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف ، نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه ـ وهو الحرف ـ فبنوه[3] .

(١) نسبه في اللسان : « مأى » إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالهـا في اليمن وقبله :

حَيْدَة خالي ، ولقيطٌ ، وعلِيْ

وانظر النوادر /٣٢١ ، وابن الشجـري ١/٣٨٣ ، والخزانـة ٣/٣٠٤ ، ٤٠٠ ، ٤/٥٥٤ ، ٥٩١ ، والشافية ٤/١٦٣ ، والعيني ٤/٥٦٥ .

وبعده في النوادر :

ولم يكن بخالِك العبـد الدّعيْ يـأكل أزمـانَ الهـزال والسِّـني

هَنَاتِ عَيْرٍ مَيِّت غيرِ ذَكِيْ

(٢) لأبي الأسود الدؤلي . وصدره :

* فألفيته غير مستعتب *

من شواهد : سيبويه ١/٨٥ ، والخزانة ٤/٥٥٤ .

(٣) مثل ابن جني في الخصائص ١/٣١١ للاسم المبنى بقوله : نحو : أمس وأين ، وكيف ، وكم ، وإذا .

وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرّفُ «ليس»: إلى أنها ألحقت بـ « ما »فيه،كما ألحقت « ما » بها في العمل[١] .

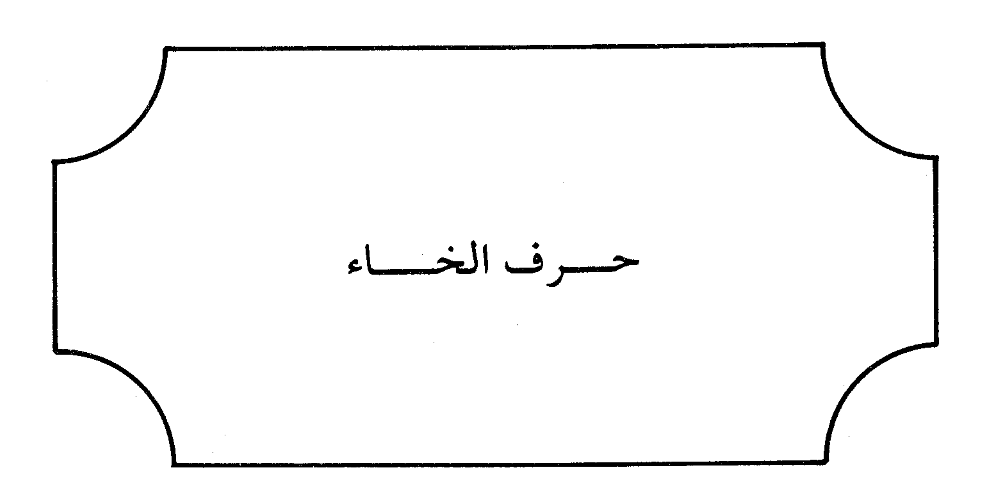
وكذلك قال أيضاً في عسي : إنها منعت التّصرف لحملهم إياها على «لعلّ».

فهذا ونحوه يدلّك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها ، واتصال أجزائها ، وتلاحقها ، وتناسب أوضاعها .

وقال ابن النّحاس في « التعليقة » : إنما عمل / المصدر، لأنه [٢٠٢] أصل للفعل،وفيه حروف الفعل فأشبهه ، فعمل .

---

(١) في الخصائص : « كما ألحقت « ما » بها في الفعل في اللغة الحجازية » .



حـــرف الخـــاء

خَلْعُ الأدلّة[١]

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جنيّ في (الخصائص) .

وقال : من ذلك ما حكاه يونس[٢] من قول العرب : « ضَرَبَ مَنٌ مَناً أيّ إنســانٍ إنْسانــاً ، أو رَجُلٌ [٣] رجـلاً ، ألا تراه كيف جـرد «مَنْ » مِنَ الاستفهام ، ولذلك أعربها .

ونحوه : قولُهم في الخبر : مررت برجُلٍ أيِّ رجـلٍ ، فجرّد « أيًّا » من الاستفهام أيْضاً ، وعليه بيت الكتاب :

---

(١) وضحها محقق الخصائص في هامشه ٢ / ١٧٩ بقوله : « يراد بالأدلة أعلام المعـاني في العربيّـة ، فالهمـزة دليل الاستفهـام ، وإنْ دليـل الشـرط. وهكذا .

ويراد بالمعاني : المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ، ونحو ذلك ، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات ، فلا يعني أسماءالاجناس. وخلع الأدلة تجريدها من المعاني المعروفة لها ، والمتبادرة فيها ، وإرادة معان أخر لها ، أو تجريدها من بعض معانيها » .

(٢) في الخصائص ٢ / ١٧٩ « من ذلك حكاية يونس » .

(٣) في ط : « ورجل »بالواو،لا بأو ، والتصويب من الخصائص .

١٧٤ =* وَالدّهر أيَّتما حالٍ دَهَاريرُ[1] *

أي والدّهر في كل وقت ، وعلى كل حال دهاريرُ ، أي متلوّن ومتقلّب بأهله . وأنشدنا أبو عليّ :

١٧٥ = ألا هَيَّمـــا مِمّـا لَقِيتُ ! وَهَيَّمـــا ووَيْحاً لما لم أَلْقَ مِنْهُن وَيْحَمَا[2]
وأَسْمـاءُ مـا أَسمـاءُ لَيْلَة أَدْلَجَتْ إليّ وأصحـابي «بأيَّ » وأَيْنَمـا[3]

قال : فجرد « أيّ » من الاستفهام ، ومنَعها الصّرف لما فيها من التعريف والتأنيث ، وَذلك أنه وضَعها عَلَماً على الجهة التي حَلّتها .

فأمّا قوله : « وأينما » فكذلك أيضاً

---

(١) صدره :

* حَتّى كأنْ لم يَكُنْ إلاّ تذكُرهُ *

من شواهد : سيبويه ١/ ١٢٢ ، والخصائص ٢/ ١٧١ ، ١٧٩

(٢) أنظر في البيت الأول : اللسان : « هيا » وروايته في الشطر الثاني :

* وويحاً لمن لم يَدْر ما هنّ ويْحَما *

وقد نسبه في اللسان إلى حميد الأرقط ، وقد جاء شاهداً على أنه يقال ـ كما دوى الكسائي ـ : يا هَيَّ مالي ، ومعناه : التّلهّف والأسى .قال الكسائي : يا هَيّ مالي ، ويا هَيّ ما أصحابك لا يهمزان ، و « ما » في موضع رفع كأنه قال يا عجبي ، قال ابن بري :ومنه قول حميد الأرقط ثم ذكر هذا الشاهد .

(٣) والبيت الثاني في اللسان : « أين » ، ورواية الشطر الثـاني : بـ « أين » بدل : « بأيَّ » ونسب البيت الثاني إلى حُميد بن ثور الهلاليّ . وموضع الاستشهاد في اللسان : أنه جعل « أين » علماً للبقعة مجرّداً من معنى الاستفهام ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث . وانظر تحقيقات محقق الخصائص في نسبة هذين البيتين ١/ ١٣٠ .

على أنّ لك في « أينما » وجهين :

أحدهما : ان تكون الفتحة هي التي في موضع جَرّ ما لاينصرف، لأنه جعله علماً للبقعة أيضاً ، فاجتمع فيه التّعريف والتأنيث ، وجعل « ما » زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر : أن تكون فتحة النّون من أينما فتحة التّركيب وتضم « أين » إلى « ما » فيبنى الأوّل على الفتح كما في حضرموت ، وبيتَ بيتَ . وحينئذٍ يقدّر في الألف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجرِّ .

ويدُلّ على أنه قد يضم « ما » هذه إلى ما قبلها ما أنشَدَنَاهُ أبو عليّ عن أبي عثمان :

١٧٦= أَثْوْرَ ما أَصِيدكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنْ أم تِيكُمُ الجَمَّاءَ ذات القَرْنَيْنْ[١]

فقوله : « أثور ما » فتحة الرّاءِ منه فتحة[٢] تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء حَضْرَموت . ولو كـانت فتحة إعـراب لوجب التّنوين لا محالة ، لأنه مصروف / وَبُنِيَتْ « ما » مع الاسم مبقّاةً على حَرْفِيتّها كما بنيت « لا » مع النكرة في نحو : لا رَجُلَ . [٢٠٣]

والكلام في « وَيْحَما » هو الكلام في « أثور ما » .

وأخبرنا أبو عليّ : أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى : ﴿ إنّه

(١) انظر الخصائص : ٢ / ١٨٠ ، واللسان : « ثور » .

(٢) « فتحة » سقطت من ط .

لحقٌّ مِثْلَ ما أنَّكم تَنْطِقون ﴾[١] : إلى أنه جعل « مثل » و « ما » اسماً واحداً فبنى الأول على الفَتْح وهما جميعاً عنده في موضع رفع صفة « لحق » .

ومِمّا خُلِعَتْ عنه دلالة الاستفهام قـول الشاعـر ، أنشدَنـاه أبو عليّ :

١٧٧= أنيّ جَـزَوْا عـامِـراً سَوْأً بفعِلِهِمُ أم كَيْف يَجْزُونَنِي السُّوءَ من الحَسَنِ[٢]
أمْ كَيْفَ ينفعُ ما تُعْطِي العلوق به رئمانُ أَنْفٍ إذا مـا ضُنّ بـاللَّبَنِ

فـ«أم»في أصل الوضع للاستفهام كما أن كيْف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد خُلِعت عنه دلالةُ الاستفهام .

وينبغي أن يكون « أم » دون « كيف » ، حتى كأنه قال : بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزلة « بل » للتّرك والتّحوّل .

ولا يجوز أن تكون « كيف » هي المخلوعة عنها دلة الاستفهام ، لأنها لو خُلعت عنها لوجب إعرابها ، لأنها إنّما بُنِيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها كما أعربت « مَنْ » في قولهم : ضرب مَنٌ مناً ، لما خُلِعت عنها دلالة الاستفهام .

(١) الذاريات /٢٣ .

(٢) من شواهد : الخزانة ٤/٤٥٥ ، ٥١٩ ، وشرح المفضليات لابن الأنباريّ / ٥٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧ .

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو : رأيتك ، هي تفيد شيئين : الاسميّة ، والخطاب ، ثم قد خُلِعَ[١] عنها ، دلالة الاسم في قولهم : ذلك ، وأولئك ، وهاءك ، وأبْصِرْكَ زيداً ، وأنت تريد : أبْصِر زيداً ، وليسك أخاك في معنى : ليس أخاك .

وقولهم : أَرَأَيْتَك زيداً ما صنع ؟ وحكى أبو زيد : بَلَاكَ والله ، وكلّاك[٢] ، أي بلى ، وكلا ، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسميّة ،ولا موضع لها من الإعراب .

ونظير ذلك التاءُ من « أنت » فإنها خلعت عنها دلالة الاسميّـة وتخلّصت حَرْفاً للخطاب . والاسم : أنْ وحده .

قـال : ولم يَسْتنكر النّاس خطاب الملوك بـالكـاف في قـول الإنسان مثلاً[٣] : للملك ضَرَبت ذلك الرّجل ، لهذا المعنى ، وهو عرّوها من معنى الاسميّة . / [٢٠٤]

قال : فإن قيل : فكان لا ينبغي أن لا يستنكر خطابـه بِأنت[٤] لما ذكر .

---

(١) في طِ : « تخلع » وفي الخصائص.: « خلع » ..

(٢) في الخصائص : « وكلّاك واللّه » .

(٣) في ط : « في قول الإنسان هو مثلاً » بزيادة : « هو » والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٤) في الخصـائص ٢/١٨٩ : بعد « أنت » « لأن التـاء هنا أيضـاً للخطاب مخلوعة عنها دلالة الاسمية » .

قيل : التاء وان كانت حرف خطاب ، لا اسماً فإن معها نَفْسها الاسم، وهو «أنْ» من أنت، فالاسم على كل حال حاضر، وليس كذلك قولنا : « ذلك » لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ، كما كان له مع التّاء اسم للمخاطب نفسه وهو « أنْ » . والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبتذل أسماؤها.فاعرف الفرق بين الموضعين .

ومن ذلك الواو في نحو : « أكلوني البراغيث » وقاموا إخوتك ، والألف في : قاما أخواك ، والنون في :

١٧٨ = *ويَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُه [1] *

كلّها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصَرٌ فيها على دلالة الجمع والتّثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا : « ألاقد كان كذا»،وقول الله سبحانه وتعالى :

---

(١) للفرزدق ، والبيت بتمامه هو :

ولكن ديـا فيّ أبـوه وأمــه   بحـوران يعصــرن السليط أقـاربــه

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٢٣٦ ، والخزانة ٢/ ٣٨٦ ، ٣/ ٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤/ ٥٥٤ ، وابن يعيش ٧/٧ ، وابن الشجـري ١/ ١٣٣،والخصـائص ٢/ ١٩٤ ، والهمع والدرر رقم ٦٣١ .

ودياف : قرية بالشام ، والسليط : الزيت ، وحوران : من مدن الشام .

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها عمرو بن عفراء الضّبّيّ أولها :

ستعلم يا عمرو بن عفـراء من الذي   يـلام إذا ما الأمـر غَبّت عواقبـه

وانظر الديوان / ٤٦ .

﴿ألا إنهم يثْنُون صُدورَهُم﴾[١] فـ «ألا» هـذه فيهـا شيئـان : التنبّيه ، وافتتاح الكلام ، فإذا جـاء[٢] معها « يـا » خلصت افتتاحـاً لا غير ، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ « يا » دونها .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ألا يا اسْجُدُوا لله ﴾[٣] وقول الشاعر :

١٧٩= ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَل الحِمَى لِهَنَّـك من بَـرْق عليَّ كـريمُ[٤]

ومن ذلك واو العطف : فيها معنيان : العطف ، ومعنى الجمع . فإذا وُضِعت موضع « مع » خلصت للاجتماع ، وخُلِعت عنهـا دلالةُ العـطف نحـو قـولهم : « استـوى المـاءُ والخشبـة) و (جـاء البـرد والطيّالسة) .

ومن ذلك فاء العطف : فيها معنيان : العطف ، والإتبـاع . فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف ، وخلصت

---

(١) هود / ٥ .

(٢) في الخصائص ٢ / ١٩٥ : « جاءت » بالتأنيث .

(٣) النمـل / ٢٥ . وهي قـراءة الكسـائي ورويس وأبي جعفـر وابن عبـاس وآخرين . وانظر القراءة رقم ٦٢٨٢ في معجم القراءات .

(٤) من شـواهـد : الخصـائص ١ / ٣١٥ ، ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش ١٠ / ٤٢ والمقرّب ١ / ١٠٧ ، والخزانة ٤ / ٣٣٩ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٦٠٢ ، واللسـان : « لهن » ؛ والهمـع والـدرر رقم ٥٣٠ ، وفي الـدرر اللوامع ذكر أن هذا البيت من جملة أبيات مشهورة ، ولها قصة . انظر القصة في الدرر .

للإتباع نحو : إنْ تقم فأنا أقوم .

ومن ذلك : همزة الخطاب في « هاءَ يا رجل » وهاءِ يا أمرأة ، كقولك : « هاكَ » و « هاكِ » فإذا ألحقتها الكاف جرّدتها من الخطاب ، لأنه يصير بعدها في الكاف ، وتفتح هي أبداً ،وهو قولك : هَاءَكَ وهاءَكِ ، وهاءَكما ، وهاءَكُم .

ومن ذلك « ياء » في النداء تكون تنبيهاً ونداءً في نحو يا زيد ، ويا عبد الله .

وقد تجرّد من النّداء للتّنبيه البتّة نحو قول الله تعالى : ﴿ **ألاَ يا أسْجُدوا** ﴾[1] كأنه قال : / ألا ها أسْجُدوا . [٢٠٥]

وقول أبي العباس إنه أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا مردودٌ عندنا ، وكذلك قول العجاج .

١٨٠= * يا دار سَلْمى يَا اسْلِمَي ثم اسلمى[2] *

(١) النمل / ٢٥ ، وقد سبق ذكرها والتعليق عليها .

(٢) من شواهد : الخصائص ١٩٦/٢ ، وروايته : « يا دار سلمى » الخ وفي ٢٧٩/٢ روايته : يا دار هندٍ .

وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ١٠٢/١ ، وابن يعيش ١٣/١٠ ، والشافية ٤٢٨/٤ . واللسان : « سمم » و « علم » والشاهد مطلع أرجوزة للعجاج ديوانه /٢٨٨ ، وبعده .

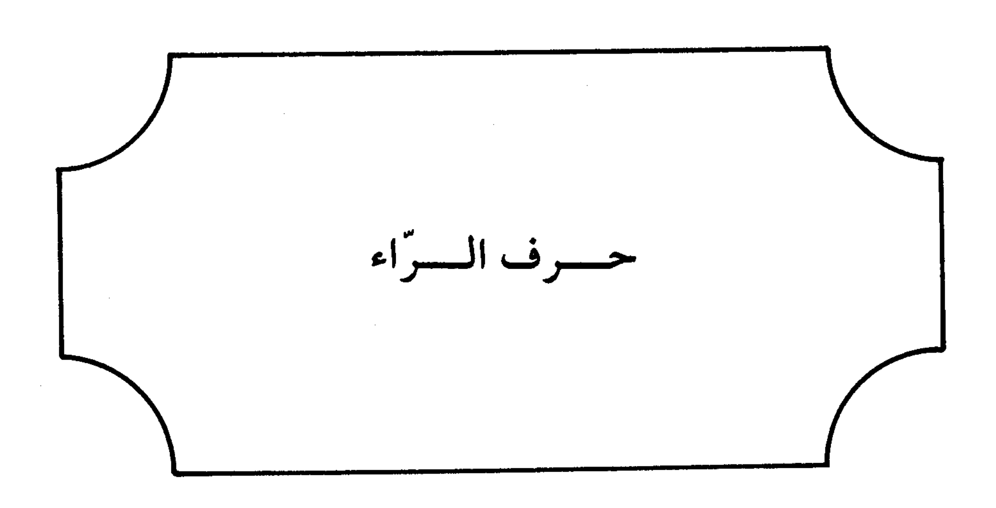
* بسَمْسَمٍ أو عن يمين سَمْسَمِ *

* وقل لها على تنائيها : عِمى *

* ظلِلْتُ فيها لا أبالي لُوَّمِي *

إنما هو كقولك : ها اسلمي . وكذلك قولهم : هَلُمَّ في التنبيه على الأمر . هذا خلاصة ما ذكره ابن جنيّ في هذا الأصل .

وقـال شيخه أبـو علي في « التّذكـرة » : وقال أبـو البقـاء في التبيين : « أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدَث ثم خُلِعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزّمان » .



حـــرف الـــرّاء

الـــرّابـــط

يحتاج إليه في أحد عشر موضعاً :

(الأول) جملة الخبر وروابطها عشرة أشياء تأتي[١] .

(الثاني): جملةٌ الصفة : ولا يربطها إلاّ الضمير .

(الثالث) : جملة الصّلة ولا يربطها غالباً إلا الضّمير .

(الـرّابع) : جملة الحـال ورابـطهـا إمّـا الـواو أو الضّميـر أو كلاهما .

(الخامس) : المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : زيداً ضربته أو ضربت أخاه .

(السادس ، السّابـع) : بدل البعض ، وبـدل الاشتمال ولا يربطهما إلاّ الضمير نحو (عَمُوا وَصَمُّوا كثيرٌ مِنْهم)[٢] . « عن الشهّر

---

(١) في ط فقط زيادة بعد كلمة : « تأتي » وهي ما يأتي : « في الفن الثـاني الضوابط في المبتدأ .

(٢) المائدة / ٧١ .

الحرام ِ قتالٍ فيه » [١]،وإنّما لم يَحْتَجْ بدلُ الكلّ إلى رابـط لأنه نفس المُبْـدَل منه في المعنى ، كمـا أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابـط لذلك .

(الثـامن) : معمـول الصّفـة المشبّهة، ولا يـربـطه أيضـاً إلاّ الضّمير .

(التّاسع) : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يـربطه أيضاً إلاّ الضمير نحو : ﴿ فمن يَكْفُرْ بَعدُ مِنْكم فإنّي أُعذِّبه ﴾[٢] .

(العاشر) : العاملان في باب التّنازع لا بُدّ من ارتباطهما إمّا بعاطف كما في قام وقعد أخـواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو : « وأنَّه كان يقول سَفِيهُنَا »[٣] « وأنهّم / ظنُّوا كما ظَنَنْتم أن لَنْ يَبْعث الله أحداً »[٤] . [٢٠٦]

(الحادي عشر) ألفاظ التّوكيـد الأوَل ، وإنما يربطها الضّمير الملفوظ به نحو : جاء زيد نَفْسُهُ ، والزيدان كِلاهُما ، والقوم كُلُّهم . وسائر ما تقدّم يجوز أن يكون الضّمير فيه مقدَّراً .

---

(١) البقرة / ٢١٧ .
(٢) المائدة / ١١٥ ، وفـي طـ : فمـن يكفر منكم فإني أعذبه » ، تحريف .
(٣) الجنّ / ٤ .
(٤) الجنّ / ٧ .

فـــائـــدة

[في الضمير الرابط في الصّفة المشبهة]

إذا قلت : مررت برجل حَسَنِ الوجْه ففي الرّابط ثلاثة أقوال :

أحـدهـا قـول الكـوفيّـين : إنّ ال نـائبـة عن الإضـافـة أي : « وجهه » ، فربطت كما ربطت الإضافة .

الثاني : قول البصريّين : إنه محذوف، أي الوجْه منه .

الثـالث : قول الفـارسيّ وتبعـه ابن الخبّـاز : إنـه ضميـرٌ في الصّفة ، والوجه بدلٌ منه .ذكره ابن هشام في « تَذْكرته » .

قـــاعـــدة

قال الشَّلَوْبِين في (شَرْح الجُزوليّة) : أصل الحذف للرّابط إنما هو للصّلة لا للصّفّة .

الرّجوع إلى الأصل
أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسن بن أبي ·الـرّبيع في (شـرح الإيضاح) : إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بُنِي لشَبَهِهِ حينئذٍ بالماضي .

وقد كان أصـل المضارع أن يكـون مبنيًا وإنمـا أعرب لشبهـه

بالاسم من وجهين : العموم والاختصاص . فأن يَرْجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجـوع إلى الأصل أيسـر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال : وكذلـك إذا اتّصلت به نُـون التّوكيـد أشبه فعـل الأمر من وجهين : أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأنّ المعنى الذي لَحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع ، فبنته العرب لما ذكرناه ، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البنـاء في / الأفعال أَيْسَـر من الانتقال عن [٢٠٧] الأصل . وتشبيه الشّيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جِنْسه .

قلت : ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم يرجع إلى الأصـل إذا دخل أل أو الإضـافة التي هي من خصائص الأسماء .

ربّ شيء يكون ضعيفاً ثم يَحْسُن للضّرورة . .

قال أبو عليّ الفارسيّ في (البغداديّات) في قوله :

١٨١ = * لا تَجْزعي إنْ مُنْفِساً أهلكته[1] *

---

(١) للنمر بن تولب ، وتمامه :

* وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزعي *

من شـواهـد : سيبـويـه ١/٦٧ ، والمقتضب ٢/٧٤ ، وابن الشجرى ١/٣٣٢ ، وابن يعيش ٢/٣٨ ، والخزانة ١/١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/٦٤٢ ، =

إنّ الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقديـر ، وإنّ الجزم الثاني ليس على البدليّة ؛ إذْ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير إنْ أي إن أهلكتُ مُنْفِساً إن أهلكته .

وساغ إضمار إنّ ، وإنْ لم يجـز إضمار لام الأمـر إلا ضرورة لاتّساعهم فيها بدليل إيلائهم إيّاها الاسم ، ولأن تقدّمها مُقَوٍّ للدّلالة عليها ، ولهذا أجـاز سيبويـه : بمن تَمْرُر امْـرُرْ . ومنع من تصـرف « انزل » حتى يقول : عليه .

وقال : فيمن قال : مررت برجل صالحٍ إلَّا صالـحٍ فطالـحٍ بالخفض إنه أسهل من اضمار رُبّ بعد الواو .

ورُبّ شيءٍ يكـون ضـعيفـاً ثم يَحْسُن لـلضـرّورة كـما في ضـرب غلامُـه زيداً ، فـإنه ضعيفٌ جـدًّاً ، وَحَسُن في : ضربـوني وضـربتُ قَومَـك ، واسْتَغْنى بجواب الأولى عن جـواب الثانيـة كما استغنى في نحو: زيداً ظننتُه قائِماً بثاني مفعوليْ : ظَنَنْتُ المذكورة عن ثاني مفعولَيْ المقدّرة .

= ٤/٤١٠ ، والمغنى رقم ٣٠١ ، ٧٥٢ ، والعيني ٢/٥٣٥ ، والأشموني ٢/٧٥ .

هذا وفي الأشموني فقط : « إن مُنْفِسٌ » بالرفـع على تقديـر : إن هلك نفس .

رُبّ شيء يَصِحّ تبعاً ولا يصِحّ استقلالاً

قال ابن هشام في (المغنى) : « أَمَّا » حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو : ﴿ فأمّا الّذين آمنوا فيَعْلَمُون أنّه الحقُّ من ربِّهم ، وأما الَّذِين كفروا فيَقُولون ﴾[1] ، الآية . ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر،إذْ لا يعطف الخبر على مبتدئه . ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها ، ولمّا لم يصحّ ذلك ، وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء .

فإن قلت : فقد استغنى عنها في قوله :

١٨٢= * فأمّا القِتالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُم[2] */ [٢٠٨]

قلت : هو ضرورة . فإن قلت : فقد حذفت في التّنزيل في قوله تعالى : ﴿ فأمّا الَّذين اسْودَّت وُجوهُهم أَكَفرْتُم ﴾[3] .

---

(١) البقرة /٢٦ .

(٢) تمامه :

* ولكن سَيْراً في عِراض المواكب *

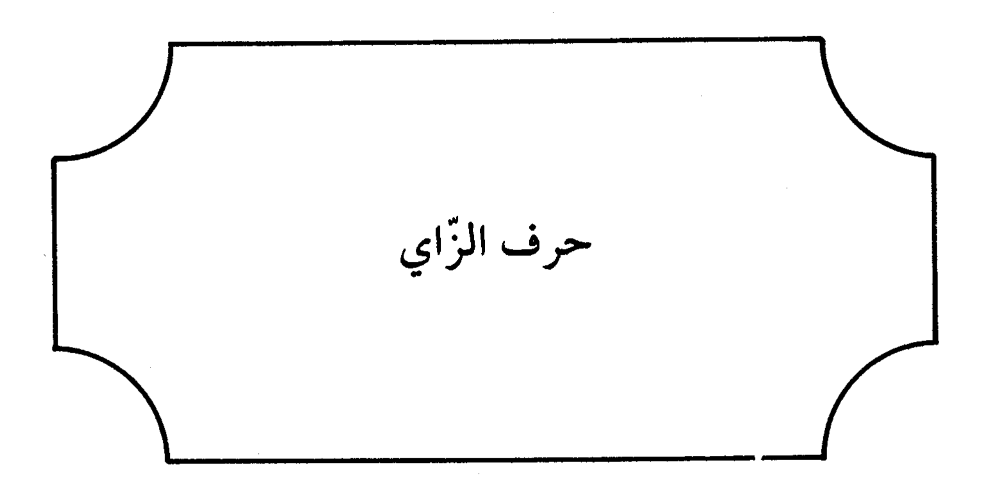
من شواهد : المقتضب ٧١/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجريّ ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ والمغنى رقم ٨٥ ، والعينيّ ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ،والأشموني ١٩٦/١ ، ٢٢٤ ، ٤٥/٤ ، وأنظر أيضاً الخزانة ٢١٧/١ ،وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٢٨ . والشاهد نسب إلى الحارث بن خالد المخزوميّ .

(٣) آل عمران /١٠٦ .

قلت : الأصل : فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف . ورُبَّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً كالحاجّ عن غيره ، يصلّى عنه رَكْعتي الطّواف . ولو صلّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحّ [1] .

ربّما كان في الشيء لغتان فاتّفقوا على إحداهما في موضع كقولهم : لعَمْرُ اللّه ، وأنت تقول : العَمْرُ والعُمْرُ . ذكره الفارسِّي في (التّذكرة) .

(١) انظر النص في المغنى ١/٥٨ .



حرف الزّاي

حـرف الـزّاي

الــزّيــادة

فيها فوائد :

الأولى : قال ابن دريد في أول (الجَمْهرة) : لا يستغنى الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد ، لأنها كثيرة الدخول في الأبنيّة قلّ ما يمتنع منها الرّباعيّ والخماسيّ والملحق بالسداسيّ . فإذا عرف مواقع الزوائد في الأبنيّة كان ذلك حَرِيّاً أن لا تشذ عليه النّظر فيها[1] .

الثانية : قال ابن دريد : الزوائد عند بعض النّحويين عشرة أحرف، وقال بعضهم : تسعة .

تجمع هذه الأحرف كلمتان وهي[2] قوله : « اليوم نَنْساه » . وهذا عمله أبو عثمان المازنيّ .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : يحكى أن أبا العباس ، سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده :

---

(١) في الجمهرة ١/٩ : « أن لا تشذ عن الناظر فيها » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وهو » وفي الجمهرة : « وهي »

١٨٣=هَـويتُ السِّمـانَ فَشَيَّبْنَنِي وما كُنْتُ قِدْماً هَوِيت آلسِّمانَ[(١)]

فقال له : الجواب ، فقال : قد أجبتك مَرّتين يعني : هويت السمان .

قال ابن يعيش : وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل . وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة لأَنَّ الزيادة ضرب من التّصرف ، ولا يكون ذلك في الحروف .

قال : ومعنى الزيـادة : إلحاق الكلمـة من الحروف مـا ليس منها ، إما لإفادة معنى كالف ضارب ، وواومضروب ،وإما لِضَرْب من التوسع في اللّغة نحو : ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد .

قال : وإذا ثَبَتَتْ زيادة حَرْفٍ في كلمةٍ في لغة ثبتت زيادتها في لغة أخرى نحو :(جُؤذر)[(٢)] حكى فيه الجوهري الفتح والضّم فالهمزة فيهزائدة ؛لأنها زائدة في لغة / مَن ضَمّ إذ ليس في الأصول مثل : جُعْفَر [٢٠٩] بفتح الفاء وضم الجيم .

وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الأخرى ، لأنها لا تكون زائدة في لغة أصلاً في لغة أخرى ، هذا محال .

وكذلك (تَتْفُل)[(٣)] بفتح الفاء وضمها فمن فتـح كانت زائـدة

(١) من شواهد : المنصف ١/ ٩٨ ، وابن يعيش ٩/ ١٤١ .

(٢) الجؤذر : ولد البقرة الوحشية .

(٣) تتفل : الثعلب أو جروه .

لا مجالة لعدم النظير . ومن ضمّ كانت أيضاً زائدة ، لأنها لا تكون أصلاً في لغة زائدة في لغة أخرى . انتهى .

الثـالثة : في زيـادة حروف المعـاني . قال الـزّمخشـريّ في (المفصّل) : حروف الصلة أن ، وأنّ ، وما ، ولا ، ومِن ، والباء .

قـال ابن يعيش في (شرح المفصـل) : الزّيـادة والإلغاء من عبارات البصريّـين ، والصلة والحشو من عبـارات الكوفيّـين ، ونعني بالزّائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنًى .

وجملة الحروف الّتي تزاد هي هذه السّتة[١] . قال : وقد أنكر بعضهم وقـوع هذه الأحـرف زوائد لغيـر معنىً ، لأنه إذ ذاك يكـون كالعبث وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللّغة أو لِما ذكروه من المعنى . فإن كـان الأول فقد جـاء منه في التّنـزيل والشّعـر مالا يُحْصى . وإن كان الثاني فليس كما ظنّوه لأن قولنا زائد ، ليس المراد أنه دخل لغير معنىً البتّةَ بل زيد لضَرب من التأكيد ، والتّأكيـد معنى صحيح .

وقال السخاويّ من النحاة : من قال في هذه الحروف إذاجاءت : صلة ، لأنها قد وُصِل بها ما قبلها من الكلام .

ومنهم من قـال : زائدة . ومنهم من قـال : لَغْوٌ . ومنهم من

---

(١) في النسخ المخطوطة : « الخمسة » مكان : « السّتة » .

يقول : توكيد . وأبى بعضهم إلاَّ هذا ولم يجز فيها أن يقال : صلة ولا لغو؛لئلاّ يظن أنها دخلت لا لمعنَى البتّة .

وقال ابن الحاجب في (شرح الفصل) . حروف الزيادة سميت حروف الصلة ؛لأنها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : أكثر ما تقع الصّلة في ألفاظ الكوفيين . ومعناه : أنه حرف يصل به كَلامهُ ، وليس بركن في الجملة ، ولا في استقلال المعنى / .

[٢١٠]

وقال : والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره « فَبِما نَقْضهِم »[١] ، فهي لَغْوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام .

قال السّيرافيّ : بيّن سيبويه عن معنى اللّغو في الحرف الذي يسمّونه لَغْواً وبين أنه للتأكيد ، لئلا يظنّ إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتّة ، لأن التوكيد معنًى صحيح .

ومذهب غيره : أنها زيدت طلباًللفصاحة ؛إذ ربّما لم يتمكن دون الزّيادة للنظم والسجّع وغيرهما من الأموراللفظيّة،فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتّـي له وصلح .

ومـذهب الفرّاء . أن هـذه الحروف مُعْتَبَرٌ فيها معـانيها التي وضعت لها ، وإنما كُرّرت تأكيـداً فهي عنده من التـأكيد اللّفـظيّ .

(١) النساء / ١٥٥ .

وعند سيبويه تأكيد للمعنى .

ويبطل مذهب الفرّاء بأنه لا يطّرد في كل الحروف ألا ترى أن مِنْ في قولك : ما جاءني مِنْ أحد ليست حرف نفي ، وقد أكدت النّفي وجعلته عامّاً .

فإنْ قُلْت : العرب تحذف من نفس الكلمة طلباً للاختصار،فلا تزيد شيئاً لا يدلّ على معنًى ، وهل هذا إلّا تناقُضٌ في فعل الحكيم؟ .

قلت : إنما يكون ما ذكرت لو كان زائداً لا لمعنى أصلاً ورأساً أمّا إذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوصّل[١] إلى الفصاحة والتّمكن وتوكيد المعنى ، وتقريره في النّفس فكيف يقال : إنها تزاد لا لِمَعْنىً .

فإن قلت : فكان ينبغي أن تزاد أنّ المشددّة في هذا الباب .

قلت : حروف الصّلة تتبيّن زيادتها بالإضافة إلى ما لها من المعنى بالإضافة إلى أصل الكلام بخلاف أنّ وإنّ . فإنّه لم تتبيّن زيادتها بالإضافة إلى ما لهما من المَعْنى . إنتهى .

وقال النيلي[٢] : معنى كون هذه الحروف زوائد : أنك لو

(١) في ط فقط : « التوسّل » بالسين .

(٢) في النسخ المخطوطة : « النّيلي » بالنون والياء وفي ط : « النبلى » بالنون والباء ، ولعله أحمد بن يوسف النهري اللّبْليّ أستاذ أبي جعفر النحوي اللغوي المقرىء ، وصنف شرحين على الفصيح ، وله : مستقبلات الأفعال ، وله كتاب في التصريف ضاهي به الممتع . مات بتونس سنة إحدى وتسعين وستمائة .

حذفتها لم يتغيّر الكلام عن معناه الأصليّ . وإنما قلنا : لم يتغيّر عن معناه الأصليّ ، لأنّ زيادة هذه/ الحروف تفيد معنىً، وهـو التّوكيـد. [٢١١] ولم تكـنْ الزيادة عند سيبويـه لغير معنًى البتّـة ، لأن التّوكيـد معنًى صحيح ، لأَنّ تكثير اللّفظ يفيد تَقْوِية المَعْنَى .

وقيل : إنّما زِيدَت طَلَباً للفصاحة؛إذ ربّما يتعذّر النّـظم بدون الزّيادة ، وكذلك السّجْع ،فأفادت الزّيادة التّوسعة في اللّفظ مع ما ذكرنا من التّوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرّضِيّ : فائدةُ الحرْف الزّائِد في كلام العرب إمّا معنويّة وإمّا لفظيّة ، فالمعنويّة : تأكيد المعنى كما في مِنْ الاستغراقيّة والباء في خبر (ليس) ، و (ما) .

فإن قيل : فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنويّة .

قيل : إنما سميت زائدة ، لأنها لا يتغيّر بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثّابت وتقويته ، فكأنّها لم تُفِد شيئاً لمّا لَمْ تُغَايِرْ فائدة[1] العارضة الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزمهم أن يعـدّوا على هـذا : إنّ ، ولام الابتـداء ، وألفـاظ التأكيد اسماً كانت أوْ لا زوائدَ ، ولم يقولوا به .

وبعض الزّوائد يعمل كالباء ومن الزّائدتين ، وبعضها لا يعمل

---

(١) في شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٨٤ : « فائدتها العارضة » .

نحو : (فبما رَحْمَة من اللّهِ)[١] .

وأمّا الفائدة اللفظيّة فهي تَزْيين اللّفْظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وَزْن الشِّعر أو حُسْن السّجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظيّة .

ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظيّة والمعنـويّة معـاً وإلاَّ لعُدّت عَبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيّما كلام الباري تعالى وأنبيائه عليهم الصّلاة والسّلام .

وقـد يجتمع الفـائدتـان في حرف ، وقـد تنفرد إحـداهما عن الأخرى .

وإنما سميت أيضاً حروف الصّلة ، لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سَجْع أو غير ذلك[٢] .

الـرابعة : قـال ابن عصفور في (شـرح المقـرّب):[٣] زيـادة الحروف خارجة عن القياس، فلا ينبغي أن يقال بها إلاّ أن يرد بذلك سماعٌ أو قياس مطّرد / [٢١٢] كما فعل بالباء في خبر (ما) و (ليس)، ومِنْ ثَمّ لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنّه لم يجيء منه إلاّ ما حكى من كلامهم . «أخوكَ فوجد ، بل أخوكَ فجهد» .. وقول الشاعر .

---

(١) آل عمران / ١٥٩ .

(٢) انظر النص في شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٨٤ ، وقد حذف منه السيّوطي بعض العبارات .

(٣) هذا الشرح لكتابه المقرب لم يتمّـه . انظر البغية ٢ / ٢١٠ .

١٨٤ ـ يموتُ أناسٌ أو يشيب فتاهُمُ ويحدُثُ ناس والصَّغير فَيَكْبرُ[١]

الخامسة : قال ابن إياز : من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء في : خرجت فإذا زيدٌ ، ذهب أبو عثمان : إلى أنها زائدة مع لزومها . واختاره ابن جنيّ في (سرّ الصّناعة) .

وكذلك قولهم : أفعلُهُ آثِراً مّا[٢] أي أوّل شيء (فما) زائدة لا يجوز حذفها ، وكذلك الألف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع لزومها ، وكذلك الألف واللاّم في الّذي والّتي و (ما) في (مهما) ، و (أنْ) في خبر (عسى) . قال بعضهم : إنها زائدة وهي لازمة ، وحينئذ لا تتقدّر بالمصْدر .

ويزول إشكالٌ : كيف يقع الخبر مصدراً عن الجثة في قولك : عسى زيدٌ أن يقوم حتى احتاج أبو عليّ إلى تأويله في (القصريّات) بحذف المضاف أي عسى زيد ذا القيام . انتهى .

السادسة : قال ابن يعيش : إنّما جاز أن تكون حروف النّفي صِلَةً[٣] للتأكيد ، لأنه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك : ما جاءني

---

(١) من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٠٢ .

(٢) في القاموس : « أثر » : وفَعل آثراً مّا ، وآثِرَ ذِي أثير ، وأثيرة ذي أثير ، وأُثرة ذي أَثير بالضم ، وإِثْر ذي أثيرين بالكسر ، ويحرك ، وآثِرَ ذاتِ يدين ، وذي يدين : أي أوّل كل شيء .

(٣) في ط : « أصله » مكان صلة تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

إلَّا زيد فهو إثبات قد نفي فيه النّقيض وحقق المجيء لزيد ، وكذلك قول العجاج :

١٨٥ - في بِئْرِ لا حورٍ سَرَى وما شَعَرْ[1]

المراد في بئر حور و(لا) مزيدة .

وقالوا : ما جاءني زيدٌ ولا عمرو (فالواو) هي التي جمعت بين الثّاني والأول في نفي المجيء و (لا) حقّقت النّفي وأكدته ، ألا ترى أنـك لو أسقـطت (لا) فقلت : ما جـاءني زيد وعمـرو لم يختلف المعنى .

وذهب الرّمانّي في (شرح الأصول) : إلى أنك إذا قلت : ما جاءني زيد وعمروٌ احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعـا في المجيء ، فهذا يفرّق بين المحقّقة والصّلة ، فالمحققة تفتقر إلى تقدّم نفي ، والصّلة لا تفتقر إلى ذلك فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ **لَمْ يَكُن اللّهُ لِيَغْفِرِ لهم ولا لِيَهْدِيهم سبيلاً** ﴾[2] فـ (لا) هنا المحققة . وقال :

---

(١) من شواهد : معاني القرآن للفراء ١/ ٨ ، والخصائص ٢/ ٤٧٧ ،وابن يعيش ٨/ ١٣٦ ، والخزانة ٢/ ٩٥ ، ٤/ ٤٩٠ . وانظر ديوان العجاج / ١٤ وهو من أرجوزة طويلة بدأها بقوله :

* قد جبَر الدّين الإله فجَبَر *

* وعوّر الرّحمنُ من وَلّى العَوَرْ *

(٢) النساء/ ١٣٧ .

﴿ ولا تَسْتَـوِي الحَسَنـة ولا السيِّئـةُ ﴾[1] فـ (لا) فيهـا المؤكـدة .

والمعنى : ولَا تَسْتوي الحسنة /والسيئة ؛لأنّ«تستوي»من الأفعال التي [٢١٣] لا تكتفي بفاعل واحدٍ كقولنا : اصطلح واختصم .

وفي الجملة لا تزاد إلاَّ في موضع لا لَبْس فيه . انتهى .

السابعة : قال ابن السّراج : (لا) زائدة في كلام العربْ ، لأن كل ما يحكم بزيادته يُفيد التأكيد . ونقل عنه ابن يعيش : أنه قال حقّ الملغى عنـدي أن لا يكون عـامـلاً ولا معمـولاً فيـه حتى يُلغى من الجميـع ، ويكون دخـوله كخـروجه لا يُحـدث معنًى غير التّوكيد. واستغـرب زيادة حـروف الجر، لأنهـا عاملة ، قـال:ودخلت لمعان غيـر التأكيد .

* * *

فـائــدة

[في عجبت من لا شيء]

قـولهم : «عجيب من لا شَيْء»، قـال الـطِيبّي في (حـاشيــة الكشاف) : يجوز فيهالفتح ،وهو ظاهرٌ ، والجرّ فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون لا زائدة لفظاً لا معنى أيْ لا تكون عاملة في

---

(١) فصلت /٣٤ .

اللّفظ ، وتكـون مرادة من جهـة المعنى ، فتكون صـورتهـا[١] صـورة الزائدة . ومعْنى النفْي فيه كقول النّابغة :

١٨٦ ـ ❊أمْسَى بِبَلْدةٍ لا عَمٍّ ولا خَالِ[٢] ❊

وقول الشمّاخ :

١٨٧ ـ إذا ما أَدْلَجتْ وَصَفَتْ يداها لهـا إدلاج لَيْلـة لا هُجـوعِ[٣]

(لا هجوعْ) صفة ليلة أي لليلة النّوم فيها مفقود ، لأن الهجوع النَّوْمُ .

والثاني : أن تكون (لا) غير زائدة لا لفظاً ولا معنًى كقولهم : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا مال .

(١) في النسخ المخطوطة جاءت العبارة على هذا النحو : « وتكون مـرادةً من جهة ، فتكون صورته صورة الزائدة .

(٢) ورد هذا الشاهد في ديوان النابغة / ٢١٠ نشر الشركة التونسية ، وصدره :

❊ بعد ابن عاتكة الثّاوي على أبوَي ❊

وفي الشطر الثاني : « أضحى » مكان : « أمسى » .

والشاهد من قصيدة للنابغة يرثي أخاه مطلعها :

لا يهنىء الناس ما يَرْعون من كلإٍ ومـا يسوقون مـن أهل ومـن مالِ

و « أبوي » : موضع بالشام أو جبل به .

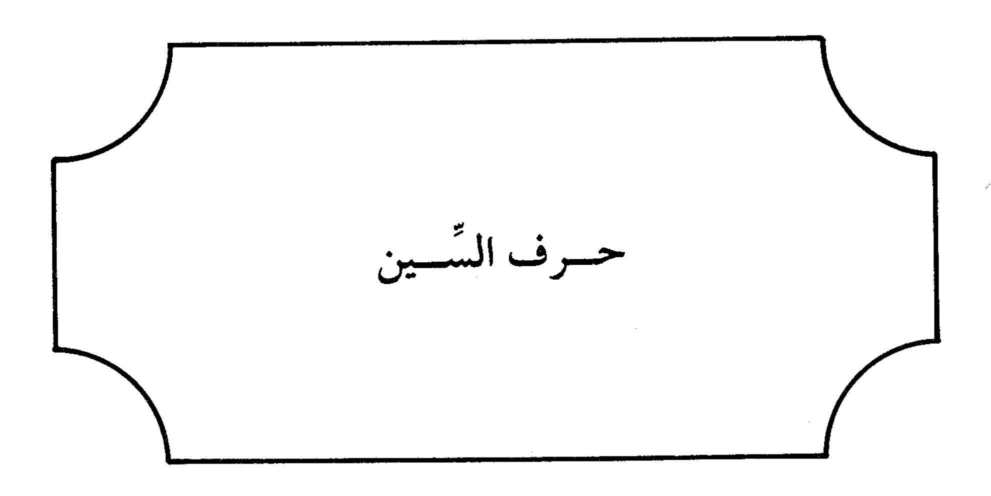
(٣) ذكر في الخزانة عرضاً ٢/٩٥ ، وانظر اللسان : « وصف » .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « وضعت » بالعين ، تحريف .

ومعنى وصفت ـ كما في اللسان : أجادت السير .

قال أبو عليّ : فـ (لا) مع الاسم المكرّر في موضع جَرٍّ بمنزلة : خمسةَ عشَر ، وقد بنى الاسم بـ (لا) .

❊ ❊ ❊ ❊



حــرف السِّــين

(حـرف السِّين)

سَبَبُ الحُكْم قد يكون سبباً لضدّه على وَجْهٍ

عقد لذلك ابن جنّي باباً في (الخصائص)

فمن ذلك : الإدغام يقـوّي المعتلّ ، وهـو أيضاً بعينـه يُضْعِفُ الصّحيح . ومنه الحركة نفسها تقوّي الحرف وهي بنفسها تُضْعِفُه / [٢١٤] .

سَبْك الاسْمِ من الفعل بغير حَرْفٍ سابكٍ فيه نظائر :

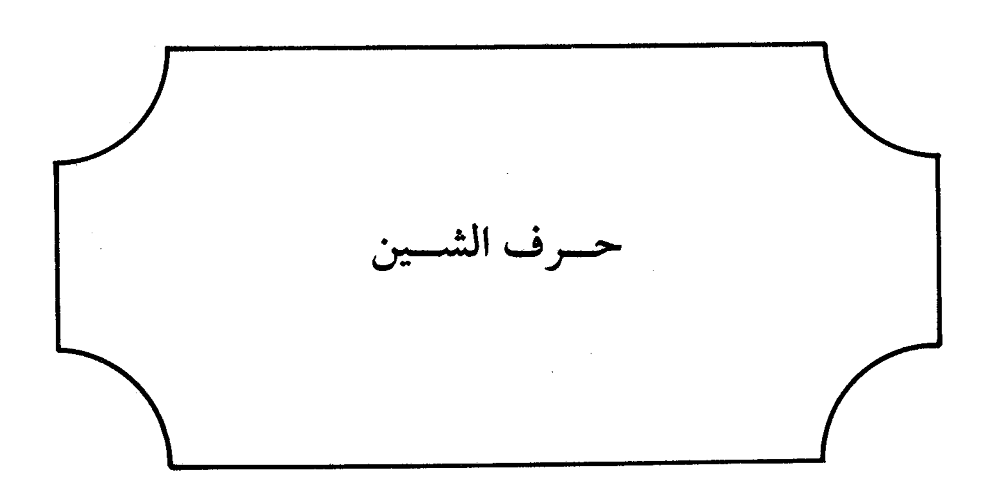
منها : إضافة الزّمان إلى الفعل وهو في الحقيقة إلى المَصْدر نحو « هذا يَوْمُ يَنْفَعُ »[١] .

ومنها : وقوع الفعل في باب التّسوية ، والمراد به المصدْر نحو : سواءٌ على أَقمت أم قعدت .

---

(١) المائدة / ١١٩ .

ومنها :وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الأجوبة الثمانية نحو : ما تأتينا فتحدثّنا،أي ما يكون منك إتيان فحديثٌ ، فالفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر ، ولهذا صحّ النّصب على إضمار (أنْ) ، ليكـون من عَطْف مصدر مقدّر على مصدر متوهّم ، ومن ثَمّ امتنع الفصل والنّصب في نحو : ما زيد يكرم- فيكرمه -أخانا ، يريد: ما زيد يكرم أخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوفٌ على مصدر متوهّم من قولك : يكرم ، فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المَصْدَر .



حـــرف الشـــين

حـرف الشـين

الشّــذوذ

ويقابله الاطّراد : قـال ابن جنّي في (الخصائص)[١] : أصـل مواضع (طرد) في كلامهم التّتابع والاستمرار .

ومنه :طَرَدْتُ الطّريدة إذا اتّبعتها واستمرّت بين يديك .

ومنه :مُطاردةالفُرسان ،واطراد الجَدْول إذا تتابع ماؤه بالرّيح .

وأمّا مواضع (ش ذ ذ) فالتّفرّق والتّفرّد . هذا أصْلُ هذين الأصْلين في اللّغة ثُمّ قيل ذلـك في الكلام والأصـوات على سمْته وطـريقه في غيرهما ، فجعل أهْلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطّرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن [٢١٥] ذلك إلى غيره شاذًّا / .

قال : والكلام في الاطّراد والشّذوذ على أربعة أضرب :

مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ،

(١) انظر الخصائص ١/٩٦ .

وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من (يذر) ، و (يدع) وكذلك قولهم : « مكان مُبقِلٌ » هذا هو القياس والأكثر في السماع : (باقل) . والأول مسموع أيضاً .

ومِمّا يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً نحو : عسى زيد قائماً أو قياماً . هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظْره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم .وقد جاء عنهم شيء من الأوّل في قوله :

١٨٨ ـ * لَا تَعْذُلَن إِنّي عَسِيتُ صائِمَا[١] *

وقولهم : « عسى الغويرُ أبْؤساً »[٢] .

---

(١) قبله :

* أكثرت في العذل مُلحّاً دائماً *

من شواهد : الخصائص ١/٩٨ ، وابن الشجريّ ١/١٦٤ ، والمقرب ١/١٠٠ ،وابن عقيل ١/١٢٤ ، والمغنى ١/١٣٣ ، والخزانة ٤/٧٧ ، والأشموني ١/٢٥٩ .

(٢) الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدّة . وأصل هذا المثل فيما يقال ـ من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ، ومعه الرجال ، وبات بالغُوير على طريقه : « عسى الغوير أبؤساً » أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار .

انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/١٦ .

والثالث : المطّرد في الاستعمال الشّاذ في القياس نحو قولهم : استحوذ ، وأخْوص الرِّمث[١] ، واستصوبْتُ الأمر ، واستنوق الجَمل ، واسْتَفْيل الجمل، واسْتَتْيَست الشّاةُ ، وأَغْيَلَت المَرْأة[٢] ، وقول زُهَير :

١٨٩ ـ * هنالك إنْ يُسْتَخْوَلُوا المَالَ يُخوِلُوا[٣] *

والرّابع ، الشّاذ في القياس والاستعمال جميعاً كتتميم مفعول فيما عينه واوٌ أو ياءِ نحو ثوبٌ مَصْوُون ، ومِسْك مَدْووفٌ[٤] ، وفرس مَقْوودٌ ورجل مَعْوودٌ من مرضه . وهذا لا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه .

واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذ في القياس فلا بدّ من اتّباع السّمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتّخذ أصلاً يقاس عليه

(١) الرّمث : في القاموس : الرّمث مرعى الإبل من الحَمْض ، وفي القاموس أخوصت النخلة : أخرجت الخوص وهو ورق النخْل .

(٢) أغيلت المرأة ولدها : إذا أرضعته وهي حامل .

(٣) تمامه :

* وإن يُسْأَلوا يُعْطُوا وإن يَيْسـرِوا يَغْلوا *

من شواهد : الخصائص ١/٩٨ ، واللسان : « خبل » ورواية الشطر الأول فيه :

* هنالك إن يَسْتَخبلوا المال يُخْبِلوا *

ورواية اللسان هي رواية الديوان /٤٣ .

ويقال : استخبل الرجل إبلا وغنماً فأخبله : استعار منه ناقة لينتفع بألبانهـا وأوبارها أو فرساً يغزو عليه فأعاره .

(٤) مدووف : أي مخلوط .

غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ،واستصوب ادّيتهمابحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السّمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في إِعاد : أعود .

فإن كان الشيء شاذاً في السَماع مـطرداً في القياس تحـاميت ما تحامت العرب منه ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله .

من ذلك : امتناعك من و (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرَو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ، ووَعد لو لـم تسمعهما . فأمّا قول أبي الأسود :

١٩٠= لَيْت شِعْري عَن خليلي ما الّذي غـاله في الحُبّ حتى وَدَعَهْ[1] / [٢١٦]

فشاذٌ .

فأما قولهم : ودَع الشَّيءُ يَدع : إذا سكن ، فإنه مسموعٌ مُتّبع .

ومن ذلك استعمال أنْ بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذّ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس .

ومن ذلك قول العرب : أقائمٌ أخواكَ أم قاعدان ؟ هكذا كلامهم .

قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌ هُمَا ؟ إلاَّ إ العرب لا تقوله إلاّ قاعدان ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب

(١) من شواهد : الخصائص ١/ ٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ٢/ ٣٦٤ ، والإنصاف ٢/ ٤٨٥ ، والشافية ٤/ ٥٠ ، وحاشية يس ٢/ ٧٨ .

فصله ليعادل الجملة الأولى .

قال :ومما ورد شاذًّا عن القياس مطّرداً في الاستعمال . قولهم : الخَولة والخَوَنة ،فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى و(هو) في الاستعمال منقاد غير متأبّ .

ولا تقول على هذا في جمع قائم : قومَه ولا في صائم : صَوَمَة . وقد قالوا على القياس : خانة ،ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح هذا في الياء ، لم يأت عنهم في نحو: بائع وسائر: بَيَعَة ولا سَيَرة، وإنما شذّ ما شذّ من هذا مِمّا عيْنُهُ واو لا ياء نحو : الخونة والخولة ، والحُوَل والدُّول .

وعِلّته عندي قرب الألف من الياء وبُعْدِها عن الواو،فإذا صححت نحو الخَوَنة كان أسهل من تصحيح نحو : البيعة ، وذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلابُ الياء إليها ، وكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لِبُعْد الواو عنها .

وفي (شرح المفصل) لابن يعيش : من الشّاذ في القياس والاستعمال دخول أل على المضارع في قوله :

١٩١ -ويُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ من نَافِقائِه ومن جُحْرِهِ ذي الشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ[1]

---

(١) من شواهد : النوادر/٢٧٦ ، والإنصاف : ١٥٢/١ ، وابن يعيش ١٤٣/٣ ، والخزانة ٤٨٨/٢ .

هذا وبعض المراجع رفعت اليربوع على الفاعلية ليستخرج بفتح الياء ، وضمته على النيابة عن الفاعل ليستخرج بضمّ الياء . وفي النوادر « المتقصع » =

قال والذِي شَجّعه على ذلك أنه رأى الألف واللاّم بمعنى الذي في الصّفات فاستعملها في الفعل على المعنى . وقوله :

١٩٢ ـ مِنَ اجلك يا الّتي تَيّمت قَلْبي وَأَنـت بَخِيلةٌ بـالـوُدّ عَـنّـي [1]

شاذٌ قياساً واستعمالاً . أمّا القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللاّم ، وأمّا الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلاّ حرف أو حرفان .

وقولهم «يا صاح» ، و «أطرق كرا» ترخيم : صاحب وكروان شاذٌ قياساً واستعمالاً ، أما القيـاس ؛ فلأنّ التـرخيم بابـه الاعلام ، وأمـا

= بالميم وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .

وفي ط والنسخ المخطوطة ، والمراجع : « ذو الشيحة » بالحاء . وقد علق البغدادي في الخزانة ١/ ١٩ ناقداً هذه الرواية فقال : « بالشيحة » رواه أبو عمر الزاهد وغيره تبعاً لابن الأعرابيّ ، وقال : لكل يربوع شيحة عند جحره . وردّ الأسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني على ابن الأعرابيّ وقال : ما أكثر ما يصّحف في أبيات المتقدمين ، وذلك أنه توهم أن (ذا الشيحة) موضع ينبت الشيح ، وإنما الصحيح : « ومن جحره « بـالشيخة » بـالخاء المعجمـة ، وقال : هي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة ، وكذا رواه الجرميّ أيضاً ، والشين في الروايتين مكسورة . والشاهد ثاني أبيات سبعة رواها أبو زيد في نوادره لذي الخِرَق الطُّهَويّ .

واليربوع : دويبة تحفر الأرض وله جحران: أحدهما : القاصعاء ، وهو الذي يدخل فيه . والآخر : النافقاء وهو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره .

(١) من شواهد : سيبويه ١/ ٣١٠ ، والإنصاف ١/ ٣٣٦ ، وابن يعيش ٢/ ٨ ، والخزانة ١/ ٣٥٨ .

[٢١٧] الاستعمال فلقلة المستعملين له / .

قال قولهم : مِنَ ابنِك بالفتح شاذٌّ في القياس دون الاستعمال .

وقولهم : مِنِ الرّجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلّة المستعملين .

قال وحكى بعضهم : أن من العرب من يعتقد في (أمس) التّنكير ويعربه ، ويصرفه ويُجْريه مُجْرى الأسماء المتمكنة فيقول ذهب أمسٌ بما فيه ،على التنكير ،وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

فـــائـــدة

[في المراد بالشاذ]

قال الجاربردي في (شرح الشّافية) : اعلم أن المراد بالشّاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النّظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقَوَدَ .

والنـادر : مـا قـلّ وجودُهُ ، وإن لم يكن بخـلاف القيـاس (كَخَزْعال) [١] .

---

(١) قال ابن عصفور في الممتع ١٥١/١ : « وعلى فَعْلال ، ولا يكـون إلاّ في المضعف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوّلين ، فالاسم نحو : زَلْزال ، والصفة نحو : صَلصال إلاّ حرف واحد شَذّ من غير المضاعف . حكاه الفرّاء وهو ناقة بها خَزْعال .

والخَزعال بفتح الخاء ـ كما في القاموس ـ : ظَلَع : وهو داءٌ يصيب النِاقة .

والضعيف : ما يكون في ثبوته كلام كـ « قُرطاس» بالضّم .

* * * *

الشيء إذا أشبه الشّيء أعطي حُكماً من أحكامه على حسَب قُوّة الشّبَه

ذكره ابن يعيش في (شرح المفصّل) قال : وليس كُلّ شَبَهٍ بين شيئين يُوجِب لأحدهما حُكْماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشّبه إذا قوي أَوْجَب الحكم ، وإذا ضعف لم يُوجِب،فكلّما كان الشبّه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف . فالشّبه الأعم كشَبه الفعل الاسمَ، من جهة أنه يدلّ على معنىً فهذا لا يُوجِب له حُكْماً؛لأنه عامّ في كُلّ إسمٍ وفعل ، وليس كذلك الشّبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السَّبَبَين فيه ، لأن هذا يخصّ نوعاً من الأسماء دون سائرها فهو خاصّ مقرّب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك : الحال لما أشبهت الظّروف عمل فيها حروف المعانى (كليت) و (كأن) .

ومنها : ألف الإلحاق لمّا أشبهت ألف التأنيْث من حيثُ إنها زائدة/ [٢١٨] وأنها لا تدخل عليها تاءُ التأنيث كانت من أسباب مَنْع الصرف .

ومنها :(سراويل) لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .

ومنها : الشبيّه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو : يا ضارباً زيداً ، ويا مضروباً غلامُه . .

قال ابن يعيش : ووجه الشبّه بينهما من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الأول عامل في الثّاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه .

فإن قيل : المضاف عامل في المضاف إليه الجّر ، وهذا عامل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا .

قيل : الشيءِ إذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهاتٍ أُخَر . ولولا تلك المفارقة لكان إياه ، فلم تكن المفارقة قادحة في الشّبه .

الوجه الثاني : أن الاسم الأوّل يختّص بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ، ألا ترى أنَ قولنا : يا ضارباً رجلاً أخصّ من قولنا : يا ضارباً .

الثالث : أنّ الاسم الثّاني من تمام الأول ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

وقال السّخاويّ في (شرح المفصّل) : إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين ، فما زاد أعطي حُكمه ما لم يَفْسد المعنى ؛ ولهذا عملت (ما) عمل ليس لمّا أشْبَهَتْها في النّفي مطلقاً ، وفي نَفْي الحال خاصّة .

وقال ابن هشام في (المُغْني) : قد يُعْطي الشيّء حُكْم ما أشبهه في معناه، أو لفظه، أو فيهما .

فأما الأول فله صورٌ كثيرة :

أحداها : دخولُ الباء في خبر أنّ في قوله تعالى : ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الله الَّذِي خَلَقَ السّموات والأَرْض وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنّ بقادرٍ** ﴾[1] لأنه في معنى : أَوَ ليس اللهُ بقادر ، وفي ﴿ **كَفَى بالله شَهِيداً** ﴾[2] لما دَخَلَهُ من معنى اكْتَفِ باللهِ شهيداً ، وفي قوله :

١٩٣= ﴿ لاَ يَقْرَأن بالسُّورِ »[3]

(١) الأحقاف / ٣٣ .

(٢) الرعد / ٤٣ ، وتكررت في آيات أخر .

(٣) من شواهد : المخصص ١٤/ ٧٠ ، ٢٠١ ، والخزانة ٣/٦٧٧ ، والمغنى ١/ ٢٧ ، ١١٥ ، ٢/٧٥١.
والبيت بتمامه :
تلك الحرائر لا ربّاتُ أَحْمِرَةٍ سودِ المحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّور
وقال البغداديّ في الخزانة : والبيت وقع في شعرين أحدهما للراعي النّميري والثاني للقتّال الكلابيّ .
أما الأول فهو من قصيدةٍ أوّلها :
يا أهلُ ما بالُ هذا الليلِ في صَفَرِ يزداد طولاً وما يزداد في قِصَرِ
وأمّا الشعر الثاني للقتال قاله في ابنه عبد السّلام .
عبد السّلام تأمّل هل ترى ظُعُناً إنّي كبِرْتُ وأنت اليوم ذو بَصَرِ
ومعنى البيت ـ كما قال الجواليقيّ : هن خيراتٌ كريمات يتلون القرآن ، ولسن بإماء سود ذوات حُمُرٍ يسقينها .

لمّا دخله معنى : لا يتقرّبْن بقراءة السّور ، ولهذا قال السّهيليّ : لا يجوز أن تقول : وصل إلى كتابُك فَقَرأْتُ به على حد قوله :

* لا يقرأن بالسور * .

[٢١٩] لأنه عارٍ من معنى التقرّب / .

الثانية : جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : إن زيداً قائم وعمرٌو اكتفاءً بخبر إنّ لما كان : إنَّ زيداً قائم في معنى : زيد قائم ، ولهذا لم يَجز : ليت زيداً قائمٌ وعمرو .

الثالثة : جواز : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ لمّا كان في معنى : أنا زيداً لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ، إذْ لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدّم معموله لا تقول : أنا زيداً أوّلُ ضاربٍ ، أو مثلُ ضاربٍ .

الرابعة : جواز : غيرُ قائمٍ الزّيدان ، لما كان في معنى : ما قائمٌ الزّيدان ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبرٍ أو ذا مرفوعٍ يغني عن الخبر .

الخامسة : إعطاؤهم : ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً حكم ضاربٌ زيداً في التنكير لأنه في معناه ، فلهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه (بربّ) وأدخلوا عليه (أل) ، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضيُّ ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى النّاصب .

السادسة : وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب نحو : ﴿ وإنّها

لكبيرة إلاّ على الخاشعين ﴾[١] . ﴿ ويأبَى أللهُ إلاّ أن يُتِمَّ نُورَه ﴾[٢] لمّا كان المعنى : وإنها لا تَسْهُل إلاّ على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يُتِمّ نُورَهُ .

السابعة : العطف بـ (ولا) بعد الإيجاب في نحو قوله :

١٩٤= * أبي اللهُ أن أَسْمُو بأُمٍّ ولا أَبِ[٣] *

لمّا كان في معناه : قال الله لا تسم بأمّ ولا أبٍ .

الثامنة : زيادة (لا) في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَك أنْ لا تَسْجُدَ ﴾[٤] قال ابن السّيد : المانع من الشيء أمرٌ للممنوع أنْ لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك لا تَسْجُد .

التاسعة : تعدّي (رضِيِ) (بَعِلْى) في قوله :

١٩٥ = * إذَا رَضِيَتْ عليّ بنو قُشْيرٍ [٥] *

(١) البقرة /٤٥ .

(٢) التوبة /٣٢ .

(٣) صدره :* فماسوّدتني عامر عن وراثة *

من شواهد : المغنى ٧٥٣/٢ ، والخزانة ٥٢٧/٣ .وقد ذكر البغداديّ أن الشاهد من أربعة أبيات لعدوّ اللّه عامر بن الطفيل على ما في ديوانه ، وكانت كنيته في السلم (أبو علي) وفي الحرب (أبو عقيل) .

(٤) الأعراف /١٢ .

(٥) تمامه :

* لعمرُ اللّه أعجبني رضاها *

لمّا كان رضي عنه بمعنى : أقبل عليه بوجه وُدّهِ .

وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو: سَخِط .

العاشرة : رُفع المستثنى على إبداله من الموجَب في قراءة بعضهم : « فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ منهم »[1] لمّا كان معناه : فلم يكونوا [٢٢٠] منه بدليل « فَمَنْ شَرِبَ مِنه / فَلَيْس مِنّي » .

الحادية عشرة : تذكير الإشارة في قوله تعالى : ﴿ **فَذانِك بُرْهنان** ﴾ [2] مع أن المشار إليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المِعنى ، والبرهان مذكّر . ومثله ﴿ **ثم لَمْ تَكن فِتْنَتُهُم إلاّ أن قالوا** ﴾[3] فيمَنْ نَصب الفتنةَ وأنّثَ الفعل .

الثانية عشرة : قولهم : « علمتْ زيدٌ مَنْ هُو » برفع زيد جوازاً ، لأنه نفس « مَنْ » في المعنى .

الثالثة عشرة : قولهم : إن أحداً لا [4] يقول ذلك ،فأوقع أحداً [5]

من شواهد : المغنى ٢/٧٥٤ ، وشرح شواهده للسيوطيّ / ٩٥٤ ، والخصائص ٢/٣١١ ، والخزانة ٤/٢٤٧ .

(١) البقرة ٢/٢٤٩ . وهي قراءة عبد الله بن مسعود ، وأبيّ ، والأعمش. وانظر قراءة رقم ٧٥٥ في معجم القراءات .

(٢) القصص / ٣٢ .

(٣) الأنعام / ٢٣.

(٤) في ط : « إلاّ » تحريف صوابه من المغنى ٢/٧٥٤ والنسخ المخطوطة.

(٥) في ط : « أحد » تحريف .

في الإثبات؛ لأنه نفس الضّمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النّفي فَكَانَ[١] « أحدٌ» كذلك .

والثاني : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبّه له في لفظة دون معناه ، له صور كثيرة :

أحداها : (أنْ) بعد (ما) المصدريّة الظرفيّة ، وبعد (ما) التي بمعنى الّذي زيادة لأنهما بلفظ (ما) النافية كقوله :

١٩٦= * ورجّ الفَتى لِلْخَيْر ما إنْ رأيتَهُ[٢] *

وقوله :

---

(١) في ط : « فكأن أحد » تحريف صوابه من المغنى والنسخ المخطوطة .

(٢) من شواهد : المغنى ١/٢٢ ، ٣٧ ، ٣٣٧ ، ٢/٧٥٦ ، وسيبويه ٢/٣٠٦ ، والخصائص ١/١١٠ ، وابن يعيش ٨/١٣٠ ، والمقرب ١/٩٧، والعينيّ ٢/٢٢ ، والتصريح ١/١٨٩ ، والأشموني ١/٢٣٤ ، والهمع والدرر رقم ٤٣٢ .

وتمامه :

* على السِّنّ خيراً لا يزال يزيدُ *

ونسب البغداديّ في شرح شواهد المغنى البيت إلى المعلوط بن بدل القريعي بالعين والطاء المهملتين على وزن مضروب ، وبَدَل بفَتحتين ، والقريعي نسبة إلى قريع بن عوف بن كعب . . . بن تميم، انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١/١١٤ . وفي اللسان : « أنن » بَذْل بالذال الساكنة مكان « بدل » بالدال المفتوحة .

١٩٧= * يُرجَى المرْءُ ما إنْ لاَ يَراهُ[1] *

فهذان محمولان على نحو قوله :

١٩٨= * ما إنْ رأيتُ ولا سَمِعْتُ بمثله [2] *

الثانية : دخول لام الإبتداء على (ما) النافيـة حملاً لهـا في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله :

١٩٩= * لَمَا أَغْفَلتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي [3] *

فهـذا محمـول في اللفظ على نحـو قـولـك : « لَمَـا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ » .

الثالثة : توكيد المضارع بالنّون بعد (لا) النافية حملاً لها في

(١) تمامه :

* وَيَعْرِضُ دون أدناه الخطوبُ *

من شـواهد : المغنى ١/٢٢ ، ٢/٧٥٦ ، والخـزانـة ٣/٥٦٧ ، والهمـع والدرر رقم ٤٣١ .

(٢) تمامه :

* كاليوم ِ هانِىءَ أيْنُقٍ جُرْبِ *

من شواهد : ابن يعيش ٥/٨٢ ، ٨/١٢٨ ، والمغنى ٢/٧٥٧،وهو لدريد بن الصّمة .

(٣) تمامه :

* فكيف ومن عطائك جُلُّ ما لي *

من شواهد : المغنى ٢/٧٥٧ .

اللّفظ على (لا) الناهية نحو ﴿ **واتّقُوا فتنةً لا تَصِيبَنّ الّذِين ظَلَمُوا مِنْكم خاصّةً** ﴾[١] .

الرابعة : حذف الفاعل في نحو : ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾[٢] لَمّا كان أَحْسِن بزيد مشبهاً في اللفظ لقولك : امرر بزيدٍ .

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إنّ التي بمعنى : نَعَمْ لِشَبَهِها في اللفظ بـ«إنّ» المؤكّدة قاله بَعْضُهم في قراءة ﴿ **إنّ هذانِ لساحِرانِ** ﴾[٣] .

السادسة ؛ قولهم : اللّهم اغفر لنا أَيّتُها العصابةُ بضم أيّة ، ورفع صفتها كما يقال يـأيّتها العصابةُ ، وكان حقّه النّصب كقولهم : «نحن العُرْبَ أَقْرى النّاس / للضيف» ، ولكنه لما كان في اللفْظ بمنزلة [٢٢١] المستعمل في النّداء أعطى حكمه ، وإن انتفى موجب البناء .

السابعة : بناء باب حزام تشبيهاً له بِنَزالِ .

الثامنة : بناء (حاشا) في : ﴿ **وقلن حاشا لله** ﴾[٤] لشبهها في

---

(١) الأنفال / ٢٥ .

(٢) مريم / ٣٨.

(٣) طه /٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم ، والكسائي وآخرين . انظر قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات .

(٤) يوسف /٣١ .

اللّفظ بحاشا الحرفيّة التاسعة :

التاسعة : قول بعض الصحابة : « قَصَرْنا الصلاة مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كُنّا قطُّ « وآمنة » فأوقع قطُّ بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) النافية .

العاشرة : إعطاء الحرف حكم مقاربه في المَخْرج حتى ادغم فيه نحو : ﴿ خَلَق كُلَّ شيء ﴾[1] ،و ﴿ لَك قُصوراً ﴾ [2] وحتى اجتمعا رويّين كقوله :

٢٠٠ = بُنَيَّ إن البِرَّ شيءٌ هَيِّنُ   المنطِقُ اللَّينُ والطُّعَيِّمُ[3]

والثالث : وهو ما أُعطِي حُكَمَ الشّيء لمشابهته له لفظاً ومعنىً ، نحو : اسم التّفضيل ، وأفعل في التّعجّب ، فإنهم مَنَعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظّاهر لشِبَهه بأَفْعل في التّعجب وَزْناً وأَصْلاً ،وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التّعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا[4] .

---

(١) الأنعام /١٠١ .

(٢) الفرقان /١٠ .

(٣) من شواهد : النوادر /٤٠٠ ، والمقتضب ٢١٧/١ ، والمنصف ٦١/٣ ، وابن الشجريّ ٢٧٦/١ ، وابن يعيش ٣٥/١٠ ، ١٤٤ ، والمغني ٧٥٩/٢ ، والخزانة ٥٣٣/٤عرضاً ،وفي النوادر نسبه إلى امرأة لم يسمها حيث قال : « وقالت امرأة لابنها » .

(٤) انتهى النص الذي نقله عن المغنى بتصرّف .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : حذفت (أن) مع (عسى) تشبيهاً (بكاد) .

وزعم ابن السّيد : أن الأحسن أن يقال : شبّهت (عسى) بـ(لعلَّ) ، لأن كُلًّا منهما رجاء ، وكما حملوا لعلّ على عسى ، فأدخلوا في خبرها « أنّ » نحو :

٢٠١ = * لعلّك يوما أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ * (١)

وقال ابن الصائغ : هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل أوْلى من تشبيهه بالحَرْف .

* * * * * *

(١) تمامه :

* عَلَيْك من اللاّئي يَدعْنَك أجدعا *

من شواهد : المقتضب ٣/٧٤ ، وابن يعيش ٨/٨٦ ، والخزانة ٢/٤٣٣ ، واللسان : « عل » وهو لُمتَمِّم بن نويرةَ .

الشّيئان إذا تضادّا تضادّ الحُكمُ الصّادرُ عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدّهان في (الغُرّة) قال : ولهذا نظائر في المعقولات ، وسائر المعلومات مشاهداً ومقيساً ، ألا ترى أن الإعراب لما كان ضدّ البناء ، وكان الإعراب أصله الحركة والتَنقُّل كان البناء أصله الثبوت والسّكون . وكذلك الابتداء لما كان أصله [٢٢٢] الحركة ضرورة كان الوقف أصله السكون / .

الشّروط المتضادّة في الأبواب المختلفة

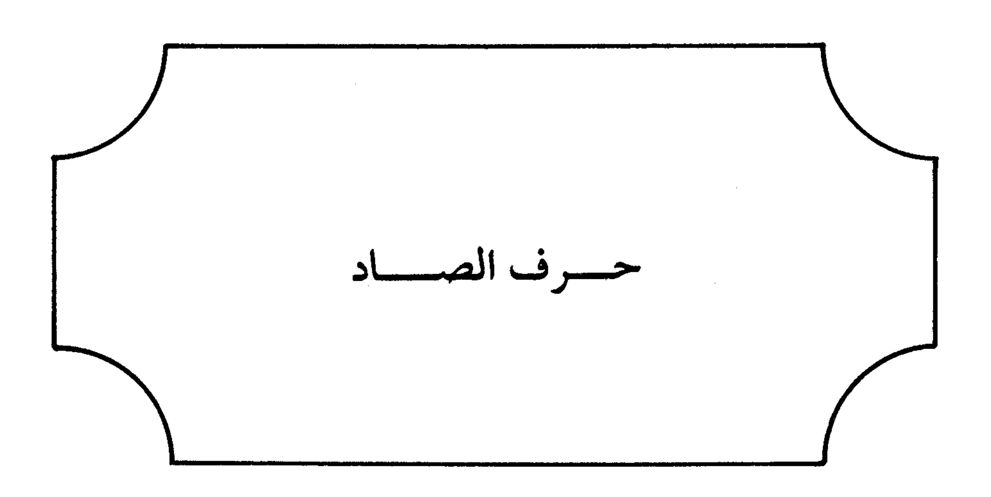
قال ابن هشام : العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم ، فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط .

من ذلك :اشتراطهم الجمُود لعطف البيان والاشتقاق للنّعت ، والتعريف لعطف البيان ، ونعت المعرفة ، والتّنكير للحال والتمييز، وأفعل مِن ،ونعت النّكرة ، وتعريف العلميّة بخصوصه لمنع الصرّف ، وتعريف اللاّم الجنسيّة لنعت الإشارة،وأي في النّداء ،وفاعل نعم وبئس،

والإبهام في ظروف المكان ، والاختصاص في المبتدأ، وصاحب الحال ، والإضمار في مجرور لولا ،ووحد،ولبّى ، وسَعْدى وحَنَانَيْ ، وفي مرفوع خبر كان وأخواتها إلا عسى ،تقول : كاد زيد يموت،ولا يجوز يموت أبوه ، ومرفوع اسم التّفضيل في غير مسألة الكُحْل ، والإظهار في تأكيد الاسم المظهر ، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمبيّن ، والإفراد في الفاعل ونائبه ، والجملة في خبر أنّ المفتوحة إذا خفّفت ، وخبر القول المحكيّ نحو : قولي : لا إله إلا الله، وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعليّة في الشروط غير لولا ، وفي جواب (لو) و(لولا) والجملتين بعد لمّا ، والجمل التالية لأحرف التحّضيض، وجملة ، أخبار أفعال المقاربة ، وخبر أنّ المفتوحة بعد لو عند الزّمخشري ومتابعيه نحو : (ولو أنّهم آمنوا)[١] ، والاسمية بعد إذاالفجائيّة ، وليتما على الصحّيح فيهما ، والأخبار في الصّلة، والصفة، والحال، والخبر، وجواب القسم غير الاستعطافي ، والإنشاء في جواب القسم الاستعطافي ، والوصف في مجرور رُبَّ إذا كان ظاهراً ، وأي في النّداء ، والجَمّاء في قولهم : جاؤا الجماء الغفير ، وما وطّىء به من خبر أو صفة أو حال ، وعدم الوصف في فاعل نعم ، وبئس ، والأسماء المتوغّلة في شبه الحرف إلاّ مَنْ وما النكّرتين، والضمير ، والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبريّة ، والتأخير في الفاعل ونائبه، ومفعول التعجب،والمفعول الذي هو أي الموصولة ، والمفعول الذي هو أن وصلتها ، والمبتدأ الذي هو أن

(١) البقرة / ١٠٣ .

وصلتها ، والحذف في أحد معمولي (لات)، وعدم الحذف في الفاعل [٢٢٣] ونائبه / والجارّ الباقي عمله ، والرابط في المواضع الأحدَ عشر السابقة ، وعـدم الرابط في الجملة المضـاف إليها ، نحـو : يوم قـام زيـد ، والإضافة في بناء أي الموصولة، والقطع عنها في بناء: قبلُ وبعدُ وغيرُ .



حـــرف الصـــاد

صَدْر الكلامِ

(صدر الكلام) قال الرّضي : كلّ ما يغيّر معنى الكَلَام ويؤثّر في مضمونه ، وإن كان حرفاً فمرتبته الصّدر ، كحروف النّفْي ، والتّنبيه ، والاستفهام ،والتحضيض ،وإنّ وأخواتها ،وغير ذلك ،

وأمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال النّاقصة فإنها وإن أَثَّرت في مضمون الجملة لم تلزم التَّصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال .

وقال في (البسيط) : الأسماء المتضمّنة للمعاني تقتضي الصّدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدّم الإشارة على العَلَم ، في قولك : هذا زيد ، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة .

ضـــابـــط

[العامل في الاستفهام]

قال ابن يعيش : لا يعمل في الاستفهـام ما قبله من العـوامل اللفظيّة إلّا حروف الجر ، وذلك لئلّا يخرج عن حكم الصدر ،وإنما عمل فيه حروف الجرّ دون غيرها لتنزّلهـا مما دخلت عليـه منزلـة الجزء من الاسم .

وفي (أمالي ابن الحاجب) : سُئِل : العربُ تَجْعَلُ صَدْر الكلامِ كُلّ شيء دَلّ على قِسْمٍ من أقسام الكلام كالاستفهام ، والنّفْي والتخضيض ، وإن وأخواتها سوى أنَّ فقولهم : زيداً ضربت ، وضربت زيداً يقال عليه : إنه إذا قيل : زيداً ألبس على السّامع أن يكون المذكور بعده : ضربت ، أو أكرمت أو نحوه ، وإذا قيل : ضربت ألبس على السّامع أن يكون زيداً ، وأن يكون عَمْراً ونحوه ؟ فأجاب بأمور :

أحدها : أن هذا لا يمكن أن يكون إلّا كذا ، لأنه لا بُدّ من تقديم مفرد على مفرد ،فمهما قدّمت أحد المفردين فلا بدّ من احتماله كلمّا يقدّر تجويزه في الآخر .

الثّاني : أن هذا إلباس في آحاد المفردات ، وذاك إلباس في أصول أقسام / الكلام فكان أهم . [٢٢٤]

الثالث : أن تلك الألفاظ وضعت للدّلالة عليه ، وكان تقديمه مرشداً إلى ما وضع له بخلاف هذه ،فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها ، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدىّ إلى التسلسل وهو محال .

مَسْألَةٌ

في دخول اللام على خبر إنّ

قال ابن هشام في (تذكرته) : زعم بدر الدّين بن مالك : أن اللّام لا تدخل على خبر إن إذا تقدّم معموله عليه فلا تقول : إنّ زيداً

طعامَك لآكلٌ .

وكأنه رأى أن اللّام لا يتقدّم معمول ما بعـدها عليهـا ، لأن لها الصّدْر ، والحكم فاسد ، والتّعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه[١] .

أمّا فساد الحكم ، فلأن السّماع جاءبخلافه .وقال تعالى :

﴿ وإنّ كثيراً من النّاس بِلِقاء رَبِّهم لكافرُون ﴾[٢] . وقال الشاعر :

٢٠٢= * فإنّي إلى قَوْمٍ سِواكُمْ لَأمْيَلُ[٣] *

وأمّا فساد التعليل ،فلأنّ هذه اللام مقدّمة من تأخير ، فهي إنّمـا تَحْمِي ما هو في حيِّزها الأصليّ أن يتقدّم عليها لا ما هو في حيّزهاالآن ، وإلّا لم لم يَصِح إنّ زيداً قائم ولا ان في الدارلزيداً ،ألا ترى أن العامل في خبر إنّ هو: إنّعندالبصريين ،والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة ، فلو كانت اللّام تمنع العمل لَمَنَعَتْ إنّ .

---

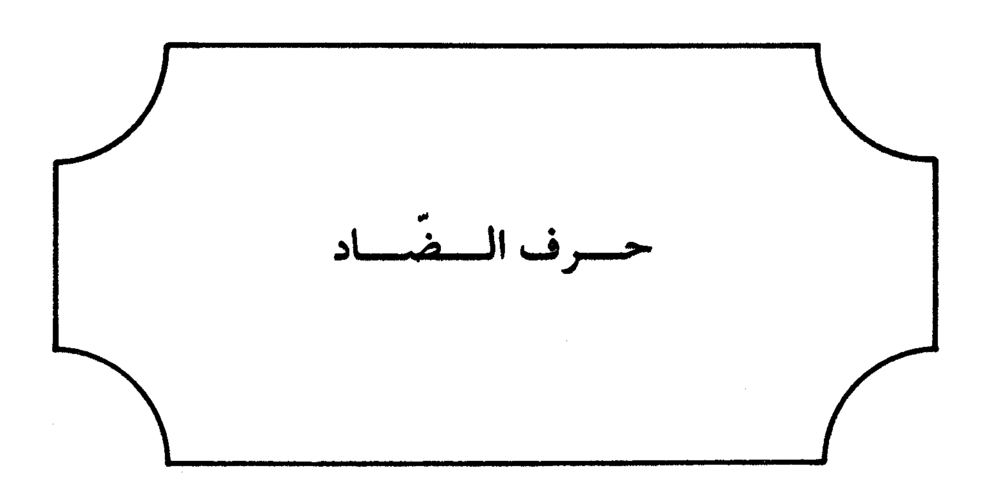
(١) في ظ فقط : زيادة كلمة : « الإمام » بعد كلمة : « رآه » .

(٢) الروم /٨ .

(٣) صدره :

* أقيموا بني أُمّي صُدورَ مَطيِّكُمْ *

والشاهد مطلع قصيدة للشنفري ، وهي القصيدة اللامية المشهورة،انظر لامية العرب للشّنفري /٥١ .



حرف الضّاد

الضّــرورة

قال أبو حيَّان : لم يَفْهم ابن مالك معنى قول النّحويين : « في ضرورة الشعر»، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكّن من أن يقول : كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشّيء ، فقال : إنهم لا يلجئون إلى ذلك ، إذْ يمكن أن يقولوا : كذا .

فعلى زَعْمه لا توجد ضرورة أصْلاً ؛لأنه ما مِنْ ضرورة إلاّ ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التّركيب / [٢٢٥] وإنّما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشّعر المختصّة به ، ولا يقع في كلامهم النّثريْ،وإنما يستعملون ذلك في الشّعر خاصة دون الكلام .

ولا يعني النّحويّون بالضرورة : أنه لا مندوحة عن النّطق بهذا اللّفظ،وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيّره . انتهى .

وقال ابن جنيّ في « الخصائص » : سألت أبا عليّ : هل يجوز لنا في الشِّعر من الضّرورة ما جاز للعرب أَوْلا ؟ فقال : كما جاز لنا أن نقيس

منثورَنا على مَنْثورِهم ، فكذا يجوز لنا أن نقيس شِعْرنا على شِعْرهم ، فما أجازته الضّرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بَيْن ذلك بَيْن ذلك .

* * * * * * *

فـــائـــدة
في استعمال الأصْـــلِ المهجـور

قال الأندلسيّ : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما استعمله من قال :

٢٠٣= كأن بَيْنَ فَكّها والفَكِّ[1]

* * * * * * *

فـــائـــدة
في علّةِ الضّرائر

قال الشّلَوْبين : علّة الضرائر التشبيه لشِيَءٍ بشيء أو الرّدّ إلى الأصل .

(١) رجز ورد ذكره في اللسان : « فكك » . وبعده :
* فأرةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ *

قـــاعـــدةٌ

الضَّرورَة تُقدَّر بِقَدْرها

ما جاز للضّرورة يتقدّر بِقَدْرها .

ومن فـروعه : إذا دعت الضّـرورة إلى مَنْـع صـرْف المنصـرف المجرور، فإنّـه يقتصر فيـه على حذف التّنـوين ، وتبقى الكسرة عنـد الفـارسيّ ، لأن الضّرورة دَعَتْ إلى حـذف التّنوين ،فـلا يتجاوز محـلّ الضرورة بإبطال عمل العامل .

والكوفِيّ يرى فتحه في مَحَلّ الجرّ قياساً على ما لاينصرف ،لئلاّ يلتبس بالمنبيّات على الكسرة . ذكره في (البسيط) .

ومنها : لا يجوز الفصل بين أمّا والفاء بأكثر من اسم واحد ، لأن [٢٢٦] الفاء / لا يتقدّم عليها ما بعدها ، وإنما جاز هذا التقدّيم للضّرورة ،وهي مندفعة بـاسم واحد ، فلم يتجـاوز قَدْر الضّـرورة . ذكـره السّيّـرافي والرّضيّ .

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

قـــاعـــدة

ما لا يؤدّي إلى الضّرورة أوْلى

ما لا يؤدي إلى الضّرورة أوْلى مما يؤدّي إليها .

قال ابن النّحّاس : في (التّعليقة) قول الشاعر :

٢٠٤ = ❊ لَاهِ ابن عمّك[1] ❊

اختلف الناس فيه :هل المحذوف لام الجرّ دون الأصليّة ، واللّام التي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف اللّام الأصليّة والباقيـة هي لام الجرّ ؟ .

والأظهر أن الباقية هي لام الجرّ ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدّي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصليّة لا يؤدي إلى ضرورة ، وما لا يؤدّي إلى الضرورة أولى مما يؤدّي إليها .

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :
لاهِ ابنُ عَمِّـكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي ولا أنت دَيّاني فَتَخْـزُوني
من شـواهـد : الخصـائص ٢/ ٢٨٨ ، وابن الشجـريّ ٢/ ١٣ ، ٢٦٩ والإنصاف ١/ ٣٩٤ ، وابن يعيش ٨/ ٥٣ ، ٩/ ١٠٤ ،والمقرّب ١/ ١٩٧ ، والخـزانـة ٣/ ٢٢٢ ، ٤/ ٢٤٣ ، والمغنى ١/ ١٥٨ ، والعيني ٣/ ٢٨٦ ، والتصريح ٢/ ١٥ ، والأشموني ٢/ ٢٢٣ . وانظر ديوان المفضليات / ٣٢١ ، ٣٢٢ من قصيدة مطلعها :
لِيَ ابن عَمٍّ على مـا كـان من خُلُقٍ مختلفـان فـأقليـه ويـقلـيـني
قال ابن الأنباري : الدّيان : القائم بالأمر ، وتخزوني : تسوسني
يقال : خزاه يخزوه : إذاساسة ،ودبّر أمره .
ولاهِ ابنُ عمك :أراد:للّهابن عمك ،فحذف اللام الخافضة اكتفاء بالتي تليها .

الضّمائر تردّ الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة مُتّفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جنّي : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، ولهذا لا تجرّ إلاّ الظاهر ، فإذا دخلت على المضمر ردّت إلى الأصل وهي ، الباء فيقال : بِك لأفعلنّ ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها .

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم (يك)،(ولدُ) بالضّمير عادت النّون المحذوفة فيقال : لَم يَكُنْهُ، ومِنْ لدنْه ، لأن الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها .

ومنها : قال الأندلسيّ : إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنّث المجازيّ دون المسند إلى ظاهره ، لأن الأصل ألحاق العلامة ،والضمير يردّ إلشيء إلى أصله ،فوجب أن لا تحذف العلامة ، لأن ذلك خلاف مقتضاه .

ومنها : إذا اتّصل بالماضي ضمير بُنِي على السّكون نحو : ضَرَبْت وَضَرَبْنَا .

وعللّه ابن الدّهّان بأن أصله البناء ، وأصل البناء السّكون ، [٢٢٧] والضّمير يردّ أكثر الأشياء إلى أصولها / .

قال ابن إياز : وهذا أحسن من التّعليل بكراهة توالي أربع

متحرّكات ،لأنه يطّرد في استخرجْتُ وأشباهه .

ومنهـا : قال ابن إيـاز : زعم بعضهم : أن لولا صـريحـة في التعليل ، كقولك : لولا إحسانك لما شَكَرْتُك .

قال ابن بَرّيّ في (أماليه) : ولهذا جَرّوا بها المضمر تنبيهاً على هذا المعنى ، لأن المضمر يعيد الشيء إلى أَصْلِهِ .

ومنها : قال ابن فـلاح في (المغني) : فإن قيـل : لِمَ اختلف (كِلَا)و(كِلْتَا)مع المضمر عند البصريّين ، وليس اختلافه للتّثنية ، لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً ؟ .

قلنا : لشبهه بـ (لدا) و (على) و (إلى) ، فإنها مع المظهر بالألف ، ومع المضمر بالياء فَرْقاً بين المتمكّن نحو : ألف عصا ، وألف غير المتمكّن نحو : لدا . ووجْهُ المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تُقْلب في الرّفع ، لأن المشبَّه به ليس له حالة رفع ، وخصّ التّغيير مع المُضْمر دون المظهر، لأن المُضْمر يردّ الشيء إلى أصله .

ومنها : قال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : نحو قوله تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوها ﴾[1] ردّ فيه الواو الساقطة في الوَصْل إذْ كان الضّمير يردّ الشيء إلى أصله ،كما تفتح لام الجرّ في قولك : لك مال ، حتى إنهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المُضْمر .

---

(١) هود /٢٨ .

ومنها : قال الأندلسّيّ : قيل : إنّما لم تدخل الكاف على مضمر لتردّدها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فَرْع ، والضّمير يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا أصل لهـا ، ولهذه العلّة امتنـع دخول حتّى أيضاً على المضمر .

ومنها : قال ابن فلاح في (المغني) : بُنِي المضارع مع ضمير جمـع المؤنّث على السكّون منبهـة على أن أصل الأفعـال البناء على السّكون ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله .

ومنها : قال ابن يعيش :فائدة الاتّساع في الظّرف تَظْهر ، إذا كنيت عنه / فإن كان ظَرْفاً لم يكن بد : من ظُهور (في) مع مضمره نحو : [٢٢٨] اليوم قُمْت فيه ، لأن الإضمار يرّد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السّعة لم تظهر (في) معه ، لأنها لم تكن منويّة مع الظّاهر فتقول : اليوم قمته قال الشاعر :

٢٠٥ * ويومٍ شَهِدْنَاهُ(١) *

---

(١) قطعة من بيت . والبيت بتمامه :

ويـوم شهـدنـاه سُلَيْمـاً وعـامـراً قليـلٍ سـوى الـطّعْنِ النِّهـالِ نـوافِلُهْ

وهو من شواهد : سيبويه ١/٩٠ ، والمقتضب ٣/١٠٥ ، ١٠٧ ، ٢٣١ ، وابن الشجريّ ١/١٨٦ ، وابن يعيش ٢/٤٦ ، والمغنى ٢/٥٥٧ ، والهمع والدرر رقم ٧٩٠ .

والبيت نسب لرجل من بني عامر . والنوافل : الغنائم ، والنهال : المرتوية بالدم .

لم يظهر في حين أضمره ، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً . ولو جعله ظَرْفاً على أصله لقال : شهدنا فيه .

* * * *

تنبيـــــه

على بيت لعبد المطلب

قال السّهيلي : قول عبد المطّلب :

٢٠٦=وانْـصُـر عـلى آل الـصّـلـيـ ب وعابـديـه اليـومَ آلَـكْ(١)

فيه ردٌّ على ابن النحاس والزُّبيديّ ومن قال بقولهما حيث منعا إضافة آل إلى الضّمير ، لأنه يرد الشيء إلى أصله . وأصله : أهل ، وما وجدنا قِطّ مضمراً يرد معتلاً إلى أصله إلا أعطيتكُموهُ ، وليس من هذا الباب في وِرْدٍ ولا صَدْرٍ .

* * * * *

تنبيـــهٌ

[على دخول الباء على المُقْسم به]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة) : لا يدخُلُ على المقسم به غير الباء إذا كان مضمراً ، لأنها الأصل .

---

(١) من شواهد : الأشموني ١٣/١ ، والهمع والدرر رقم ١٢٤٤ وانظر الحيوان ١٩٨/٧ .

وقال أبو الفتح : ولأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع تقول : أعطيتكم درهمـاً ، ثم تقول : الدّرهم أعطيتُكُمُوه ، وما حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شاذٌّ .

وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النّحويّ : إنما يرّد الإضمار الأشياء إلى أصولها ، لأسباب توجب الرّدّ، لا لأجل الإضمار، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه ، مع أن الشيء إذا جاء على أصله ، ولم يمنعه مانع فلا سؤالٍ فيه ، ولا يحتاج إلى تعليل ، إلاّ أن يخالف الاستعمال، فقوله : أعـطيتكم دِرهماً أصله : أعـطيتكُمُو ، فـأسكنوا الميم تخفيفاً وكَـرِهُـوا الإسكان مع الهاء لخفائـها وقُرْبها من السَّاكن ؛ ولذلك كان : «عليه مال» أحسن من قـولك : عَلَيْهِي مـال ، وكذلـك : اليوم سـرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفاً ، فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسماء التي ليست ظروفاً .

قال السّخاويّ : قوله : إنما يردّ الإضمـار الأشباء إلى أصـولها لأسباب تُوجِب / الرّدّ لأجل الإضمار كلامٌ متناقِضٌ يقتضي أن الإضمار يردّ ولا يردّ . [٢٢٩]

وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى ، فيه سؤال ، لأن قولنا : بك لأفعلنّ قد جاء على أصله وفيه من السؤال لِمَ لَمْ يجز أن يقول : وَكَ ، ولاتك ؟ فاختصاص الباء بهذا لا بدّ له منه من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم تالله . انتهى .

تَنْبِيــــهٌ
[على تخريج بيتَ للفرزدق]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خُرّج قول الفرزدق .

٢٠٧= * وإذْ ما مثلهم بشر[١] *

على أن (مِثْلَهم) مرفوع إلا أنه بني على الفتح لإضافته إلى مبنيّ كقوله تعالى : ﴿ مِثْل ما أَنّكم تَنْطِقون ﴾[٢] .

فإن قيل : كيف يسوغُ ذلك والمبنيّ الذي أضيفت إليهمضمر، والمضمر يَرُدّ الأشياء إلى أصولها ، فكيف يكون سبباً في إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء ؟ .

فالجواب : أن المضمر لا يلزم ردّه الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ألا ترى أن التاء ، بدل من الواو في (تُكأة)؛ لأنه من تَوَكّأ) ثم إذا اضافوها إلى مضمر قالوا : هذه تكأتك ، ولم يردّوها إلى أصلها .

* * * * * *

(١) البيت بتمامه :

فـأصبحـوا قـد أعـاد الله نعمتهم إذ هم قـريش وإذ مـا مثلهم بشـرُ

من شواهد : سيبويه ١/ ٢٩ ، والمقـرب ١/ ١٠٢ ، والخزانـة ٢/ ١٣ ، والمغنى ١/ ٨٧ ، ٤٠٢ ، ٢/ ٥٧١ ، والهمعُ والدرز رقم ٤٢٤ .

(٢) الذاريات / ٢٣.

تنبيـــه
[على بناء . . . أيّ]

قال الأبذيّ في (شـرح الجُزوليّـة) : بنيت أيّ في نحو قـوله تعالى : ﴿ أيُّهم أشدُّ ﴾[1] عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكـان حقّها أن تعرب لتمكنّها بالإضافة ، ولا سيما وهـي مضافة إلى مضمر والمضمرات تَرَدّ الأشياء إلى أصولها ،ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ، ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه .

* * * * * *

مســـألــــة
[في إلحاق الضمائر بـ (عسى) و (لولا)]

قال ابن اتلنّحاس في (التعليقة) : أجمع النحاة على أنك إذا قلت : عساي ، وعساك ، وعساه ، ولولايَ ولولاك ولولاه : أنّ هنا شيئاً قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله .

واختلف فيما وقع المُجاز ، فقال سيبويه : إنّ عسى خرجت عن [٢٣٠] عمل كان / وعملت عمل لعلّ لشبههما بلعلّ في الطّمع ، فالضمير منصوب على أنه اسمها

(ولولا) قد صارت حرف جرّ ، والضّمير معها مجرور .

---

(١) مريم / ٦٩.

وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل (كان) ، (ولولا) على بابها من أنها غير عاملة ، واستعرنا في (عسى) ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضّمير عنده في (عسى) في موضع رفع لا في موضع نصب. والضّمير في لولا أيضاً ـ وإن كان صورة ـ ضمير الجر مستعار للرّفع فهو عنده أيضاً في (لولا) في موضع رَفْع على الابتداء لا في موضع جَرٍّ .

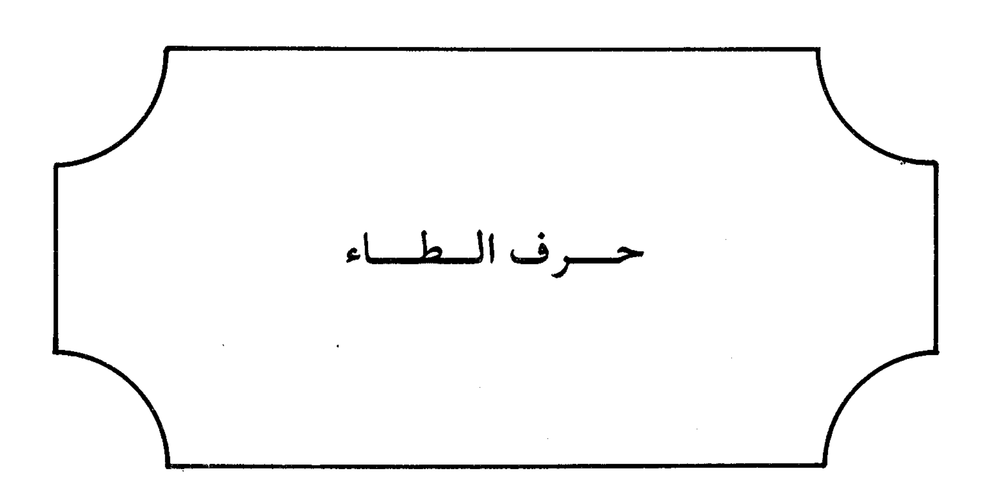
وقال ابن النّحاس : الوجهُ ما ذكره سيبـويه ، لأن التجـوّز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوّز في الضّمير ، لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها ؛فلا أقلّ من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها .

* * * * * *

الضّمير أطلب بالإضافة مِنَ الظّاهر

بدليل جواز الإضافة والنّصب في : ضاربٌ زيـداً في الحال والاستقبال ، والاقتصار على الإضافة ، في نحو : ضاربك وضاربه ، على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلاّ . ذكره الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) .

* * * * * * * *



حـــرف الـــطـــاء

حرف الطّاء

الطّارىء يُزيل حُكْم الثّابت

عقد له ابن جنّي باباً في (الخصائص)[١] وفيه فروع :

منها : لام التّعريف والإضافة إذا دخلت على المنوّن حذف لها تنوينُه .

ومنها : ياء النّسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء .

وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كُرسيّ وبُخْتِيّ[٢] حذفت لأجلها .

ومنها : علامة الجمع بالألف والتّاء إذا دخلت على ما فيه التّاء حذفت لأجلها نحو : تمرة وتمرات .

ولو سميت رجلاً أو امرأة بهندات لقلت في الجمع أيضاً هندات بحذف الألف والتاء الأولين لاالأخريين .

---

(١) انظر الخصائص ٦٢/٣

(٢) بضم الباء البُخْتُ الإبل الخراسانية كما في القاموس .

ومن ذلك: نقض الأوضاع إذا طَرَأَ عليها طارىء كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجّب استحال خبراً كقولك: مررت برجلٍ أي رجل أو أيما / رجل! فأنت الآن مُخْبِرٌ بتناهي الرّجل في الفضل، [٢٣١] ولست مستفهماً، وإنما كان كذلك، لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجّب ضربٌ من الخبر، فكأن التعجّب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى اصله من الخبريّة.

ومن ذلك أيضاً: لفظ الواجب إذا لحقته همزة التّقرير صار نَفْياً، وإذا لحقه لفظ النّفي عاد إيجاباً نحو: ﴿ آللهُ أَذِنَ لَكم ﴾[1] أي لَم يَأْذن، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكم ﴾[2] أي أنا كذلك.

ومن ذلك، أن تصف العَلَم، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له، فأدخله معنىً لولا الصفة لم يدخله إيّاه، وذلك أنّ وَضْع العَلَم أن يكون مستغنًى بلفظه عن عدّة من الصّفات، فإذا أنت وصفته فقد سلبت الصّفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته. انتهى.

قال ابن يعيش: فإن قيل: هل التّعريف الذي في يا زيد في النّداء تعريف العلميّة بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النّداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية ؟.

---

(١) يونس / ٥٩.
(٢) الأعراف /١٧٢.

فالجواب :أن المعارف كلّها إذا نوديت تنكّرت ، ثم تكون معارف بالنداء ، هذا قول المبرّد، وهو الصواب كإضافة الأعلام . وخالفه ابن السّراج .

وقال الشّلوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقيّ جمع تكثير جاز ترك التاء من فعله نحو:قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحُكم للطّارىء .

وقال ابن الدّهان في (الغَرّة) : المقصور المنصرف يلحقه التّنوين ، وهو ساكن، والألف ساكنة ، فيستحيل الجمع بينهما ، ويجحف الأمر بحذفهما ، ولم نر ساكنين التقيا حُذِفا معاً ، ولا يجوز تحريكُ التّنوين ، لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله ، ولا تحريكُ الألف ، لأنها تُغيَّر عن صورتها ، فيقع اللّبس بين المقصور وغيره من المهموز . ولا يجوز حذف التّنوين لأنه لمعنىً ، فإذا زال زال المعنى . وأيضاً فإن الطارىء يزيل حكم الثابت؛لأنه لو علم أنه إذا جيء به/حذف لم يجأ به ، فلم يَبْقَ إلا حذف الألف . [٢٣٢]

* * * *

طَرْد الباب

قال أبو البقاء في (التبّيين) : إذا ثبت الحكم لعلّة اطّرد حُكمُها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلّة : ألا ترى أنك ترفع الفاعل ،وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفَرْق بينهما من طريق المعنى ، كما لو قلت: « ضرب الله مثلاً » فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول مع أن الفاعل والمفعول معقولٌ قطعاً .

قال :ونظيره من المشروع: أن الرّمَل في الطّواف شرع في الابتداء لإظهار الجَلَد ، ثم زالت العلّة وبقي الحكم .

ومثل ذلك العِدّة عن النكاح شرعت لبراءة الرّحم ، ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شُغل الرّحم . قال وسبب ذلك أن النّفوسَ تَأْنَسُ بثُبوت الحكم ، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنْس .

قال : ونظيره في التصريف :أن الواو في مضارع : (وعد) و (وزن) حذفت منه لوقوعها بين ياءٍ وكسرة نحوة : (يعد) ثم حذفت من بقية حروف المضارعة مع عدم العلّة ليكون الباب على سَنَنَ واحدٍ ، وله نظائر أخرى . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شـرح الجمل) : الإعـراب أصل في الأسماء ،لأنه يفتقر إليه للتفرقة بين المعاني نحو : ما أحسن زيداً بنصب (زيد) إن أردت التّعجُّبَ من حُسْنِهِ، وَبِرَفْعِهِ إن أردت نفي الإحسان عنه ، وبرفع أحسن ، وبخفض زيد ،إن أردت الاستفهام عن الأحسن ، ألا ترى أن هذه المعاني لولا الاعراب لا لتسبت ؟

فإن قيل : إن الاعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه نحو شرب محمدُ الماءَ، وَرْكب الفرسَ عمروٌ، وأشباه ذلـك . ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب ؟ .

فالجواب : أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل [٢٣٣] سائرها / على ذلك كما أن العرب لما حَذَفَتْ الياء من (يَعِد)، لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من أعِدِ، ونَعِد، وتَعِدُ حملاً على ذلك .

وقال أبو البقاء في (التّبيين) : إذا جرى اسم الفاعل والصّفـة المشبّهة على غَيْرِ مَنْ هُماله وجب إبـراز الضمير فيهمـا مطلقـاً عند البصـريّين ، لأن ترك إبـرازه يقضي إلى اللّبس في بعض المواضـع نحو : زيد عمروٌ وضاربهُ هُو ، واللّبس يزول بإبراز الضّمير،فيجب أن يبرز نَفْياً لِلَّبْس .

ثم يطّرد الباب فيما لا يلبس نحو : زيد هند ضاربته هي ، كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : نَعِد ، وأَعِدُ ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من (يَعِد) وكذلك يُكْرِم وَنُكْرِمُ وَتُكْرِمُ محمولة

على أُكْرِم .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : قُدّر الكسرة في المنقوص لاجتماع الأمثالِ ؛إذْ الياء بكسرتين والضّم حُمِل[1] على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع أَصْلَيْهما رِدْفَيْن دون الألف ، ولأن الضّمة أثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا مطلقاً . وظهر النّصْب لخفةِ الفتحة ، ولم تَعد الواو في رأيت غازياً وداعياًفيقال :غازِواً وداعِواً ، لثبوت القلب رَفعاً وجرّاً تغليباًللحالتين ،وَطَرْداً للباب .

وقال عبد القاهر : هذا أقيس من حمل :أعد،وَنَعِد،وتَعِد ، لأن الحمل المؤدّي لإعلال اللاّم أَوْلى من المؤدي لإعلالالفاء،لأن اللام محلّ التّغيير ، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين ، وباب يَعِد جُمِل فيه ثلاثة أشياء على شيء واحد .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : من أجاز تقديم خبر ليس عليها دليله : أن (ليس) فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوزنا في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طَرْداً للباب .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : الأصل في نَرَى ويرَى وتَرَى : نَرْأَى ويَرْأَى وتَرْأَى ، لأن الماضي منه : رأى ، وإنّما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال / تخفيفاً ، لأنه إذا قيل : أرْأى اجتمع همزتان [٢٣٤] بينهما ساكن ، والسّاكن حاجزٌ غير حصينٍ ، فكأنّهما قدتوالتا،فَحُذِفت الثّانية على حدّ حذفها في أكرم . ثم أتبع سائر الباب ، وفتحت الرّاء

---

(١) في ط فقط : « حملا » بالتثنية

لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة .وغلب كثرةُ الاستعمال هنا الأصلَ حتى هُجِر ورُفِضِ .

وقال ابن فلاح في (المغني) : قلبت الهمزة في صحراء واواً في الجمع نحو : صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، وقلبت في التّثنية طرداً للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور : (في شرح المقرب) : لمّا ألحقوا نون الوقاية لِتَقي الفعل من الكسر ، حملوا على ذلك : يَضْربانِني ، ويضربونني ، وضرباني وضربوني كما حملوا تَعِد وأخواته غير ذي الياء ، وأكرم وأخواته غير ذي الهمزة على : يعد وأكرم .

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وَضْعاً في كثير منها ، ثم حمل ما ليس كذلك طَرْداً للباب على سنن واحد . وبهذا بدأ ابن مالك في (شرح التسهيل) .

وعبارة ابن إياز : لأن وضع المضمر بالأصالة وضع الحرف الواحد ، ألا تراه على حرف واحد في ضربت ، وضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو أكثر نحو : نحن ، وإياك ، لأن الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح في (المغني) : إنما أسكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضَرَبْت فِراراً من اجتماع أربع حركات لوازم ،

ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حـركات نحـو : دَحْرَجْتُ تعميمـاً لِلْحُكم ، لأن الأفعال شـرع واحد بـدليل تعميم الحُكْم في حذف الواو من (أَعِدُ) ونحوه ، والهمزة من (نكرم) ونحوه ، وإن انتفت عِلّة الحذف .

وقـال ابن القوّاس : ذهب الأكثـرون : إلى أن متعلّق الظرف والمجرور إذا كان خبراً يقدّر بفعل ، لأنه إذا وقع صلة أو صفة يقدّر بالفعل اتّفاقاً ، فيجب أن يقدر في محلّ الخلاف طرداً للباب .

وقال ابن إياز: المضاف لا يكون إلا أسماً ، لأن الغرض الأهم بالإضافة / تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرّف . [٢٣٥]

فإن قيل : هلاّ أضيف الفعل للتخصيص ،إذ قد يصحّ ذلك فيه ، ألا ترى أن سوف والسين ، يُخَصِّصانه بالحال .

فالجواب : أنه لما امتنع منه الغرض الأهمّ وهو التّعريف امتنع الآخر طَرْداً للباب .وهذا من قواعدهم .

وقال الأندلسيّ في شرح (المفصل) : الموجِب لبناء أسماء الاشارة تضمنها معن الحرْف ، وذلك أن الإشارة معنًى كاستفهام وغيره فحقّه أن يوضع له حَرْفٌ ، فلما أدّى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحَرْف في ذلك ناسب الحرف فَبُنِي ، ويـدلّ على أنه تضمّن هـذا المعنى : أنّهم لم يضعوا للإشارة حَرْفاً ، وكان هذا الاسمُ المسموعُ مبنيًّا يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طَـرْداً

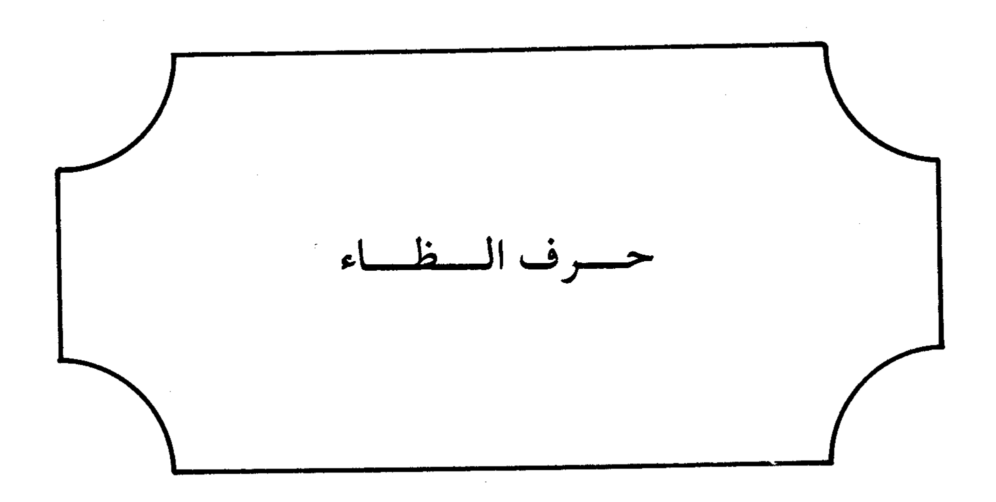
لأصولهم، وَاقامة سبب لبنائه .

قال ابن جنّي : بني أولاً، لأنه تضمن حـرف الإشارة ، لأن الإشارة معنى لـم يستعملوا لها حَرَفاً فتضمّنها هذا الاسم فَبُنِي .

وقال ابن إياز : وَأَمّـا اسم الإشارة فبني لتضمنّـه معنى حرف الإشارة،إذْ الإشارة معنىً ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة عُلِم أنّها كان القياس يقتضي أن يكون لها حَرْفٌ ، فلما تضمنت معناه بنيت . وهذا قول السِّيرافِي .

قال الأصفهانيّ : فلو قيل : إن ذلك إنّما يتصور في «أولاء» دون «هؤلاء» لظهور الحرف وهو (هاء) ،لأمـكن أن يقال فيه : إن الحرف الذي هو (هاء) غير ذلك الذي تضّمن معناه ، وإن هذا زائـد كما أن الألف والـلام في (الأمس) عند من بنـاه زائدة ، وإنّ الاسم بُنِي لتضمنّه معنى ألف ولام أخرى .

* * * *



حــرف الــظــاء

الظّرف والمجرور

فيهما مباحث :

[٢٣٦] (الأول) : لا بد من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل / بما يشبهه ،أو ما يشير إلى معناه . فإن لم يكن شيءمنهذه الأربعة موجود قُدّر .

مثـال الأول والثـاني : ﴿ أنعمْتَ عليهم غَيْـرِ الْمغضـوبِ عَلَيْهِم ﴾(١) .

والثّالث : ﴿ وهو الّذي في السمّاء إلهٌ وفي الأرض إلهٌ ﴾(٢) ؛لأنه مؤول بمعبود .

والرابع : نحو فلانٌ حاتِمٌ في قومه ، تعلّق بما في حـاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالمحذوف : ﴿ وإلى ثمودَ أخاهُم صالحاً ﴾(٣)

(١) الفاتحة / ٧.

(٢) الزخرف / ٨٤.

(٣) الأعراف / ٧٣.

بتقدير : وأرسلنا ،ولم يتقدّم ذكر الإرسال ،ولكن ذكر النّبي والمرسل إليهم يدلّ على ذلك .

وهل يتعلّقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

الثاني : يستثني من قولنا : لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة أمور :

أحدهما : الحرف الزائد كالباء ومِنْ في :﴿ **وكفى بالله شهيداً** ﴾[1] ﴿ **هل من خالقٍ غير الله** ﴾[2]، وذلك لأن معنى التّعلّق :الارتباط المعنويّ . والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فَأُعِينت على ذلك بحروف الجرّ ، والزّائد إنما دخل في الكلام تقويةً وتوكيداً ولم يدخل للربط .

الثاني والثالث : لعّل ولوْلا عند من جرّبهما .

الرابع : رُبّ في قول الرّمانيّ وابن طاهر .

الخامس : كاف التّشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

السادس : حرف الاستثناء وهو(خلا) و (عدا) و (حاشا) إذا خَفَضْنَ فإنهن لتنحية الفعل عَمّادَخَلْـن عليه كما إن إلاّ كذلك ، وذلك عكس معنى التّعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

---

(١) النساء / ٧٩ .

(٢) فاطر /٣.

الثالث : يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع :

أن يقعا صفة نحو : ﴿ أو كَصَيِّبٍ من السّماء ﴾[١] أو حالاً نحو : ﴿ فخرج على قومِهِ في زِينته ﴾[٢] أوصلة نحو : ﴿ وله مَنْ في السّموات والأرض وَمَنْ عَنده لا يَسْتَكْبِرون ﴾[٣] أو خبراً نحو زيد عندك أو في الدار ، أو مثلاً : نحو : قولهم للمعرّس : بالرفّاء والبنين بإضمار «أعْرَسْتَ»،أو يرفعا الاسم الظّاهر نحو﴿ أفي الله شَكٌّ ﴾[٤] [٢٣٧] أعندك/ زيد،أو يكون المتعلّق محذوفاً على شريطة التّفسير نحو : أيوم الجمعة صمت .

الثامن : • القسم بغير الباء نحو : ﴿ واللَّيل إذا يَغْشى ﴾[٥] . ﴿ تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[٦]

الـرّابع : هـل المتعلّق الواجب الحـذف فِعـلٌ أو وصف ؟
لاخلاف في تعينّ الفعل في بابَيْ القسم والصّلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلاّ جملتين .

واختلف في الخبـر والصّفة والحـال ، فمن قَـدّر الفعـل وهم

---

(١) البقرة / ١٩ .
(٢) القصص / ٧٩.
(٣) الأنبياء / ١٩ ، وفي ط : « ولم من السموات » بإسقاط في ، تحريف .
(٤) إبراهيم / ١٠ .
(٥) الليل / ١ .
(٦) الأنبياء / ٥٧ .

الأكثرون ؛فلأنه الأصل في العمل ، وَمن قَدّر الوصف ،فلأن الأصل في الثلاثة الإفراد .

وأما في الاشتغال فيقدّر بحسب المفسّر، فيقدر الفعل في نحو : أيوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف في أيوم الجمعة أنت معتكف فيه .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل . واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدر فعل تقديره : استقر، أو كان أو وُجد ، أو ثبت ، قالوا : لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل .

قالوا : ولأنّ لنا موضعاً يجب فيه تقديرُ الظّرف والمجروربالفعل ، وهو ما إذا وقع الظرف والمجرور صلة ، لأن الصّلة لا تكون مفرداً ، فإذا وجب هنا تقديرهُ بالفعل ، فإن لم يكن في الخبر واجباً ،فلا أقلّ من رجحانه .

وذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدّر هنا اسمٌ لا فعلٌ تقديره : (كائن) أو (مستقرّ) أوموجود ،أو ثابت .

قالوا : لأن بنا حاجةً إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً ، والأصل في الخبر المفرد، فيقدّر العامل الذي وقع الظّرف موقعهُ مفرداً على ما هو الأصل في الخبر .

قالوا : ولأن لنا موضعاً يتعيّن فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد، وهو ما إذا وقع الظّرف أو المجرور بين أمّا وفائها نحـو : أمّا عنـدك فزيدٌ ، وأما في الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن أمّا وفاء ها لا يفصل بينهما بجملة. وإذا وجب تقديرهُ هنا بالمفـرد فلا أقـلّ من الرُّجحان فيما إذا وقع خبراً ، وهو رأي ابن عصفور .

ويترجّح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كـونه غـير خبر ، وتقديرهُ بالمفرد لزم / في حال كونه خبراً ، فكان تقديرهُ بالمفرد أوْلى . [٢٣٨]

قال : واعْلَم أنه على كل تقدير،سواء قلنا : العامل فيه فعل أو اسم ، أنّا نعتقد أنا حَذْفنا ذلك العامل لمّااعتزمنا أن الخبر في اللفظ نفس الظّرف والمجرور ، لا الاستقرار ؛ ولذلك التزمنا حذْفَ العامل بعد نَقْل الضّمير الذي كان في العامل إلى الظّرْف والمجرور،واستتاره فيه ، ويبقى الضّمير مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظّرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذٍ .

قال أبو عليّ : إظهار عامل الظرف شريعةُ منسوخةٌ .

الخامس في كيفيّة تقديره : أمّا في القسم فتقديـره : أقسم ، وأمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما في المثل فيقدّر بحسب المعنى ، وأمّـا في البواقي فيقـدر كونـاً مـطلقـاً ، وهـو(كـائن) أو (مستقر) أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال .

قال ابن هشام : ويُقدّر كان أو استقرّ أو وصفهما إن أريد المضيّ هذا هو الصواب ، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضَرْبِي زيداً قائماً أنّ التقدير : إذْ كان إن أريد المضيّ ، وإذا كان إنْ اريد المستقبل ولا فرق .

وإذا جهل المعنى قدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم أو جالس إلّا لدليل ، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً .

قال ابن هشام : وتوهّم جماعة امتناعَ حذْفِ الكوْن الخاصّ .

ويبطله : أنا متّفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدّليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمل مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوِّياً للدليل؟ واشتراط النحوين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

وممّا خرج على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[١] أي مستقبلات . ﴿ وَكَتَبْنا عليْهِم فيها أنّ النّفس بالنّفْسِ ﴾[٢] ، الآية ، أي تقتل وتفقأ ، وتصلم ، وتقلع ، أو مقتولة ، ومفقوءة ومصلومة ، ومقلوعة / . [٢٣٩]

قال: ويلزم من قدّر المتعلّق فِعلاً أن يقدّر مؤخّراً في جميع

(١) الطلاق / ١ .

(٢) المائدة / ٤٥ .

المسائل ، لأن الخبر إذا كان فعلًا لا يتقدّم على المبتدأ ، قال : ومن هنا لا نحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة : أنه يتعين تقديره وَصْفاً بعد أمّا نحو : أمّا في الدار فزيدٌ ، وإذا الفجائية نحو : ﴿ إذا لَهُم مَكْرٌ ﴾[1] ؛ لأن إذا الفجائيّة لا يليها الفعل ،وأمّا لا يليها فعلٌ إلاّ مقروناً بحرف الشرط نحو : ﴿ **فأمّا إنْ كان من المقربّين** ﴾[2]. قال : وهذا على ما بيّناه غير وارد ، لأن الفعل يقدّر مؤخراً .

* * *

تنبيـــهٌ

[عامل الظـرف]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : اختلف النحاة في تقدير عامل الظّرف والمجرور إذا قدّما على اسم إنّ ، فقال قوم : يقـدّر الاستقرار بعد اسم إنّ ،لئلا نكون قد فَصَلْنا بين إنّ واسمها بغير الظّرف والمجرور .

وقال قوم :لا ،بل نقدرّه قبل الظرّف والمجرور،ولا نعتدّ بهذا فَصْلاً ، لكونه لازم الإضمار ، ولا يجوز إظهاره .

السّادس : في الفرْق بين الظرّف المستقرّ والظرّف اللغو .

(١) يونس / ٢١.

(٢) الواقعة / ٨٨

قال الشيخ سعد الدّين التَّفْتازانيّ في حاشيـة الكشاف[1] : وفي وفي (شرح المفصّل) للأندلسيّ . قال الخوارزمي : في الظّرف المُسْتَقَرّ بفتح القاف كذا سماعنا في المفصّل . وفي الكشّاف والمـراد به المَوْضِع.ولفظ ابن السرّاج : إذا كان الظّرفَ غيْرَ محلّ سماهُ الكوفيّون الصّفَة الناقصة . وجعله البصريّون لغواً . ويريدون بـالمستقّر مـا كان خبراً محتاجاً إليه . وسُمّي مستقرًّا لأنه يتعلّق بالاستقرار ، والاستقرار فيه فهو مُسْتَقَرٌّ فيه ، ثم حُذِف فيه اختصاراً ، وباللّغو ماكان فضلة ، وسمّي لَغْواً ؛ لأنه لـو حُذِف لكـان الكلام مستغنيـاً لا حاجـة إليه . انتهى .

السابع : إنهم يتسّعون في الظّرف والمجرور ما لا يتّسعون في غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل النّاقص من معموله نحو : كان في الدار أو عندك زيدٌ جالسَاً ، وفِعْلَ التعجّب من المتعجّب منه نحو : ما أحسن في الهيجاءِ لقاء زيـدٍ ، وما أثبَت عنـد الحرب زيـداً ، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو :

٢٠٨ = فـلا تَلْحَنِي فيهـا فـإنّ بُحبِّهـا أخاك مصابُ الْقَلْبِ جُمٌّ بَلابِلُهْ[2] / [٢٤٠

(١) يعد قوله في حاشية الكشاف نصّت المخطوطات على أن بعده بياض ، وقد حددّت بعض النسخ هذا البياض الذي في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر ومما يجدر ذكره أنه لاتوجد إشارة في ط إلى هذا البياض .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/ ٢٨٠ ، وابن عقيل ١/ ١٣٠ ، والمغنى ٢/ ٧٧٣ ، والخزانة ٣/ ٥٧٢ ، والعيني ٢/ ٣٠٩ ، وشـرح شواهـد المغنى للسيّوطيّ / ٩٦٩ ، والأشموني ١/ ٧٧٢ ، والهمع والدرر رقم ٥٠٧ .

وبين الاستفهام والقول الجاري مجْرى الظّن كقوله :

٢٠٩= * أَبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدارَ جامعةً [1] *

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو :

٢١٠= * لله دَرُّ - اليوْم - مَنْ لامَها [2] *

واشتريته بوالله درهم ، وهذا غلام والله زيد .

---

(١) تمامه :

* شَمْلي بهم أم تقولُ البُعْدَ مَحْتوما *

من شواهد : المغنى ٢/٧٧٣ ، والعيني ٢/٤٣٨ ، وشرح شذور الـذهب /٣٣٩ والأشموني ٢/٣٦ ، والهمع والدرر رقم٦١٩ ،وأوضح المسالك رقم ١٩٧

(٢) صدره :

* لما رأتْ ساتيد ما اسْتَعْبَرَتْ *

نسب لعمرو بن قميئة .

من شـواهـد : سيبـويـه ١/٩١ ، ٩٩ ، والمقتضب ٤/٣٧٧ ،والإنصـاف ٢/٤٣٢ ، وابن يعيش ٢/٤٦ ، ٣/١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ ، والخزانة ٢/٢٤٧ .

هذا ،وقد ذكرالبغدادي في الخزانة أن الشاهد ثاني أبيات ثلاثة لعمرو بن قميئة وهي :

قـد سـألتني بنت عمـرو عن الـــــأرض التي تُنكِـرُ أعلامَهـا

لم رأتْ سـاتيـد مـا استعبرت (البيت)

تـذكّـرتْ أرضـاً بـهـا أهـلُهـا أخـوالهـا فيهـا وأعمـامهـا

ثم قال البغداي : «وساتيدما» : جبل بين «ميا فارقين»، و «سعرت» وانظر الخلاف في معنى الشاهدين النحويين في الخزانة .

وبين إذَنْ، ولن ومنصوبهما نحو :

٢١١ = * إذن والله نرمِيَهم بحربٍ[١] *

٢١٢= لن ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلاً أدعَ القِتالَ وأَشْهدَ الهيجاءَ[٢]

وقدّموهما خبرين على الأسم في باب : إنّ نحو: « إنّ لدينا أنكالاً »[٣] ﴿ إنّ في ذلك لِعْبرةً ﴾[٤] .

ومعمولين للخبر في باب « ما » ، نحو :

٢١٣ = وما كلَّ مَن وافى منىً أنا عارِفُ[٥] *.

---

(١) تمامه :

* تُشِيبُ الطِّفْل من قبل المَشيبِ *

من شواهد المغنى : ٢/٧٧٤، وشرح شذور الذهب/ ٢٥٩، والتصريح ٢/٢٣٥ ، والأشموني ٣/٢٨٩ ، وقد نسب هذا الشاهد لحسان بن ثابت وأنظر الهمع والدرر رقم ١٠١٠ .

(٢) من شواهد : المغنى ١/٣١٣ ، ٢/٥٨٤ ، ٧٧٤ ؛ والمقرّب ١/٢٦٢ والأشموني ٣/٢٨٤ .

(٣) المزمّل / ١٢.

(٤) آل عمران / ١٣ وغيرها .

(٥) صدره :

* وقالوا تعرّفْها المنازلَ من منًى *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب / ١٧٣ ، والمغنى ٢/٧٧٤ .والعيني ٢/٩٨ ، والتصريح ١/١٩٨ ، والأشموني ١/٢٤٩ .

وما في الدار زيد جالسـاً ، وصلة أل نحو : ﴿ وكـانوا فيـه من الزاهدين ﴾[١] ، وعلى الفعل المنفي (بما) نحو :

٢١٤=* ونَحْنُ عن فَضْلِك ما اسْتَغْنَيْنَا [٢] *

وعلى إن معمولاً لخبرها ، نحو : أمّا،بعد فـإنّي أفعل كـذا ، كذا ، وعلى العامل المعنويّ في قولهم : أَكُلَّ يومٍ لك ثَوْبٌ .

وقال الخفاف في شرح (الإيضاح) : الظرف والمجرور اتّسع فيهما ، ووجه ذلك : أن جميع الأفعال ، وما كان على معانيها يدلّ على الزّمان والمكان دلالة قائمة ، وإن لم يذكرا، فـإذا ذُكِرا فعلى التّأكيد ، وما كان بهذه الصفة فهـو كالمستغنَي عنـه أو في حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء .

فـــائـــــدة

[خبر (لا) لا يلفظ به إلاّ أن يكون ظرفاً]

قال الجُزوليّ :بنو تميم لا تلفظ بخبر «لا» إلاّ أن يكون ظَرْفاً .

---

(١) يوسف / ٢٠.

(٢) تمامه :

* فثبّت الأَقدام إنْ لاقينا *

ونسب هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة الصحابيّ .

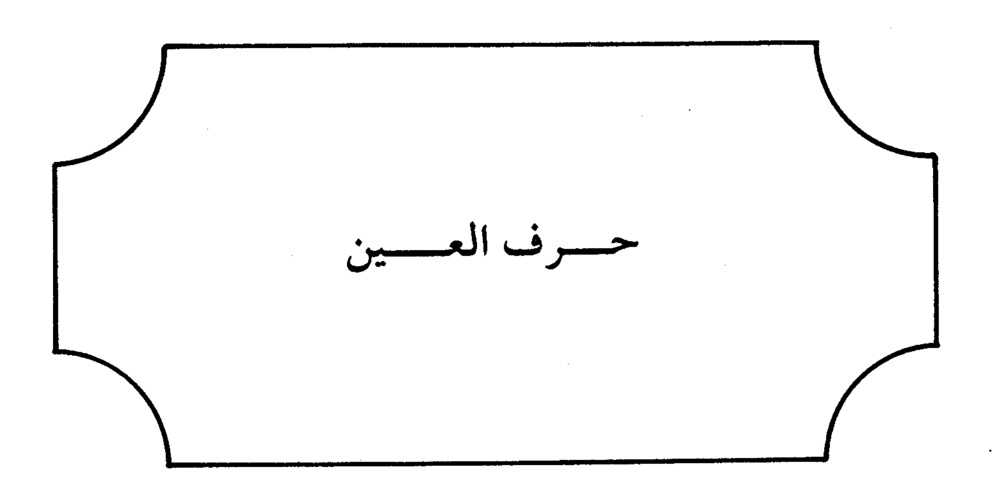
من شواهد : المغنى ١/١٠٣ ، ٢٩٨ ، ٣٥١ ، ٢/٥٩٤ ، ٧٧٤.

قال الشّلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ، ولا نقله أحد ، ولا أدري من أين نقله ، وإن كان لـه وجْهٌ من اتّسـاعهم في الظّروف ما لم يتّسع به في غيرها ، ولكنه غير منقول ، وهذا ليس موضع القياس لأنه اتّساع ، والاتّساع إنما هو منقول .

الثامن : في (تذكرة ابن الصائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : وينبغي أن يكون الظّرف الّذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أو صلة : كمررت برجل أو بالذي معه صقر ، لما بين الصّفة والصّلة من المناسبة لا يكونان إلّا بالفعل أو المشتّق منه ، فأما الخبر والحال كزيد في الدار أبوه / ومررت بزيد في الدار أبوه ، فإنه يجوز في [٢٤١] الأب الابتداء والفاعليّة ، كونه فاعلاً ؛ لأنه يرفع الضّمير كاسم الفاعل بل أقوى عند أبي عليّ ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصحّ فيه ذلك كزيد قائم أبوه ، على أن أبا عليّ جعل الجميع شيئاً واحداً ، ولم يفرق بين الصّفة والخبر والحال ، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدّراً بالفعل دون الاسم ، وكذا ينبغي أن يكون قياساً ، وأما ابن جنّي فلا يرى ذلك إلّا في الصفة والصلة ، وهو الظّاهر من كلام سيبويه .

---

(١) هو عليّ بن عبد الصّمد بن محمد بن مفرّج أبو الحسن ، ولد بالقاهرة سنة ٥٥٧ ومات بها يوم السبت الثاني عشر جمادي الأولى سنة ٦٣٣هـ انظر البغية ١٧٥/٢ .


حـــرف العـــين

العـــامِل

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل في الأفعال ، فرْعٌ في الأسماء والحروف، فما وُجِد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ، كذا في (شرح الجُمَل) .

وقال صاحب (البسيط) : أصل العمل للفعل ، ثمّ لِمَا قَوِيتْ مشابهتُهُ له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لِما شُبِّه بهما من طريق التثنية والجمع والتّذكير والتأنيث ، وهي الصّفة المشبّهة .

وأما أفعل التفْضيل ، فإنه إذا صحبته مِنْ امتنعت منه هذه الأحكام ، فيبعد لذلك عن شبه الفعل،فلذلك لم يعملْ في الظّاهر .

وقال ابن السّراج في (الأصول) : وإنما أعملوا اسم الفاعل لمّا ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له ، وشاركه في المعنى ، وإن افترقا في الزّمان ، كما أعربوا الفعل لمّا ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك ، والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل

مشتقًّا منه ، ثم قال : واعلم أنّ الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف ، قال : والأصل عندنا :أن الأسماء لا تعمل في الأسماء إلا ما ضارع الفعل منها ، ولولا معنى الحرف ما جرّ الثاني إذا أضيف اليه الأوّل .

وقال الجُرْجاني : الأصل في الأسماء أن لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسميّة .

فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يُوجِب لها صفة / زائدةً فَلِم [٢٤٢] عملت ؟ أو لِمَ اشترط الاعتماد ؟ .

قيل : الاسم الصرّيح هو الذي يصح أن يحدّث عنه بوجه من الوجوه ؛ والصّفة إذا اعتمدت لم يصحّ أن يخبر عنها ، بل هي بمنزلة خبر ، لأنّ الاسم الصّريح ليس فيه إلا تميّز ذات عن ذات .

وإذا عرفت ذلك تبيّن أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً في شبهالفعل ،إذ هو واقع في موضع هو خاصّ بالفعل ، والاستفهام والنّفي أيضاً من حيث أنهما يطلبان الفعل وهما أخصّ به حتى بلغ من قوّة طلبه للفعل إن قدروا قبل الاسم فِعْلاً يعمل في الاسم كقوله تعالى : ﴿ أبشراً مِنّا واحداً نَتّبعه ﴾[1] والنّفي أخو الاستفهام .

وقال ابن النّحاس في (التّعليقة) : الأفعال أصل في العمل من

(١) القمر / ٢٤ .

حيث كـان كُلّ فِعْـلٍ يقتضي العمل أقلّه في الفـاعـل ، وللحـروف المختصّة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصهـا بالقبيل الّذي تعمل فيه . وإنّما كان الاختصاص موجهاً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لمّا اختصّ بالاسم كـان عامـلاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجبٌ للعمل ،وأنه موجودٌ في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم فإنه[1] لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا : إنه هو العامل . ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسـه لا بسبب غيره . انته .

الثـاني : عـوامـل الأسمـاء لا تعمـل في الأفعـال وإلّا لبطل الاختصاص المُوجِب للعمل ، ومِنْ ثَمّ كان الأصح في«كي»أنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف جرّ بمعنى اللّام ، وتارة يكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع ،لا أنها حرف واحد تجرّ وتنصب ، وكان الأصح في حتّى أنها حرف جرّ فقط وأنّ نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة ، لا بِها لِمَا ذُكِر .

الثالث : « العامل المعنوي قيل به في مواضع » :

أحدها : الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح . واختلف في تفسيره ، فقيل هو التعري من العوامل اللفظيّة ، وقيل : هو التعرّي

---

(١) في ط فقط : « لأنه » مكان : « فإنه » .

[٢٤٣] وإسناد الفعل إليه

قـال ابن يعيش : والقول على ذلـك أن التّعَري لا يصلحُ أن يكون سبباً ،ولا جزءاً من السّبب ، وذلك أن العوامل تُوجب عَملاً إذ لا بد للمُوجِب والموجَب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

فإن قيل : العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسّيًّـا كالاحْتْراق للنّار ، والبرْد للماء ، وإنما أمارات ودلالات ، والأمارات قـد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل : هذا فاسد ، لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التّعرّي عامل أنّه معرّف للعامل إذ لو زعم أنه معرّف لكان اعترافاً بأن العامـل غير التعرّي .

وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلّم يعني من الإخبار عنه .

قال : لأنّ الاسم لمّا كان لا بُدّ له من حديث يحدّث به عنه صار هذا المعنى هو الرّافع للمبتدأ .

قـال ابن يعيش : والصّحيح أنّ الابتـداء اهتمامـك بالاسم ، وجعلك اياه أوّلاً لثانٍ يكون خبراً عنه ،والأوّليّة معنىً قائم به يُكسبه قوّةً إذا كان غيره متعلّقاًبه ،وكانت رتبته متقدّمة على غيره . وقيل : إنه عامل

في الخبر أيضاً ، ثم قال ابن يعيش : والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلّا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإنْ لم يَكُن للابتداء أثر في العمل إلّا أنّهَ كالشّرط في عمله كما لو وَضَعْت ماءً في قِدْر ، ووضعتها على النّار ، فإنّ النار تسخن الماء فالتّسخين حصل بالنّار عند وجود القِدْر لا بها فكذلـك ههنا .

الثاني : عامل الرّفع في الفعل المضارع معنويّ علىالصحيح ، بل ادّعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) : أنه لا خلاف فيه ، وليس كذلك ، بـل الخلاف فيـه موجـود ، فقد ذهب الكسائي : إلى أن عامله لفظيّ وهو حروف المضارعة .

وعلى أنه معنويّ اختلف فيه : فقيل : هو تجردّه من النّاصب والجازم ، وعليه الفرّاء .

وقيل : هو تعريّة من العوامل اللفظيّة مطلقاً ، وعليه جماعـة البصريّين / منهم الأخفش . [٢٤٤]

وقال الأعلم : ارتفع بالإهمال ، قال أبو حيان : وهو قريبٌ من الأوّل .

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرّفع .

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم : ارتفع بالسبّب الذي أوجب له الإعراب ،لأن الرّفع نوع من الإعراب .

قال أبو حيان : فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع ، واحدٌ منها لفظّيّ ، وثلاثة معنويّة ثبوتيّة ، وهي الأخيرة ، وثلاثةٌ معنويّة عدميّة وهي التي قبلها ، قال : وليس لهذا الخلاف فائدةٌ ، ولا ينشأ عنه حُكْمٌ نُطقيّ .

الثالث : الخلاف جعله الفرّاء وبعض الكوفييّن عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد أو ، وبعد الفاء ، وبعد الـواو في الأجوبـة الثّمانية[1] ، يريدون بذلك مخـالفة الثـاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوْفاً عليه فهو عِنْدهُم نـظير: لـو تركت والأسد لأكلك ، نَصَبْت لما لم تُرِد عطف الأسد لأن الأسد لايقدر عليه فتيرك ، وكذلك عندهم : زيدٌ أمامَك وخَلْفَك إنما انتصب بالخلاف لأن الظّرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع (قائم) من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضا على المخالفة كقوله :

٢١٥ = على الحَكَمِ المأتِيِّ يوماً إذا قضى قضّيتَهُ أَن لَا يَجُـورَ ويَقْصِـدُ[2]

(١) وهي أجوبة الطلب : الأمر ـ النهي ـ الاستفهام ـ التمني ـ التحضيض ـ الدعاء ـ العرْض ـ الرّجاء ـ

(٢) من شواهد : المغنى ٣٩٧/١ ، وسيبويه ٤٣١/١ ، والمحتسب ١٤٩/١ ، ٢١/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٧ ، ٣٩ ، والخـزانـة ٦١٣/٣ ، واللســان : =

قال الفرّاء : هو مرفوع على المخالفة .

قال ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم : عدم المماثلة . وقال

وقال ابن يعيش : ذهب الكوفيّون : إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : استوى الماء والخشبةَ لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال استوى الماءُ واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي ، فلمّا خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصِب على الخلاف قالوا : [٢٤٥] وهذه قاعدتنا في الظّرف نحو : زيدٌ عندك/ .

الرّابع : عامل الفاعل : ذهب قوم من الكوفيّين : إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل .

وذهب خلف الأحمر : إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلّيّة ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النّحاس في (التعليقة) .

وذهب هشام : إلى أنه يرتفع بالإسناد ، قال ابن فلاح : وُردّ ذلك بأن العامل اللفظيّ مجمع عليه ، والمعنويّ مختلف فيه .

والمصيرُ إلى المُجْمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه .

الخامس : عامل المفعول : ذهب خلف الأحمر : إلى أن

= « قصد » .

وقد نسب إلى عبد الرحمن بن أم الحكم أو إلى أبي اللّحّام التغلبيّ .

العامل في المفعول معنى المفعولية . نقله ابن فلاح في (المغني) .

السادس : عامل الصّفة والتأكيد وعطف البيان : ذهب الأخفش إلى أنه معنويّ ، وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ ، أو الفعل المضارع . ذكره في البسيط .

* * * *

فــائـــدة

[في العوامل اللفظيّة]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : العوامل اللفظيّة مطلقةٌ على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وما الحجازيّة .

وحروف الجرّ وإن كانت لفظيّة أيضاً ، إلا أنها لمّا كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكر أوّلاً .

المبحث الرّابع

كلّ حرف اختصّ بشيء ولم ينزّل منزلة الجزء منه فإنّه يعمل ، ذكره الجُزوليّ في (حواشيه) ، ونقله ابن الخبّاز في (شرح الدّرة الألفيّة) ، قال : وقوله : لم ينزّل إلى آخره ، يُحترَزُ به مِنْ (قد) و (السين) و (سوف) و (لام) التّعريف فإنهن مختّصاتٌ ، ولم

يَعْمَلْن ،لأنّهن كالجزء مما يلينه .

وسبقه إلى ذلك ابن السّراج في (الأصول). وفي بعض شروح (الجمل) مِثْلُهُ وزاد : إن الدّليل على ذلك في (سوف) دخول اللاّم عليها في قوله تعالى : ﴿ ولسوف يُعْطِيك ربك فَتَرْضَى ﴾[١]، فلولاأنها بمنزلة حَرْف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللاّم والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجرّ إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، وكان القياس في ما النافية أن لا تعمل إلاّ أنها لما كان لها / شَبَهان: شَبَهٌ [٢٤٦] عامٌّ وشَبهٌ خاصّ عملت ، فشبَهَهُا العام : شَبُهُها بالحروف غير المختصّة في كَوْنها تَلِي الأسماء والأفعال ، وشَبَهُهُا الخاصّ : شبهها بليس ،وذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلّص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فَمَن راعى الشّبه العامّ لم يُعْمِلْها وهم بنو تميم ، وَمَنْ راعى الشّبَهَ الخاص أعملها ، وهم الحجازيّون .

وقال النّيلي : الحقّ أن يقال : الحرف يعملُ فيما يختصّ به ، ولم يكن مخصّصاً له كـ«لام»التّعريف(وقد)و(السين) و (سوف) لأن المخصّص للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف ، وهذا أوْلى من قولهم : ولم ينزّل منزلة الجزء منه ، لأن

(١) الضحى / ٥ .

أنْ المصدريّة تعمل في الفعل المضارع ، وهي بمنزلة الجزء منه ،لأنها موصولة .

وفي شرح (التسهيل) لأبي حيّـان : إنّما عملت (إذن)ـ وإنْ كانتَ غير مختصّة بالمضارع ـ لشبهها بـ « أنْ » كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال (ليس) وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها .

ووجْه الشبه : أنّ كلّ واحدٍ منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل .

وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاة لعدم الاختصـاص ، كما ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التّحضيض؛ لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غيـر مختصّة بالفعل .

وفيـه : أن (لولا) (ولـو ما) لم تعمـلا ـ وإن كان لايليهمـا إلا الاسم-لأنهما ليستا مختصّتين بالاسماء ؛إذ لو كانتـا مختصّتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ،وكان يكون عملهما الجرّ إعطاء للمختص بالاسم المختصّ في الإعراب وهو الجرّ على ما تقرّر في العوامل ، أو يكونان كـ « إنّ » وأخواتها من الحروف المختصّة بـالأسماء، وإنمـا هما حـرفان يدخُلان على الجُمَل ، لكن تلك الجُمَل تكون اسميّة .

وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب : إلى أن تاليهما مرفوعٌ بهما، وهو مذهب الفرّاء وابن كيسان : وعزاه أبو البركات بن الأنباريّ [٢٤٧] إلى الكوفيّين وقال : إنه الصحيح ./ وعزاه صاحب (الإفصاح) إلى جماعة من البغداديّين .

وقال أبو الحسن الأبذي : الصّواب مذهب البصريّين :أنه مرفوع بالابتداء ،لأنّ كل حرف اختّص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجرّ إن استحقّ العمل ، فلو كانت (لولا) عاملة لجرّت .

قال أيضاً : والصّواب أن الحروف لا تعمل بما فيها مِنْ مَعْنى الفعل ،إذْ لو كانت كذلك لعملت (الهمزة) التي للاستفهام ، لأنها بمعنى أستفهم، و(ما) النافية لأنها بمعنى أنفى ، و(لا) بالنّيابة مناب الفعل ، نعم تُزاد كالعِوَض ، ولا ينسب إليها العمل .

وقال ابن يعيش : لم تعمل حروف العطف جرًّا ولا غيره ، لأنها لا اختصاص لها بالأسماء .

والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة ؛ إذ العامل لا يكون إلا مختصًّا بما يعمل فيه ، قال : وكذلك إلاّ في الاستثناء لا تعمل لأنّها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول : ما جاءني زيدٌ قطُّ[١] إلاّ نَفر[٢] ولا رأيت بكراً إلاّ في المسجد ، والعامل لا يكون إلاّ مختصًّا .

(١) قط سقطت من ط .

(٢) في ط فقط : « إلاّ يقرأ » بالياء والقاف .

قـال : واعلم أنّ (لا) من الحروف الـدّاخلـة على الأسمـاء والأفعال ،فحكمها أن لا تعمل في واحدٍ منهمـا غير أنّهـا أُعْمِلت في النّكرات خاصّة لعلّة عارضة ، وهو مضارعتها (إنَّ) كما أعملت « ما » في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس) ، والأصل أن لا تعمل .

وقال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أوبالفعل ،فالقياس أن تعمل فيما تختصّ به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وَجدت مختصًّا لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلُك أن تسأل عن العِلّة في ذلك ، فإن لم تجد ، فيكون ذلك خارجاً عن القياس .

وقال : وإذا صحّت هذه القاعدة ، فأقول : إن (ما) النّافية ليس لها اختصاص فيجب أن لا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم ، فهي عندهم على القياس فلا سؤال في كونها لِمَ تَعْمل ؟ لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يُسْأَل عنه .

وأما أهل الحجـاز فأعملوهـا لشبهها بليس من وجـوه ، وذكر الأوجه السابقة/ . [٢٤٨]

وقال أبو حيّـان في (شرح التسهيـل) : أصل عمـل الحرف المختصّ بنوع من المعرب أن يكون مختصًّا بنوع من الإعراب الذي اختصّ به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزْم نوعاً من الإعـراب مختصًّـا بالمضـارع ، والحرف الجـازم مختصّ به أعـطى المختصّ

للمختصّ .وكذا القول في حروف الجرّ . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) : لم يجيء من الحروف المختصّة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلاّ (ألا) التي للتمنّي ، فإن الاسم المبنيّ معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ؟ وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصبُ وهو : تمنّيت .

ضابط

[ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب]

قال ابن إياز : ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن«لولا» هي الرافعة للاسم .

وقال الشلوبين : قولٍ من قال : إن أصل عمل الحروف الجرُّ خطأ ، وإنما القول الصحيح إن أصل الحرف أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً ، لأن الرّفع والنصب هما من عمل الأفعال من حيث كان كلّ مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به ، وكل منصوبٍ مفعولاً أو مشبّهاً به ، فإذا عملهما الحرف ، فإنما يعملهما لشبه الفعل ، ولا يعمل عملاً ليس له بحقّ الشّبه إلا عمل الجرّ إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم .

الخامس : قال السّهيلي : أصل الحروف أن تكون عاملة ،

لأنها ليست لها معان في أنفسها ، وإنما معانيها في غيرها .

وأمّا الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كلّ ما دَلّ على معنى فيه ،لأنه اقتضاه معنىً فيقتضيه عملاً(١) ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فلما تشبّث الحرفُ بما دخل عليه معنًى وجب أن يتشبّث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملاً .

فنذكر الحروف التي لم تعمل ،وسبب سلبها العمل .

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها / الابتداء ،والفاعليّة قد خلت لمعنىً في الجملة لا لمعنىً في اسم مفرد ، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرْف وهو الابتداء ونحوه . [٢٤٩]

وكذلك الهمزة : فإنها حرفٌ دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ، ولا يتوهّم انقطاع الجملة عنه ،لأنه حرف مفردٌ لا يوقف عليه . ولو توهّم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلّقهُ بها ، ودخولَهُ عليها ، واقتضاءَهُ لها ، كما فعلوا في إنّ وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقوف عليها كإنّه وَلَيْتَهْ ولعلّه ، فأعملوها في الجملة إظهاراً ، لارتباطها ،وشدّة تعلّقها بالحديث الواقع بعدها .

---

(١) في ط فقط : « لفظا » .

وربّما أرادوا توكيـد تعلّق الحرف بـالجملة إذا كان مؤلّفـاً من حرفين نحو : (هل) ، فربما توهّم الوقف عليه أو خيف ذهول السّامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائدٌ ينبّه السامع عليـه ، وقام ذلـك الحرف مقام القَلْب نحو : هل زيد بذاهب ، وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطـبُ الباءَ وهي لا تـدخل في الثّبـوت تأكّـد عنـده ذكـر النّفي والاستفهام ، وأن الجُملة غير منفصلة عنده .

ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية لشبهها بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلّق وتأكيده بإدخال الباء في الخبر ورآها ثابتة ، في التأثير عن العمل الذي هو النّصب .

وإنما اختلفوا في « ما » ، ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة (ما)، لليس في النّفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النّصب ، والنّصب في باب ليس أقوى،لأنها كلمة كليت ، ولعلّ ، وكأن ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهّم انفصال الجملة عن (ما) و (هل) فلم يكن بدٌّ من إعمال (ليس) وإبطال معنى الابتداء السّابق .

وكذلك إذا قلت : ما زيد إلاّ قائم ،فلم يعملها أحدمنهم ،لأنه لا يتوهّم انقطاع زيد عن (ما) ، لأن إلا لا تكون إيجاباً إلاّ بعدنفي ،فلم يتوهّم انفصال الجملة عن (ما) . ، ولذلـك لم يعملوها عنـد تقدم

الخبر نحو : ما قائم زيد ،إذ ليس من رتبة النّكرة أن يكون مَبْدُوءاً[١] بها مخبراً عنها إلاّ مع الاعتماد على ما قبلها ، فلم يتوهّم المخاطب انقطاع الجملة عن ما قبلها لهذا السبب[٢] فلم يحتجّ / إلى إعمالها [٢٥٠] وإظهارها ، ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه .

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل ، فإنْ لم تكن عاطفة نحو : لا زيد قائم ولا عمروٌ فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة ، لأنه لا يتوهّم انفصال الجملة بقوله : ولا عمرو ، لأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها ،وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول (لا) ، إلا أنّهم في النّكرات قد أدخلوها على المبتدأ ، والخبر تشبيهاً بليس ، لأن النكرة أبعد في باب الأبتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأوّل الكلام .

وأمّا التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف أهي عاملة أم لا ؟ فإن كانت عاملة فكما أعملوا إنْ حِرْصاً على إظهار نسبتها[٣] بالحديث ،

---

(١) في ط فقط : « مبتدأ بها » .

(٢) في ط : « لهذا السبب الحديث » ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « لهذا السبب » بدون كلمة « الحديث » ، وفي بعضها الآخر : « لهذا الحديث » بدون ذكر « السبّب » .

(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « على إظهار شبهها بالحدث » .

وان لم تكن عامله فلا كلام .

وأمّا حرف النّداء فعامل في المنادى عند بعضهم . والّذي يظهر خلافه ، ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله .

فإن قلت : فلم عملت النّواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنويّ ، فهلّا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إنّ واخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين : أحدهما : أن الابتداء أقوى من عامل المضارع ، وإن كان كُلّ واحد منهما معنوّياً ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه ، فهو تابع له ، فلم يَقْوَ قوّته ،فلم يمنع شيئاً من الحروف اللّفظية عن العمل .

والثاني : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنًى في الجملة ، إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصّة ، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجرّ في الأسماء من حيث دلتّ على معنى فيها لا في الجملة / . [٢٥١]

وأما إلّا في الاستثناء ، فقد زعم بعضهم أنها عاملة والصّحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ، كتوصيل واو المفعول

معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها عملاً آخر وكأنها هي العاملة ، ومثلها في ذلك حروف العطف .

ويقاس على ما تقدم لامُ التّوكيد ، وتركهم إعمالها في الجملة مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها .

قال : وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل ، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء ومنبّهة على سرّ امتناع الأسماء أن تكون عاملة في غيرها . هذا لفظ السّهيليّ .

وقال الشّلَوْبين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصّة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلّها ، إذ ليس حرف معنًى يخلو من معنى الفعل . فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلّها ، وإنما يعمل منها ما توفّرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في إن وأخواتها (وما) الحجازيّة ، ولهذا لم تعمل (يا) في النّداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجودة فيها .

(السادس) : قال السّهيليّ : الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدلّ عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ،أو فيما كان تابعاً لواحد من هذه نَعْتاً أو توكيداً أوبدلاً ،لأن التابع هو الاسم الأول في

المعنى ،فلم يعمل الفعل إلاّ فيما دلّ عليه لفظه ، لأنّك إذا قلت : (ضرب) اقتضى هذا اللفظ ضَرْباً وضارباً ومضروباً ، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظّرف .

(السابع): إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصَر إلى مجاز الحذف . وَمِنْ ثَمَّ ضعّف بعضهم قول من قال : إن ناصب المعطوف في قول الشاعر :

٢١٦= هل أنْتَ باعِثُ دينارٍ لحاجتنا أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بن مِخْراق[1]

فِعْلٌ يدلّ عليه اسمُ الفاعل . وقال : بل النّاصب له اسم الفاعل الموجود ، لأنَ التنوين فيه مرادٌ ، وإذا أمكن نسبة الفعل الى الموجود لم يُصَرْ إلى مجاز الحذف / ذكره في البسيط . [٢٥٢]

وقال أيضاً : ذهب الكوفيّون : إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل ، لأن اسم الفاعل إنما عمل لجَرَيانه على الفعل في حركاته وسكناته ،

---

(١) من شواهد : سيبويه ١/٨٧ ، والمقتضب ٤/١٥١ ، والخزانة ٣/٤٧٦ ، والعيني ٣/٥٦٣ ، والأشموني ٢/٣٠١ ، والهمع والدرر رقم ١٦٨٣
وفي ط فقط : « محراق » بالحاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمراجع السابقة . وفي الدرر يحتمل : « ديناراً » وجهين : أحدهما : أن يكون أراد أحد الدنانير أو أن يكون أراد رجلاً يقال له : دينار .
وهذا الشاهد قيل إنه مجهول القائل ، وقيل : إنه مصنوع ، وقيل : إنه لجرير الخطفي .

وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها . والمنصوب بعدها محمولٌ على فِعْل تفسّره[1] الصّفة .

قال صاحب (البسيط) : وهذا ضعيف لأن النّص مقدّم على القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود . . .

* * *

فـــائـــدة

[المصدر المؤكد لا يعمل]

وقال ابن فلاح في (المغني) : المصدر المؤكّد لا يعمل لعدم تقديره بـ « أنْ » و الفعل ، فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم : سقْياً زيداً ، ورَعْياً له فيه وجهان :

أحدهما : أنَّ العامل : هو الفعل النّاصب للمصدْر قياساً على غيره من المصادر التي لا تقدّر بأن والفعل .

والثاني : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل ، وقيامه مقامه ، ونظير هذا : زيدٌ في الدار واقفاً ، هل العامل الظّرف لنيابته

(١) في ط : « يفسره الصفة » وفي بعض النسخ المخطوطة : « مفسر الصفحة » وفي بعضها الآخر : يفسّر الصّفة .

عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل ؟ والأكثر على أن العامل الظرف . انتهى .

(الثامن) إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار بعض حروفها تخطّاها العامل ،ولذلك تخطّى لام التعريف وها التنبيه في قولك : مررت بهذا و (ما) المزيدة في قوله تعالى : ﴿ **فبما رَحْمَةٍ من الله** ﴾[١] : «عما قليل»[٢] و «لا» في نحو: جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء و ﴿ **لِئَلّا يكون للناس** ﴾[٣] و ﴿ **وإنْ لا تَفْعلُوه** ﴾[٤] .

(التاسع) : قال الكوفيّون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في شيء والآخر عاملاً فيه . وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان .

قالوا : وإنما قلنا ذلك،لأنّا وجدنا المبتدأ لا بّد له من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فلمّا كان كل واحدٍ منهما لا ينفكّ عن الآخر، ويقتضي صاحبه عَمِل كلّ واحد منهما في صاحبه ، قالوا : وقد جاء لذلك نظائر .

منها : قوله تعالى : ﴿ **أيا مًّا تدعوه فَله الأسماءُ الحُسْنَى** ﴾[٥]

(١) في ط : « فبما رحمة من ربك » تحريف ، انظر آل عمران / ١٥٩ .

(٢) المؤمنون / ٤٠ .

(٣) البقرة / ١٥٠ ، والنساء / ١٦٥ .

(٤) المائدة / ٧٣ .

(٥) الإسراء / ١١٠ .

فنصب (أيًّا)بـ«تدعو»/وجزم (تدعو)بـ «أيًّا»فكان كلّ واحد منهما [٢٥٣] عاملاً في الآخر ، ومثله : ﴿ أيْنَمَا تكونوا يُدْرِكُّكمُ الموتُ ﴾(٦) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما ، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : حكي ابن جنّي في كتاب له يسمّى (الدّمشقيّات) غير الدِّمِشْقِيّات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش : أن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدّهان في (الغرّة) : قولُ الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملاً فرتبته التّقديم ، وإذا كان معمولاً فرتبته التأخير، والشيء الواحد لايكون مقدماً ومؤخرا من كلّ وجه .

والثاني : أن الاسم ليس من حقه العمل ، وإنما يعمل بشبه الفعل الرّفع ،والنّصب، وبشبه الحرف الجرّ والجزم،وليس فيهماشَبهٌ . وأمّا («أيًّاما تدعو»)، فإن (تدعو) عمل في (أيّ)، بحكم الأصل، و(أيّ) عمل في تدعو بحكُمُ النّيابة عن الحرف الشّرطي ، ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا إنّ وكان ، وظننت ، لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما ؟

(العاشر) : فرق بين العامل والمُقْتَضِي ، قال ابن يعيش في

---

(٦) النساء /٧٨.

(شرح المفصّل) : ليست الإضافة هي العـاملة للجرّ ، وإنمـا هي المقتضية له . والمعنِيّ بالمقتضى هنا :أن القياس يقتضي هذا النّوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميّز عنهما، إذ الإعراب إنما وضع للفرْق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجَرّ أو تقديره ، فالإضافة معنى وحرف الجرّ لفظ ، وهي الأداة المحصّلة له كما كانت الفاعليّة والمفعوليّة معنيين يستدعيان الرّفـع والنصب في الفاعلِ والمفعول ، والفعل أداة محصّلة لهما فالمقتضى غير العامل . اهـ .

(الحادي عشر) : قال ابن النّحاس في التّعليقـة : هنا نكتـة لطيفة ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزّل منزلة المضاف والمضاف [٢٥٤] إليه في باب النّداء وباب لا / فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله ، إلاّ أنـه لما كـان الأكثر إذا حذف المضاف،يعرب المضاف إليه بإعرابه، ولا كذلـك العامل والمعمول كثر حذف المضاف،وقلّ حذف العامل .

(الثاني عشر) : قال ابن يعيش : قد يكون للحرف عملٌ في حال لا يكون في حال أخرى.وفيه نظائر :

الأول : لولا تعمل الجرّ في المضمر ولا تعمله في المظهر .

الثاني : لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثـالث : عسى تنصب المضمـر نحـو عسـاك وعسـاي ،

وعملها مع الظاهر الرفع .

الرابع : لات تعمل عمل ليس في الأحيان ،ومع غيرها لا يكون لها عمل . هذا ما ذكره ابن يعيش .

و وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) مثله ، وزاد في النظائر تاء القسم تختصّ باسم الله ، وكاف التشبيه تختص بالظّاهر.وكذا واو القسم،ومذ ومنذ .

وقال أبو البقاء في (التبيين): من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، وما النّافية تعمل في موضع ، ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك حتّى تجر في موضع ولا تجرّ في موضع آخر ، وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجرّ المضمر دون غيره ، واستأنس لها بنظائر منها : لدن ولات قال : ولا ينبغي لك ان تكسر الباب،وهومطرد ،وأنت تجد له نظائر .

(الثالث عشر) : لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا ردّ قول من قال إن الإبتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال: إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع ، وقول من قال: إن (إنْ) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء ، وقول من قال : إن الفعل والفاعل معاً عاملان / في المفعول . حكاه ابو البقاء [٢٥٥] في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن فلاح (في المغني) عن الفرّاء .

وقال ابن النّحاس في التعليقة : إذا جعلنا مجموع «حلو حامض» خبراً فالعائد ضمير من طريق المعنى ، لأن المعنى هذا مرٌّ ، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما ، لأنه حينئذٍ يكون مستقبلاً بالخبريّة ، وليس المعنى عليه ولا فيهما ، لأنهما حينئذٍ يكونان قد رفعا ذلك الضّمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد ، وذلك لا يجوز .

(الرابع عشر) : مرتبة العامل أن يكون مقدّماً على المعمول . قال ابن عصفور في (شرح المقرّب) : فإن قيل : يناقض ذلك قولهم : العامل في أسماء الشرّط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(فالجواب) : أن أسماء الشرّط تضمّنت معنى إن ، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة ، فالأصل في : مَنْ ضربت : أمَنْ ضربت ، ثم حذفت الهمزة في اللفظ ، وتضمنّ الاسم معناها . وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليهما في اللّفظ لعارض ، وهو تضمّن الاسم معنى الشرط والاستفهام .

(الخامس عشر) : قال ابن إياز : العامل اللّفظي وإن ضعف تعلقّه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم : زيداً ضربت على زيد ضربت . وقولهم : إن زيداً أضرب[1] لا يجوز إلاّ في الضرورة .

---

(١) في ط : إن زيداً ضرب .

(السّادس عشر) : قال الشَّلوبين في (شرح الجُزوليّة) : العوامل لا يليها إلاَّ الجوامد لا الصّفات إلاَّ أن تكون خاصّة لِجِنْسٍ بها ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصّفة مقامه ، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مَجْراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس بمستحسن : مررت بالحَسن ، ولا مررت بالجميل ، لأنه لا يخصّ جنساً من جنس ، فكذلك ليس بِمُسْتَحْسَن : مررت بهذا الحسَن ولا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مررت بهذا الضّاحك ، كما يستحسن : مررت بالضّاحك ، لأنه يخص جنساً مِنْ جنس ، فيعلم ، الموصوف هنا / . [٢٥٦]

(السابع عشر) : قال ابن عصفور : العامل الضّعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا ، لا يتقدم أخبار إنّ وأخواتها عليها . انتهى . ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم . ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف ، وشبهه كاسم الإشارة وليت ولعلّ وكأنّ وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التميز على عامله الجامد إجماعا ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل .

(الثامن عشر) قال أبو البقاء في (التبيّين) : العامل مع المعمول كالعلّة العقليّة مع المعلول والعلّة لا يفصل بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلاَّ في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح .

(التاسع عشر) : قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : الحروف لم يأت فيها تعليق ،وقد جاء التعليق في الأفعال . وقد جاء في الأسماء قليلاً قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد فـ«من» مخفوضة بالثاني ، والأول معلّق .وأنشد سيبويه :

٢١٧ = * بَيْن ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأسدِ[1] *

(العشرون) : قال ابن هشام : العامل الضّعيف لا يحذف ، ومن ثَمّ لا يحذف الجارّ والجازم والنّاصب للفعل إلّا في مواضع قويت فيها الدّلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

(الحادي والعشرون) : قال ابن جنّي : يدلّ على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أنّ جواب الشّرط جزم بـ«إنْ» وفعل الشّرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ،فجرت إن مجرى الابتداء .

* * *

---

(١) من شواهد : سيبويه ١/٩٢ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والخصائص ٢/٤٠٧ ، وابن يعيش ٣/٢١ ، والخزانة ١/٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ ، والمغنى ٢/٤٢٥ ، ٦٨٦ ، والعيني ٣/٤٥١ ، والأشموني ٢/٢٧٤ . هذا وصدره :

* يا مَنْ رأى عارضاً أسرّ به *

ونسب للفرزدق .

العارِض لا يُعْتَدُّ به

فيه فروع :

منها : أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسميّة، فهو باق على منع صرفه، ولا يعتّد بالعـارض كأدهم . وأفعـل الاسم إذا طرأت عليـه الوصفية فهـو باق على الصّـرف. ولا يعتّد بعـارض الوصفيـة كأربـع في قولك : مررت بنسوة أربع .

ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرّجانيّ في (شرح الإيضاح) : العرب / لا تنقُض أصولها لِلَبْس يَعْرِض . [٢٥٧]

ومنها : قولهم: صَيِد وحَوِل[1] بتصحيح الياء والواو، وإن تحرّكا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض .

ومنها : الأصل في التقاء السّاكنين أن يحرّك الأول بالكسرة ، فإن كان بعـده ضمّة لازمـة حُرّك بـالضم إتباعـاً . ولا عِبْرَة بـالضمّة العارضة كضمّة الإعراب نحو: لم يَضْرِب ابنُ زيد فإنك تكسر الباء لا غير ، وإن كانت النّون من (ابن) مضمومة لعروض ضَمّتها .

ومنهـا : قال الشّلوبين في (شـرح الجُـزوليّـة) : إذا اتّصـل

(١) في ط « خول » بالخاء تحريف . والمراد تصحيح عين الفعلين صَيِد الذي الوصف منه على أفْعَل : « أَصيد » وهو مائل العنق ، وَحَول الذي الوصف منه على أَفْعَل : « أحول » .

بالمضارع نونُ النّسوة فإنه يبني عند الجمهور .

وقال قوم : هو باقٍ على إعرابه ، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منـع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء[1] المتكلّم . وهذا قولٌ قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين ، حكاه ابن السّراج ، واختاره أبو بكر بن طلحة ، وقال : إنه هو الحقّ ، وإنّ مذهب أكثر المتقدّمين في ذلك خطأ .

قال وحجّة الجمهور : أن هذه النّون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل كان أصل الفعل البناء رجع إلى أصله ، إذْ قد ذهب ذلك الأمر الطّارىء عليه الّذي هو الإعراب .

قال هؤلاء : وهذا فرق بين المضارع الّذي يتّصل به النّون وبين الاسم الذي يتّصل به ياء المتكلّم؛ إذ الاسم ليس أصله البناء ، إنما أصله الإعراب ،فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السّبيل إليه بوجه . وقد وَجَدْنا السّبيل بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هناعارض ،والعارِض لا يعتدّ به .

ومنها : قال أبو البقاء في (التبيين) : يجـوز حذف الحـرف الرّابع من الاسم الرباعيّ في الترخيم مطلقاً .

---

(١) في ط : « ياء السراج » بزيادة كلمة السراج تحريف من انتقال عين الناسخ الى كلمة ابن السراج التي تأتي بعد ذلك ، وليس في النسخ المخطوطة هذه الزيادة .

ومنعه الكوفيّون إذا كان قبل الطَّرف ساكنٌ ، فإنه إذا حذف وحده كان الباقي ساكناً، وذلك حكم الحروف، ولا نظير له في الأسماء المعربة .

وأجيب بأنه عارضٌ،ألا ترى أن ترخيم (حارث) بصيره إلى بناء لا نظير / له في الأصول وهو مانع ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا [٢٥٨] المثال؛ لأنّ التّرخيم عارضٌ فلا اعتدادَ به في هذا المعنى .

ومنها : قال أبو البقاء أيضاً : إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر جاز في الوقف أن تنقل الضمّة والكسرة إليه .

واختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو : رأيت البَكْرَ . فمذهب البصريّين : أنه لا تنقل فتحة الرّاء إلى الكاف ، بل يوقف عليها بغير نقل . ووجهه : أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا ، فلما كانت كذلك اطرد حكمُها حتى صارت في حال التّعريف مثل حالها في التنكير؛لأنّ حالها حال واحدة ، وهذا نظير امتناع الخَرْم[١] في (متفاعلن) في (الكامل) ، لئلاّ يفضي إلى حال يلزم فيه الابتداء بالسّاكن . ويؤيد ذلك أن التّنكير هو الأصل والتعريف عارض،فوجب أن لا يعتّدبالعارض،وأن

---

(١) في ط : «الحرم» بالحاء ، تحريف ، وَالخرم بالخاء والراء ، أو الخَزْم بالخاء والزاي هو : إسقاط أول الوتد من المجموعة من صدر المصراع الأول من بحر الطويل ، فتصبح : فعولن : عولن .

يستمرّ حكم التنكير .

ومنها : قال بعضهم : كان ينبغي أن تثبت الياء في جوارٍ في حال الجرّ كما تثبت في حال النّصب ، لأن حركته في الجر الفتح فينبغي أن لا تحذف .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فالجواب : أن النظر إلى أصل الحركة، لا إلى العارض بعد منْع الصّرف؛ لأنه لالتقائه مع تنوين الصّرف نظر إلى ما يستحقّه الاسم في الأصل .

ومنها : قال ابن النحّاس : قاعدة الإعراب أن يثبت وصلاً ، ويحذف وقفاً . فإن قيل : فإنّ لنا في الإعراب ما يثبت وقفاً ، ويحذف وصلاً، وهو الفعل المضارع إذا اتّصل به ضمير جمع المذّكرين أو المخاطبة المؤنثة ، وأكد فإنه يحذف منه الضّمير، ونون الرفع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التّوكيد للوقف ، وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفا لنون التوكيد، فهذا إعراب يثبت وقفاً ، ويحذف وصْلاً .

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض .

ومنها : قال ابن يعيش : إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل اللاّم حذفت / اللاّم لالتقاء السّاكنين نحو : رَمَتْ ، فإن لقيها ساكن [٢٥٩] بعدها حرّكت بالكسر لالتقاء السّاكنين نحو : رَمَتِ المرأة، ولا يرّد الساكن المحذوف؛ إذْ الحركة عارضة .

وكذلك تقول : المَرأتان رَمَتا فلا تردّ السّاكن وإن انفتحت التّاء ، لأنها حركة عارضة ،إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين فأصل التّاء السكون ، وإنما حرّكت بسبب ألف التثنية . وقد قال بعضهم : (رماتا) فرد الألف الساقطة لتحرك التاء ، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو : قولا ، وبِيعا ، وَخافا ،وذلك قليل رديء من قبيل الضّرورة .

ومنها : قال الشّلوبين : النّحويّون إنّما يَعْقِدون أبداً قوانينهم على الأصول لا على العوارض ، ولذلك حدّوا الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها . ومن الأسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظّروف اللازمة للنّصب ، فإن الأصل فيها أن تغيّر،لكن منع من ذلك قلّة تمكنها ،فهي في حكم ما يتغيّر نظراً إلى الأصل ،وإلغاءً للعارض .

ومنها : قال الشّلوبين : قول من قال : إنّ الضّمة في الخاء مِن جاءني أَخُوكِ هي ضَمّة الرّفع ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب ، وكذا الكسرة في : مررت بأخيك فاسدٌ ،وذلك أنّ فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرّفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلاّ في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، والوقف عارضٌ ،والعارض لا يعتدّ به ، وهذا في الوصل ،والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل .

ومنها قال الشّلوبين : إنما لحق الفعل علامة التأنيث إذا كان

فاعله مؤنثاً ولم تلحقه علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنًى ومجموعاً ، لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدّوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدّوا به ؛لاعتدادهم باللازم ، وعدم اعتدادهم بالعارض فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة .

ومنها : قال ابن يعيش : قولهم : (يضع) و (يدع) إنما حذفت الواو منهما لأن الأصل : يَوْضع وَيَوْدع ، لأن فَعَل مِنْ هذا إنّما يأتي مضارعه على يَفْعِل بالكسر ، وإنما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة إذن عارضة ، والعارض لا اعتداد به ، لأنه / [٢٦٠] كالمعدوم فحذفت الواوفيهما ،لأن الكسرة في حكم المنطوق به .

ومنها : قال الشلوبين : ذهب بعضهم : إلى أن الضمير في نحو رُبَّ رجل وأخيه نكرة ، لأن العرب أجرته مجراها فهو في معنى : رُبَّ رَجُل ورب أخي رَجُلٍ .

وسيبويه أبقاه على معرفته ؛لأن أصل وضع ضمير النّكرة أن يكون معرفة لا نكرة ، فأجراه سيبويه على أصله ،ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام ، لأنه أمر طارىء في هذا الموضع ، والنكّرة في كلّ موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه ضمير النّكرة في هذا الموضع معرفة .

ومنها: قال الشلّوبين: أَوْجَهُ اللّغتين في باب (قاضي) -: أنه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجرّ . هذا قاض ومررت بقاضٍ ،

ويقال في الأخرى هذا قاضِي ومررت بقاضِي .

ووجه هذه اللّغة : أن حاذف(١) الياء في الوصل إنّما كان التنوين لالتقائها معه ، وقد سقط في الوقف فرجعت الياء .

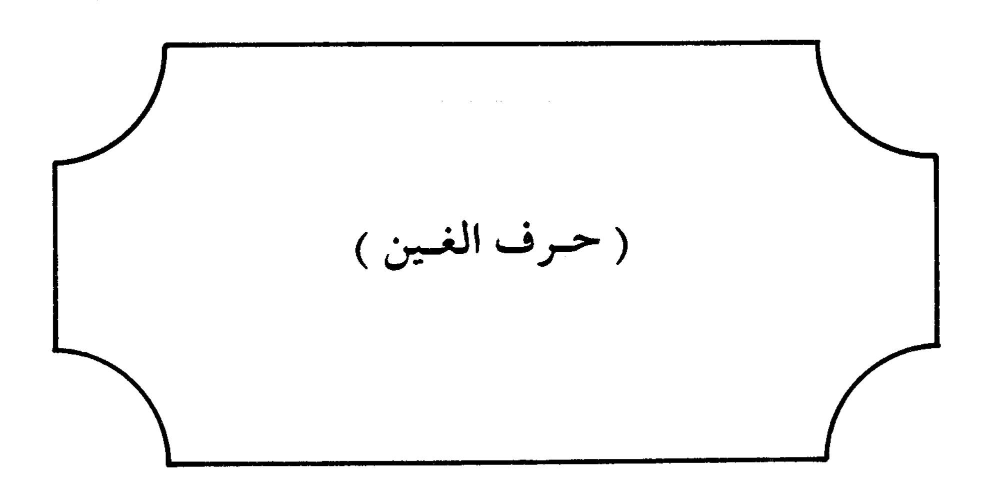
ووجه اللّغة الأولى : أن حذف التنوين في الوقف عارضٌ والعارض لا يعتَدّ به ، فبقيت الياء محذوفة ، وسكن ما قبلها ، لأنه لا يوقف على متحرّك .

وهذه اللغة أوجه اللّغتين لأنها مبنيّة على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر .

❊ ❊ ❊

---

(١) في ط فقط : «حذف» صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .



(حـرف الغـين)

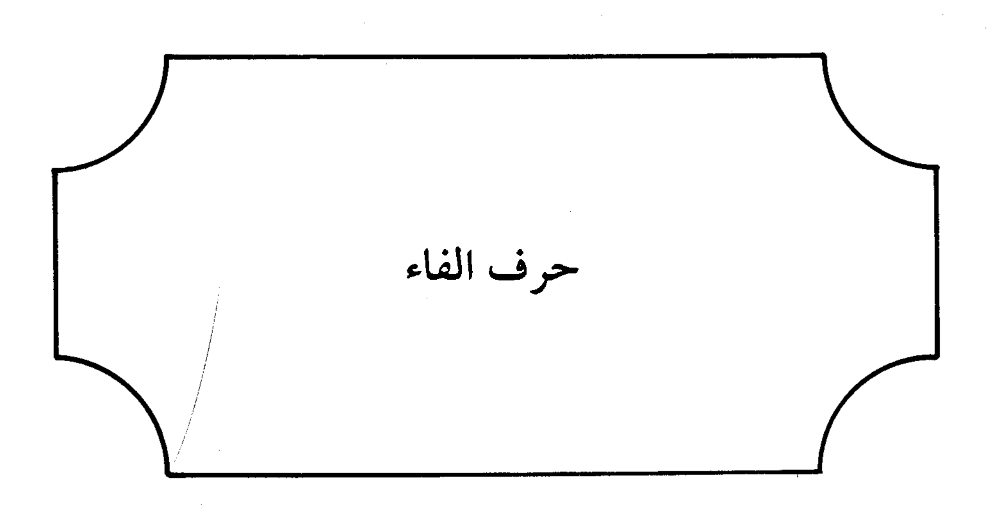
حرف الغين

الغالب واللّازم يجريان في العربية مجرىً واحداً

ذكر هذه القاعدة الرّماني ، وبنى عليها أن وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري في منع الصَّرْف مجَرى الوزن الذي يخصّ الفعل .

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : لكن شَرْط جَرَيان الغالب مجرى اللّازم هنا الزّيادة في أوله . والمراد بالزّيادة أحد حروف المضارعة .

* * * *



حرف الفاء

(حرف الفاء)

الفرْعُ أحطّ رتبةً من الأصل

ومِن ثمَّ لَم يُجز إعمال اسم الفاعل عند البصرّين من غير [٢٦١] اعتماد / .

قال في (البسيط) : لأنه فرع عن الفعل في العمل ، والقاعدة : حطّ الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد الأمور السّتة لِيقوَى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش : قال الكسائي في قوله تعالى : ﴿ كِتَاب اللّهِ عليكم ﴾[1] إنه نُصِب بعليكم على الإغراء ، كأنه قال : عليكم كتابَ اللّه ، فقدّم المنصوب . قال : ومثله قول الشاعر :

٢١٨ = * يا أيها المائِحُ دَلْوِي دُونَكا[2] *

(١) النساء / ٢٤ .

(٢) رجز ، وبعده :

* إني رأيت الناس يحمدونكا *

والراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو ، وقد قيل : لجارية من بني مازن =

أي دونك دَلْوِي، قـال : وما قـاله ضعيف ، لأن هـذه الظروف ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الأفعال ، وفي معناها ، فهي فروعٌ في العمل على الأفعـال ، والفروع أبـداً منحطّة عن درجـات الأصول ، فإعمالها فيما تقدّم عليها تسويةٌ بين الأصل والفرع . ذلك لايجوز .

وقال أيضاً : إذا قلت : عندي راقودٌ خلاًّ ، ورطلٌ زيتاً ، فلا يحسن أن يجري وصفاً على ما قبله ، لأنه اسم جامد غير مشتقّ ، ولا إضافته لأجل التّنوين فنصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول ، وتنزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة أنـه إذا نوّن نصب، فَعَمِـل النصب ، وانحطّ عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحطّ اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتّى إذا أجرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحـو قولك : زيد هند ضاربها هو .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : اسم الفاعل والصّفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضّمير فيهما : لأنهما فرعان على الفعل في العمل ، وتحمُّلَ الضمير ، وقد انضمّ إلى ذلك جريانه على غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع، والفـرْع يقصر عن الأصـل

=من شواهد : ابن يعيش ١١٧/١ ، والمغنى ٦٧٤/٢ ، ٦٨٢ ، والخزانة ١٥/٣ ، وشـرح شذور الـذهب /٤٠٧ ، وأوضح المسـالك رقم ٤٦٣ والتصريح ٢٠٠/٢ ، والأشموني ٢٠٦/٣ ، واللسان : « ميح » . والهمع والدرر رقم ١٥٠٨ .

فيجب أن يبرز الضمير،ليظهر أثر القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل .

وقال ابن يعيش : لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها،ولا اسمها عليها،ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل،فانحطت عن درجة الأفعال .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : إنما حمل نصب جمع المؤنّث [٢٦٢] السالم على جرّه / مع إمكان دخول النّصب فيه؛لئلا يكون الفرْع أوسع مجالاً من الأصل،مع أن الحكمة تقتضي إنحطاط الفروع عن رُتب الأصول ، ولأنه يشارك المذكّر في التصحيح ، فشاركه في الإعراب ، والمذكّر معربٌ بحرفين، فأعرب هذا بحركتين ، وخصّ بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما اختّص الجر بالأسماء ، لأنه لو دخل الأفعال،وقد دخلها الرفع والنصب والجزم،وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرّفاً في الإعراب من الأصل ، والفروع أبداً تنحطّ عن الأصول في التصرّف لا تزيدعليها، فمنع الجرّ من الأفعال لذلك .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : لمّا كان جعل الواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرّفُوا في الاسم الذي بعدها ، فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرّفاً ، ولا على الفاعل،لا يقولون : والطيالسةَ جاء الْبُرد ، ولا جاء والطيالسةَ

البردُ ، لأن الفروع لا تحتمل من التّصرف ما تحتمله الأصول .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الايضاح) : إنما لم تعمل«ما»عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ،وهي أن يكون الخبر مؤخّراً ،وأن يكون منفيًّا ، وأن لا يقع بعد ما (إن) فإنّ (إنْ)تكف(ما) عن العمل كما تكّف(ما)إنّ عن العمل،لأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأن (ما) مشبّهة بليس ، وليس مشبّهة بالفعل ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلاَّ مختصًّا ليفرّق بينهما، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم اللّه وإن كانت بدلاً من الواو، والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم اللّه في التّاء ، لأنها مبدلة من الواو ، والواو بدلٌ من الباء فهي في الدّرجة الثالثة،فلذلك اختُصَّت .

وكـذلك الصّفـة المشبّهة بـاسم الفاعـل عملت تشبيهاً بـاسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل ، فالصّفة في عملها في الدّرجة الثالثة ، فكان عملها مختصًّا ، لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن إياز : لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن«إنّ» ومشبّهة بها وجب / أن تنحطّ عنها ، فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتنكير معمولها ، وعدم فصلها . [٢٦٣]

وقال السخاويّ في (تنوير الدياجي) : انحطّ اسم الفاعل عن

منزلة الفعل في أشياء،لأنه فرع عنه في العمل ، والفـرع لا يساوي بالأصل ،فمِمّا انحطّ فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو : هند زيد ضاربته هي ، ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضّمير لقّوة الفعل .

وقال أبو البقاء : (لا) فرع على إنّ ، وإنّ فـرع على كان ، والفروع تنقصُ عن الأصول ،فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرع فَرْع .

وقال ابن إياز ، لما كان الفعل فَرْعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم ؛إذ من عادتهم التّصرّف في الأصول دون الفروع .

وقال أيضاً : (أنْ) الناصبة ، للمضارع فرع أنّ المشدّدة ، لأن كلًّا منهما حرفُ مَصْدرِيّ ، ولمّا كانت فرعاً عليها نصبت فقط ، وأنّ الثقيلة لأصالتها نصبت ورَفَعَتْ .

وقال أيضاً : (أَنْ) أصل نواصـب المضارع ، ولَنْ ، وإذن ، وكي فروع عنها، ومحمولة عليها ، لكونهـا تخلص الفعل لـلاستقبال مثلها ، ولهذا عملـت ظاهرة ومقدّرة ، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظّهور دون التقدير .

وقال ابن القّواسِ : قيل : إن تنوين عرفات مثل تنوين الصّرف لفظاً وصورة ، والجرّ فيها دخل تبعاً للتّنوين ، ولو كـانت لا تنصرف لامتنـع دخول الجـرّ عليها .

وأجيب بأن الجرّ دخلها تبعاً لتنـوين المقابلة . وقيـل : التَنوين عوض عن الفتحة في حالة النّصب ، وأبطل بأنه لو عوّض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل .

وقال أيضاً : إنما إمتنع إضافة العدد إلى المميّز لأنه فرع عن اسم الفـاعل والصّفـة المشبّهـة في العمـل ، فلو تصـرّف فيـه بالإضافة تصرّفهما للزم مساواة / الفرع والأصل وهو محال . [٢٦٤]

وقال ابن هشام في (تذكرته) : نصّ العبديّ(١) على أن (إمّا) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على «أو» وفرع لها،والفرع ينقص عن درجة الأصل .

قال ابن هشام : كأن العبدي لمّا لم يسمعه لم يُجز قياسه وهو مُتّجهٌ . انتهى .

* * *

تنبيــهٌ

[واو القسم]

قـال الأندلُسِي في (شـرح المفصل) : فـإنْ قيل :الـواو أكثر

---

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العبدي أبو طالب . له شرح الإيضاح ، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ستوأربعمائة .انظر البغية ١/٢٩٨ ، ومعجم الآدباء ٢/٢٣٦ هذا وفي البغية : « العيدي » بالياء ، تحريف ، صوابه من معجم الأدباء .

استعمالاً في القسم من الباء ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هـو الأصل ؟ .

قبل : لا يبعد أن يكثرالفرعُ ،ويقلّ الأصل بضرْب من التأويل ، ألا ترى أن نِعْم الرّجل أكثر من : نعِم بالكسر .

* * *

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال ابن الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (التعليقة) : وجد ذلك بخط غالي بـن عثمان بن جنّي عن أبيه ، قال : بدليل أنك تقول في المذكّر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تـأتِ للمذكّر بعلامة ، وتقـول : رأيت رجلاً فـلا يحتاج إلى العلامة ، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة ، فقلت : رأيت الرجل ، فأدخلت العلامـة في الفرع الـذي هو التعريف، ولم تدخلها في التّنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليهالسّين،لتدلّ بها على استقباله ، وذلك يدلّ على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصْلاً لما احتاج إلى علامة . انتهى .

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين بأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جنّي نقلها عنأبيه ،ولم تسطّر في كتاب ، فنقلهاعنه ،ولم يستجز ذكرها من غير عَزْوٍ إليه ،لا كالسّـارق الذي أغـار على تصانيفي التي [٢٦٥] أقمت في تتبعها سنين / وهي (كتاب المعجزات الكبير) و (كتاب

الخصائص الصُّغرى) وغير ذلك،فسَرقها وضَمّها وغَيْرِها مما سرقه من كتب الخيضريّ والسّخاوي في مجموع وادّعاه لنفسه ولم يُعْز إلى كتبي وكتب الخيضريّ والسّخاوي شيئاً مما نقله منها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العِلْم .

❊ ❊ ❊

الفروع قد تكثر وتطّرد حتى تصير كالأصول وتشبّه الأصولُ بها

ذكر ذلك ابن جنّي في (الخصائص) :وقال: من ذلك قول ذي الرّمة :

٢١٩ = ❊ وَرَمْلٍ كأوراكِ العذَاري قَطَعْتُهُ[١] ❊

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكُثبان الأنقاء[٢] ، فلّما كثر ذلـك

---

(١) تمامه :

❊ إذا ألْبَسته المُظلِماتُ الحنادِسُ ❊

من شـواهد : الخصـائص ١ / ٣٠٠ ، ٢ / ١٧٦ ، وفي الديـوان / ٤٠٨ « جلّلته » مكان : «ألبسته». وهذا الشاهد من قصيدة طويلة مطلعها .

« ألَمْ تُسْألِ اليومَ الرسومُ الدّوارِسُ »

بِحُزْوى وهـل تدري القِفـارُ البسابسُ

وانـظر الشـاهـد في اللسـان : « جمـل » ، وأمـالي المـرتضى ٢ / ٩٦ والحنادِس : الليالي المظلمة . وانظر النص في الخصائص في ١ / ٣٠٠ .

(٢) النّقا : القطعة من الرمل ، وجمعه : أنقاء .

واطّرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارَى أصْلاً ، وشبّه به الرّمل . قـال : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخّراً في اللفظ كأنه مقدّم في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدّما والمفعول مؤخّراً كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدّما على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا : ضَرَب غلامَهُ زيدٌ.

وقال ابن عصفور في (شرح الجُمَل) : الدليلّ على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعـل فيـه العلامة لا الأصل : أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة الإفراد،لمّا كانت التثنية والجمع فَرْعين عن الأفراد ، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التّصغير ، ولم يجعلوا علامة التكبير ، لأن التصغير فرع عن التّكبير ، وكذلك أيضاً جعلوا الألف والـلاّم علامـة للتعريف ، ولم يجعلوا للتنكيـر عـلامـة، لأن التعريف فرع عن التنكير ، فإن كان التنكير فرعاً عن التعريف جعلوا له عـلامة لم تكن في التّعـريف ، وهي التنوين نحـو قولـك : سيبويـهِ وسيبويهٍ آخر،وأشباه ذلك في اللسان كثير .

* * *

الفَــرْق

عللوا به أحكاماً كثيرة .

[٢٦٦] منها : رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء / المتكلّم ، وفتح

تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة .

وتنوين التّمكن دخل للفرْق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وتنوين التّنكير دخل للفرق بين النكّرة والمعرفة من المبنيّات .

ومنها : بناء نحو سبيويه على الكسر ، ولم يعرب كبعلبك . قال في البسيط ، فرقاً بين التّركيب مع الأعجمي والتّركيب مع العربِيّ .

ومنها : كَنَوْا عن أعلام الأناسِيّ بفلان وفلانة .

قال في البسيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللاّم فقالوا : الفلان والفلانة فَرْقاً بين الكنايتين قال : وإنما اختصت باللاّم لوجهين :

أحدهما : أنها أنقَصُ عن درجة الأناسِيّ في التّعريف فخصّت بالاّم إشعاراً بنقصان(١) درجتها عن درجة الأصل .

والثاني : أن أعلام البهائم أقلّ فكانت أقبل للزّيادة لِقلّتها .

ومنها : قال في (البسيط) : فتحت همزة الوصل في أداة التّعريف لكثرة الاستعمال وفَرْقاً بينها وبين الدّاخلة على الاسم والفعل ، فإنها مع الاسم مكسورة ، ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها : قال في (البسيط) : التّاء الداخلة على العَدَد لم تدخل لتأنيث ما دخَلَتْ عليه ، لأنه مذكّر بل دخلت للفرْق بين العَدَدَيْن .

(١) في ط : « بنقضان » بالضاد ، تحريف واضح .

ومنهـا : قـال في (البسيط) : لا يؤكّـد الضّميـر المنصـوب بالمنفصل المنصوب فَرْقاً بينه وبين البدل .

ومنها : قال في (البسيط) تحذف التّاء من باب صبور وشكور فَرْقاً بين فَعُول بمعنى فاعل ، وفَعول بمعنى مفعول نحو : حَلوبة ، ورَكوبة بمعنى : مَحْلوبة ومَرْكوبة ، ومن باب جَرِيح وقتيل فَـرْقاً بين فعيل بمعنى مفعول ، وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

ومنها : قال في (البسيط) : حذفت ألف «ذا» في التّثنية هَرباً من التقاء السّاكنَيْن ، ولم تقلب كما قلبت ألف المُعرب فَـرْقاً بين تثنيـة المبنيّ وتثنية المُعْرَب ، / وشدّدت النّون في ذانّ عند بعضهم فرّقاً بينه وبين النون في الأسماء المعربة . [٢٦٧]

وقال : فعيل بمعنى مفعول يكثر على فَعْلى كجريح وَجَرْحي ، وأسير وأسرى .. ولا يجمع جمع تصحيح فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل .

وخصّ الثاني بجمع التّصحيح ،لأنه أشرف من المفعول ، وجمع التصحيح أدلّ على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيّرة .

قـال : ولمّا لم يُفَـرّقوا في الـذي بمعنى مفعول بين المـذكّـر والمؤنث لم يفرّقوا بينهما في الجَمْع . ولَمّا فرّقـوا في الذي بمعنى فاعل نحو : كريم وكريمة فرّقوا بينهما في الجَمْع .

ومنها : تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فَرْقاً بينه وبين المبنيّ للفاعل .

قال ابن السّراج في (الأصول) : وقد جُعِل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيّها ورباعيّها ، وما فيـه زائدٌ منها فُروقٌ في الأبْنِيَة .

ومنها : قال ابن يعيش : أرادوا الفرْق بين البدل والتّأكيد ، فإذا قالوا : رأيتك إيّاك كان بدلاً . وإذا قالوا : رأيتك أنت كان تأكيداً ، فلذلك استعمل ضميـر المفروع في تـأكيد المنصـوب . والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشتركْنَ في (نا) ، وَجَرَوْا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنهـا : قال أبـو الحسن علي بن محمد بن ثـابت الخولانيّ المعروف بالحدّاد في كتاب (المفيد في معرفة التّحقيق والتّجويد) : الهاء في (هذه) ليست من قبيل هاء الضّمير بديل امتناع جواز الضّم فيها،وإنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تـذكير ، ومَجْـراها في الصّفـة مجراها من حيث كانت زائدةً وعـلامة لمؤنث، كمـا أن تلك زائدة ، وعلامة لمذكّر أيضاً ، وإنّما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ، لأنها بدلٌ من ياء . وإنما أبدلت منها الهاء للتّفرقة بين (ذي) التي بمعنى صاحب وبين (ذي) التي فيها معنى الإشارة .

ومنها: قال الجُزوليّ : قد يبني المبنيّ على حـركةٍ للفرْق بين

مَعْنَيْ(١) أداة واحدة .

قال الشّولبين: كالفتحة في (أنا) اسم المتكلم، لأن الألف إنما هي للوقْف،فكان حق النّون أن تكون ساكنةً ، لأن أصل البناء السّكون إلاَّ أنّا فَرّقنا بين أن إذا كانت / أداةً للدّلالة على المتكلّم وبين التي [٢٦٨] تُصيّر الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكلّم .

ومنها: قال ابن عصفور في : (شرح الجُمَل) ، وابن النّحاس في (التعليقة) : أصل لام الجر أن تكون مفتوحةً ، لكونها مبنيّة على حرف واحد، فتحرّك بالفتْح طلباً للتّخفيف،وإنما كسرت للفـرْق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك : لموسى غلام ، ولَمُوسى غلامٌ ، ولذا بقيت مع الضمير على فتحها لأنه لا لَبْس معه ، لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرّفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجرّ ، ولفظ ضمائر الجَرّ وضمائر الرّفع مختلفٌ فلا لبس حينئذٍ . وكان يَنبغي على هذا أن تُكْسر لامُ المستغثات في نحو يا لَزيدٍلِـدُخولهـا على الظاهر إلا أنهم فتحوها تفـرقةً بينهـا وبين لام المستغثـات من أجْله . وكـانت أحقّ بالفتـح من لام المستغاث من أجله ، لأن المستغـاث به منادًى ، والمنادى واقع موقع المضمر ، ولام الجرّ تفتح مـع المضمر ، ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن فلاح في (مغنيه) : أفعل كالأفضل والفُضْلى يجمع

(١) في ط : « مَعْنَى » تحريف والتصويب من النسخ المخطوطة والأسلوب .

هو ومؤنثة جمع التصحيح فَرْقاً بينه وبين أفعل فعلاء .

وقال الأندلسي : إنما تبدل التّاء في قائمة في الوقف هاءً فرْقاً بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

* * *

خاتمـــة

في التّنوين

قال ابن السّراج في (الأصول) : التّنوين نونٌ صحيحةٌ ساكنةٌ ، وإنّما خصّها النحويون بهذااللّقب،وَسَمَّوها تنويناً ، ليفرّقوا بينها وبين النون الزائدة المتحرّكة التي تكون في التثنية والجَمْع .

* * *

الفِعْلُ لا يُثَنّى

قال أبو جعفر بن الزّبيـر في تعليقه على (كتـاب سيبويـه) : وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقعٌ على القليل والكثير ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيـدٌ عَمراً ، ويمكن أن يكـون ضرب مـرّة واحدةً ، ويمكن أن يكون ضرب / مرّات فهو إذنْ دليل على القليل [٢٦٩] والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداًنحو:رجلٌ ، ألا ترى أن لفظ (رجل) لا يدّل إلاّ على واحد . وإذا قلت : رجلان دلّت هذه الصيغة على اثنين فقط ، فلمّا كان الفعل لا يدلّ على شيء واحد بعينه لم يكن

لتثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تثنّه .

فإن قيل : إن الفعل مثنًّى في قولك : يفعلان .

فالجواب : أن ذلك باطل لأنه لو كان مثنًّى لجاز أن تقول : زيد قاما إذا وقع منه القيام مرّتين ، والعرب لم تَقُل ذلك ، فبطل أن يكون مثنًّى في ذلك الفعل .

الفعل أثقلُ من الاسم

وعلّله صاحب (البسيط) بوجهين :

أحدهما : أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركّب ، والاسم بمنزلة المفرد .

والثاني : أن الاسم أكثر من الفعل بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير الفعل ،والكثرة مظنّة الخفّة كما في المعرفة والنّكرة .

قال : وإذا تقرّر ثقله فهو مع ذلك فَرْعٌ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة ، والمشتقّ فرع على المشتقّ منه ، لأنه يقف وجود الفَرْع على وجود الأصل .

والثاني : أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التّركيب والاسم

يستقل بالتركيب من غير توقّف .

وقال ابن يعيش : الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين :

أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كُلّ فعل لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه . وقد يستغنى الاسم عن الفعل . وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعمالُه خفّ على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العَجميّ إذا تعاطى كلام العرب ثَقُل على لسانه لقلّة استعماله ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لِقلّة استعماله له .

والثاني : أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً ، فصار كـالمرّكب مِنهما إذ / لا يستغنى عنهما ،والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد [٢٧٠] والمفرد أخفُّ من المركّب .

وقـال ابن النّحاس في (التعليقـة) : الاسم أخف من الفعل لوجوه :

منها : أن الأسماء أكثر إستعمالاً من الأفعال، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإنما قلنا : إنه أكثر إستعمالاً لأمورٍ :

منها : الأوزان وعدد الحروف .

أمّا في الأصول فلأنّ أصول الأسماء ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة ، وليس في الأفعال خماسيّة .

وأمّا بالزّيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة ،وأكثر من ذلك على

ما ذكر ، والفعل لا يزاد على السّنة ، فقد زاد عليه في الأصول والزّيادة .

وأمّا الأبنية فأبنية الأصـول في الأسماء المجمـع عليها تسعـة عشر ، وأصول الأفعال أربعة ، وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلثمائة والفعل لا يبلغ الثّلاثين .

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بـانضمام الاسم .

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .

فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله .

قلنا : تعلّق الفعل بفاعله أشدّ من تعلّق المبتـدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة ، وتـاء التأنيث ، ونُونَيْ التّوكيد والضمائر،فَثَقُل بذلك .

ومنهـا : أن الأفعال مشتقّـة من المصادر،والمشتقّ فـرع على المشتقّ منه،فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقـل من الأصل . انتهى .

* * *

فـائــدة

[في تعبيراتهم بالفعل]

قال ابن هشام : إنهم يعبّرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه وهو الأصل .

الثـاني : مشارفتـه نحو : ﴿ وإذا طَلّقْتُم النِّســاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأمْسِكُوهُنّ ﴾[1] أي / فشارَفْنَ انقضاء العدّة ، ﴿ وَليَخْشَ الّذين لَو [٢٧١] تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم ﴾[2] أي لو شارفوا أن يتركوا .

الثالث : إرادته وأكثر ما يكـون ذلك بعـد أداة الشّرط نحـو : ﴿ فــإذا قَـرَأْت القــرآنَ فـاسْتَعِــذْ ﴾[3] ، ﴿ إذا قُمْتم إلى الصّـلاة فاغسلوا ﴾[4] ، ﴿ إذا قضى أمراً فإنّما يقولُ له كُنْ فَيكُون ﴾[5] .

الرابع مقاربته كقوله :

٢٢٠ = إلى مَلِكٍ كاد الجبالُ لفقدِهِ تزولُ وزالَ الرّاسياتُ مِن الصَّخْرِ[6]

أي تزول الراسيات .

---

(١) البقرة / ٢٣٢ .

(٢) النساء / ٩ .

(٣) النحل / ٩٨ .

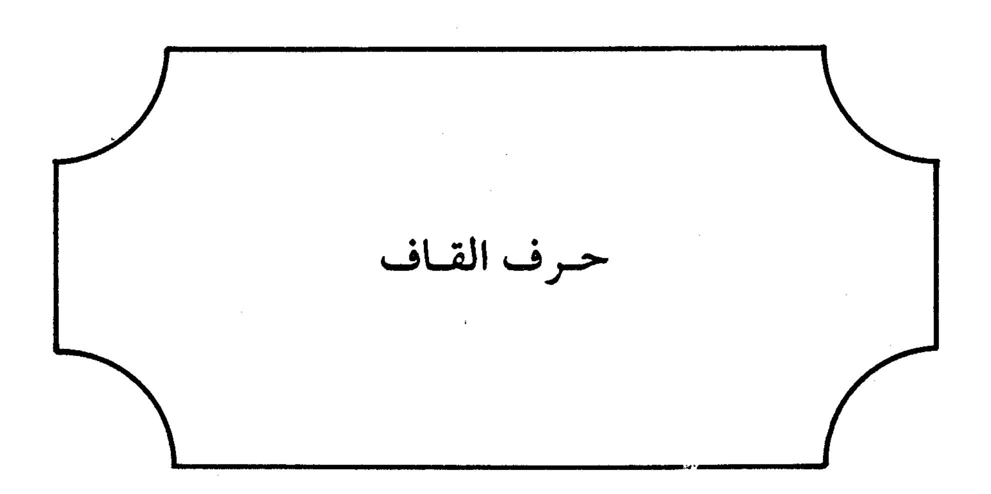
(٤) المائدة / ٦ .

(٥) آل عمران / ٤٧ .

(٦) من شواهد : المغنى ٢/٧٦٧.

(الخامس) : القدرة عليه نحو : ﴿ وَعْداً علَيْنا إنَّا كُنّا فاعِلِين ﴾[1] أي قادرين على الإعادة . وأصل ذلك أن الفعل يتسبّب عن الإرادة والقدرة وهم يُقيمون السّبب مقام المُسَبّب وبالعكس .

(١) الأنبياء / ١٠٤ .



حرف القاف

الْقَلْب

قـال ابن هشام في (المغنى)[١] : القاعدة العـاشرة من فنـون كلامهم القَلْب :وأكثر وقوعه في الشّعر كقول حسّان رضي الله عنه :

٢٢١= كـأن سبيئـةً من بيت رَأْسٍ يكونُ مِـزاجَها عسـلٌ ومـاءُ[٢]

نصب (المِزاج)، فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر . وقول رؤبة :

٢٢٢ = ومَهْمَـهٍ مُغْبـرّةٍ أرجـاؤه كَـأَنَّ لَـوْنَ أرضـهِ سمـاؤُهُ[٣]

أي كأنّ لَوْنَ سمائه لِغُبْرَته لون أرضه، فعكس التّشبيه مبالغةً ، وخذف المضاف ، وقول عروة بن الورد :

---

(١) انظر المغنى ٢/٧٧٥ .

(٢) من شـواهـد : سيبـويـه ١/٢٣ ، والمقتضب ٤/٩٢ ، والمحتسب ١/٢٧٩ ، وابن يعيش ٧/٩١ ، ٩٣ ، والخـزانـة ٤/٤٠ ، والمغـنى ٢/٥٠٥ ، ٧٧٥ ، والهمع والدرر رقم ٣٩٢ .

(٣) من شـواهـد : ابن الشجـريّ ١/٣٦٦ ، والإنصـاف ١/٣٧٧ والمغنى ٢/٧٧٦ ، والعينيّ ٤/٥٥٧ ، والتصريح ٢/٣٣٩ .

٢٢٣ = ❊ فَديْتُ بنفسهِ نَفْسِي ومالي[١] ❊

وقول القُطامِيّ :

٢٢٤ = ❊ كما طيّنْتَ بِالفَدَنِ السّياعا[٢] ❊

الفَدَن : القَصْر ، والسّياع : الطينَ . ومنه في الكلام : أَدْخَلْت القَلَنْسَوة في رأسي ، وعرضت النّاقة على الحَوْض ، وعلى الماء ، قاله الجوهري وجماعة منهم : الكسائيّ والزمخشري ، وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرض الَّذِين / كَفرُوا على النّار ﴾[٣] . [٢٧٢]

وفي كتاب (التّوسعة) لابن السّكيت : أنّ عرضْتُ الحَوْضَ على النّاقة مقلوب . ويقال : إذا طلعت الجَوْزاءُ انتصب العودُ في الحِرْباء ، أي انتصب الحرباءُ في العود[٤] .

---

(١) تمامه :

❊ وما آلوكَ إلّا ما أطيقُ ❊

من شواهد : المغنى ٢ / ٧٧٦ . ومعنى لا ألوك : أي لا أعطيك . وفي القاموس : الألو : العطيّة .

(٢) صدره :

❊ فلمّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عليها ❊

وهو يشبه الناقة بالقَصْر لِسَمْنِها . وهو من شواهد المغنى ٢ / ٧٧٧ .

(٣) الأحقاف / ٢٠ ، ٣٤.

(٤) الحِرْباء بالكسر ، قال الأمير في حاشيته على المغنى : هي دويبة ضعيفة لا لاعَظْم لها ، فيحصل بقوة الحرّ اشتدادها ، تدور كيف دارت الشمس لمحبّتها =

وقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ ثُمّ في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سبعون ذِراعاً فاسْلُكوه ﴾[1] : إن المعنى : اسلكوا فيه سلسلة . وقيل : إنّ منه : ﴿ وَكَمْ من قَرْيَةٍ أهلكناها فجاءها بَأْسُنا ﴾[2] ، ﴿ ثُم دنا فتدَلّى ﴾[3] ، ﴿ اذْهَب بكتابي هذا فَأَلْقِهْ إِلَيْهم ثم تَولَّ عنهم فانْظُر ماذا يَرْجِعون ﴾[4]

= لها ، والأنثى : حِرباة. قال الأمير : في تاريخ الخطيب عن أبي محمد إسماعيل بن منصور الجواليقيّ البغدادي ، قال : كنت في حلقة والدي والناس يقرءون عليه فوقف عليه شاب ، وقال : يا سيدي ، بيتان من الشعر لم أفهم معناهما :

وصل الحبيب جِنانُ الخلد أسكنها وهجره النّار يصليني به النّارا
فالشمس في القوس أمست وهي نازلة إن لم يزرني وبالجوزاء إن زارا

فقال له والدي : يا بني : هذا من علم النجوم لا من علم الأدب ، ثم قام من الحلقة ، وآلى على نفسه ألّا يجلس في حلقته حتى ينظر في علم النجوم ، ويعرف سير الشمس ،
يعني إذا كانت الشمس في آخر القوس كان نهاية طول الليل ، وآخر الجوزاء نهاية قصره . قال الشيخ شرف الدين بن الفارض :
أعوام إقباله كاليوم من قصره ويوم إعراضه في الطول كالحجج
انظر حاشية الأمير ٢/ ٢٠٠ .

(١) الحاقّة / ٣٢ .

(٢) الأعراف / ٤ .

(٣) النجم / ٨ .

(٤) النمل / ٢٨ .

وقال الجوهريّ في : ﴿ فكان قَابَ قَوْسَيْن ﴾[١] : إنّ أصله : قَابَيْ قَوْسٍ ، فقلّب التثنية بالإفراد[٢] وهو حَسنٌ ، لأن القاب ما بين مقبض القَوْس وسِيَتِهِ[٣] أي طرفه ، وله طرفان ، فله قابان ، ونظيره قوله :

٢٢٥ = إذا أحسن ابنُ العَمِّ بعد إساءة فَلَسْتُ لشَرَّىْ فعلِهِ بِحَمُولِ[٤]

أي لِشَرّ فِعْلَيْه[٥] .

وقيل في : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِم ﴾[٦] : إن المعنى فَعَمِيتُم عنها . وفي : حَقِيقٌ على أن لا أقول [٧] : إن المعنى حقيقٌ عليَّ بياء المتكلّم ، كما قرأ نافع[٨] في ﴿ لَتَنُوءُ بالعُصْبة ﴾[٩] إنّ المعنى : لتنوء العصبةُ بها .

* * *

(١) النجم / ٩ .

(٢) في النسخ المخطوطة ، وط : « والإفراد » بالواو . وفي المغنى : « بالإفراد » وهو أوضح .

(٣) في القاموس : سية القوس بالكسر مخفّفة : ماعطف من طرفيها وجمعه : سِيات .

(٤) من شواهد : المغنى ٢/٧٧٨.

(٥) والفعلان : هما : الإساءة والإحسان : وشرهما : الإساءة .

(٦) القصص / ٧٦٦. وفي ط ، والمخطوطات : « عليكم » مكان : « عليهم » تحريف أمّا فَعُمّيت عليكم » فإنها في سورة هود /٢٨ ، وليست محل استشهاد .

(٧) الأعراف / ١٠٤ .

(٨) هي قراءة نافع والحسن أيضاً . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٦٢٥ .

(٩) قبلها : «ماإنّ مفاتحة لتنوء بالعصبة » القصص / ٧٦ .

قد يزاد على الكلام التّامّ فيعودُ ناقصاً

قال ابن جنّي : وذلك قولك : «قام زيد» كلام تامّ، فإن زدت عليه ، فقلت : إن قام زيد صار شَرْطاً واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد أخوك إن زدت عليه (أَعلمت) لم تكتف بالاسمين تقول : أعلمت زيداً بكراً أخاك . وتقول : زيد منطلق ، فإذا زِدْت عليه أنّ المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل في أنّ وصلتها ، فتقول : بلغني أن زيداً منطلق .

قال : وجماع هذا :أنّ كُلّ كلام مستقلّ زدْت عليه شيئاً غير معقود بغيره ،ولا مُقْتَضٍ لسواه ، فالكلام باقٍ بحاله نحو : زيد قائم ،وما زيد قائماً .

وإن زدت شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقِصاً .

وقال الأندلسّيّ في (شرح المفصل) : الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما /تكون بِنُقصان، فـ«أنّ» إذا دخلت على الجملة صَيّرتها جزء [٢٧٣] جملة أخرى ، وجعلتها في حكم المفرد ، فتحتاج في تمامها إلى أمر آخر ، كما أنّ (أنْ) المصدرية إذا دخلت على جملة صَيّرتها في حكم المفرد ، وأخرجتها عن كونها كلاماً .

❊ ❊ ❊

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتّصل به شيء آخر تغير إعرابه

من ذلك : ما أنت ، وما شأنك ، فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدها بنحو قولك : وزيداً فإن جئت به (فأنت) مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع أو ما تكون ، فلمّا حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعه بالفاعليّة ، أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير : مايكون ، و (ما) فيهما في موضع نصب خبراً لكان ، أو مفعولاً (لتصنع) .

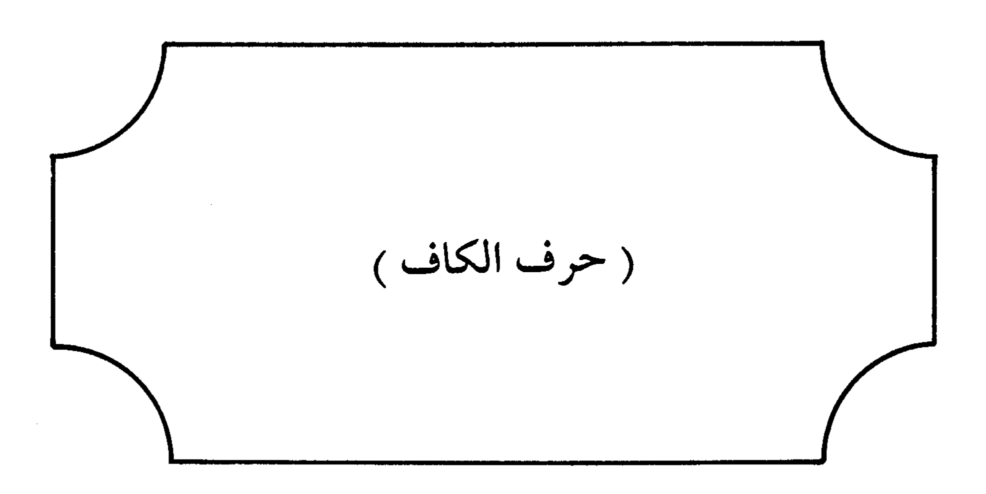
ومثل ذلك : كيف أنت وزيداً ، إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالاً ، إذ لا يقع مفعولاً به .

* * *

قرائن الأحوال قد تغنى عن اللفظ

قال ابن يعيش : وذلك أن المراد من اللّفظ الدّلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حاليّة أو غيرها لم يحتج إلى اللّفظ المطابق ، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتّأكيد ، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه .

وفروع القاعدة كثيرةٌ ، منها : حذف المبتدأ والخبر ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول .
وكل عامل جاز حذفه ، وكل أداة جاز حذفها .



(حرف الكاف)

كثرة الاستعمال اعْتُمِدَتْ
في كثير من أبواب العربية

منها: حذف الخبر بعد لولا ، قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : حذف خبر المبتدأ من قولك : لولا زيدٌ خرج عمرو لكثرة [٢٧٤] الاستعمال حتى رفض / ظهوره ،ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البسيط) : إنما اختصت (غُدْوة)بالنّصب بعد (لدن) دون (بكرة) وغيرها لكثرة استعمال (غدوة) معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

قال ابن جنّي : أصل (هَلُمّ) عند الخليل (ها) للتنبيه و (لُمَّ) أي : لُمّ بنا ، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : قد توسّعوا في الظروف بالتقدّيم والفصل ،وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال .

ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافة .

والتّنوين من : هذا زيد بن عمرو .

وقولهم : ايش ، ولم أُبَلْ[١] ، ولا أدر ، ولم يكُ .

وحذف الاسم في : لا عليك أي لا بأس عليك .

والتخفيف في (قد) و (قط) إذ أصلهما التّثقيل لاشتقاقهما من : قَدَدْتُ الشيء وَقَطَطْتُهُ .

وقولهم : اللهِ لأَفْعلنّ بإضمار حرف الجرّ ، قال سيبويه : جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً ، كما حذفوا (رُبّ) ، قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللاّمين من قولهم : لَاهِ أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخفّفوا الحَرْف على اللّسان[٢] .

وقال بعضهم : لَهْي أبوك فقلبت العينُ وجعلت اللاّم ساكنة ، إذْ صارت مكان العَيْن كما كانت العين ساكنة . وتركوا آخر الاسم مفتوحاً ، كما تركوا آخر (ابن) مفتوحاً . وإنما فعلوا ذلك به

(١) في اللِّسان : (بول) : ويقال : لم أُبال ، ولم أُبَل ، على القصر.

(٢) قال السيوّطيّ في الهمع : قال سيبويه في قول العرب : « لاه أبوك » ، حذف لام الجرّ وأل ، وهو شاذّ لا يقاس عليه ، ثم قالوا : لَهْيَ أبوك ، قلبوا وأبدلوا من الألف ياء ، وهو مبني لتضمنه معنى لام الجرّ المحذوفة كما بنى أمس ، لتضمّنه معنى لام التعريف على الفتح لخفّته على الياء .

وقال ابن ولاد : أصله : إله أبوك حذفت الهمزة ثم قالوا : لَهْيَ بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية . وقال المبرّد : المحذوفة لام التعريف ولام الأصل ، والباقية لام الجرّ . انظر همع الهوامع ٤/٢٢٦ .

لكثرته في كلامهم ، فغيّروا إعرابه كما غيّروه . ذكر ذلك ابن السّراج في (الأصول) .

قال ابن يعيش : الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التّخفيف ما لم يجز في غيرها .

وفي (تذكرة الفارسي) : حَكَى أبو الحسن والفرّاء : أنهم يقولون : ايش لك . قال : والقول فيه عندنا أنه : أي شيء، فخفّف الهمزة وألقى الحركة على الياء فتحرّكت الياء بالكسرة ، فَكُرِهَتْ الكسْرةُ[1] فيها، فَأُسْكنت فَلَحِقَها التّنوين ، فَحُذِفتْ لالتقاء السّاكنين ، [٢٧٥] كما أنه لمّا خفّف : هُوَيَرْم اخْوانَهُ ، فحذفت الهمزة وطرح / حَرَكَتُها على الياء كُرِهَ تحريكُها بالكسرة فأَسْكَنَها ، وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخْوان ، فالتّنوين في (ايشٍ) مثل الخاء في إخوانه .

قال : فإن قلت : الاسم يبقى على حَرْف واحد . قيل : إذا كان كذلك (شي)[2] ، في (ايش) ، وحسّن ذلك أن الإضافة لازمة فصار لزومه الإضافة مشبهاً له بما في نفس الكلمة حتى حُذِف منها ، فقالوا : فِيمَ، وبِمَ ، ولِمَ ؟. فكذلك : ايش .

وقال الزمّخشرّي في (المفصّل) في(الّذي) : ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرة الاستعمال خفّفوه من غير وجه ، فقالوا : اللّذِ ، بحذف

---

(١) في ط : السكرة ، تحريف

(٢) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « شيء » بالهمزة وفي بعضها الآخر : « شي » بدون همزة .

الياء، ثم اللَّذْبحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزوا بلام التّعريف، الذي في أوله .كذا فعلوا في التي .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : إنّما بُنِيتْ (أَيْنَ) على الفتح لكثرة الاستعمال ، إذْ لَوْ حُرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثِقَلُ الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر ، وهي مما يكثر استعماله ، فكان يؤدّي ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

قال : ومما يبيّن لك :أن كثرة الاستعمال أوجب فتح أين : أنهم قالوا : جَيْرِ، فحرّكوا بالكسر على أصل التقاء السّاكنين ، واحتملوا ثِقل الكسرة والياء لمّا كانت قليلة الاستعمال ، لأنها لا تستعمل إلا في القَسم ، وهي مع ذلك من نادر القسم .

قال : وكذلك (ثَمَّ) بنيت على الفتح ،إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا نضاف ثِقلُ الكسر إلى ثِقَل التضعيف مع أنها كثيرة الاستعمال ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل .

قال : وكذلك إنّ وأخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على أصل التقاء الساكِنيْن استثقالاً للكسرة مع التضعيف ، أو الياء في ليت مع أنّ هذه الحروف كثيرة الاستعمال ، فلو كسرت لأدّى ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

وقال ابن النحاس في (التّعليقة : (إنما لزم إضمار الفعل في باب التّحذير ،لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه .

وقال الرّماني : لأنّ التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجاب لا يحتمل تطويل الكلام ،لئلاّ يقع المخوف بالمخاطب [٢٧٦] قبل تمام الكلام / .

وقال ابن يعيش في (شرح المُفصل) : اعلم أنّ اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوتُ التّخفيف ، ولمّا كان القَسَم مما يكثر استعماله ،ويتكرّر دوره بالغوا في تخفيفه ،من غير جهة .

فمن ذلك حذف فعل القسم نحو : بالله لأقومن أي أحلف ، ورُبّما حذفوا المقسم به،واجتَزْوا بدلالة الفعل عليه نحو أُقْسِمُ لأَفْعَلَنّ . والمعنى : أقسم بالله .

ومن ذلك :حذف الخبر من الجملة الابتدائيّة نحو : لعمرك وأيمن الله ، وأمانة الله ،فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار .

ومن ذلك : إبدال التاء من الواو نحو : « تاللّه تفتوء »[١] ،

ومن ذلك قولهم : « لعمر اللّه » فالعمر : البقاء والحياة .

وفيه لغات : عَمْر بفتح العين وسكون الميم ، وبضمّ العين وسكون الميم ، وبضمّهما ، فإذا جئت إلى القسم لم تستعمل منه إلا

---

(١) يوسف / ٨٥ .

المفتوح العين ، لأنها أخف اللغات الثلاث ، والقسم كثير فاختاروا له الأخفّ .

وقال أبو البقاء في (التّبيين) : لاسم الله تعالى خصائص : منها : دخول (يا) عليه مع وجود اللاّم فيه .

ومنها : زيادة الميم في آخره نحو : اللهم . ولا يجوز في غيره .

ومنها : دخول تاء القسم عليه نحو : تاللّه .

ومنها : التفخيم . ومنها الإبدال كقوله : ها الله ، وآلله ، وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال أيضاً : يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك في غيره ، ووجْهُهُ : أن الشيء إذا كثر كان حذفه كذكره ، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الأعلام دون غيرها . وإنّما سوّغ ذلك الكثرة .

وقال ابن النحاس في التعليقة) : إذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الأول نحو : مِنَ النَّاس طلباً للخفّة فيما يكثر إستعماله ، ويقلّ الكسر لثقل تَوالِي الكسرتين فيما يكثر استعماله .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : شرط التّرخيم أن يكون المرّخم منادًى ، وذلك لأنه حذف ، والنّداء يكثر استعماله ، ولذلك

أوقعوه على الحَيّ والميّت والجماد ، فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التّنوين وياء المتكلم / المضاف إليها ، [٢٧٧] قال : وشرطه أن يكون علماً. وإنّما رخموا صاحباً فقالوا : يا صاح ، لأنه لما كثر إستعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العَلَم .

قال واختُصّ يا بن أمّ ،ويا بن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال ، حتى إن العرب تلقى الغريب ، فتقول له يا بن أمّ ، ويا ابن عمّ استعطافاً وتقرّباً إليه ،وإن لم يكن بينهما نسبٌ .

قال : وإنما وجب إضمار الفعل العامل في المنادى وفي التّحذير لأنّ الواضع تصوّر في الذّهن أنه لو نطق به لكثُر استعماله ، فألزمه الإضمار طلباً للخفّة لأن كثرة الاستعمال مظنّة التّخفيف . وأقام مقامه في النّداء حَرْفاً يدلّ عليه في محلّه .

وقال : المصدر الذي يجب إضمار فعله إنما وجب إضماره لكثرة الاستعمال . ومعنى كثرة الاستعمال : أنه تقرّر في أذهانهم أنهم لو إستعملوها لكثُر استعمالها ، فخفّفوها بالحذْف ،وجعلوا المصدر عِوَضاً منها .

وقال ابن الدّهان في (الغُرّة) : ذهب الأخفش :إلى أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصوّرته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من استعماله فابتدؤا بتغييره عِلْماً بأنه لا بُد من كثرة استعماله الدّاعية إلى تغييره كما قال .

٢٢٦ = رأى الأمر يُفْضِي إلى آخَر فـصـيّـر آخِـرَهُ أَولا[1]

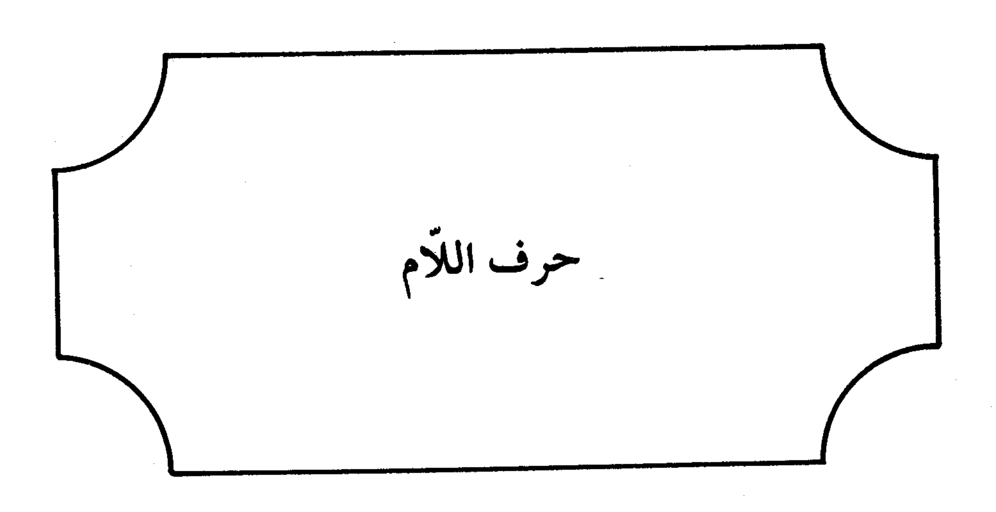
وقـال السّخاويّ في (شـرح المفصل) : هم يغيّـرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في : لَمْ أُبَلْ ، وربما ألحقوا فيه كقولهم : أمهات وكقولهم : اللهم ، ويا أبت ، ويا أمت .

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) قائله مجهول .

من شـواهـد : الخصـائص ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ، ١٧٠ ، والمحتسب ١/١٨٨ ، وابن يعيش ٥ /١٢٠


حرف اللّام

اللّبْس محذورٌ

ومن ثَمّ وُضِع له ما يزيله إذا خيف ، واسْتُغْنِي عن لحاق نَحْوه إذا أُمِن .

فمن الأول : الإعـراب إنما وضـع في الأسماء ليـزيل اللّبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنـه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ، لأنها دلالة على معانيها بصيغها المختلفة ، فلم تَحْتَجْ إليه .

ولمّا كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل / اللَّبس عند اعتوارها . [٢٧٨]

ومنه :رفع الفاعل ونصب المفعـول ، فإن ذلـك لخوف اللّبْس منهما لو استويا في الرفع أو في النّصب .

ومن ذلـك : قـال في (البسيط) يُضـاف إلى اسم الفـاعـل المتعدّى إلى المفعول دون الفاعل ،لأن إضافته إلى الفاعل والمفعولِ تُفضى إلى اللّبْس ،لعدم تعيّن المضاف إليه ،فالتزم إضافته إلى المفعول

ليحصل بذلك تعيّن المضاف إليه ، بخلاف الصّفة المشبّهة واسم الفاعل من اللاّزم ، فإنه لا لَبْس في إضافته إلى فاعله لتعيّنه، فجازت إضافته لذلك .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : كان قياس اسم المفعول من الثّلاثِيّ نحو: ضرب وقتل على : مَفْعِل بأن يقال : مَضْرِب وَمَقْتَل ليكون جارياً على يَضْرِب ،وَيَقْتُل إلاّ أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو : مُكْرَم ومُضرَب من أكرم وأضْرَب. وخصّ الثلاثِيّ بالزيادة ؛ لِقِلّة حروفه .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : قياس التفضيل في أفعل أن يكون على الفاعل نحو: زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول نحو : خالد مفضول ، وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التّفضيل على الفاعل بالتّفضيل على المفعول ، فلما كان يُفْضِي إلى اللّبْس كان التفضيل على الفاعل أولى ، لأنه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضلة فكان التّفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك: قال في (البسيط) : الجمهور على أنّ الصّرف عبارة عن التّنوين وحده ، وعلّة منع الصّرف إنما أزالت التّنوين خاصّة وليس الجَرّ من الصّرف ، وإنما حذف مع التّنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلّم لأنه حكى : حذف ياء المتكلّم ، وإبقاءِ

الكسرة في غير النِداء قال :

٢٢٧ = * شَرِقَتْ دُموعٌ بِهِنّ فَهْيَ سُجومُ[١] *

وكراهة أن يلتبس بالمبنّيات على الكَسر نحو حذام .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : فائدة العَدْل في الأعلام خفّة اللّفظ ، وَرَفْع لبس الصّفة ، لأن فاعلاً أصل وضعه الصّفة ، فإذا عدل إلى فُعَل زال ذلك اللّبْسُ/ . [٢٧٩]

وقال : تكسير الصّفة ضعيفٌ ؛ لأنها إذا كسّرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصّور عند حذْف الموصوف نحو : قامت الصِّعاب تحتمل الرجال والنّساء ، وإذا جمعت بالواو والنّون ، والألف والتاء انتفى اللّبس .

ومن ذلك : يجوز أن يقال في النّداء : يا أبتِ ، ويا أمّتِ بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء عنها .

قال ابن يعيش : ولا تدخل هذه التّاء عِوَضاً فيما لـه مؤنث من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي : يا خالة ويا عمة لم يجز ، لأنه كان يلتبسَ بالمؤنث . فأما دخول التاء على الأُمّ فلا إشكال ، لأنها مؤّنثة ، وأمّا دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو : راوية وعلاّمة .

---

(١) في اللسـان : « سجم » : سجم العينُ والدمعُ الماءَ يَسجُم سُجُوماً وسجاماً : إذا سال ، والشاهد قائله مجهول .

ومن ذلك : قولهم لِلّه درّه من فارس ، وحسبك به من ناصر .

قال ابن يعيش : فإن قيل : كيف جاز دخول (مِنْ) هنا على النّكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادهـا ، ولا يقال : هـو أفرس مِنْـكَ مِنْ عَبْدٍ[١] ولا عندي عشرون من درهم، بل يرد إلى الجمع عند ظهور (مِنْ) نحو : من العبيد ، ومن الدراهم .

فالجواب أن هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن ؛لتخلّصه للتّمييز .

ومن ذلك : قال ابن يعيش : إنما أتى بالمضمرات كلّها لضرب من الإيجاز واحتراساً من الإلباس ،أمّا الإيجاز فظاهر ، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكـون ذلك الحـرف كجزء من الاسم .

وأما الإلْباس ، فلأن الأسماء الظاهرة كثيـرة الاشتراك ، فـإذا قلت : زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثّاني أنه غير الأول . وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذاالتبست ،وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصّفاتُ . والمضمراتُ لا لَبْس فيها فاستغنت عن الصّفات ، لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلّم والمخاطب

---

(١) في ط ،والنسخة المغربية : « أفرس » ، وفي نسخة المتحف البريـطاني حذفت هذه الكلمة وليس في مكانها بياض، وفي النسخ الباقية حذفت ، ومكانها بياض .

وتقدّم ذكر الغائب تغني عن الصفات .

ومن ذلك : قال ابن فـلاح في (المغنى) : إنما ضُمّ حـرف المضارعة في الرّباعي دون غيره خيفة التباس[١] الرّباعي بزيادة الهمزة بالثّلاثّي نحو : ضربَ يَضْرب ،وأكرم يُكْرِمُ ، لأن الهمزة في الرّباعيّ [٢٨٠] تزول مع حرف المضارعة / فلو فتح حرْف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرّباعي ؟ ثم حمل بقيّة أبنية الرّباعي على ما فيه الهمزة .

وإنما خُصّ الضّم بالرّباعي ، لأن الثـلاثي أصل ، والـرّباعي بزيادة الهمزة فَرْعٌ ، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، وما زاد على الثّلاثي محمول على الثّلاثّي .

وخرج عن هذاالأصل :أهَراق يُهَريق ، واسطاع يُسْطِيع ،فإنه ضم حرف المضارعة منهما مع أنهما أكثر من أربعة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قيـاس ، والمعنى على الفعل الرباعي ،فهما في حكم العدم .

والثاني : أنهما جُعلا عِوَضاً عن حركة عين الكلمة ، فإنها نقلت إلى فائها ، وإذا كانا عِوَضاً عنها لم يعتدّ بهما حرفان مستقّلان ؛ فلذلك لم يتغيّر حكم الرّباعيّ . ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخماسي وتغيّرت صيغة الرّباعيّ من الضّم وقطع الهمزة .

(١) في ط : «القباس » مكان : « التباس » ، تحريف ظاهر .

وإنّما حكمنا بكونها بدلاً عن نقل حركة العين إلى الفاء ، وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضي عِوَضاً،لكون الرّباعي لم تتغيّر صيغته بهما ، فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عِوَضاً عن نقل الحركتين ، لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف بعوّض عنهما مع وجودهما ؟ انتهى .

ومن ذلك: قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : تقول في التعجب : ما أحسننا ـ وفي النفي ما أحسنّا ، وفي الاستفهام : ما أحسننا ؟ . لا تدغم في التعجّب ولا في الاستفهام ،لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنّفي بهما .

ومن ذلك : قال ابن النحاس في (التعليقة) : لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة نحو: إني ـ هذا ـ أفعل كذا ، لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضّمير ، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضّمير ؛ ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة ، فلا يقال : إنّا ـ قوماً ـ نفعل كذا ؛ لأن النكرة لا تزيل لَبْساً .

ومن ذلك : قال ابن فلاح في (المغنى) : إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريّين ، لئلا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة / العارية عن قصد النّداء ، لا يقال : [٢٨١] ينتقض هذا بالعَلَم ، لأنه تلتبس العلميّة المقترنة بقصد النداء بالعلميّة العارية عن قصد النداء ، لأنا تقول : بناؤه على الضّمّ في أعمّ الصور

قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .

قال : وإنّما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به ، لئلاّ يلتبس لامُهُ بلام الابتداء ، فإنها مفتوحةٌ مثلها ، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبنيّ في حالة الوقف .

ومن ذلك : لم يجمعوا حَيّة على : حَيّ ، لئلا يلتبس بالحيّ الذي هو ضدّ الميّت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ، ونعامة ، وحمامة ، وجرادة ، فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء ، وكذا في مذكّره .

قال الكسائي : سمعت كُلّ هذا النوع يُطرح من ذَكَرِه الهاء إلا في حيّة فإنهم يقولون : حيّة للمذكّر والمؤنث فيقولون : رأيت حيّة على حيَّة ،فلا يطرحون الهاء من ذَكَره[1] .

ومن ذلك : إذا التقى ، ساكنان ، وخيف من تحرّك أحدهما بالكسر الإلباسُ حُرّك بالفتح نحو : أنتَ في خطاب المذكر ، واضْرِبَنْ ، ولا تَضْرِبَنْ في خطابه ،لأنه لو حرّك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنّث .

ومن ذلك : إذا خيف من النّسب إلى صدر المضاف لَبْسٌ حذف

---

(١) وفي اللسان : « حيا » : على أنه قد روى عن العرب : رأيت حيّاً على حيّة أي ذكراً على أنثى . وجمع الحية : حَيوات . وفي الحديث لا بأس بقتل الحيوَات ، واشتقاق الحيّة من الحياة ، ويقال : هي في الأصل : حَيْوة فأدغمت الياء في الواو ، وجعلتا ياء مشدّدةً .

الصّدر ونسب إلى العجُز ، فيقال في النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل : منافِيّ، وأشهلِيّ ، لأنهم لو قالوا : عبديّ لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس فإنهم قالوا في النسبة إليه :عبدي، فرقوا بين ما بكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده ، ويتعرّف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالبٌ،أو طرأت عليه العلميّة - وبين ما ليس كذلك، فإن القَيْس ليس بشيءٍ معروف معيّن يضاف إليه عبد .

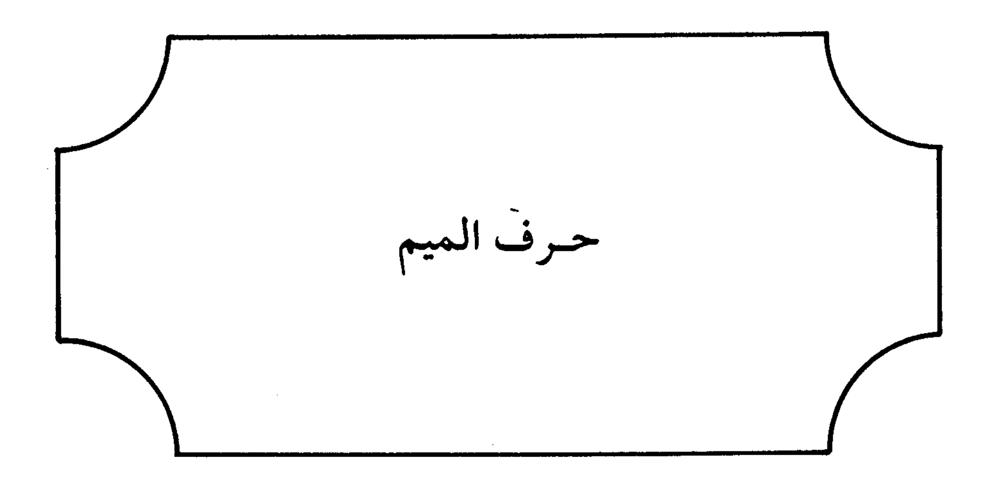
وقال الأخفش في (الأوسط): في النسب إلى المركّب المزجي : وإن خفت الالتباس قلت : رامي هرمزي(١)

ومن الثاني: عدم لحاق التّاء في صفات المؤنث الخاص بالإناث كـ «حائض» وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جداً، لأنها لاختصاصها بالمؤنث / أمن اللبس فيها بالمذكّر، فلم يَحْتَجْ إلى [٢٨٢] فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما لم يجز حكاية المضمر والمشاربه وإن كانا من جملة المعارف، لأن كلاًّ منها لا يدخله لَبْس .

* * *

(١) رام هرمز : اسم بلد


حرف الميم

حرف الميم

ما حُذِف للتّخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصّل) .

ومن فروعها : أنهم قالوا : ذَلَذِلٌ[١] وَجُنَدِلٌ[٢]، فاجتمع في الكلمة أربع متحرّكات متواليات ، لأن المراد: ذلاذل ، وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفاً ، وما حذف للتّخفيف كان في حكم المنطوق به .

ومن فروعها : قال ابن فلاح في (المغنى) : أفصح اللّغتين للعرب في حذف الترخيم أن يكون المحذوف مراداً في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنّي في (الخصائص[٣]): باب في أن المحذوف إذا

---

(١) في القاموس : « ذلّ » : الذّلَذِلُ ، والذّلَذِلَةُ بفتح ذالهما الأولى ، ولامهما وكـ «عُلَبِط و عُلَبطة»، وهُدْهدٍ ، وزِبرج : أسافل القميص الطويل .

(٢) جُنَدِل كـ « عُلَبط » : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وقد تفتح جيمه . انظر القاموس وانظر : ذلذل ، وجندل في الممتع ١/ ٦٩ ، وهمع الهوامع ٦/ ١٣ ، ١٦٦ .

(٣) انظر الخصائص ١/ ٢٨٤ .

دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلَّا أن يَعْتَرِض هـناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه .

ومن ذلك :أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض ،ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول : القِرْطاسَ واللهِ ، أي أصاب القرطاس ، فأصاب الآن في حُكْم الملفوظ به البتّةَ ، وإن لم يوجد في اللّفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللّفظ به ،وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده : زيداً ،أي اضْرِبْ زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللّفظ به ،وكذلك قولهم للقادم من سَفَرَ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ،أي قَدِمْت خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وقولك : قد مررت برجلٍ إن زيداً وإن عمراً ،أي إن كان زيداً وإن كان عمراً ، وقولك للقادم من حجِّه : مبرورٌ مأجورٌ أي أنت مبرور مأجورٌ ، ومبروراً مأجوراً .

أي قدمت مبروراً مأجوراً . وكذلك قولهم :

٢٢٨ = *رَسْمِ دار وَقَفْتُ في طَلَلْهِ[١] *

أي ربّ رسم دار وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك اللّه أي بخير ويحذف الباء / لدّلالة الحال عليها؛ [٢٨٣] لجَرْي العادة والعُرْف بها .

وكذلك قولهم : الّذي ضَرَبْتُ زيدٌ تريد الهاء وتحذفها ، لأن في

---

(١) تمامه :

*كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ *

نسب لجميل . من شواهد الأشموني ٢ /٢٣٣ ، واللسان : (جلل) .

الموضع دليلاً عليها .

وعلى نحْوٍ من هذا يتوجّه عندنا قراءة حمزة :﴿ **واتّقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحامِ** ﴾[١] .

ليسَت هذه القراءة عندنا من الإبعاد والضّعف على ما رآه فيها أبو العباس بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : لمْ أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها ،كما حُذِفَتْ لتقدّم ذكرها أيضاً في نحو قولك : بمن تَمْرُر امرر، وعلى من تنزل أنزل .

وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله :

٢٢٩ =وإنِّيَ مِنْ قوم بِهِمْ يُتَّقى الْعِدَا
ورأْبُ الثَّأْيِ والجانِبُ المتخوَّفُ [٢]

(١) النساء /١ ، وقد قرأ بها أيضاً : المطوعي ، وإبراهيم النخعيّ ، وقتادة ، والأعمش .انظر قراءة رقم ١٣٥٨ في معجم القراءات .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢٨٦/١ ، واللسان : رأب ، وانظر ديوانه ٢٩/١ . والمقصود بالجانب المتخوّف : الثغر الذي يخشى أن يدخل منه الأعداء وفي الديوان المتخوِّف بكسر الواو ، والصواب بفتحها،لأن الثغر مكان التخوّف . وفي الخصائص ضبطت الواو بالكسر .

أي وبهم رأبُ الثأي[١] ، فحذف الباء في هذا الموضع ؛ لتقدمها في قوله : بهم يُتّقى العِدا ، وإن كانت حالاهما مختلفين ، ألا ترى أن الباء في قوله : « بهم يُتّقى العدا » منصوبة الموضع ، لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو «يتّقي » كقولك : بالسّيف يضرب زيدٌ .

والباء في قوله : «وبهم رأب الثأي» مرفوعة الموضع عند قوم .

وعلى كُلّ حال فهي متعلقة بمحذوف ، ورافعة للرّأب ـ ونظائر هذا كثيرة ـ كان[٢] حذفُ الباءِ من قوله (والأرحامِ) لمشابهتها الباء في (بِه) موضعاً وحُكْماً أَجْدَرَ .

وقد أجازوا (تبًّا) له ، (ويلٌ) على تقدير : ويلٌ له ، فحذفوها ، وإن كانت اللاّم في «تبًّا له» لا ضمير فيها ، وهي متعلّقة بنفس (تبًّا) مثلها في (هُلَمّ لك) ، وكانت اللاّم في (ويلٌ » خبراً ومتعلّقة بمحذوف فيها ضمير .

فإن قلت : فإذا كان المحذوف لدلالة عَلَيْهِ عندك بمنزلة الظّاهر فهل تجيز تُوكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الّذي ضربت زيدٌ ، فتقول : الذي ضربت نَفْسَهُ زيدٌ كما تقول : الذي ضَرَبْتُه نَفْسَه زيدٌ ؟ .

قيل : هذا عندنا غير جائز وليس / ذلك ، لأن المحذوف هنا [٢٨٤]

---

(١) الثأى : القتل والفساد .

(٢) جواب « وإذا جاز للفرزدق » المتقدّم ذكره .

ليس بمنزلة المُثبت بل لِأمرٍ آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التّخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضْتَ الغرض ، وذلك أن التّوكيد والإسهاب ضِدّ التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان فلم يَجُزْ أَنْ يجتمعا ، كما لا يجوز إدغام الملحق نحو : اقعنسس ،لما يحلق فيه من نَقْض الغَرَض .

ومن هذا الباب قولهم : راكب النّاقة طَليحانِ أي راكب النّاقة والناقة ،فحذف المعطوف، لتقدّم ذكر النّاقة الدّالّ عليه . ولما كان المحذوفُ لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مُثّنًى .

وقال ابن هشام في (المغنى) : أوّل مَنْ شرط لِلْحَذف أن لا يكون مؤكّداً الأخفش ، فإنه منع في نحو :«الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : نَفْسَهُ لأن المؤكِّدَ مريدٌ للطول،والحاذف مريدٌ للاختصار .

وتبعه الفارسِيّ فَرَدّ في كتاب (الإغفال)[١] قَوْلَ الزجاج في « إنّ هذانِ لساحران »[٢] إن التّقدير : إنّ هذان لهما ساحران ،

(١) الإغفال: موضوعه تعليق وإصلاح لأخطاء الزجاج في معانيه هذا وقد أخطأ القفطيّ في (إنباه الرواة) ١ / ٢٧٤ حيث ذكر أن لأبي علي الفارسي كتاب « الإغفال » فيما أغفله الزجاجيّ في المعاني ، ولم يتنبه محقق الإنباه لهذا السهو من القفطي ، لأن الإغفال للفارسي فيما أغفله الزجاج لا الزجاجي انظر تحقيق هذا ونسخ الإغفال والحديث عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » للمحقق ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات ، وقد نسبت إلى نافع وآخرين وقد ضم المعجم تسع قراءات لهذه الآية .

فقال : الحذف والتوكيد باللّام متنافيان .

وتبع أبا عليّ أبو الفتح فقال في (الخصائص)[1] : لا يجوز : الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ زَيدٌ كما لا يجوز إدغام نحو : اقعنسس لما فيهما جميعاً مِنْ نَقْضِ الغَرَض .

وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كضربْت ضَرْباً ، لأن المقصود تقوية عامله ، وتقرير معناه والحذْفُ منافٍ لذلك .

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما ، كيف يُنْطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسُهُما . وينصب بتقدير : أعْنيهما .

ووافقهما على ذلك جماعة . واستدلوا بقول العرب :

٢٣٠ = * إنّ محلا وإنّ مُرْتَحلا[2] *

---

(١) انظر الخصائص ١/٢٨٧

(٢) تمامه :

* وإنّ في السَّفْرِ ما مضى مَهلا *

من شواهد : سيبويه ١/٢٨٤ ، والمغنى ١/٨٧ ، ٢٦٣ ، ٢/٦٧٤ ، ٧٠٠ ، وابن الشجري ١/٣٢٢ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ، والخزانة ٤/٣٨١ .

« وإنّ مالاً وإنّ ولداً » ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكّد بإنّ .

وفيه نظرٌ فإنّ المؤكّد نِسْبةُ الخبرِ إلى الاسم لا نَفْس الخبر .

وقال الصّفّار : إنما فَرّ الأخفش من حـذف العائـد في نحو : [٢٨٥] الذي رأيته / نَفْسَـهُ زيدٌ ، لأن المقتضى لحـذفه الـطّول ، ولهذا لا يحذف في نحو : الذي هو قائم زيدٌ ، فـإذا فَرّوا من الـطّول فكيف يؤكدون ؟ .

وأمـا حذف الشيء لـدليل وتـوكيده فـلا تنـافي بينهمـا ، لأن المحذوف للدّليل كالثابت .

ولبدر الدّين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه .

انتهى ما أورده ابن هشام في (المغنى) .[١]

والبحث الذي أشار إليه هو مـا قال ابن المصنّف في (شـرح الألفية) .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إذا كان للفعـل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرّح لفظاً وتقديراً دون المصرّح لفظاً فقط : وكذلك عمل الفرزدق في قوله :

(١) انظر المغنى ٢ / ٦٧٤ .

٢٣١ = * مِنّا الّذِي اخْتِير الرّجالَ سماحةً[1] *

فـأقام المصرّح وهو الضمير المستترفي اختير ونصب غير المصرّح وهو الرّجال .

ولا تحفل بقول من قال : يجوز إقامة أيهما شئت ، وذلك أن القاعدة : أنّ المحذوف المنويّ كالملفوظ به ، وههنا حرف الجر المحذوف مرادٌ ، فلو ظهر لم يجز إلاّ إقامة المصرّح ، فكذلك إذا كان مراداً . انتهى .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيراً وإنما يحذف للعلم به ، وهومراد ،فهو في حُكْم المنطوق

* * *

---

(١) تمامه :

* وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازعُ *

من شواهد : سيبويه ١٨/١ ، وابن الشجريّ ١/ ١٨٦ ، ٣٦٤،وابن يعيش ٥١/٨ ، والخزانة ٦٧٢/٣ ، والهمع والدرر رقم٦٣٨ ،وهو مطلع قصيدة للفرزدق بعده :

ومنّا الذي أعطى الرسول عطيّةً   أُساري تميمٍ والعيونُ دواسع

ومنها البيت المشهور :

أولئك آبائي فجئني بمثلِهِمْ   إذا جمعتنا يا جريرُ المجامُعُ

انظر ديوانه ٤١٨/١ طبع صادر بيروت .

ما كان كالجزء من متعلّقه
لا يجوز تقدمه عليه
كما لا يتقدّم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع :

الأول : الصّلة لا تتقدّم على الموصول ولا شيءٌ منها، لأنها بمنزلة الجزء من الموصول .

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجزء منه .

الثالث : الصّفة لا تتقدّم على الموصوف ، لأنها من حيث إنّها مكملة له ، ومتممة له أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدّم عليه .

الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور، فلا يتقدّم عليه المجرور .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد : الجارّ والمجرور كالشيء الواحد . والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . والفعل والفاعل كالشيء [٢٨٦] الواحد . والصّفة والموصوف / كالشيء الواحد .والصلة والموصول كالشيء الواحد .

ما يجوز تعدّدُه وما لا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ وفيه خلاف ، منهم من أجازه مطلقاً ، وبه جزم ابن مالك .

ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق إلا أن يريد اتّصافه بذلك في حِينٍ واحدٍ ، فيجوز نحوُ : هذا حُلْوٌ حامِضُ أي : مزٌّ ، وهذا أعْسر يَسَرٌ[1] ، أي : أضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار مَنْ عاصرناه من الشّيوخ .

الثاني : الحال وفيه خلاف، قال في (الارتشاف) : ذهب الفارِسِّي وجماعة : إلى أنه لا يجوز تعدّدُه ، ويجعلون نحو قولك : جاء زيد مسرعاً ضاحِكاً الحالَ الأوَّلَ فقط ، وضاحكاً صِفةُ (مُسْرِعاً) أو حالاً من الضمير المستكن .

وذهب ابن جنّي إلى جواز ذلك .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) : الحال شبيهٌ بالخبر،

(١). يقال : « رجُلٌ أعْسَرُ يَسرٌ » إذا كان يعمل بيديه جميعاً ، ويقال : « امرأةٌ عَسْراءَ يَسَرةٌ » ؟ إذا كانت تعمل بيديها جميعاً .
ولا يقال : « أَعْسَرُ أيسر » للرجل : ولا : « عسراء يسراء » للمرأة ، وعلى هذا كلام العرب . انظر اللسان : « عسر » .

وشبيه بالنّعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبرانِ فصاعداً ، أو نعتان فصاعداً ،فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعِداً .

وزعم ابن عصفور : أن فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال قِياساً على الظروف ، وقال : كما لا يقال : قمت يوم الخميس يوم الجُمعة كذلك لا يقال : جاء زيدٌ ضاحِكاً مُسرِعاً . واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيد راكِباً أحسن منه ماشِياً ، قال : فجاز هذا كالظّرف نحو : زيد اليومَ أفضل منه غداً ، وزيد خَلْفك أسرع منه أمامَك، قال : وصحّ هذا في أفعل التفضيل ، لأنه قام مقام فعلين ألا ترى أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غداً : زيدٌ يزيد فضله اليوم على فضله غداً .

الثالث : المستثنى والجمهور على أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان .

وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحدٌ إلاّ زيدٌ دِرْهماً ، وما ضرب القوم إلاّ بعضُهم بَعْضاً .

الرابع : الظرف وتعدّده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتّفقوا على أن الفعل لا يعمل في ظرفين، لا يقال مثلاً : قمت يوم الجمعة يوم السبت ، لأن وقوع قيام واحد في / يوم الجمعة ويوم السبت محال . [٢٨٧]
وكذا : جلست أمامك خَلْفك لأنّ وقوع جلوس واحد في مكانين

محـال ؛ ولهـذا قـالـوا في قـولـه تعـالى : ﴿ ولن يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾(١) : لايصح أن يكون « إِذْ » ظرفاً لينفع ، لأنه لا يعمل في ظرفين .

الخامس : النّعت ويجوز تعدّده بلا خلاف .

السادس : عطف البيان ، ذكره الزّمخشريّ في قوله تعـالى : ﴿ مَلِك النّاسِ إِله النّاس ﴾(٢) : أنهما عطفا بيان لربّ النّاس .

وقال أبو حيان : لا أنقُلُ عن النّحاة شيئاً في عطف البيان ،هل يجوز أن يكرّرَ المعطوف في علم واحد أم لا يجوز ذلك ؟ .

السابع : البدل ، قال أبو حيان في البَحْر : أما بدل البَدَاء عند من أثبته ،فيكرّر فيه الإبدال ،وأما بدل الكُلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نصّ عن أحد مِنَ النّحويين أَعْرِفُه في جواز التّكرار فيها أو منعه إلاّ أنّ في كلام بعض أصحابنا ما يدلّ على أن البدل لا يتكرّر .

* * *

مراجعة الأصول

فيها مباحث :

(الأول) : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجـع ، قال ابن

(١) الزخرف / ٣٩ .

(٢) الناس / ٢ .

جنّي : اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما : إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر ما لا يمكن مراجعته ، لأنّ العرب انصرفت عنه فَلَمْ تَسْتَعْمِلْهُ .

فالأول منه كالصّرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وَجْهين : فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه .

ومنه إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح نحو قوله :

٢٣٢ = لا بارك اللّهُ في الغواني هَلْ
يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنّ مُطّلَبُ[١]

وبقيّة الباب :

ومنه إظهار التّضعيف كـ « لَحِحَتْ » [٢] عينه ، وضبب[٣] البلد ، وألِلَ[٤] السّقاءُ . وقوله :

٢٣٣ = * الحمد للّه العليّ الأجلل[٥] *

---

(١) لابن قيس الرّيات ، ديوانه / ٣ .
من شواهد : سيبويه ٢ / ٥٩ ، والمحتسب ١ / ١١١ ، والخصائص ١ / ٢٦٢ ، ٢ / ٣٤٧ ، والمنصف ٢ / ٦٧ ، ٨١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٦ .

(٢) لَحِحَتْ عينه كَسَمع : لصقت بالرّمص . انظر همع الهوامع ٥ / ٢٩ .

(٣) في القاموس : « ضَبب » : أرض ضَبة : كثيرته أي كثيرة الضِّباب .
هذا والضّباب بكسر الضاد : جمع ضَبٍّ .

(٤) ألل السّقاء : فسد ، وتغيرَت رائحته

(٥) سبق ذكره رقم

وبقية الباب ، ومنه قوله :

٢٣٤ = ❊ سَماءُ الإلهِ فوق سَبْعِ سَمائِيا[١] ❊

ومنه قوله :

٢٣٥ = ❊ أَهْبَى التّراب فوقه إهْبابا[٢] ❊

وهو كثير .

والثاني : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة وذلك كالثّلاثي المعتلّ العين نحو : قام وباع ، وخاف ، وهاب ، وطال ، فهذا لا يراجع أصله أبداً ، ألا ترى / أنه لم يأت عنهم في نَثْرٍ [٢٨٨] ولَا نَظْم شيءٌ منه مُصَحَّحا نحو : قوِم ولا بَيع ولا خَوفِ وكذلك مضارعه نحو : يَقُوم وَيَبِيعُ

فأما ما حكاه بعض الكوفيّين من قولهم : هيُوءَ الرّجل من الهَيْئة فوجْهُه أنه خَرَج مَخْرَج المبالغة فلحق بباب قولهم : قضو الرجل : إذا جاد قضاؤه ورُمَو : إذا جاد رَمْيُهُ .

---

(١) نسب لأميّة بن أبي الصلت . وصدره :

❊ له ما رأتْ عينُ البصير وَفَوْقَهُ ❊

ويروى : ❊ فوق ست سمائيا ❊ .

كما ذكر ابن جني عن أبي عليّ . انظر الخصائص ١/٢١٢ .

مّن شواهد : سيبويه ٢/٥٩ ، والمقتضب . ١/١٤٤ ، والخصائص ١/٢١١ ، ٢/٣٤٨ ، والمنصف ٢/٦٦ ، ٦٨ ، والخزانة ١/١١٨ واللسان : « سما » .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٣٤٨ .

فكما بُنِيَ فَعُل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فَعُل مما عيَنه ياء ، وعلّتْهما وجميعاً أن هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته ـ بما[1] فيه من المبالغة ـ لباب التعجّب ، ولِنِعْم وبئس .

فلمّا لم يتصرّف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالِفاً للباب ؛ ألا تراهم إنما تحامَوْا أن يبنوا فَعُل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بُعْتُ أَبوعُ ، ويَبُوع ، وبُوعا ، وبُوعوا ، وبُوعِي ونحو ذلك من تصاريفه .

وكذلك لو جاء فَعُل مما لامه ياء متصرِّفاً للزم أن يقولوا : رَمُوتُ ، أرَمُو ، وَيَرمُو ان ، وهُنّ يَرمُون ، ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واواً وهي أثقل من الياء .

فأمّا قولهم : لرَمُوَ[2] الرّجل ، فإنه لايتصرف ، فلا يفارق موضعه هذا ؛ كما لا يتصرّف نعم وبئس فاحْتُمِل ذلك فيه لجُموده عليه ، وأَمْنِهم تعدّيه إلى غيره .

كذلك احْتُمِلَ هَيُوء الرّجل ولم يُعلّ ، لأنه لا يتصرّف لمضارعته

---

(١) في ط فقط : « لما » مكان : « بما » صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص ٢ /٣٤٨ .

(٢) في ط : « رمو » بدون لام صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص في الموضع السّابق .

بالمبالغة فيه بابَ التّعجّب ، ونعِم وبئس . ولو صُرِّف للزم إعلاله وأن يقال : هاء يهوء ؛ فلما لم يتصرف لحق بصحّة الأسماء ، فكما صحّ نحو القَوَد ، والحَوَكَة ، والصَّيَد والغيب ، كذلك صحّ هَيُوء الرّجل فاعرفه كماصحّ :ما أطوله وأبيعه ،ونحو ذلك .

ومِمّا لا يراجع باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، فإن تاءه تقلب طاء نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطّرد واظطلم[1] .

وكذلك إذا كانت دالاً أو ذالاً أو زاياً فإن تاءه تبدل دالاً نحو : ادّلج ، وادّكر ، وازدان .

ولا يجوز خروج هذه التّاء على أصلها . ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر . فأمّا ما حكاه خلف من قول بعضهم : التقطت النّوى ، واشتقطته ، واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلاً [من الشين في اشتقطته ، نعم ويجوز أن تكون بدلاً][2] من اللام في التقطته ، فيترك إبدال التاء طاءً مع الضّاد ليكون ذلك إيذاناً بأنها بدلٌ من اللّام أو الشين[3] فتصحّ التاء مع الضاد كما صحّت مع ما الضّاد بدلٌ منه ./ [٢٨٩]

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة ما عدا نسخة المتحف البريطاني : « وأظلم » بالظاء وفي نسخة المتحف البريطاني ، « واطّلم » بالطاء . صوابه من الخصائص « واظطلم » .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « أوالسين » بالسين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ونظير ذلك قول الشاعر :

٢٣٦ = يَأرُبَّ أَبّازٍ من العُفْر صَدَعْ تقبّض الـذِّئب إليـه واجْتَمَـعْ[١]
لمّــا رأى أن لادَعَـهْ ولا شِبَــعْ مال إلى أرطاة حِقْفٍ فَـالْطَجَـعْ

فأبدل لام (الْطَجَع) من الضّاد ، وأقر الطاء بحالها مع اللاّم ليكون ذلك دليلاً على أنها بدل من الضّاد وهذا كصِحة : عَوِر ، لأنه في معنى ما تجب صحته وهو اعْوَرّ .

ومن ذلك : امتناعهم من تصحيح الواو السّاكنة بعد الكسرة ،

---

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حيـة الأسدي كمـا في شواهـد الشافيـة ٤/ ٢٧٤ .

وهـذا الـرجـز من شـواهـد : الخصـائص ١/٦٣ ، ٢٦٣ ، ٢/٣٥٠ ، ٣/١٦٣ ، والمنصف ٢/٣٢٩، والـمحـتسـب ١/٦٠٧ ، والشــافـيــة ٤/ ٢٧٤ ، والعيني ٤/ ٥٨٤ ، والـتصــريــح ٢/٣٦٧ ، والأشـمــوني ٤/ ٢٨٠ ، ٣٣٢ ، وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت / ٩٥.وقد ذكـر البغدادي في شرح الشافية هذا الرجز فقال : أبز الظبي يأبِز من باب ضرب أي قفز في عَدْوه فهو أَبّاز ، والعُفْر : جمع أعفر وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . ومن « العفر » : صفة لمجرور رُبّ . وتقبض : جمـع قوائمه ليثـب على الظبي ، والدّعة : الراحة والسكون . والأرطى : من شجر الرمل ، والواحـدة : أرطاة والحِقْف : التلّ المعوج من الـرمل . واصطَجع : وضع جنبه بالأرض يقول : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه ، وقد تعب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها . انظر شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٧٤ ـ ٢٧٦ .

ومن تصحيح الياء . السّاكنة بعد الضّمة .

فأما قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة « يا صالح ايتنا »[١] بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها[٢] أن يقول : يا غلامِ اوجل . والفرق بينهما أن صحة الياء في « صالح ايتنا » بعد الضمة له نظير وهو قولهم : قيل وبيع ، فحمل المنفصل على المتصل ، وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة ، فيجوز قياساً عليها يا غلامِ اوجل .

فإن قلت : فإن الضّمة في نحو . قيل وبيع لم تصحّ ، لأنّها اشمام ضمّ للكسرة ، والكسرة في : يا غلامِ اوجل كسرة صريحة[٦] . فهذا فَرْقٌ .

قيل : الضمة في حاء « يا صالح » ضمة بناء فأشبهت ضمّة

---

(١) الأعراف / ٧٧ . وفي هذه الآية ثلاث قراءات :

١ ــ إبدال الهمزة واواً حال الوصل ، وهي قراءة أبي عمرو ، وورش ، والسوسيّ .

٢ ــ قراءة : أوتنا : قراءة عيسى وعاصم الجحدري .

٣ ــ إيتنا بياء غير محدودة حال الابتداء . وهي قراءة ورش .

انظر قراءة رقم ٢٥٩٦ في معجم القراءات ، وعليه فقراءة أبي عمرو إبدال الهمزة واواً ، . أما إبدالها ياء فهي قراءة ورش حال الابتداء .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عليه » وفي الخصائص : « عليها » وهذا أوضح .

(٣) في ط فقط : « صحيحة » وفي النسخ المخطوطة والخصائص : « صريحة » بالرّاء .

(قيل) من حيث كانت بناء وليس لقولك : (يا غلام آوجل) شبيه فيحمل هذا[١] عليه ، لا كسرة صريحة ولا كسرة مَشُوبةً .

فأما تفاوت ما بين الحركتين في كون أحدهما ضمّة صريحة ، والأخرى ضمة غير صريحة فأمر تَغْتَفِرُ العرب ما هو أعلى وأظهر منه . وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين سالمِ وعالمِ مع قادمِ وظالمِ ، فإذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحْدَهُما في : « ياصالحُ ايتنا » ، و« قيل » ، و« بيع » أجْدَرَ بالجواز .

فإن قلت : فقد صحّت الواو الساكنة بعد الكسر ، نحو : اجْلوّاذ[٢] ، واخْرِوّاط[٣] .

قيل : السّاكنة هنا لمّا أدغمت في المتحرّكة فنبا اللسان عنهما جميعاً نَبْوةً واحدة جَرَتا لذلك مجْرَى الواو المتحرّكة بعد الكسرة نحو : طِوَل وحِوَل .

[٢٩٠] وعلى / أن بعضهِم قد قال اجليّواذاً ، فأعَلّ مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف .

ولم يُبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه الياء غير لازمة

(١) «هذا» : سقطت من ط والنسخ المخطوطة : صوابه من الخصائص .

(٢) في القاموس : الإجلوّاذ : « المضاء والسرعة ، وذهاب المطر » .

(٣) في القاموس : « واخروّط بهم الطريق : طال وامتدّ » .

فجرى ذلك في الصّحة مجرى « ديوان » فيها .

ومن قال : ثِيَرة ، وطِيال فقياس قوله هنا أن يقول : اجليّاذاً فيقلبهما جميعاً ، إذ كانا قد جَرَيا مجرى الواوِ الواحدة المتحرّكة .

- فإن قيل : فالحركتان[١] قبل الألفين في : سالِم وقادِم كلتاهما فتحة ، وأنما شِيبتْ إحداهما بشيء من الكسرة ، وليست كذلك الحركتان[٢] في حاء (يا صالح) وقاف (قيل) من حيث كانت الحركة في حاء (يا صالح) ضمة البتّة ، وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضّم ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين ، وهما هناك - اعني في سالم وقادم - متّفقان .

قيل : كيف تصرّفت الحال فالضمة في : (قيل) مشوبة غير مخلّصة كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة ، نعم ولو تطعّمت الحركة في قاف (قيل) لوجدت حصّة الضّم فيها أكثر من حصّة الكسر ،وأدونُ أحوالها أن تكون في الذّوق مثلها ، ثم من بعد ذلك ما قدّمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما النّاشئة عنهما ، وليست الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مخلصة ، وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلَصة .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : فالحركات . وفي الخصائص (فالحركتان) . وهذا أوضح .

(٢) في الخصائص : « الحركات » .

وسبب ذلك أن الياءَ الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تَصِحّ بعد الضمّة المخلَصة فَضْلاً عن الكسرة المشوبة بالضّم ، ألا تراك لا يتعذّر عليك صحّة الياء وإنْ أخلصت قبلها الضّمة في نحو : مُيْسِر في اسم الفاعل من أيسر لو تجشّمت إخراجه على الصحّة ، وكذلك لو تجشّمت تصحيح واو مِوْزان قبل القلب ، وإنما ذلك تجشُّم الكُلْفة في إخراج الحرفين مصحّحين غير مُعَلّين .

فأمّا الألف فحديثٌ غير هذا ، ألا ترى أنه ليس في الطّوْق ولا من تحت القدرة صِحّة الألف بعد الضّمة ولا الكسرة ، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها ، فإن صحت الفتحة قبلها صَحّت بعدها ، وإن شيبت الفتحة بالكسرة نُحي بالألف نحو الياء نحو : سالِم وعالم ، وإن شيبت بالضمة نُحِي بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي ألف التفخيم.فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الياء والواو / . [٢٩١]

فهذا طَرَفٌ من القول على ما يراجع من الأصول للضّرورة مِمّا يرفض فلا يراجع ، فاعرفه وتَنَبّه لأمثاله فإنها كثيرة . انتهى .

* * *

المبحث الثاني
في مراعاتهم الأصول تارةً وإهمالهم إيّاها أخرَى

عقد له ابن جني باباً بعد الباب الذي تقدّم[١] قال :

فمن الأول قولهم : صُغْتُ الخاتم ، وحُكْتُ الثوب ونحو ذلك .

وذلك أن فَعُلْت ههنا عُدِّيت ، فولا أن أصل هذا فَعَلت ـ بفتح العين ـ لما جاز أن تعمل فَعُلت . ومن ذلك قوله :

٢٣٧ = لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لخصومةٍ ومُخْتبِط مِمّا تُطِيح الطَّوائِحُ[٢]

(١) انظر الخصائص : ٢/٣٥٢ .

(٢) من قصيدة لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . ونسبه سيبويه والعيني إلى الحارث بن نهيك .

وهو من شواهد : سيبويه ١/١٤٥ ، ١٨٣ ، والإيضاح للفارسي / ٧٤ والأشموني ، والعيني هامش الأشموني ٢/٤٩ ، والهمع والدرر رقم ٦٣٢ . والمختبط : الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة . وتطيح : من الإطاحة ، وهي الإذهاب والإهلاك . والطوائح : جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع مُلْقِحة ، والقياس : المطاوح والملاقح . انظر الدرر اللوامع .

ألا ترى أن أول البيت مبنّي على اطّراح ذكر الفاعل ، وأنّ آخره قِد عُوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديره فيما بعد : لِيَبْكِه مُخْتَبِط فدل قوله : لِيُبْكَ على ما أراده من قوله : لِيَبْكه . ونحوه قول الله تعالى : ﴿ إن الإنسان خُلِق هلوعاً ﴾[1] ، ﴿ وَخُلِق الإنسانُ ضَعِيفاً ﴾[2] مع قوله تعالى : ﴿ إقرأ باسْم رَبّك الَّذي خَلَق ، خلق الإنسان من عَلَق ﴾[3] ، وقوله : ﴿ خَلق الإنسان علّمه البيان ﴾[4] وأمثاله كثيرة .

ونحوٌ من البيت قوله تعالى : ﴿ في بُيُوتٍ إذن اللّهُ أن تُرْفع ويُذْكَر فيها اسْمُهُ يُسَبَّح له فيها بالغُدُوِّ والآصال رجالٌ ﴾[5] أي يُسَبِّح له فيها رِجالٌ .

ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ وعَمْراً ، وليس زيد بقائم ولا قاعِداً ، و ﴿ إنا مُنَجُّوك وَأَهلَكَ ﴾[6] ، وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله :

---

(١) المعارج / ١٩ .

(٢) النساء / ٢٨ .

(٣) العلق / ١ ، ٢ .

(٤) الرَّحمٰن / ٣ ، ٤ .

(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ ، ويُسَبَّح بالبناء للمفعول قراءة ابن عامر وعاصم وأبي عمرو ، وشعبة وآخرين . انظر قراءة رقم ٥٨٩٠ في معجم القراءات .

(٦) العنكبوت / ٣٣ .

٢٣٨= بدا لِي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائِيـا[١]

وقــولــه :

٢٣٩ =مَشَائِيمُ ليسوا مُصلحِين عشيرةً ولا نـاعبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غرابُهـا [٢]

كانت مراجعة الأصول أَوْلى وأَجْدَرَ .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنـك لو اعتـددت بالنّون المحذوفة لكنت كأنّك قد جمعْتَ بين الزّيادتين المعتقبتين[٣] في آخر الاسم ، وعلى هذا القبيـل[٤] / أكثر الكـلام : أن يعامـل [٢٩٢] الحاضر فيغلّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه . وهو شاهد لقوة

---

(١) نسب لزهير ، ولصرمة الأنصاري ، ولابن رواحة .
وهو من شواهد : سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢/٢٧٨، والخصـائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، والإنصاف ١/١٩١ ، ٣٩٥، ٢/٥٦٥، وابن يعيش ٢/٥٢ ، ٦/٥٦، والخـزانـة ٣/٦٦٥، والمغنى ١/١٠١، ٣١٩، ٢/٥١٣، ٥٢٩، ٥٣١، ٦٠٨ والـعيـنـي ٢/٢٦٧، ٣/٣٥١ والهمع والدرر رقم ١٦٦٢ .

(٢) نسب إلى الأخوص الرّياحيّ ،
وهو من شواهد : سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤، ٤١٨، والخصائص ٢/٣٥٤ والإنصـاف ١/١٩٣، وابن يعيش ٢/٥٢، ٥/٦٨، ٧/٥٧، ٨/٦٩، والـمغـنـى ٢/٥٣١، ٦١١، والـخـزانـة ٢/١٤٠، ٣/٥٠٧ ٦١٣، والأشموني ٢/٢٣٥ .

(٣) ي ط : « المتعقبتين » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في الخصائص : « القياس » مكان : القبيل .

إعمال الثاني من الفعلين لقربه[1] وغلبته على إعمال الأول لبعده .
ومن ذلك قوله :

٢٤٠ = * وما كُلّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارف[2] *

فيمن نّون وأطلق مع رفع (كلّ) .

ووجه ذلك : أنه إذا رفع كُلًّا فلا بدّ من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير ، وكلّ واحد من التنوين في (عارفٌ) ومدّة الإطلاق في (عارفو) ينا في اجتماعه مع الهاء المرادة المقدّرة ، ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت : عارِفنْه أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك . وإنما هذا لمعاملة الحاضر واطّراح حُكْم الغائب فاعرفه وقِسهُ فإنه باب واسع .

* * *

(١) في الخصائص : « لقوته » .
(٢) لمزاحم العقيلي ، وصدره :

* وقالوا تعرّفها المنازل من مِنًى *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦، ٧٣، والعيني ٢/٩٨، والخصائص ٢/٣٥٤ والمغنى /٧٧٤ ، وشرح شذور الذهب /١٧٣ ، والتصريح ١/١٩٨ والأشموني ١/٢٤٩ .

المبحث الثالث
في مراجعة الأصل
الأقرب دون الأبعد

قال ابن جنّي[١] هذا موضوع بحث قلّما وقع تفصيله وهو معنًى يجب أن ينبّه عليه، ويحرّر القول فيه .

من ذلك : قولهم في ضمّة الذال من قولك : ما رأيته مذُ اليوم . إنهم يقولون في ذلك : إنهم لمّا حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ، لكنهم ضموها؛ لأن أصلها الضم في (مُنْذُ) ، كذا[٢] لعمري لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنةً ، وأنها إنما ضُمّت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة الميم ، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول . فأما ضم ذال (منذُ) فإنما هو[٣] بعد سكونها الأول المقدّر. ويدل على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٤٢ .

(٢) في الخصائص : « وهو هكذا » .

(٣) في الخصائص : « فإنما هو في الرتبة بعد » الخ .

أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مُذْ وهذا واضح . فضمة الذال إذاً من قولهم : مُذُ اليوم إنما هو ردٌّ الى الأصل الأقرب الذي هو منذ دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في مُنْذ قبل أن تحرك[١] .

ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعمالُه ، ألا ترى إلى قول سيبويه في سُودَد[٢]: إنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجيء ، وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظيّة / [٢٩٣] ومع هذا فلم يظهر ذاك الّذي قدّره ملحقاً هذا به . فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مِمّا لم يظهر إلى النّطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا سرْدَدَا أو سُودَدا بما لم يفوّهوا به .

ومن ذلك : قولهم : بِعت وقُلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ، لأن أصلهما : فَعَل بفتح العين : بيَعَ وقوَل ، ثم نُقِلا من فَعَل إلى فَعِل وَفعُل ، ثم قلبت الواو والياء في فعلت أَلِفاً ، فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة ألفاً ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما ، فصار التقدير : [قَلت وَبَعتُ . ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأن أصلهما قبل القلب فَعُلت وفَعِلت ، فصارا][٣] قُلْتُ و بِعْتُ فهذه

---

(١) في الخصائص : « قبل أن يحرّك فيما بعده » .

(٢) في النسخ المخطوطة وط : « سردد » وفي الخصائص سودد بالواو وفي سيبويه ٢ / ٤٠١ و : سُرْدُدُ وهو موضع . وانظر حاشية الخصائص في التعليق على هذه الصيغة .

(٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من الخصائص .

مراجعة أصل إلاّ أنه ذلك الأصل الأقرب ، لا الأبعد ؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أُبدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا : أنهما لمّا أصارتهما الصنعة إلى مطاءا وعطاءا أبدلوا[1] الهمزة على أصل ما في الواحد [من اللام[2]] وهو الياء في مطيّة وعطيّة . ولعمري إن لا ميهما ياء ان إلاَّ أنك تعلم أن أصل هاتين الياءيْن واوان ، لأنهما في الأصل : مطيَوة وَعَطيوَة ، لأنهما من : مَطَوْتُ وَعَطَوْت ، فأصل الياء فيهما الواو ، ولوحظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواو رُجوعاً إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك ، ففي هذا تقوية لإعمال الثّاني من الفعلين ، لأنه الأقرب ، وليس كذلك صَرْف ما لا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف ، لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة ، وليس وراءه أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدّم .فاعرف الفرق بين ما هو مردودٌ إلى أولَ دونه[3] ما هو أسبق رُتبةً منه وبين ما يُرَدُّ إلى أولَ ليست وراءه رتبة متقدّمة له .

* * *

(١) في ط : « مطاء ، وعطاء » بدون ألف في آخرهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) « من اللام » سقط من ط والنسخ المخطوطة ، وهو في الخصائص .

(٣) في الخصائص : « وراءه » مكان « دونه » .

المبحث الرابع
في مراجعة أصل واستئناف فرع

قال ابن جنّي[١] : اعلم أن كُلّ حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه ، فإنك حينئذ تَرْتَجل له فرعاً ، ولست تراجع به أصْلاً .

ومن ذلك : الألفات غير المنقلبة الواقعة أطرافاً للإلحاق أو للتأنيث / أو لغيرهما من الصّيغة لا غير . [٢٩٤]

فالتي للإلحاق كألف أرْطى[٢] فيمن قال : مأروط[٣] وحَبَنْطي[٤] ، وَدَلَنْظى[٥] والتي للتأنيث كألف سَكْرى ، وَغَضْبى ، وجُمادى .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٤٥

(٢) الأرْطى كما في القاموس : شجر نَوْره كنوْرِ الخِلاف ، وثمره كالعُناب تأكله الإبل غضّة .

(٣) المأروط : المدبوغ بالأرطى كما في القاموس .

(٤) حَبْنطى : الحبنطى : الممتلىء غيظاً أو بِطنة . والحبنطاة : القصيرة الدميمة .

(٥) الدّلنظى : في القاموس : ادلنظى الماء : تدافع ، وادلنظى : مرّ فأسرع .

والتي للصيغة لا غير كألف ضَبَغْطَرَى [١] ، وقبعثـرَى [٢] وَزِبْعَرَى [٣] ، فمتى احتج إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتّثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أرْطَيانِ ، وَحَبَنْطَيان ./وكذا الباقي .

فهذه الياء فرْعٌ مرتجل وليست مراجعاً بها أصل ، لأنه ليس واحدة منها منقلبة أصْلاً لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الألف المنقلبة كألف مَغْزًى وَمَدْعًى ، لأن هذه منقبلة عن ياءٍ ، منقلبة عن واو في غزوت ودعوت ، وأصلهما مَغْزَوٌ ، ومَدعَوٌ ، فلما وقعت الواو رابعة هكذا قُلِبَت ياء فصارت : مَغْزَيٌ وَمَدْعَيٌ ، ثم قلبت الياء ألفاً فصارت : مَغْزًى وَمَدْعًى فلمّا احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب وهو الياء فصارتا ياء في :مَغْزيان وَمَدْعيان .

وقد يكون الحرف منقلباً فتضطر إلى قلبه فلا تردّه إلى أصله الذي كان منقلباًعنه ،وذلك كقولك في حمراء : حمراويّ وحمراوات ، فتقلب الهمزة واواً ، وإن كانت منقلبة عن ألف [التأنيث كالتي في

---

(١) الضبغطري مقصورة : الرجل الشديد ، والطويل والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لئلا يقع ، والضبع أو أنثاها ، وهما ضبغطران ، ورأيت ضبغطرين . انظر القاموس .

(٢) القَبَعْثَر : كَسَفَرْجل : العظيم الخَلْق ، والقبعثري مقصورة : الجمَل العظيم ، والفصيل المهزول . . وجمعه قباعث . وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث . انظر القاموس .

(٣) الزِّبعري بكسر الزاي وفتح الباء والراء : السيّء الخُلُق والغليظ .

نحو : بُشرَى ، وسكْرى][1] ، وكذلك إذا نسبت إلى شقاوة فقلت : شقاويّ ، فهذه الواو في شقاويّ بدل من همزة مقدّرة ،كأنّك لمّا حذفت الهاء فصارت الواو طرفاً أبدلتها همزة فصارت في التقدير إلى شقاء ، فأبدلت الهمزة واواً فصارت : شقاويّ ،فالواو إذاً في شقاويّ غير الواو في شقاوة ، ولهذا نظائر في العربيّة كثيرة .

ومنها : قولهم في الإضافة[2] إلى عَدُوّة : عَدَوِيّ . وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها ، فصارت في التقدير إلى (عَدُوٍ) ، فأُبدلت من الضّمة كسرة ومن الواو ياء فصارت إلى (عَدِيٍ)فجرت في ذلك مجرى (عَمٍ) فَأبدلت من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، فصارت إلى عَدًا ، كهُدًى ، فأبدلت من الألف واواً لوقوع ياءي الإضافة بعدها فصارت إلى عَدَوِيّ كهُدَوِيّ ، فالواو في: عَدَوِيّ ليست بالواو في عدوّة ، وإنّما هي بدل من ألف بدَلٍ من ياءٍ بَدلٍ من الواو الثّانية في عَدُوّة ،فاعرفه ./ [٢٩٥]

وفي (البسيط) : قيل : إن تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون وجمعاء وجُمع بالإضافة المقدّرة كسائر أخواتها ، والدليل على ذلك مراجعة الشّاعر للأصل قال :

٢٤١ = * إنّ الخَلِيط باك أَجْمعهُ[3] *

(١) ما بين معقوفين من الخصائص ، وقد سقط من ط والنسخ المخطوطة .

(٢) تطلق الاضافة أحيانا على النّسب .

(٣) قطعة من بيت لا أعرف له سابقاً ولاحقاً بعد طول بحث ، وهو غير مستقيم الوزن ولعله : * إنّ الخليط بان أجمعُهُ *

فأجمعه تأكيد للضمير في باكٍ[1] .

* * *

مُراعاة الصّورة

قال ابن هشام في (تذكرته) : هذا باب ما فعلوه مراعاةً للصُّور .

من ذلك : (الذين) خصّوه بالعاقل لأنه على صورة ما يختّص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون ، وإلا فمفرده (الذي) وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب) .

ومن ذلك : ذو الموصولة أعْربها بعضهم تشبيهاً بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللّفظ وإن كانت الموصولة فيها مقتضياً للبناء وهو الافتقار للتأصّل .

* * *

معنى النفي مبنيّ على معنى الإيجاب ما لم يحدُث أمر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في (التّعليقة) : وبني عليها أن (لمّا) لنفي الماضي القريب من الحال لأنها لنفي : « قد فعل » ،

(١) لعله : « بان » كما قدّمت.

و « قد فعل » إنما هو للماضي المقرّب من الحال،وأنه يجوز حذف الفعل مع لمّا دون (لمْ) ، وذلك لأن لمّا نفي : قَد فعل،وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله :

❋ وكأن قدِ[1] ❋

وتقديره : وكأنه قدزالت،فجاز أيضاً حذف الفعل مع لمّا حملاً للنفي على الإثبات .

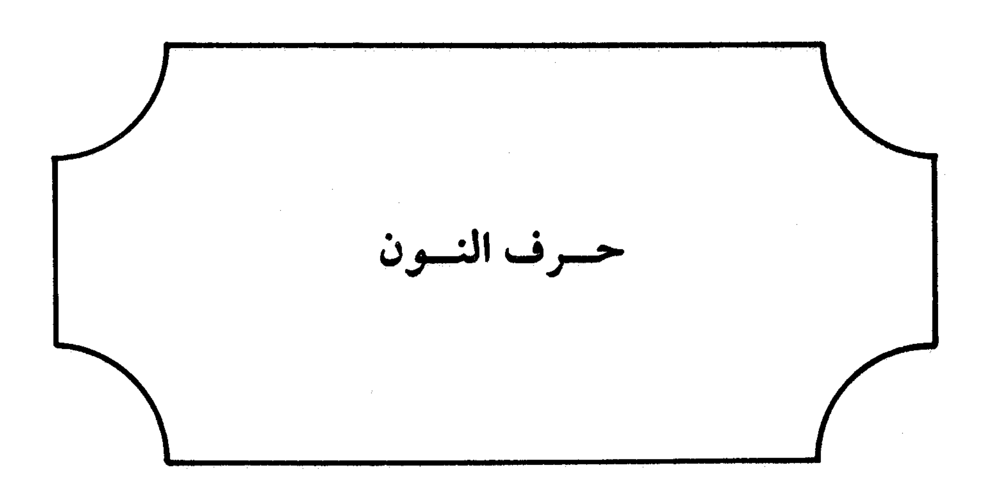
وأمّا (لمْ) فإنما هي نفي : (فَعَل) و (فعل) لا يجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتاً وعدم كلام لا حذفاً ، فلمّا لَمْ يُحْذف الفعل في إيجابه لم يُحذف في نفيه .

❋ ❋ ❋

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

أزف التّرحّل غير أنّ ركابنا لما تَزُل برحالنا وكأنْ قدِ

والشاهد من قصيدة للنابغة الذبياني ، وهو من شواهد : الخصائص ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٨ ، ١١٠ ، وقطر الندى/٢٢٢ ، والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ ، والمغنى ١٤٨/١ ،والعينيّ ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ، والأشموني ٣١/١ ، والهمع والدرر رقم ٥٤١ ، ١٢٨٨ .


حرف النون

النّادر لا حكم له

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : يعنون أنه لا يفرد بحكم يصير به / أصلاً ،بل ينبغي أن يُرّد إلى أحد الأصول المعلومة محافظةً على تقريرها ،واحتراساً من نقضها . [٢٩٦]

قال : وما مِنْ عِلْمٍ إلّا وقد شذت منه جزئيات مشكلة ،فتردّ إلى القواعد الكلية والضوابط الجُمْليّة .

نَقْضُ الغرض

قال ابن جِنّي(١) : حذف خبر كان ضعيفٌ في القياس . وقلّما يوجد في الاستعمال .

فإن قُلْت : خبر كان يتجاذبه شيئان(٢) أحدهما : خبر المبتدأ

(١) في ط فقط : « ابن جني » والنسخ المخطوطة جميعها : ابن إياز .

(٢) في النسخ المخطوطة : « شبهان » مكان : « شيئان » .

لأنه أصله ، والثاني : المفعول به ؛لأنه منصوب بعد مرفوع ، وكلّ واحد من خبر المتبدأ والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلاَّ أنه قد وُجِد فيه منعٌ من ذلك ، وهو كونه عِوَضاً من المَصْدَر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الّذي جئت به من أجله ، وكان نحواً من إدغام الملحق ، وحذف المؤكد .

قال ابن جنّي : لا يجوز حذف المُقَسَم عليه وتبقية القسم ، لأن الغرض إنما هو توكيد المُقْسم عليه بالقسم ، فمحالٌ أن يؤتى بالمؤكِّد ويحذف المؤكَّد، لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين من غير تقدّم المؤكِّد .

قال ابن يعيش : حذف المضاف إليه أقلّ من حذف المضاف ، وأبعد قياساً،لأن الغرض من المضاف إليه التّعريف أو التّخصيص . وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً للغرض،وتراجعاً عن المقصود .

قال : وكذلك الموصوف والصفة : القياس أن لايحذف واحدٌ منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجعٌ عما التزموه ؛ ولأنهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلاَّ

[٢٩٧] على ساكن / ومنه سمى وَقْفاً ، لأنه وقوفٌ عن الحركة ، فتحريكه يناقض الغرض الذي جيء بها لأجله .

* * *

النّهي والنَّفي من واد واحد

ذكره الشيخ تقيّ الدّين السّبكي في كتاب (كُلّ) ، قال : فإذا قلت : لا تضرب كُلّ رجل أو كل الرجال فالنّهي عن المجموع ، لا عن كُلّ واحدٍ إلاّ أن تكون قرينة تقتضي النّهي عن كل فَرْد .

* * *

النّون تشابه حروف المدّ واللِّين من ستّة عشرَ وَجْهاً

الأول : أن تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة، كما تكون الألف والواو علامة للرّفع في الأسماء المثنّاة والمجموعة .

الثاني : أنها تكون ضميراً للجَمْع المؤنّث ، كما تكون الواو ضميراً للجمع المذكّر .

الثالث : أن الجازم قد يحذفها في : « لم يك » كما يحذف الواو والياء والألف .

الرابع : أن الاسمين إذا ركّبا وهي في آخر الاسم الأوّل ، فإنها قد تسكّن نحو : (دَشْتَنْبُوَيْه)[1] ، و (باذنْجانة) ، كما تسكّن الياء في (معدى كرب) .

الخامس : أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله :

٢٤٢= ❊ ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤك ذا فَضْلِ [2] ❊

كما تحذفَ الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين .

السادس : أن النّون قد تحذف اعتباطاً عيناً ولاماً في : مُنْذُ ولَدُن في قوله :

٢٤٣= مِنْ لَدُ شولاً[3]

---

(١) في ط : « دستنينونِ » بالسين ، وفي النسخ المخطوطة بالشين .

(٢) نسب في سيبويه ١/ ٩ للنجاشي ، وهو من شواهده ، ومن شواهد الخصائص ١/ ٣١٠ ، والمنصف ٢/ ٢٢٩ ، والإنصاف /٢/ ٦٨٤ وابن يعيش ٩/ ١٤٢ ، والخزانة /٤/ ٣٦٧ ، والمغنى ١/ ٣٢٣ ، والهمع والدرر رقم ١٧٠٤ .
هذا وصدره :
❊ فَلَسْتُ بآتيه ولا أَسْتَطِيعُه ❊

(٣) رجز مشطورة وهو بتمامه :
من لدُ شَوْلاً فإلى أتلائها
من شواهد : سيبويه ١/ ١٣٤ ، وأوضح المسالك رقم ٩٦ ، والخزانة ٢/ ٨٤ ، والأشموني ١/ ٢٤٣ ، وابن الشجري ١/ ٢٢٢ ، وابن يعيش ٤/ ١٠١ ، والعيني ٢/ ٥١ ، والتصريح ١/ ١٩٤ ، والهمع والدرر رقم [٤١١]

كما تحذف الواو عيناً ولاماً في (ثُبة)[١] في أحد القولين وفي (أخ) .

السابع : أنها تحذف للطّول في قوله :

٢٤٤= ❊أبَنِي كليب إن عَمَّيَ اللّذا[٢]❊

كما تُحذف الياءُ للطّول في قولهم : اشْهِباب يريدون : اشْهِيَباباً[٣] .

= والشول : اسم جمع شائلة ، وهي النّاقة ارتفع لبنها ، وجف ضرعها والإتلاء : مصدر قولك : أتلت الناقة : إذا ولدت ، فصارت ذات تلو وجمعه : أتلاء .

(١) الثُّبة بضم الثاء وفتح الباء : الجماعة ، وأصلها : ثبوٌ ، وقيل : ثبيٌ من ثبيت أي جمعتَ فلامها على الأول واو ، وعلى الثاني ياء .
وأمّا الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب : إذا رجع .
انظر شرح التصريح ١/ ٧٤ . -

(٢) للأخطل ، ديوانه / ٤٤ . وتمامه :
❊ قتلا المُلوكَ وفكّكا الأغلالا ❊
من شواهد : سيبويه ١/ ٩٥ ، والمحتسب ١/ ١٨٥ ، وابن الشجري ٢/ ٣٠٦ ، وابن يعيش ٣/ ١٥٤ ، ١٥٥ ، والمنصف ١/ ٦٧ والخزانة ٢/ ٤٩٩ ، ٣/ ٤٧٣ ، والتصريح ١/ ١٣٢ .
وانظر شرح المفضليات لابن الأنباريّ / ٤٣٨ .

(٣) على صيغة افْعِيلال من الألوان ولم يجيء إلّا مصدراً .
انظر الممتع ١/ ١٤٤ .

الثامن : أن الألف تبدل منها في الوقف نحـو : رأيت زيدا ، واضْرِبا / [٢٩٨]

التاسع : أن فيها غُنّة كما أن في الألف وأختيها مدّاً .

العاشر : أنها تكون علامة للجمع لا ضميراً، كما تكون الألف والنون علامة في قوله :

٢٤٥= * يَعْصِرْن السَّلِيطَ أقارِبُهْ[1] *

وقوله :

٢٤٦ = * يلُومُونني في اشْتراءِ النخيـل قِومي[2] . . *

---

(١) قطعة من بيت للفرزدق ديوانه /٤٦ والبيت بتمامه هو :

ولكن ديـافيٌّ أبـوهُ وأمّـهُ بِحَـوْران يعصـرن السّليط أقـاربُـهْ .

من شواهد : سيبويه ٢٣٦/١ ، والخزانة ٣٨٦/٢ ، ٢٩٣/٣ ، ٣٣٤ ، ٥٥٤/٤ ، وابن يعيش ٧/٧ ، وابن الشجـريّ ١٣٣/١،والخصـائص ١٩٤/٢ .

ودياف : فرية بالشام ، والسليط : الزيت ، وحوْران : من مدن الشام .

والقصيدة هجا بها الفرزدق ابن عفراء الضّبي ومطلعها :

ستعلم يا عمرو بن عَفْراء من الذي يـلامُ إذا مـا الأمـر غبّت عواقِبُـهْ .

(٢) البيت نسبة صاحب التصريح لأميّـة ، ولعله لأمية بن أبي الصلت وهـو بتمامه :

يـلومـونـني في اشتـراء النّخيـل قـومي فـكـلّهم ألْـوَمُ

من شواهد : ابن الشجري ١٣٣/١ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٧ ، وشـرح شواهد المغنى للسيّوطي /٧٨٣ ، والتصريح ٢٧٦/١ ، والأشموني ٤٧/٢ . والعيني ٤٦٠/٢ .

وقولهم[١] : « التقتا حَلْقتا البطانِ » .

الحادي عشر : أنها من حروف الزيادة، كما أن حروف المدّ واللّين من حروف الزيادة .

الثاني عشر : أنها تدغم في الواو والياء في قولك زيدٌ وعمرو ، وزيدٌ يضرب .

الثالث عشر : مصاحبتها حروف المدّ واللين وحركات الإعراب في قولك :زيدانِ وزيدونَ وزيدينِ ، وزيدٌ .

وحذفها بحذف حركات الإعراب في الوقف في قولك : زَيْدْ .

الرابع عشر : تعاقبهما في المحل الواحد نحو : جَرَنْفَش[٢] وجرافش .

الخامس عشر : حذفها في المحل الواحد الّذي تحذف فيه الألف فيجتمع بحذفها أربعة أحرف متحرّكات نحو : عَرَنْتَن وعَرَتْن[٣] ، وعُلاَبِط وَعُلَبِط[٤] .

---

(١) مثل يضرب للأمر إذا اشتد . انظر اللسان : « بطن » وفيه « التقت » بدون ألف دالّة على التثنية . وانظر هِمع الهْوامع ١٧٨/٦

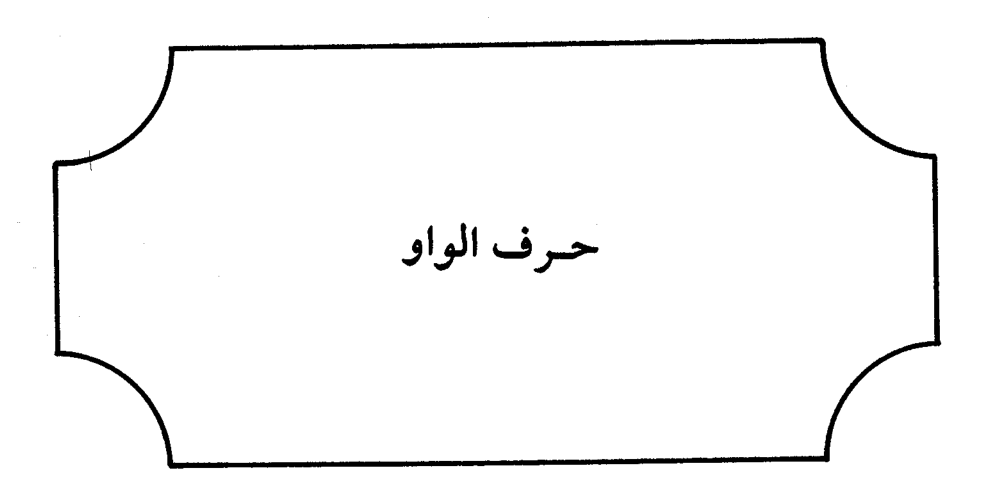
(١) في القاموس : « جرش » الجَرَنْفش كسمنْدَل : العظيم من الرجال وانظر الممتع ٢٦٣/١ .

(٣) العرتن بحركة وتضم التاء : شجر يدبغ بعروقه .

(٤) العُلَبِط ومثله : العُلابِط : الضخم العظيم .

السادس عشر : حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك ، وذلك نحو : بلعنبر وبلحرث ،كما قالوا : لا أدْرِ . ذكر ذلك ابن الدّهان في (الغُرّة) . قال : فلما كان بين هذه الحروف وبين النّون هذه المناسبة زيدت في المضارع .

* * *



حـرف الواو

الواسِطَة

قيل بها في أبواب .

الأول : باب المعرب والمبنّي ، فقيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك في أشياء :

(أحدها) : الأسماء قبل التّركيب : ذهب قوم : إلى أنها واسطة لا معربة ؛ لعدم موجب الإعراب ، ولا مبنيّة ، لعدم مناسبة مبنّي الأصل . واختاره ابن عصفور وأبو حيّان . واختار ابن مالك : أنها مبنيّة . واختار الزمخشري أنها معربة / [٢٩٩]

(الثاني) : المنادى المفرد نحو : يا زيدُ : ذهب قوم : إلى أنه واسطة بين المعرب والمبنّي . حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصّحيح أنه مبنّي .

(الثالث) : المضاف إلى ياء المتكلم . قال ابن يعيش : اختلفوا في كسرته ، فذهب قوم : إلى أنها حركة بناء ، وليست إعراباً ، لأنها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ، إلاّ أنها وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم ، لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضة لم تَصِر الكلمة بهامبنيّة .ونظير ذلك حركة التقاء

الساكنين نحو: لم يَقُمِ الرجّل فهذه الكسرة ليست إعراباً ، لا ن« لَمْ » تعمل الكسر ، ومع ذلك فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال السّاكن فهي كالضّمة في نحو : لم يضربوا وكالفتحة في نحو : لم يَضْرِبا في كونها عارضة للواو والألف .

وقد ذهب قوم : إلى أن هذه الحركة لها حكمٌ بين حُكْمين ، وليست إعراباً ولا بناءً ، أما كونها غير إعراب ؛ فلأنّ الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه ،

وأمّا كونها غير بناء ، فلأنّ الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء .

وقال ابن جنّي في (الخصائص)(١) : باب في الحكم يقف بين الحُكْمين .

هذا فصل موجود في العربيّة لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلّم في نحو : صاحبي وغلامِي ، فهذه الحركة لا إعرابٌ ولا بناءٌ . أما كونها غير إعراب ، فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه ، وليس بين الكسرة وبين الرّفع والنّصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة .

وأمّا كونها غير بناء ، فلأنّ الكلمة معربة متمكّنة ، فليست الحركة في آخره ببناء ، ألا ترى أن غلامي في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك ، وغلامهم ، وغلامنا .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٥٦ .

فإن قلت : فما هذه الكسرة في نحو غلامي ؟

قلت : هي من جنس الكسرة في الرّفع والنّصب . أُكِرَه الحْرفُ عليها فلزمت في الحالات ، وليست إعراباً ، إلا أنّ لفظها كلفظ حركة الإعراب كما أن كسرة الصّاد من : (صِنْو) غَيْرُ كسْرة الصَّاد في : (صِنوان) حُكْماً ،وإن كانت إيّاها لَفْظاً / [١] [٣٠٠]

وقال أبو البقاء في (اللّباب) : ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنيّة عند المحقّقين ، لأن حدّ المعرب ضدّ حدّ المبنيّ وليس بين الضّدين هنا واسطة .

وذهب قوم : إلى أن المضاف إلى ياء المتكلّم غير مبنيّ؛ إذ لا عِلّة فيه توجب البناء، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحّة حَرْفِ إعرابه وسمّوه خَصِيًّا . [٢] .

والذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه معربٌ عند قوم ، ومبنِيّ عند آخرين على أن تسميتهم إياه خصيًّا خطأ ، لأن الخصيّ ذَكرٌ حقيقة ، وأحكام الذكّور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خُنْثَى مُشْكِلاً .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) : اختلف في المضاف إلى ياء المتكلم ، فقيل : مبنيّ؛وكسرته كسرة بناء ، لأنه لا يحدثها عامل الجرّ . وعلة بنائه شبهُهُ بـالحروف لخروجه عن كُـلّ

---

(١) انتهى نصّ ابن حني .

(٢) إذا سُلَّتْ خُصياه والجمع : خُصْيان .

مضاف لأن كُلّ مضاف،لا يتغيّر آخره لأجل المضاف إليه ، وخروج الشيء عن نظائره يُلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء .

وقيل : معرب لعدم عِلّة البناء ، ولأن الإضافة إلى المبنيّ لا توجب بناء المضاف، ولا تجوّزه إلا في الظروف ، وفيها أجرى مجراه (كَمِثْل) و(غيْر)، فوجب أن يكون مُعرباً .

وقيل : لا معربٌ ولا مبنيّ ، لأن الإعراب غير موجود ، والبناء لا علّة له، فوجب أن يحكم بِعَدَمَهِما ، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين . ونحو ذلك: الرجل ونحوه مِمّا فيه الف ولام ، فأنه لا منصرف ، لأن الصّرف التنوين ،ولا تنوين ، ولا غير منصرف ، لأنه لا يشبه الفعل .

والجواب : أن هذا لا نظير له .

وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح ،لأن الصّرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل فليسا متقابِلَيْن ،بخلاف الإعراب والبناء ،لأن الاسم إمّا معرب وهو المتمكّن ، وإما غير متمكّن وهو المبنيّ، فهما قسيماً الإثبات والنّفي ،ولا واسطة بينهما . انتهى .

(الرابع) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الكلام على ضربين : معربٌ ومبنيّ .

وعند الرّمانيّ وغيره :قسمٌ ثالث لا معربٌ ولا مبنيّ، وهو (سحر)

المعدول، لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء .

وادّعى قوم ذلك في : غلامي ، وهذا خطأ عند الأكثرين ، لأنه [٣٠١] يؤدي هذا القول إلى أن (عصا) كذلك / .

(الخامس) : قال أبو حيّان في (الارتشاف) : زعم قوم منهم الكسائي: أن(أمس)ليس مبنيًّا ولامعرباً ،بل هو محكيّ من فعل الأمر من الإمساء ، فإذا قلت : جئت أمس ، فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه: أمس .

البــــاب الثّاني
باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالصّرف ولا بعدمه .

قال ابن جني في الباب المشار إليه[(١)] : ومن ذلك : ما كـانت فيه اللاّم أو الإضافة نحو : الرجل، وغلامك، وصـاحب الرّجـل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونّة ، فتكون منصرفةً ولا ممّا يجوز للتنوين حلُولُه للصّرْف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارةً لكونه غير منصرف كأحمد وعمر .

وكذلك التثنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف ،معرفةً كان أونكرة ؛من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينّون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابُـه عنها أمـارةٌ لترك صرفها،وقال (صاحب البسيط) : من : قال المنصرف : ما ليس فيه علتان من العلل التّسع، وغير المنصرف ما فيه علتان، وتـأثيرهمـا منع الجـر والتّنوين لفظاً أو تقديراً ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ، ودخل في القيد التثنية والجمع والأسماء السّتة ، وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف ، فيكون عـلى هذا رجـلان اسم امرأة غـير منصرف لـوجود

(١) أي في باب في الحكم يقف بين الحكمين ، وقد تقدمت الاشارة إليه فيما سبق . انظر الخصائص ٢ /٣٥٧ .

العلّتين ، وتثنية رجل منصرفاً لعدم العلتين . وأمّا من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثّلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللام والإضافة تَخْرُج عن الحَصْر ؛ فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مَرْتبةً ثالثةً لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

وقال أبو علي : ما دخله اللاّم أو الإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ،ولا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللاّم أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل ،ولا / أقول : إنه غير منصرف ، لأن امتناع التنّوين عنه ليس [٣٠٢] لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللاّم عليه ، فإنها مانع من التّنوين .

وقال الكزوليّ (١) : وأمّا أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب : منصرف وغير منصرف .

وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو أربعة :

المضاف وما عرّف بالاّم والتثنية والجمع ، لايقال : منصرفة ، إذ ليس فيها تنوين ، ولا يقال : فيها غير منصرف إذ ليس فيها علّة تمنع من الصرف .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعله : الجزولي بالجيم صاحب الجزولية المشهورة .

وقال ابن الحاجب : ظاهر كلام النّحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة ، وتفسيرهم كُلّ واحد من القسمين يَنْفي الحَصْر .

الباب الثالث

بـــاب العَـــلَم

منه منقول ، ومنـه مرتجـل ، ومنه قسم ثـالث لا منقولٌ ولا مرتجلٌ ، وهو الذي علميّته بالغلبة ذكره أبو حيّان .

وقال في (البسيط) : العلم المعدول كعُمـر وزُفَر فيـه ثلاثـة أقوال :

أحدها : أنه مشتقّ من المعدول عنه ، فعلى هذا يكون منقولاً .

والثاني : أنه مرتجل غير مشتقّ ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل في مسمّى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً .

والثـالث : أنه ليس منقـولاً على الإطـلاق ولا مـرتجـلاً على الإطلاق ، بل هو مشابه للمنقول ، لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ، ومشابهٌ للمرتجل ؛ لاختصاصه بوزن لايوافقه المعدول عنه فيه .

❊ ❊ ❊

الباب الرابع

باب الظّاهر والمضمر

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : قال ابن دُرستويه :(إيّا) متوسّط بين الظّاهر والمضمر كاسم الإشارة ، ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبهاً من هذا وشبهاً من هذا . / [٣٠٣]

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : قال ابن درستويه (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمر ،بل هو مبهم كنيّ به عن المنصوب ، وجعلت الكاف والهاء والياء بياناً على المقصود ، وليُعْلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب . ويعزى هذا القول إلى ابي الحسن الأخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيّا) فقال : هي مبهمة بين الظّاهر والمضمر .

والجمهور : على أنها اسم مضمر ، وذهب الزجاج : إلى انها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات .

وقال ابن يعيش : أيضاً : قد جعل بعضهم اسم الإشارة من الأسماء الظّاهرة وهوالقياس، إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر،فتكون كناية

عنه ، ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظّاهرة نحو : وصفه والوصف به ، وتثنيته وتحقيره .

وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قِسْماً ثالثاً بين الأسماء الظّاهرة والمضمرة ، لأن له شبَهاً بالظّاهرة ، وشبهاً بالمضمـرة ، فمن حيث كانت مَبْنِيَّةً ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة ، ومن حيث صُغّرت ، ووصفت ، ووصف بها كانت كالظّاهرة .

وقال الأندلسي : بعض النحاة يقول : أنـواع المعارف ثلاثة : ظاهر ومُضْمَرٌ وبينهما وهو المبهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل

قال ابن جنيّ[(١)] : ومن ذلك قوله :

٢٤٧ = * له زَجَلٌ كأنه صَوْتُ حادٍ [(٢)] *

فحذف الواو من كأنّه لا على حدّالوقف،ولا على حَدّ الوصل ، أما الوقف فيَقْضي بالسّكون (كأنَّهْ)،وأما الوصل فيقضي بالمطْل ، وتمكن الواو (كأنهو) فقوله : كأنه منزلة بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله :

(١) انظر الخصائص ١/١٢٧ .

(٢) * إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ *

للشماخ ، ديوانه /٣٦ ، وسيبويه ١/١١ ، والحجة لابن خالويه /٢٨٢ والخصائص ١/١٢٧ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦ .

قال في الدرر : وصف حمار وحش هائجاً فيقول : إذا طلب وسيقته ، وهي أنثاه التي يضمها ويجمعها وهي من : وسَقْتُ الشيء : أي جمعته ـ صوّت بها ، وكأن صوته لما فيه من الزّجل والحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب صوتُ حاد بإبل يتغنى بها أو صوت مزمار . والزجل : صوت فيه حنين وترنّم .

٢٤٨ = يـا مَـرْحبـاه بِحِمـار نَـاجِيَـهْ إذا أتى قَرّبتـهُ لـلسّـانيـهْ(١)

فثبات الهاء في (مرحبا) ليس على حد الوقف ولا على حدّ الوصل ، أما الوقف يؤذن بأنها ساكنة (يامرحباهْ) ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً يا (مرحبا) بحمارناجية ،فثباتها في الوصل متحرّكة منزلة بين المنزلتين . وكذلك قوله :

٢٤٩ = * ببازلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ(٢) *

---

(١) من شـواهـد : الخصـائص ٢/٣٥٨ ، والمنصف ٣/١٤٢ ، والخـزانـة ١/٤٠٠ ، والهمـع والدرر رقم ١٧٤٣ ، وابن يعيش ٩/٤٦ ، ٤٧.وفي الخزانة : قوله : « يا مرحباه) : المنادى محذوف : (ومرحبـا) مصدر منصوب بعامل محذوف ، أي صادف رُحْباً وسعـة ، حذف تنـوينه لنيـة الـوقف ، ثم بعد أن وصـل به هـاء السّكت عنّ له الـوصـل فـوصـل : (وناجيه) : اسم شخص ، (والسانية) : الدلو العظيمة وأداتها . وأراد بتقريب الحمار للسّانية : أن يستقي عليه من البئر بالدلو العظيمة .

(٢) رجز قبله :

إن تبخلي يـا جُـمْـلُ أو تَعْـتَلِّي أو تُـصْبِـحي فـي الـظّاعِـن الـمُـوَلِّـي

نُسَلِّ وَجْد الهائِم المُغْتَلِّ

من شواهد : سيبويه ٢/٢٨٢ ، ونسبه لرجل من بني أسد ، وانـظر نوادر أبي زيد/٢٤٨ ، والخزانة ٢/٥٥٢ ، وشواهد الشافية ٤/٢٤٦ .

وفي الخزانة : قال أبو زيد : المغتلّ : الذي اغتلّ جـوفه من الشـوق والحب والحُزن كغلة العطش . . والوجناء : الوثيرة القصيـرة . والعيهل : الـطويلة ، وتعتلّي : من الاعتلال وهو التمارض . نسلّ : من التسلية وهو إذ هـاب الهمّ ونحوه بالسّلُوّ .

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التّثقيل من أمارة / [٣٠٤] الوقف ، والياء من أمارة الإطلاق ، فهو منزلة بين المنزلتين .

* * * *

الباب السادس

باب حروف الجر . قال ابن هشام في (المغني) : التّحقيق في اللام المقوية نحو « مُصدّقاً لما معهم »(١) ، « فعّال لما يريد »(٢) ، « إن كنتم للرؤيا تَعْبُرون »(٣) . أنها ليست زائدة محضة لما تخيّل في العامل من الضّعف الذي نَزّله منزلة القاصر ، ولا معدّية محضة، لاطّراد صحةإسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

فصـــــل

قـال ابن إياز : جعـل ابن معط للمنادي مـرتبتين : البعد ، والقرب فـ (يا) و (أيا) وهيا للأول ، وأي والهمزة للثاني .

وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بُعْدِي وقُرْبِيّ وَوَسَطِيّ بينهما فللأولى (أيا) و (هيا) ، وللثانية : الهمزة ، وللثالثة : أي ، وجعل (يا) مستعملة في الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الإشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب : دُنيا ،

(١) البقرة / ٩١ .
(٢) البروج / ١٦ .
(٣) يوسف / ٤٣ .

ووُسْطى ، وقُصْوى ، فللأولى (ذا) و (تى) ، وللثانية : ذاك وتيك وبالكاف دون اللام ، وللثالثة ذلك وتلـك بالكاف واللام وجعل لـه مرتبتين فقط .

ورُودُ الشّيء مع نظيره مورِدُهُ[1] مع نقيضه

قال ابن جنّي : وذلك أَضْرُبٌ :

منها : اجتماع المذكّر والمؤنّث في الصّفة المؤنثة نحو : رجل علاّمة ، وامرأة علامة ، ورجل نسّابة ، وامرأة نسابة ، ورجل هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ ، وامرأة هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ ، ورَجُلٌ صَرورَةٌ[2] وفروقَةٌ[3] وامرأة صَرُورةٌ وفَروقَةٌ ، ورجل هِلباجة[4] فَقَاقَةَ[5] ، وامرأة كذلك . وهو كثير .

وذلك أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنما لَحِقت لإعلام السّامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ

(١) في النسخ المخطوطة : « يورد » مكان : « مورده » ، وفي الخصائص : « باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه » . انظر ٢٠١/٢ .

(٢) في القاموس : رجل صرور ، وصرارة ، وصارورة ، وصروريّ ، وصروراء : لم يحجّ أو لم يتزوج للواحد والجمع .

(٣) في القاموس : رجل فاروقٌ وفروقة : شديد الفزع .

(٤) في القاموس : الهِلباجة بالكسر : الأحمق ، الضخم ، الفدْم ، الأكول ، الجامع كل شرّ .

(٥) في القاموس : رجل فَقاقٌ كسحابٍ وسَحابة : أحمق .

الغاية والنّهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارةً لِمَا أُريد من تأنيث الغايـة والمبالغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذّكراً أم مؤنّثاً .

يدلّ على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة إنما لحقتْ لأنّ المرأة مؤنثة لـوجب أن / تحذف في المـذكّـر فيـه فيقـال : رجـل فروق ، كما أنّ التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو : رجل ظريف ، وقائم ، وكريم . وهذا واضحٌ . [٣٠٥]

ونحوٌ من تأنيث هذه الصفة ليُعْلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنّث أيضـاً تصحيحهم العين في نحـو : حَـوِلَ وَصَيِـدَ واعتَــونُـوا واجْتَورُوا ، إيـذاناً بأن ذلك في مَعْنى ما لا بُدّ من تصحيحه ، وهـو آحولّ، وآصْيَدّ ، وتعاونوا ، وتجاوروا ، وكما كُرّرت الألفاظ لتكرير المعاني ، نحو : الزّلْزلة ، والصّلصلة ، والصّرصرة وهو باب واسع .

ومنها : اجتماع المؤنث والمذكّر في الصّفة المذكّرة . وذلك نحو : رَجُلٌ خَصْم ، وأمرأة خَصْمٌ ، ورجل عَـدْل، وامرأة عـدل ، ورجل ضَيْف ، وامرأة ضيف ، ورجل رِضاً ، وأمرأة رِضاً .

وكذلك ما فوق الواحد نحو : رجلان رِضـاً ، وَعدلٌ ، وقـومٌ رِضاً ، قال زهير :

٢٥٠ =متى يَشْتَجِر قَوْمُ يَقُـلْ سَرَواتُهُم   هُمُ بيننا فَهُمْ رِضاً وهمُ عـدلُ[١]

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصّفة : أنّ التذكير إنما أتاها من قبل المصدرّية ، فإذا قيل : رجل عَدْلٌ ، فكأنهُ وُصِف بجميع الجِنْس مبالغةً ، كما تقول : أستـولى على الفَضْل ، وحـاز جميع الـرّياسـة والنُّبْلِ ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحو ذلك فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً .

وقد ظهر عنهم ما يؤيّد هـذا المعنى ويشهد بـه . وذلك نحـو قوله :

٢٥١ =ألا أصبحتْ أسماءُ جاذِمَةَ الحَبْلِ   وضنّت علينا والضّنِينُ من البُخْلِ[٢]

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم وَمَطِينٌ[٣] من الخير ، وهي

---

(١) من قصيدة يمدح بها سنان بن أبي حارثة المرّي ، ومطلعها :
صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو
وأقفر مـن سـلمى التعـانـيـق فالثقـلُ
والتعانيق والثقل : موضعان . انظر ديوانه / ٤٠ .
من شواهد : الخصـائص ٢/٢٠٢ ، والمحتسب ٢/١٠٧ ، واللسان : « رضي » .

(٢) في اللسان : « ضن » نسب إلى البعيث ، وفسّره بقوله : أراد : الضنين مخلوق من البُخْل ، وكل ذلك على المجاز .
من شـواهد : الخصـائص ٢/٢٠٢ ، ٣/٢٥٩ ، والمحتسب ٢/٤٦ ، وابن الشجريّ ١/٧٢ ، والمغنى ١/٣٤٤ .

(٣) في القاموس : « طين » : الطّين : الخلقة والجبله فمطين كمبيع بمعنى مخلوق أو مجبول .

مخلوقة من البخل .

وهذا أوفق معنًى من أن تحمله على القلب ، وأنه يريد بـه : والبخـل من الضنين ، لأن فيه من الإعـظام والمبـالغـة مـا ليس في القلب .

ومنه قوله :

٢٥٢ = * وهُنّ من الإخلاف قبلك والمطل[1] *

وقوله :

٢٥٣ = * وهنّ من الإخلاف والوَلَعان[2] *

وأقوى التأويلين في قولها :

---

(١) نسب في اللسان : « ولع » إلى البعيث .
وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٦٠ ، والمحتسب ٢/٤٦ وابن الشجريّ ١/٧٢ .

(٢) صدره :
* لخلّابة العينين كذّابة المنى *
من شواهد : إصلاح المنطق / ٢٦٨ . وفيـه : أولع بكـذا وكذا إيـلاعاً وولعاناً ، والاسم : الولوع . . . إذا كذب .
والخصـائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٥٩ ، والمحتسب ٢/٤٦ ، واللسـان : « ولع » .

٢٥٤ = * فإنّما هي إقبالٌ وإدبار[١] *

أن تكون من هذا ، أي كَأَنّها خُلِقت من الإقبال والإدبار ، لا على أن يكون من باب حذف المضاف ، أي ذات إقبال وذات / إدبار . [٣٠٦]

ويكفيك من هذا كله قوله تعالى : ﴿ خُلِق الإنسان مِنْ عَجَلٍ ﴾[٢] ، وذلك لكثرة فعله إيّاه ، واعتياده له .

وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خُلِق العَجَلُ من الإنسان ، لأنه أمر قد اطّرد واتّسع ، فحمله على القَلْبَ يَبْعد في الصنعة ، ويَصْغُر في المعنى .

وكأن هذا الموضع لمّا خفي على بعضهم قال في تأويله : إن العَجَلَ هنا : الطّين . ولعمري إنه في اللّغة كما ذكر ، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلاّ نفس العجلة والسّرعة ، ولهذا قال عقبه : ﴿ سَأُرِيكُم آياتِي فلا تَسْتَعْجِلُون ﴾[٣]، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَكان

(١) للخنساء ، وصدره .

* ترتع ما رتعتْ حتّى إذا ادّكَرَتْ *

من شواهد : سيبويه ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ ، والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، والمنصف ١/٩٧، وابن الشجري ١/٧١ ، وابن يعيش ١/١١٥ ، والخزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والتصريح ١/٣٣٢ . وانظر ديوانها /٢٦ .

(٢) الأنبياء /٣٧ .

(٣) الأنبياء/ ٣٧ .

الإنسـانُ عَجُولاً ﴾[١] ﴿ وخُلِق الإنسـانُ ضَعِيفـاً﴾[٢] ، لأن العجلة ضرب من الضّعف؛لِمَا تُؤذن به من الضرّورة والحاجة .

فلما كان الغرض من قولهم : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جُعِل الإفرادُ والتذكير أمارةً المصدر المذّكر .

فإن قلت : فإنّ نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنّثاً نحو : الزيادة ، والعيـادة [٣] والضّئولـة ، والجُهـومـة، والمَحْمِيَـة ، والمَـوجِـدة ، والطّلاقة ، والسباطة [٤] ، وهو كثيرجداً،فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه ومحمول بالتّأويل عليه أحجى بتأنيثه .

قيل : الأصل ـ لقوته ـ أحمل لهذا المعنى من الفرع لِضَعْفه . وذلك أن الزيادة [٥] والعيادة ونحـو ذلك مصـادر غير مشكـوك فيها ، فلحاق التّاء لها لا يُخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها .

وليس كذلك الصّفة ، لأنها ليست فى الحقيقة مصدراً ، وإنما

(١) الإسراء / ١١ . وفي الخصائص والأشباه المطبوع والنسخ المخطوطة « وخلق الإنسان » : مكان : و « كان » تحريف .

(٢) النساء / ٢٨ .

(٣) في الخصائص ٢ / ٤٠٤ : « والعبادة » بالباء .

(٤) في ط فقط : « والبسـاطـة » تحـريف صـوابـه من النسـخ المخـطوطـة والخصائص . وفي القاموس : « سبط » وقد سبط كـ « كَرُم » وفرح سبطاً وسبوطاً وسبوطةً وسباطة ، ومن معانيها : الكثرة والسّعة .

(٥) في ط : « والزيارة» بالراء .

هي متأوّلة عليه ، ومردودة بالصنعة إليه . فلو قيل : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامرأة عَدْلَةٌ ، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يُظَنّ بها أنها صفة حقيقيَّة[١] كصَعْبَةٍ مِنْ صَعْب ، وَنَدْبة من نَدْب ، وفَخْمَة من فخم ، ورَطْبة من رَطْب . فلم يكن فيها من قُوة الدّلالة على المصدريّة ما في نفس المصدر نحو : الجُهومة والشُّهومة والطّلاقة ، والخَلاَقَة[٢] فالأصول لقوّتها يتصرّف فيها ، والفروع لضعفها يتوقّف بها ، ويقتصر على بعض ما تسوّغه القوّة لأصولها .

فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل، وامرأة عدلة، وفرس طَوْعَة القياد / . [٣٠٧]

وقال أُمية :

٢٥٥ = والحَيّة الحَتْفة الرّقشاء أَخْرجها من بيتها آمِنات الله والْكَلِمُ[٣]

قيل هذا مِمّا[٤] خرج على صورة الصّفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين

---

(١) في ط فقط : « حقيقة » تحريف .
(٢) في ط : « والخلافة » بالفاء تحريف .
(٣) من شواهد : الخصائص ١/١٥٤ ، وقد نسبه ابن جني إلى أميّة ، وفي هذا الموضع رواه : « جحرها » بدل« بيتها »،ورواه مرة أخرى ٢/٢٠٥ : « بيتها » بدل : « جحرها » وانظر اللسان : « حتف » وروايته : « بيتها » .
(٤) في ط : « إنما » .

مذكّره ومؤنثه ، فجرى هذا في حِفْظ الأصـول والتلفت إليها للمباقاة ، لها، والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتلّ على أصله نحـو : استحوذ ، ومجرى إعمال صُغُته[1] وعُـدْته ، وإن كـان قد نُقِـل إلى (فَعُلت) لمّا كان أصله : (فَعَلت) . وعلى ذلك أَنّث بعضهم فقال : خَصْمَة ، وضيفة ، وجمع فقال :

٢٥٦ = يـا عينِ هـلاّ بكيـتِ أَرْبَـدَ إذْ قُمنا وقام الخصومُ في كَبَـدِ[2]

وعليه قول الآخر :

٢٥٧ = إذا نـزل الأضيـافُ كـان عَـذَوَّراً على الحَيّ حتى تستقِلّ مراجِلُهْ[3]

---

(١) في ط : « صفته » بالفاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ٢/٢٠٥ .

(٢) من شـواهـد : الخصـائص ٢/٢٠٥ ، ٣/٣١٨ ، والشـاهـد نسب في الخصائص للبيد .
وأربد في البيت أخولبيد لأمه . والكَبد بفتح الكاف : المشقة والعناء .

(٣) لـزينب بنت الـطثريـة ، والـطثـرية أمهـا حـين قُتِـلَ أخـوهـا يـزيـد ابـن الطثرية الشاعر المشهور في خلافة بني العباس ١٢٦ هـ ، قتله بنـو حنيفة . ومطلع قصيدتها :

أرى الأَثْل من بطن العـقيق مجاوري
مقيمـاً وقـد غالت يزيـدُ غوائِـلُهْ

إلى أن قالت قبل الشاهد المذكور :

فتًى ليس لابن العمّ كالذئب إن رأى
بصاحبـه يومـاً دمـاً فَهْوَ آكِـلُهْ

الأضياف هنا بلفظ القِلّة ومعناها أيضاً ، وليس كقوله :

٢٥٨ = * وأسَيَافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما[1] *

في أنّ المراد بها معنى الكثـرة وذلك أمدح ، لأنه إذا قـرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحيّ أجمـع فما ظنّـك[2] به لـو نزل بـه الضّيفان الكثيرون .

فإن قيل : فلم أنثّ المصدر أَصْلاً ؟ وما الّذي سَوّغ التأنيث فيه مع معنى المعموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير حتى احتجت إلى الإعتذار له بقولك : إنه أصل ، وإن الأصول تحتمل مـا لا تحتمله الفروع ؟ .

يسرّك مظـلومـاً ويرضيـك ظالمـاً

وكلُّ الـذي حمّلْتَـهُ فَهْـوَ حامـلُهْ

إذا انزل الأضياف . . . الخ أنظر شرح ديوان الخنساء بالإضافة إلى مراثي ستين شاعـرة من شواعـر العرب / ١٥٥ وهـو من شواهـد : الخصائص ٢/ ١٢٠ ، ٢٠٥ .

والعذوّر ـ كما في القاموس : عذر ـ : السيء الخلق والشديد النفس .

(١) لحسان بن ثابت ديوان /٢٢٢ . وصدره :

* لنا الجفناتُ الغُر يَلْمَعْنَ في الضُّحى *

من شـواهد : سيبـويـه ٢/ ١٨١ ، والمقتضب ٢/ ١٨٨ ، والخصـائص ٢/ ٢٠٦ ، والـمحـتسـب ١/ ١٨٧ ، وابن يـعيش ٥/ ١٠،والـخـزانــة ٣/ ٤٣٠ ، والعينيّ ٤/ ٥٢٧ ، والأشموني ٤/ ١٢١ .

(٢) « به » سقطت من نسخ الأشباه ، والتصويب من الخصائص .

قيـل : عِلّة جواز تـأنيث المصدر مـع ما ذكـرتـه من وجـوب تذكيره ، : أن المصـادر أجناسٌ للمعـاني ، كما أن غيـرها أجنـاس لـلأعيـان نحـو رجـل وفـرس ، ودار ، وبستـان ، فكمـا أن أسمـاء أجناس[1] الأعيان ، قد تأتي مؤنّثـة الالفاظ ، ولا حقيقـة تأنيثٍ في معناها نحو : غُرْفَة وَمشرقـة[2] ، وعليّة ، ومِـروحة ، ومِقْـرَمة[3] ، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنّثاً بعضُها لفظاً لا معنىً وذلك ، نحو : المحْمِدة والموجِدْة ، والرّشاقة ونحوها .

[٣٠٨] نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرّيته غير موصوف/ بـه لم يكن تأنيثـه وجمعه، وقـد جرى وصفـاً ، وحل المحـل[4] الذي من عادته أن يفرّق فيه بين مذكّره ومؤنثه ، وواحده وجماعته ، قبيحاً ولا مستكرهاً ، أعني : ضَيْفة ، وَخَصْمَة ، وأضيافاً وخصوماً ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللّغة ، وأعلى في الصّفة ، قـال تعالى : ﴿ وهل أتاك نَبأُ الخَصْمَ إذْ تسوّروا المِحْراب ﴾[5] وإنما كان التّذكير

---

(١) في نسـخ الأشبـاه : الأجنـاس الأعيـان ، وفي الخصـائص : أجنـاس الأعيان .

(٢) في ط فقط : « ومشـرفـة » بـالفـاء والصـواب من النسـخ المخـطوطـة والخصائص و« المشرقة » ، بالقاف ومثلته الـراء ، كما في القـاموس : موضع القعود في الشمس بالشتاء .

(٣) في القاموس : « قرم » : المِقْرمة كـ « مِكْنَسة » : سِتْرٌ رقيق .

(٤) في الخصائص ٢/٢٠٧ : وقدورد وصفاً على المحلّ الذي . . . »

(٥) صٓ / ٢١ .

والإفراد أقوى من قِبَل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أوّل أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنّثت وجمعت سَلَكْتَ به مسلك[1] الصفة الحقيقيّة التي لا معنى للمبالغة فيها ، نحو : قائمة ومنطلقة ، وضاربات ، ومُكْرِمات . فكان ذلك يكون نَقْضاً للغرض أو كالنّقض له . فلذلك قَلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنّثاً أو مجموعاً .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومُعْملاً أيضاً قوله[2] :

٢٥٩ = * مواعيد عُرقوب أخاه بيثرب[3] *

ومنه عندي قولهم : « تركته بملاحِس البقر أولادَها »[4] ، فالملاحس جمع : مَلْحَس ، ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً ، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً ، لأنه قد عمل في الأولاد فنصبَها ، والمكان

---

(١) في الخصائص ٢/٢٠٧ : « مذهب » .

(٢) في ط : « قولهم » .

(٣) لعلقمة الأشجعيّ : وصدره :

* وَعَدْتَ وكان الخُلْفُ فِيك سجيّةً *

من الشواهد المشهورة ، وقد استشهد به سيبويه ١/١٣٧ ، والخصائص ٢/٣٠٧ ، وابن يعيش ١/١١٣ ، والمقرب ١/١٣١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٥٧ .

(٤) انظر هذا القول المنسوب للعرب في همع الهوامع ٥/٦٦ .

لا يعمل في المفعول به كما أن الزمان لا يعمل فيه .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدرًا وكأنه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادَها كما أن قوله :

٢٦٠ = وما هِيَ إلّا في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغَارَ ابن هَمَّامٍ على حيٍّ خَثْعَما[١]

محذوف المضاف ، أي وقت إغارة ابن همام على حيّ (خَثْعَم) ، ألا تراه قد عدّاه إلى قوله : « على حيّ خثعما » ، فملاحس البقر إذًا مصدر مجموع يعمل[٢] في المفعول به كما أن :

* مواعيد عرقوب أخاه بيثرب *

كذلك ، وهو غريب .

وكان أبو عليّ يورد « مواعيد عرقوب أخاه » مورد الطريف المتعجّب منه ، فأما قوله :

٢٦١ = كَمْ جرّبوه فما زادت تجارِبُهُم أبا قُدامة إلّا المجد والفَنَعَا[٣]

---

(١) من شواهد سيبويه ونسبه ١/ ١٢٠ الى حميد بن ثور الهلاليّ ، وهو أيضاً من شواهد : المقتضب ٢/١٢١ ، والخصائص ٢/٢٠٨ ، والمحتسب ٢/٢٦٦ ، وابن يعيش ٦/١٠٩ ، واللسان : « علق » والعِلْقة ـ كما في اللسان ـ الصُّدْرة تلبسها الجارية تتبذل به .

(٢) في الخصائص : « مُعْمل » مكان : « يعمل » .

(٣) للأعشي . ديوانه /١١١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها هوذة بن على الحنفيّ مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعا واحتلتِ الغمْر فالجُدّين فالفَرَعَا

من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٨ ، والأشموني ٢/٢٨٧.وفي العيني هامش الأشموني : الفنع : الكرم والفضل ، والثناء ، والزيادة .

فقد يجوز أن يكون من هذا . وقد يجوز أن يكون(أبا قدامة) منصوباً بـ« زادت »أي فما زادت أبا قدامة تجارِبُهم أيّاه إلاّ المَجْد .

والوجْهَ أن تنصبه بتجاربهم / لأنها العامل الأقرب ، ولأنَّه لو أراد [٣٠٩] إعمال الأول لكان حَريً أن يعمل الثاني أيضاً ، فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلاّ كذا،كما تقول : ضربت فأوجعته زيداً ، « ويُضَعِّف»[١] ضرب فأوجعت زيداً على إعمال الأول وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمال الثاني أيضا » لِقُرْبه ، لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب .

فإن قلت : أكتفي بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني .

قيل لك : وإذا كنت مكتفياً مختصراً ، فاكتفاؤك بإعمال الثّاني الأقرب أَوْلى من اكتفائك بإعمال الأوّل الأبعا . وليس لك في هذا ما لك في الفاعل، لأنك تقول: لا أضمر على غير تقدم ذكر إلاّ مستكرهاً ، فتعمل الأول فتقول : قام وقعدا أخواك . فأما المفعولُ فمنه بَدٌّ ، فلا ينبغي أن تتباعد بالعمل إليه وتترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه .

ومن ذلك :«فرس وَساعٌ »[٢]، الذّكر والأنثى فيه سواء ، وفرسٌ جوادٌ ، وناقة ضامر ، وجَمَلٌ ضامر ، وناقة بازِل ، وجملٌ بازل ، وهو لُباب قومه ، وهي لُباب قومها ، وهم لباب قومهم . قال جرير :

(١) في الخصائص ٢ / ٢٠٩ « وتضعّف » بالتاء أي تنسبه الى الضعف .

(٢) في القاموس :«وسع»: وساعٌ كسحاب: من الخَيْل الجواد أو الواسع الخطو .

٢٦٢ =تُـدرِّي فـوق مَتْنَيْهـا قُـرونـاً عـلى بَشَـرٍ وَآنسـةٌ لُبَـابٌ[١]

وقال ذو الرّمة :

٢٦٣ =سِبَحْـلاً أبا شَـرْخَيْنِ أحيا بنـاتـه مقالِيتُها فهي اللُّباب الحبائسُ[٢]

فـأمّـا نـاقـة هجـان ، ونـوق هجـان ، ودِرْعٌ دِلاص ، وأدرع دلاص ، فليس من هذا الباب بل فِعالٌ منه في الجمعَ تَكْسِير فِعَال في الواحد،وهو من باب:ما اتّفق لفظه واختلف تقديره . انتهى .

قلت قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة أبواب : باب ما دخلت فيه التّاء في صفة المذّكر ، وباب ما دخلت فيه التّاء في صفة المؤنث ، وباب ما استوى فيه المذكّر والمؤنّث والمفرد والمثنى والجمع ، وها أنا أسوق جملاً من نظائرها[٣] ، . ذكر نظائر الباب الأول . . . . . / [٣١٠]

(١) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٠٩ ، واللسان : « لبب » وفيه : « تدرِّي » بالبناء للفاعل .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢١٠ ، والمخصص ١٣/ ٧٧ ، ١٧/ ٣٣.
والشاهد من قصيدة مطلعها :
ألم تُسأل اليوم الرسومُ الدوارس بحُزْوى وهل تدري القفار البسابسُ
والسّبحل : الفحل الضخم . وأبا شرخين : يعني أن له نتاجين في عـام تباعاً . والمقاليت : جمع مِقْلات،وهي مفعال من القلت وهو الهلاك . ومعنى مقاليت : أنه لا يعيش لهن ولد . انظر الديوان،وشـرح الشاهـد في الهامش ١/ ٤١١ .

(٣) اختلفت النسـخ في العبارة التي تـلي هـذه الجملة، فنسختـا الأزهـر الأولى والثانية : « ذكر نظائر الباب الأول » وفي هامش نسخة منها بعد هذه العبارة =

وُرُود الوِفاق مع وُجُوب[1] الخلاف

قال ابن جني:هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذاك تبع فيه اللّفظ ما ليس وَفْقاً له نحو : رجلٌ نَسّابة ، وامرأة عَدْلٌ.

وهذا الباب ليس بلفظ تَبع لفظاً ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماءُ وِغِضْتُهُ،سوّوا فيه بين المتعدّي وغير المتعدّي .

ومثله : جَبَرتْ يَدُه ، وجبرتها ، وعَمَرَ المنزلُ،وعَمْرتُهُ ، وسار الدّابة،وسرته ، ودان الرجل،ودِنْته من الدّين ، في معنى أُدنته .

وعليـه جـاء (مـديـون) في لغـة بني تميم . وهلَك الشّيءُ وهلكته ، قال العجاج :

٢٦٤ = وَمَهْمَهٍ هالِكٍ منْ تَعرّجا[2]

= هنـا بيـاضٍ بالأصل . وكذلك نسخة ط ، والنسخة المغربية ، وفي نسخة المتحف البريطاني : سقطت العبارة الأخيرة وهي : « ذكر نظائر البـاب الأول » وليس هناك إشارة إلى بياض .

وفي النسخة الظاهرية فراغ بعد عبارة : « ذكر نظائر الباب الأول » مما يدل على أن هناك نقصاً .

(١) في الخصائص :٢ / ٢١٠« وجود » بالدال .

(٢) رجز للعجاج بدأه بقوله :

ما هاج أحزاناً وشجْواً قد شجا

وبعد الشاهد قوله :

هائلةٍ أهوالُه مَنْ أدْلجا

فيه قولان : أحدهما : أن (هالكاً) بمعنى مُهلك أي :مُهْلك مَنْ تعرّج فيه .

والآخر : ومهمه هالكِ المتعرّجين فيه كقوله : هذا رجلٌ حسنُ الوَجْهِ،فوضع (مَنْ) موضع الألف واللام . ومثله هبط الشيءُ وهبطته قال :

٢٦ = مـارا عَنِي إلاّ جَنَـاحٌ هـابـطاً   على البيـوت قَوْطَـهُ العُلابِـطَا[1]

أي مهبطاً قوطه . ويجوز أن يكون أراد : هابطاً بقوطه ، فلمّا حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة . والأول أقوى .

فأمّا قوله تعالى : ﴿ وإنّ منها لَما يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ﴾[2] فأجود

والمهمة : الأرض القفر المستوية : ومعنى الشاهد : أن هذا المهمة من تعرّج فيه هلك . والتعرّج : التحبّس ، يقال : تعرّج على القوم وعرّج أي عطف عليهم وأقام : انظر ديوان العجاج /٣٦٧،وهو من شواهد : المقتضب ٤/ ١٨٠ ، والخصائص ٢/ ٢١٠ ، والمخصص ٦/ ١٢٧ .

(١) من شواهد : النوادر / ٤٧٥ ، والخصائص ٢/ ٢١١ ، والمنصف ١/ ٢٧ والمحتسب ١/ ٩٢ ، وابن الشجريّ ١/ ٣٨٦ ، واللسان : قوط . وفي النوادر ضمّ إلى هذا الشاهد بيتين آخرين ، وانظر تحقيق نسبة هذا الشاهد في هامش النوادر .
والعُلابط : واحدها : عُلَبِطَة ، وهي الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد، وهو اسم للقطيع لا واحد له . وجناح : اسم رآعٍ ، والقوط ـ كما في القاموس ـ : القطيع من الغنم ، وجمعه أقواط .

(٢) البقرة / ٧٤ .

القولين فيه أن يكون معناه : وإن منها لَما يهبطَ مَنْ نظر إليه لخشية الله .

وذلك أن الإنسان إذا فكّر في عِظَم هذه المخلوقات تضاءل وخشع ، وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة ، لمّا كان الخشوع والسقوط مسببًا عنها ، وحادثاً لأجل النظّر إليها كقوله تعالى : ﴿ وما رَمَيْتَ إذ رَمَيْتَ ولكنّ الله رَمَى ﴾[1] وأنشدوا قول الآخر :

٢٦٦ = فاذكرى موقفي إذا التقت الخيـ ـلُ وسارت إلى الرِّجال الرّجالا[2]

أي وسارت الخيلُ الرِّجالَ إلى الرّجال .

وقد يجوز أن يكون أراد : وسارت الى الرجال بالرجّال ، فحذف حرف الجر فنصب، والأول أقوى . وقال زهير[3] :

٢٦٧ = فلا تَغْضَبَنْ مِنْ سِيَرةٍ أنت سِرْتَهَا فَأوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُها[4]/ [٣١١]

(١) الأنفال / ١٧ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢ /٢١١ ، واللسان : « سير » .

(٣) في الخصائص : خالد بن زهير ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « زهير » انظر تحقيق النسبة في هامش الخصائص ٢ /٢١٢ .

(٤) من شواهد : الخصائص ٢ /٢١٢ ، والمغنى ٢ /٥٢٧ .هذا وفي الأشباه في نسخته المطبوعة والنسخ المخطوطة : « سنة » مكان « سيرة » وهي رواية الخصائص ، وفي المغنى : « سنة » أيضاً وفي ط فقط : « فلا تغضبا » بدل : « تغضبن » .

ورَجَنت الدّابة بالمكان : إذا أقـامت فيه ، وَرَجَنْتُهـا ، وعاب الشيء وعِبْتُهُ ، وهجمت على القوم،وهجمت غيـري عليهم أيضاً ، وعفـا الشيء : كثر ، وعفـوته : كثـرته ، وفغـر فـاه ، وفغـر فـوه ، وشحافاه[١] وشحافوه ، وعَثَمَتْ يدُه ، وعثمتها أي جبرتها على غيـر استواء ، ومدّ النهرُ ومدَدْتُه،قال تعالى : ﴿ والبَحْرُ يمدُّه مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[٢] قال الشاعر :

٢٦٨ = * ماءُ خَلِيجٍ مَدّهَ خليجانْ [٣] *

وسرحت الماشيةُ وسَرحتها ، وزاد الشيءُ وزدته ، وذرا الشيّءُ وذَرَوته : طيرتُهُ ، وخسف المكانُ وخسفه الله ، ودَلع لِسانُه ودلعته ، وهاج القوم وهجتهم ، وطاخ الرّجل وطُخْته أي أ لطختُهُ بـالقبيح في معنى : أَطحته ، ووفر الشيء[٤] ووفـرته .

وقال الأصمعي : رفع البعير ورفعته ـ في السير المرفوع ـ وقالوا: نفي الشيءُ ونفيتُهُ ، : أي أبعدته ، قال القطاميّ :

---

(١) شحافاه : فتحه ، وشحافوه : انفتح .

(٢) لقمان / ٢٧ .

(٣) في اللسان : « خلج » روى هذا البيت :
إلى فتى فـاض أَكُفّ الفتيـانْ   فيـض الـخليـج مـدّه خـليجـانْ
من شواهد : الخصـائص ٢/٢١٢ ، والمخصص ١٠/٣٢ ، ١٥/٥٤
ونسب الشاهد إلى أبي النّجم .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : وفر الشيء يفر ووفرته : بزيادة «يفر» وهي ليست في الخصائص .

٢٦٩ = * فأصبح جاراكم قتيلاً ونافياً(١) *

ونحوه : نكزتِ البئرُ ونكزتها أي أقللت ماءها ، ونزفَتْ وَنَزْفتُها .

فهذا كلّه شاذٌّ عن القياس،وإن كان مطرّداً في الاستعمال ، إلا أن له عندي وجْهاً لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه ، فإنّما الفعل منه شيء أُعيره وأُعطيه ، وأُقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلاً ، فإنه لمّا كان مُعاناً مُقْدَراً صار كأنّ فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وما رَمَيْت إذ رَمَيْت ولكنّ الله رَمى ﴾(٢) وقد قال قوم - يعني أهل السنة فإن ابن جنّي كان معتزليًا كشيخه الفارسي - إنّ الفعل لله ، وإن العَبْدَ مكتسبه ، فلمّا كان قولهم : غاض الماء وغضته أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فِعْلاً بلفظ الأول متعدّياً ، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إيّاه إنما هو معان(٣) عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجاً واحداً .فاعرفه . انتهى .

* * *

(١) تمامه من اللسان : « نفي » :

* أصمَّ فزادوا في مسامعه وقْرا *

و« نافيا » أي : منتفياً ، ونفى الرجلُ عن الأرض ، ونفيْتُه عنها : طردته فانتفى .

(٢) الأنفال /١٧ .

(٣) في الخصائص ٢ /٢١٣ : مُشَاءٌ إليه ، بمعنى : ألجأه اليه .

ورود الشيء على خلاف العادة(١)

قال ابن جنّي : المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان (فَعَلَ) غَيْرُ مُتعدٍّ كان أفعل متعدّياً ، لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتّعْدية . وذلك نحو : قام زيد ، واقمت زيداً،وقعد بكرٌ،وأقعدت بكراً . فإن كان (فَعَل) متعدِّياً إلى مفعول واحد فنقلْته بالهمزة صار متعدّياً إلى اثنين نحو : طعِم زيدٌ خبزاً ، وأطعمته خبزاً ، وعطا بكرٌ درهماً،وأعطيته درهماً/ . [٣١٢]

فأمَّا كُسِي زيدٌ ثوباً ، وكسوته ثوباً،فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نُقِل بالمثال ، ألا تراه نُقِل من (فَعِل) إلى (فَعَل) . وإنما جاز نقله بِفَعَل لمّا كان فَعَل وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد ؛ نحو : جدّ في الأمر وأَجدّ ، وصدَدْتُهُ عن كذا وأصددته ، وقصر عن الشيء وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك . فلما كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا من الاعتقَاب والتّعاوُض ، ونقل بأفعل نقل أيضاً فَعِل بِفَعَل نحو : كسي زيد وكسوته ، وشَتِرَتْ(٢) عينُه ، وشترتها(٣) ، وغارت عينه(٤) وعرتها،ونحو ذلك .

---

(١) ترجم له ابن جني في الخصائص ٢ / ٢١٤ : « باب في نقض العادة » .

(٢) أي انقلب جفنها من أعلى وأسفل كما في القاموس : « شتر » .

(٣) في الخصائص : « وشترها » .

(٤) في الأشباه ؛ النسخة المطبوعة ومخطوطاتها : « غارت » بالغين وفي الخصائص : « عارت وعُرتها » بالعين : أي أصبتها بالعوَر وفي هامش

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمز فَيُحِدث النّقلُ تعدّياً لم يكن قبله .

غير أن ضَرْباً من اللغة جاءت فيه هذه القضيّة معكوسة مخالِفة ، فتجد فَعَلَ فيها متعدّياً وأفعل غير متعدّ .

وذلك قولهم : أجفل الظّليمُ وجَفلتهُ[1] ، وأشنق البعيرُ[2] وشَنَقْتـه ، وأنـزفت البئر : إذا ذهب مـاؤها ونَـزَفْتها ، وأقشـع الغيمُ وقَشَعتْهُ الرّيح ، وأنسل ريشُ الطائر،ونَسلْتُهُ ، وأَمْرَت النّاقة : إذا درّ لبنُها ، ومَرَيْتُها .

ونحوٌ من ذلك : ألوت الناقةُ بذَنَبها وَلَوَتْ ذَنَبها ، وصرّ الفرس أذنـه وأَصَر بأذنه ، وكبَّهُ الله على وجهـه ، وأكبّ هـو ، وعلوت الوسادة ، وأعليت عليها[3] ، فهذا نقض عادة الاستعمال ، لأن فَعَلَت فيه متعدّ ، وأفعلت غير متعدٍّ .

وعلة ذلك ـ عندي ـ أنه جعل تعـدّي فعلت ، وجمود أفعلت

الخصائص ٢ / ٢١٤ بين أن بعض نسخ الخصائص : « غارت وغـرتها » بالغين ، ويعلّق المحقق بقوله : « والذي في اللسان : وأغار عينه وغارت تغور غوراً ، وغئوراً ، وغوّرت دخلت في الرأس » وترى أنه لم يجيء فيه : غار عينه دون همز .

(١) في الخصائص : « وجفلته الريح » بزيادة : « الريح » .

(٢) في الخصائص : وأشنق البعير : إذا رفع رأسه .

(٣) في الخصائص : « عنها » .

كـالعِوَض لفعلت من غلبـة أفعلت لهـا على التّعـدّي،نحـو : جلس وأجلسته ، ونهض وأنهضته، كمـا جعل قلب الياء واواً في التّقوى ، والرَّعْوى ، والثَّنْوَى والفتوى عِوَضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها ، وكما جُعِل لزوم الضّرب الأول من المنسرح لمفتعلن ، وحظر مجيئه تامًّا أو مخبوناً،بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتّة تعويضاً للضرّب من كثرة السّواكن فيه نحو : مفعولن ، ومفعولان ، ومستفعلان،ونحو ذلك مِمّا التقى في آخره من الضروب ساكنان .

ونحوٌ من ذلك : ما جاء عنهم من أفعالته فهو مفعول وذلك نحو أحببتُـه فهو محبوب ، وأجنّهُ الله فهو مجنون ، وأزكمه الله فهو مزكوم ، وأكزّه[1] الله فهو مكزوز ، وأقره الله فهو مقرور ، وأقره الله فهو مقرور ، وآرضه[2] الله فهو مـأروض ، وأملأه الله فهـو مملوء ، وأضْأَده فهـو مضؤد[3] ، وأحَمّهُ - من الحُمَّى - فهو محموم ، وأهَمّه - من الهمّ/ - [٣١٣] فهو مهموم ،وأزعقتـهفهو مزعوق ، أي مذعور ، ومثله قوله :

٢٧٠ = إذا ما اسَتَحمت أرْضُهُ مِنْ سمائِهِ جَرى وهو مَوْدوعُ وواعِدُ مَصْدَقِ[4]

---

(١) أي أصابه بالكُزاز كغراب أو الكُزّاز كرمّان ، وهو : داء من شدة البرد . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : آرضه الله : أزكمه .

(٣) في القاموس : الضُّؤد ، والضّؤْدة ، والضؤُدة بضمهن : الـزكام ، ضُئِـد كُعِني ضُؤداً فهو مَضْؤودٌ ، وأضأده الله تعالى .

(٤) قائله : خفاف بن ندبة . وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٣٣ وانظر اللسان : « ودع » ، والهمع والدرر رقم ١٤٠٤ .

وهو من : أودعته . وينبغي أن يكون جاء على : وُدِع .

وأمّا أحزنَهَ الله فهو محزون فقد حُمِل على هذا ، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يَحْزنُني ، ولا يقولون : حَزَنَنِي ، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي . فهذا أمثل مِمّا مضى . وقد قالوا أيضاً فيه : مُحْزَنٌ على القياس ، ومثله قولهم : مُحَبّ . قال عنترة :

٢٧١ = ولقدَ نَزْلْتِ فلا تظنّي غيرَهُ   منّي بمنزلة المُحَبّ المُكْرَمِ (١)

وقال الآخر :

٢٧٢ = ومن يُنادِ آل يربوع يُجِبْ   يأتيك منهم خيرُ فِتْيان العرب

* المَنْكِبُ الأيمنُ والرِّدفُ المُحَبُّ *(٢)

وقال :

٢٧٣ = لأُنْكِحنّ بَبّهْ   جاريةً خِدَبَّهْ

* مُكْرَمةً مُحَبّةً(٣) *

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٦ ، والخزانة ١/٥٣٩ ، ٤/٤ ، وشرح شذور الذهب /٣٢٧ ، والعيني ٢/٤١٤ ، والتصريح ، وحاشية يس ١/٢٦١ ، والهمع والدرر رقم ٥٩١ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢ /٢١٧ . وفي القاموس : المنكب : عريف القوم أو عونهم والردف : من يخلف الملك أو الرئيس أو يعينه وفي ط « يأتل » مكان : يأتيك ، تحريف .

(٣) رجز بنت أبي سيفان بن حرب ترقص به ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشميّ وقبله :

=

قالوا : وعِلّة ما جاء من : أفعلته فهو مفعول ـ نحو : أجنَّة اللهُ فهوَ مجنون ، وأسلّهُ فهو مسلول،وبابه ـ أنهم جاءوا به على : (فُعِل) نحو : جُنّ فهو مَجْنون ، وزُكِم فهو مزكوم ، وسُلّ فهو مَسْلول . وكذلك بقيّتُهُ .

فإن قيل : وما بال هذا خالف فيه الفعلُ مسنَداً إلى الفاعل صورته مسنداً إلى المفعول،وعادة الاستعمال خلاف هذا ، وهو أن يجيء الضّربان معاً في عُدّة واحدة نحو : ضَربته ، وضرِب وأكرمته وأكرِم ، وكذلك مقادُ[1] هذا الباب ؟ .

قيل : إن العرب لمّا قَوِي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتّى قال سيبويه فيها : « وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعنيانهم »[2] خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصّنعة : أحدهما : تغيير صيغة المثال مسنداً إلى المفعول ، عن صورته مسنداً إلى الفاعل والعدّة واحدة ، وذلك نحو : ضرب

= واللّه ربّ الكعبه لأُنْكِحَنّ ببّهْ
جارية خدبّهْ مُكْرَمةً مُحَبّهْ
* تَجُبُّ أهل الكعْبَهْ *

وتُجِبّهم : تغلبهم في الحسن .

من شواهد : ابن يعيش ١/٣٢ ، والعيني ١/٤٠٣ ، واللسان : « خدب » والهمع والدرر رقم ١٩١ .

(١) في ط : « معاذ » بالعين والذال ، تحريف .

(٢) انظر سيبويه ١/١٥ في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله الى مفعول .

زيدٌ ، وضُرِبَ [وقَتَل][1] وقُتِل ، وأَكْرِمِ وأُكْرِمْ ، ودَحْرَج وَدُحْرِجَ[2] .

والآخر : أنهم لم يَرْضَوا / ، ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التّغيير [٣١٤] حتى تجاوزوه إلى أن غيّر واعدة الحروف مع ضمّ أوله ، كما غَيّروا في الأول الصّورة والصيّغة وحدها .

وذلك قولهم : أَحْبَبْتُهُ وحُبّ[3] ، وأزكمه اللّهُ وزُكِم ، وأضأده وضُئِدِ ، وأملاه ومُلِيء .

قال أبو عليّ : فهذا يدلّك على تمكّن المفعول عندهم ، وتقدّم حاله في أنفسهم إذْ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالِفة لصيغته وهو للفاعل .

وهذا ضَرْبٌ من تدريج اللغة ، ألا ترى أنّهم لما غيّروا الصيغة والعِدّةُ واحدة في نحو : ضَرب وضُرِب وشَرِب وشُرِب ، تدرجوا من ذلك إلى أن غيّروا الصيغة مع نقصان العِدّة نحو : أزكمه الله وزُكِم وآرضه الله وأرِض .

فهذا كقولهم في حنيفة : حَنَفِيّ ،لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا أيضاً ياءها ، ولمّا لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء

(١) « وقتل » سقط من نسخ الاشباه تصويبه من الخصائص .

(٢) بعده في ط فقط بزيادة : « وقتل » وهي ليست في النسخ المخطوطة أو الخصائص .

(٣) في ط فقط : و« أحب » بالهمز ، تصويبه من النسخ المخطوطة والخصائص .

صحّت الياء فقالوا : فيه حنِيفيّ .

وهذا الموضع هو الذي دعا ثَعْلباً في كتاب (فصيحه) أنْ أفرد له باباً ، فقال : هذا باب فُعِلِ ـ بضم الفِاء ـ نحوُ قولك : عُنيت بحاجتك،وبقيّة الباب .

وإنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ، ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنهم يقولون : نُخِي زيد من النَّخْوة ، ولا يقال : نخاه كذا . ويقولون : امْتُقِع لونه ، ولا يقولون[1] : امتَقَعَهُ كذا . ويقولون : انقُطِع بالرجل ، ولا يقولون : انقطع به كذا .

فلهذا جاء بهذا الباب ، أي ليريك أفعالاً خُصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ، كما خُصّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو : قام زيد،وقعد جعفر،وذهب،وانطلق .

ولو كان غرضه أن يُرِيك صُوَر ما لم يسم فاعله مجملاً غير مفصّل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو : ضُرِب ، ورُكِب واسْتُقْصِي.وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له .

فأعرِف هذا الغرض ، فإنه أشرف من حفظ مائه ورقة لغة .

ونظيرِ مجيء اسم المفعول هنا على حذف الزّيادة ـ نحو أحببته

(١) « يقولون » : سقطتِ من ط فقط .

فهو محبوب ـ مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضا ، وذلك نحو قولهم : أوْرس[١] الرّمثُ فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، وأبقل فهو باقل .

قال تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياحِ لواقح ﴾[٢] وقياسه : ملاقح ، لأن الريح تُلْقِح / السحاب فتستدّرّه . [٣١٥]

وقد يجوز أن يكون على : لَقِحَتْ هي ، فإذا لقحت فزكت ألقَحَت السّحاب فيكون هذا مِمّاً اكْتُفِي فيه بالسبب من المُسَبّب .

وقد جاء عنهم : مُبْقِل حكاها أبو زيد . وقال دواد بن أبي دُواد :

٢٧٤ =أعاشني بَعدك وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ مِنْ حَوْذَانِه وَأَنسِلُ[٣]

---

(١) في القاموس : ورسَ الصخرة في الماء كَوَجِلٍ : ركبها الطُّحْلب حتى تخضَارّ . والرِّمث من الأشجار ، وفيه أيضاً في المادة نفسها (ورس) : وأوْرث الرّمث وهو وارس وموِرسٌ قليل جدّاً .

(٢) الحجر /٢٢ .

(٣) ذكر الخصائص قصة هذا البيت حيث قال : « وقال داود بن أبي داود لأبيه في خبر لهما، وقد قال له أبوه : ما أعاشك بعدي ؟ . فقال هذا البيت : وهو من شواهد : الخصائص ١/٩٧ ، ٢/٢٢٠ ، واللسان : « نسل » و « بقل » وقد نسبه اللسان في « بقل » إلى دواد بن أبي دواد ، ونسبه في : « نسل » الى أبي ذؤيب .
هذا وفي اللسان : ورد وأُنسل بضم الهمزة ، وأَنسل بالفتح فمن رواه : « وأنسل » فمعناه : سمنت حتى سقط عني الشعر ، ومن رواه : أُنسل ، فمعناه : تُنْسِل إبلي وغنمي . والحوذان : بنات .

وقد جاء أيضاً حببته قال :

٢٧٥=ووالله لــولا تمــرهُ مــا حَبَبْتُــهُ ولا كان أدنى من عُبَيْدٍ ومُشْرِق[١]

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعاً على حذف الزّيادة مجيء المصدر أيضاً على حذفها نحو قولهم : جاء زيد وحده . فأصل هذا أوحدته بمروري إيحاداً ، ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفَعْل .

ومثله قولهم : عَمْرَكَ اللهُ إلاّ فعلت ، أي عَمَّرتك الله تعميراً ، وقوله :

٢٧٦= * قيد الأوابد هيكل[٢] *

---

(١) هو لغيلان بن شجاع :
من شــواهــد : الخصــائص ٢/ ٢٢٠ ، وابن يعيش ١٣٨/٧ ، والمغنى ١/ ٤٠٠ واللسان : « حبب » وفيه : « عيلان » بالعين.وقد ذكر اللسان أن بعضهـم ، ينكر أن يكون هذا البيت من الفصيح ثم ذكر الشاهد مضموماً إليه البيت الذي قبله وهو :
أُحِبُّ أبــا مــروان من أجــل تَمْرِه وأعلم أن الجــار بــالجـار أرفـقُ
وعلى هذا يكون في الشاهد إقواء .
وكان أبو العباس المبرد يروى هذا الشعر :
* وكان عياضٌ منه أدنى ومُشْرِقُ *
وعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواء .

(٢) من معلقة امرىء القيس والبيت بتمامه :
وقــد اغتــدى والـطيـر في وكنــاتهـا بمنجـرد قيــد الأوابـد هيكــل
من شواهد : الخصائص ٢/ ٢٢٠ ، والمحتسب ١٦٨/٢ ، ٢/ ٢٣٤،وابن يـعيش ٥١/٣ ، ٩٥/٩ ، والـخـزانــة ٥٠٧/١ ، ٢/ ١٧٩،والمـغنـى ٥١٨/٢ .

أي تقييد الأوابد ، ثم حذف زائد تيه ، وإن شئت قلت : وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفِعْل نحو قوله :

٢٧٧ = فلولا اللهُ والمهرُ المُفَدّى لَرُحْتَ وأنت غِربال الإهاب[1]

فوضع الغِرْبال موضع مُخَرّق

وقوله :

٢٧٨ = * مِئبرة العُرْقوب إشفى المِرْفق[2] *

أيْ حادّة المِرفق .وهو كثير .

فأمّا قوله :

٢٧٩ = * وبعد عطائك المائة الرِّتاعا[3] *

(١) قائله : حسان بن ثابت .
من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، ٣/١٩٥ ، والعيني ٣/١٤٠ والأشموني ٣/١٦ ، وحاشية يس ٢/٧٢ ، والهمع والدرر رقم ١٤٩٦ ونسب في الوحشيات /٨ إلى عُفيرة بنت طُرامة الكلبيّة ، ونسب في العيني إلى منذر بن حسّان .

(٢) رجز . من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، ٣/١٩٥ ، والمخصص ١/٨١ ، ١٥/١٠٦ . والمئبر : الإبرة : والإشفى : المِثْقب يخرز به ، ويؤنث . انظر القاموس.
والراجز بهجو امرأة .

(٣) للقطامي ديوانه /٣٧ ، وصدره :
* أكفراً بعد ردّ الموْتِ عنّي *
من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، وابن عقيل ٢/٢٣ ، وأوضح =

فليس على حذف الزيـادة ، ألا ترى أن في عـطاء ألف فَعال الزائدة .ولو كان على حـذف الزيـادة ، لقال : وبعـد عَطْوك فيكون كـ « وحْدَهُ » .

ولمّا كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرّعية فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد .

وذلك نحو قولهم : كَروان وكِرْوان ، وَوَرشان[1] ، ووِرْشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه ، حتى كأنـه صار إلى(فَعَـل)،فجرى مجرى خَرِب وخِرْبان ، وبَرَق وَبِرْقان، قال ذو الرّمة :

٢٨٠ = من آل أبي مـوسى تـرى النَّـاسَ حَوْلَـهُ
كـأنَّهُمُ الـكِـرْوانُ أبصـرن بـازيـا[2]

ومنـه تكسيرهم (فَعـالاً) على أَفْعال حتى ، كـأنه صـار إلى (فَعَلَ)[3] نحو : جَواد وأجوادُ وعَياءٍ وأعياءٍ ، وحَياءٍ وأحياء .

المسـالـك رقم ٣٦٧ ، وشـرح شـذور الـذهب /٤١٢ ، والأشمـوني ٢/ ٨٨٨ . والهمع والدرر رقم ٧٣٠ ، ١٤٧١ .

(١) في القاموس : الورشان محركة : طائر وهو : ساقُ حُرٍّ ، لحمه أخف من الحمام ، جمعه : وِرْشان بالكسر ،ووراشين .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/ ٢٢٢، ٣/ ١١٨ ، والمنصف ٣/ ٧٢،وحاشية يس ٢/ ١٨٨.

والشاهد من قصيدة مطلعها :

ألا حيّ بـالـزّرْق الـرسـوم الخواليَا وإن لم تكن إلاَّ رَمِيماً بـواليـا

أنظر ص / ٧٣٣ من ديوانه .

(٣) في الخصائص: « حتى كأنه إنّما كسّر فَعَلْ » .

ومن ذلك : قولهم : نِعْمةٌ ، وأَنْعُمٌ ، وشِدّةٌ وأَشُدّ في قول سيبويه(١) :

جاء ذلك على حذف التّاء كقولهم : ذِئب وأَذْؤبُ ، وقِطْعٌ / [٣١٦] وأَقْطُعُ ، وضِرْسٌ وأَضْرُس .وذلك كثيرٌ جدًّا .

وما يجيء مخالفاً ومنتقِضاً أوسع من ذلك إلاّ أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً .

وَفَصْلٌ للعرب ظَرِيفٌ وهو إجماعهم على عين مضارع فَعَلته ، إذا كانت من فَاعَلَني مضمومة البتّةَ . وذلك نحو قولهم : ضاربني فضربْته أضرُبُه ، وعالمني فعلمته أعلُمه ، وعاقلني ـ من العقل ـ فعقلته أعقُلُهُ ، وكارمني فكرمته أكرُمهُ ، وفاخرني ففخرتُهُ أفخُره ، وشاعرني فشعرتهُ أشعُرُهُ . وحكي الكسائي : فاخرني ففخرتُه أَفْخَرَهُ بفتح الخاء .وحكاها أبو زيد : أَفْخُرُه بالضم على الباب .

كلّ هذا إذا كنت أقْوَم بذلك الأَمْرِ منه .

ووجه استغرابنا له : أنْ خُصّ مضارعه بالضّم . وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع (فَعَلَ) أن يأتي بالكسر نحو : ضَرَب يَضْرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعُل على يَفْعِل فيه(١) فكان الأحجى

(١) انظر سيبويه ٢ / ١٨٣ .

(٢) في الخصائص ٢ / ٢٢٣ بعد كلمة « فيه » : « نحو : قتَل يَقْتُل ، وَنَخَل يَنْخُل » وهذه الزيادة ليست في الأشباه بجميع نسخه .؟

به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجهُ هو الذي كان القياسُ مقتضِياً له في مضارع : فَعَل ، وهو يَفْعِل بكسر العين .

وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصَر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا ترك تقول في تحقير أسود وجدول : أُسَيِّد وجُدَيِّل بالقلب ، وتجيز من بعدُ الإظهار وأن تقول : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل،فإذا صرت إلى باب مَقام وعجوز اقتصرت على الإعلال البتّة ، فقلت : مُقَيِّم وعُجَيِّز ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما ، وكذلك نظائره .

فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم ، وتجيز فيه النصب فتقول : فيها رجل قائماً ، فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين . فكذلك أيضاً تقتصر في هذه الأفعال ـ نحو أَكْرُمهُ وأَشْعُرُهُ . على أضعف الجائزين ،وهو الضّمّ .

قيل : هذا إبعاد في التّشبيه . وذلك أنك لم توجب النّصب في قائم من قولك : فيها رجل قائماً ، وقائماً هذا متأخّر عن رجل في مكانه في حال الرّفع ، وإنما اقتصرت على النّصب فيه لمّا لم يجز فيه الرفع أو لم يَقْو ، فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً ، وليس كذلك كرمتَه أكرُمه ، لأنه لم ينقض[1] شيء عن /موضعه ،ولم يقدّم [٣١٧]

(١) في ط : « ينقص » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ولم يؤخّر . فلو قيل : كرمته أكْرِمُهُ لكان كَشَتَمْتُهُ أَشْتِمهُ وهزمْتُهُ أَهْزِمُهُ .

وكذلك القول في نحو قولنا : ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ في إيجاب نصبه ، وقد كان النّصب لو تأخر[1] أضعف الجائزين فيه إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً والحال فيهما واحدة، وذلك أنك لمّا لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به ـ للضرورة ـ إلى النصب الذي كان جائزاً فيه متأخّراً . وهذا كنصب (فيها قائماً رجل) البتّة ، والجواب عنهما واحد .

وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن عِلّة مجيء هذا الباب في الصّحيح كلّه بالضم[2] .

وعِلّتُهُ عندي : أن هذا مَوْضع معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تَغْلِب ولا تُغْلب ، وتلازم ولا تفارق . وتلك الأفعال بابها : فَعُل يَفْعُل كَفَقُه يَفْقُه إذا أجاد الفقه وعَلُم يَعلُم إذا أجاد العلم . وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضَرُبَتِ اليدُ يدُهُ على وجه المبالغة .

وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبنيّ منه فِعْلُ التّعَجّب أنه قد نُقِل عن فَعَل وفَعِل إلى فَعُل ، حتى صارت له صفة التّمكّن والتقدّم ، ثم بُنِي منه الفعل ، فقيل : ما أفعله ، نحو : ما أشعره ،

(١) أي : « زيد » في المثال كما نصّ عليه في الخصائص .

(٢) نحو : «أكرُمه وأضرُبه » كما في الخصائص .

إنما هو من : شَعُر. وقد حكاها أيضاً أبو زيد .

وكذلك : ما أقتله وأكْفَرَه : هو عندنا من قَتُل وكَفُر تقديراً، وإن لم يظهر في اللفظ استعمالاً .

فلما كان قولهم : كارمني فَكَرُمْتُهُ أكْرُمُهُ وبابه صائراً إلى معنى : فَعُلت أَفْعُل أتاه الضّم من هنا . فأعْرِفه .

فإن قلت : فهلاّ لمّا دخله هذا المعنى تمّموا فيه الشّبه فقالوا : كَرُمْتُهُ أَكْرُمهُ[1] وفَخُرْتُهُ أَفْخُره ؟ .

قيل : منع من ذلك أنّ فَعُلْت لا يتعدّى إلى المفعولِ به ، أبداً ، ويَفْعُل قد يكون في المتعدّي ، كما يكون في غيره : كسَلَبه يَسْلُبُه ، وجَلَبه يَجْلُبُهُ ، فلم يمنع من المضارع ما مَنَع من الماضي ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يُسَغْ .

فإن قلت : فقد قالوا : قاضاني قضيته أقضيه ، وساعاني فسعيته أسعيه ؟ .

قيل : لم يكن مِنْ (يَفْعِلُه) هنا بدٌّ مخافة أن يأتي على (يَفْعُل) فتنقلب الياء / واواً وهذا مرفوض في هذا النّحو من الكلام . [٣١٨]

وكما لم يكن من هذا بُدٌّ هنا لم يجيء أيضاً مضارع (فَعَلَ) منه مِمّا فاؤه واوٌ بالضّم ، بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب .

(١) مكانها في الخصائص : « ضَرُبته أضْرُبه » .

فقالوا : واعدني فوعدْتُه أَعِده ، وواجلني فوجلْتُـهُ أَجِلُهُ ، وواضأني فوضأْتُه أَضَوءُه ، فهذا كوضَعْتُه ـ في هذا الباب ـ أَضَعُهُ .

ويدلك على أن لهـذا الباب أثـراً في تغيير بـاب (فَعَل) في مضارعه قولهم : ساعاني فسعيته أسْعِيه ، ولم يقولـوا : أسعاه على قولهم : سَعْى يَسْعى لمّا كان مكاناً قد رُتّب وقرّ ، ورُوِي عن نظيره في هذا الموضع .

فإن قلت : فهلاّ غيّـروا ما فـاؤه واو كما غيـرّوا ما لا لامـه ياء فيها ذكرت ، فقـالوا : واعـدني فوعـدته أُوعُـدُهُ ، لِما دَخَلَهُ من المعنى المتجدّد ؟ .

قيل : (فَعَلَ) مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبداً بالضّم ،إنما هو بالكسر نحو : وَجَدَ ، يَجِد ، ووزَن يَزِنُ وبابه ، وما لامه يـاء فقد يكـون على : (يَفْعِـل) كَيَـرْمِي وَيَقْضِي ، وعلى يَفْعَـلَ كَيَـرْعِيَ ويَسْعَى . فأمر الفاء إذا كانت واواً في (فَعَلَ) أغلظُ حُكماً من أمر اللاّم إذا كانت ياءً . فاعْرِف ذلك فرقاً .

* * *

الـوُصْـــلة

من ذلك : ذو دخلت وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس .
ونظيرها الذي وأخواته دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل . وأيّ وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللاّم . واسم الإشارة وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العَهْد إلى تعريف الحضور والإشارة .

مثال ذلك : أن يكون بحضرتك شخصان فتزيد الإخبار عن أحدهما ، ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الألف واللام ،فأتى باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ، ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فَعل أو يفعل . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

قال : ويجوز أن يتوصّل بـ « هذا » إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول : يا هذا الرجل كما تقول : يأيها الرجل .

[٣١٩] وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول : يا هذا،فإذا جعلته / وصلة لزمته الصّفة ، وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصّفة .

ومن ذلك قول بعضهم : إنّ (إيّا) وصلة إلى اللّفظ بالمضمر الذي هو : الياء ، والكاف والهاء ، لمّا أريد فصلها عن العامل إمّا بالتّقديم أو بالتأخير ، ولم تكن مما تقوم بأنفسها ، لضعفها ، وقلّتها أدغمت (بإيّا) ، وجُعِلتْ وُصلة إلى اللّفظ بها ، (فإيّا) عندهم

أسمٌ ظاهرٌ يتوصّل به إلى المضمر ،كما أن (كِلَا) اسمُ ظاهرٌ يتوصل به إلى المضمر في قولك : كِلاهُما .

قال ابن يعيش : هذا القول واهٍ ، لأنّ (كِلَا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت كِلَا وُصُلة إلى المضمر لم تضف إلى غيره .

وفي (أمالي ابن الحاجب): «أيّ» جيء بها متوصّلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللّام ، لأنها مبهمة يصحّ تفسيرها بكلّ ما فيـه الألف واللّام .والغرض هنا ـ أنْ يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها ، فلمّا كانت كذلك صَلُحت لهذا المعنى .

والذي يدُلّ على ذلك أن أسماء الإشارة لمّا كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ، فقيل : يا هذا الرجل،ويا هؤلاء الرجال .

وفي (شـرح المفصـل) لـلأنـدلسي : اعلم أن (ذو) إنمـا استعمل في الكلام وُصْلة إلى الوصف بأسمـاء الأجناس كمـا وُضِع (الذي) وُصلة إلى وصف المعارف بالجُمَل ، فأرادوا أن يقولوا :« زيد المال فوجدوا هذا يَقْبُح في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقّة ، لأن الصفة حقّها أن تكون مشتقّة وأمّا قبحه من حيث المعنى ، فلأنهم جعلوا ما كان قوّياً ضعيفاً ، لأن الأجناس هي القوّية ، فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة ، لأنها مقدّمة في الـرتبة

(١) بدلا من قولهم : زيدٌ ذو المال .

لجنسيّتها ، فجعلوها متأخّرة تابعة بعد أن كانت متبوعة .

فلما اجتمع فيها هذا القبح اللّفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فيما بعده ، فجعلوه صفة في اللفظ ، وهم مريدون الصّفّة باسم الجنس الذي بعده ، لأنه قد زال القُبح اللّفظِيّ ، وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته ، فلهذا لم يُضف إلى مضمر ، لأن المضمر لا يوصف به البتّة .

* * * *

الــوَصْـــل :

مما تجري فيه الأشياء على أصولها .والوقف: مما تغيّر فيه [٣٢٠] الأشياء عن / أصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جنّي في (سرّ الصناعة)[١] قال : ألا ترى أنّ من قال من العرب في الوقف : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ ، فنقل الضّمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته فقال : هذا بَكْرٌ ، ومررت ببكْرٍ . وكذلك من قال في الوقف : هذا خالدْ ، فإنه إذا وصل خفّف اللام . قال : وبذلك أستُدِلّ على أن التاء في نحو قائمة هي الأصل والهاء في الوقف بدل منها .

(١) حقق الجزء الأول منه الأساتذة : مصطفى السقا ، والأستاذ محمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين طَبْع ونشر مصطفى البابي الحلبي ، وما زالت أجزاؤه الباقية مخطوطة .

وقال ابن القيّم في (البدائع)[١] : الوصْلات في كلامهم التي وضعوها للتّوصّل بها إلى غيرها خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجرّ وضعوها ليتوّصلوا بالأفعال إلى المجرور بها.ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشَرَها .

الثاني : حرف ها التي للتنبيه،وضعت ليتوصّل بها إلى نداء ما فيه أل .

الثالث :ذو ،وضعوه وصلة الى وصف النّكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة . .

الرابع : الذي وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، ولولاهالما جَرَت صفات عليها .

الخامس : الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات الجارية أحوالاً وأخباراً وصفات وصلات ، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك .

* * * *

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزيّة ، وقد طبع في أربعة أجزاء بإدارة الطباعة المنيرية ، نشر دار الكتاب العربي ـ ببيروت ـ لبنان .

وضع الشّيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) : وبني عليها أن الصحيح أن الإغراء،وهو وضع الظّرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سُمِع عن العرب نحو : عليك ،وعندك ، ودونك ، ومكانك ، ووراءك ، وأمامك ، وإليك ، ولدنك .

وردّ قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات . وبني عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول لا يطرّد بل يقتصر / على ما سمع منه . [٣٢١]

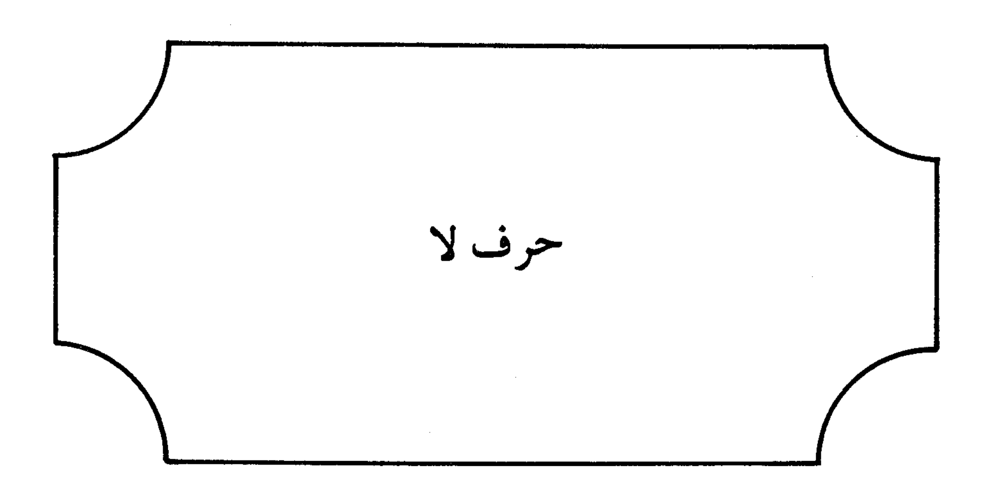
***

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون[١] ، وبني عليها ترجيح قول من قال : إنّ (لَمْ) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي ، وتركت لفظه على ما كان عليه . وضعّف قول من قال : إنها دخلت

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي .
ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وأخذ النحو عن ابن يعيش ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء بن النحاس ، وشرح المفصل . مات ٦٤٩ هـ .

على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع ، وتركت المعنى على ما كان عليه .


حرف لا

لا يجتمع أداتان لمعنى

ومن ثَمّ لا يُجْمع(١) بين أل والإضافة ، لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النّداء ، لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس ، لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين (كَيْ) إذا كانت جارّة واللام،بخلاف (ما) إذا كانت ناصبة ، ولا بين (كيْ) إذا كانت ناصبة« وأن»فلا يقال :جئت كي أن أزورك خلافاً للكوفيّين ، ولا بين أداتي استثناء ، لا يقال : قام القوم إلا خلا زيداً ، ولا إلاّ حاشا زيداً،قاله ابن السّراج في (الأصول) ، قال : إلا أن يكون الثاني اسْماً نحو : إلا ما خلا زيداً وإلا ما عدا فإنه يجوز .

وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين أداتي تعدية فلا يقال : أذهبت بزيد بل إما الهمزة أو الباء ، ومن ثَمّ أيضاً ردّ قول الأخفش في نحو (حوّاء) أن الألف والهمزة معاً للتأنيث،لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنّث بحرفين .

(١) في ط فقط : « لا يجتمع » ، تحريف .

وإذا دخلت الواو على (لكن) انتقل العطف إليها وتجرّدت لكن للاستدراك كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

٢٨١ = * أهل رَأَوْنا بِسَفْحِ القاع ذِي الأَكَمِ[١] *

فإن (هل) بمعنى (قد) ، وكما في قوله :

٢٨٢ = * أم كَيْف ينفعُ ما تُعْطِي العَلوقُ به[٢] *

(١) لزيد الخير . وصدره :

* سائِلْ فوارس يربوعٍ بشدّتنا *

من شواهد : المقتضب ١/٤٤ ، ٣/٢٩١ ، والخصائص ٢/٤٦٣ وابن الشجريّ ١/١٠٨، ٢/٣٣٤ ، وابن يعيش ٨/١٥٢ ، والخزانة ٤/٥٠٦ عرضاً ، والمغنى ١/٣٨٩ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٧٧٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ .

(٢) لأفنون التغلبي ، واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهلي وتمامه :

* رئمان أنف إذا ما ضُنّ باللين *

من شواهد : المغنى ١ /٤٥ ، والخزانة ٤/٤٥٥ ، والهمع والدرر رقم ١٦١٩ ، وانظر المفضليات / ٥٢٥ من قصيدة مطلعها :

أبلغ حُبَيْباً وَخَلِّل في سَرَاتِهِمُ   أنّ الفؤاد انطوى منهم على حَزَنِ

وقبل الشاهد :

أنّى جزوا عامراً سُوَأى بفعلِهِمُ   أم كيف يجزونني السّوأى من الحَسَنِ

وفي الدرر اللوامع : العَلوق : الناقة تعطف على غير ولدها فلا ترأمه ، وإنما تشمّه بأنفها ، ويكرهه قلبها ، وضنّ باللبن :بخل به . وهذا يضرب مثلاً لكل من يعد بكل جميل ، ولا يفعل منه شيئاً .

فإنَّ (أمْ) خَلَعتَ من دلالة الاستفهام ، وتجرّدت للعطف [٣٢٢] بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن / الاستفهام يزيل عنها عِلّة البناء فيجب إعرابها . ذكره في (البسيط) .

وقال ابن يعيش : الدّليل على أن ألف (أرطي) للإلحاق لا للتأنيث أنه سمع عنهم : أرطاة بإلحاق تاء التأنيث . ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيثٌ آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال يونس[1] وابن كيسان ، والزجاج ، والفارسِيّ : (إمّا) ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو وهي حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عطف . واختاره أبو البقاء وابن مالك والشّلوبين وابن عصفور والأندلسي ، والسّخاوي ، والرّضيّ .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : لم يعدّ الفارسي (إمّا) من حروف العطف لدخول العاطف عليها . وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حَرْفَي عطف .

وقال ابن السّراج : ليس إمّا بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض . فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خَرَج أَحَدُهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمر ، فـ (لا) في هذه المسألة ليست عاطفة إنما هي نافية .

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ابن يونس » .

وقال الشّلوبين : إنما حذفت تاء التأنيث من نحو (مسلمة) في الجمع بالألف والتّاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : لا يجوز : كَسَرْتُ لزيدٍ رَباعِيتين[1] عُلْياتَيْن وسُفْلاَتَيْنِ ، لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء ، واجتماع علامتي تأنيث لا يجوز .انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في : إحْدى عَشْرة ،وثِنْتي عشرة .

قال في (البسيط) : وجواب الإشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما اسمان في الأصل ،فانفرد كُلّ واحد منهما بما يستحقّه في الأصل ،وإنما الممتنع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة .

الثاني : أن ألف (إحدى) للإلحاق كألف (مِعْزَى)[2] إلاّ أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء في : ثنتين للإلحاق (بحنديج)[3]

(١) الرَّباعِية بوزن الثمانية : السنّ التي بين الثَّنِيّة والناب ، والجمع رَباعيات .

(٢) في القاموس : المِعْزى : خلاف الضأن من الغنم . والمَاعز : واحد المَعَز للذكر والأنثى ، والجمع : مواعز .

(٣) في ط : بـ« حنديح » بالحاء في آخرها ، وقد سقطت هذه الكلمة من النسخ المخطوطة . ولعلها ـ والله أعلم ـ حنديج بالجيم في آخره،وأصلها : حُنْدُج كقُنْفذ ، وجمعها : حناديج ، وهي : حبال الرمال الطوال واحدها حندج . وقد ألحقت بها الياء ، فأصبحت حنديج . انظر القاموس :

[٣٢٣] وحمل اثنتان / عليها لكونهما بمعنىً واحد .

(الثـالث) : أن علامتي التـأنيث في إحدى عشـرة مختلفتان لفظاً ، وإنما الممتنع اتّفاق لفظهما . والتّـاء في اثنتين بدل من لام الكلمة ،فلم تتمخض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث .

ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر إنّ،وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدرها،لكنهم كرهوا تـوالي حرفين لمعنًى واحد وهو التّأكيد . ذكره ابن جنّي .

وقال في موضع آخر : ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنًى واحدٍ ،لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلّا في التأكيد كقوله :

٢٨٣ = * وما إنْ لا تُحاكُ لهم ثيابُ[1] *

فإنّ « ما » وحدها للنفي و« إنْ »و« لا » معاً للتوكيد .

قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملةِ الكلام ، لأنهم أكدّوا بأكثر من الحرف الواحد في قولهم : لَتَقومَنّ ، فاللّام والنّـون

---

(١) قائله : أمية بن أبي الصلت : وصدره :

* طعامُهُم إذا أكلوا مهنّاً *

من شواهد : الخصائص ٢٨٢/٢ ، ١٠٨/٣ ، والهمع والدرر رقم ١٧٥٤

جميعاً للتأكيد . وقوله تعالى : ﴿ فإمّا تَرِينَّ من البَشَرِ أحداً ﴾[١] ، فما والنّون جميعاً للتأكيد .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : قول الفرّاء في إن الواقعة بعد ما النافية : إنهما حرفا نفي تَرادفا ، كـ « ترادف » حرفي التوكيد في قولك : إن زيداً لقائمٌ ليس بالجيّد ، لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنىٍ واحد . ومثل إنّ زيداً لقائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القَوّاس في (شرح الكافية) : لم يُعْهد اجتماع حرفين لمعنى واحدٍ من غير فاصل ، ولذلك جاز إنّ زيداً لقائم ، وامتنع إن لزيداً قائم .

وقال ابن إياز : إنما لم تعمل (لا) في المعرّف بلام الجنس ، وإن كان في المعنى نكرة ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك (لا) فلو أعملوها في المعرّف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى ،وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشّلوبين : النحويّون يقولون : إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال ، تُعْطي من المعنى ما تعطيه الأفعال ، إلاّ أن الأفعال اختصرت بالحروف ، فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعولين وفاعلين ومَحالاً[٢] لأفعالهم

(١) مريم / ٢٦ .
(٢) أي أمكنة .

[٣٢٤] وغير ذلك من معمولات الأفعال فاختصر ذلـك كله بأن / جُعِـل في مواضعها ما لا يقتضى شيئاً من ذلك ، ولذلك كَرَهوا أن يجمعوا بين حَرْفين لمعنًى واحد ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال ، لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء السّتة،وامرأ أو ابنما معربة بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد،لكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن لا تفعل ذلك في الحركة أحقّ وأولى ،لأن الحركة أخصر من الحرف .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : فإن قيل : فهلّا جاز : إن لزيداً قائم بالجمع بينهما ، لأنهما للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكتع ؟ .

فالجواب أن الغرض في هذه الحروف الدّوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار،فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنىً ؛ إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النّداء والإضافة ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الخبّاز : إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التي هي بدلٌ من التنوين ، فتقول : رأيت عصا ،فهذه الألف كالألف

في : رأيت زيدا ، وكان معك في التقدير ألفان : بدل من واو ، وبدل من التنوين ، فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان .

قال : وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين الفين ؟فقال : نعم ، فقال أنا أجمع ! فقال له : اجمع ، فقال : (ما) ومدّ صوته فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك مِنَ غُدْوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة .

قال : وكانت الأولى أوْلى بالحذف ، لأن الطارىء يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة : إذا جمع المقصور بالألف والتاء قلبت ألفه ياء كقولك في حبلى : حُبْليات ، لأنه لا يجتمع ألفان،وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو عليّ في (التذكرة): الدليل على هذا الأصل قولهم : أرأيتك زيداً/ما فعل ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع [٣٢٥] الخطاب من التاءِ . والدّليل على خلْع الخطاب من التّاء لدخول الكاف وما يتعلّق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير : أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة ، فلا يجوز على هذا : يا غلامك ؛لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان،فامتنع لذلك .

ولو قال : يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب ،فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً ، وهو أشبه من الأول ، لأن (ذا) هو الكاف ، وليس الغلام الكاف .

قال : وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير)(١) أبواباً ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندي . هذا كله كلام أبي عليّ .

وفي (اللمع الكاملية) لموفّق الدّين عبد اللطيف البغداديّ(٢) : فإن قيل : قولهم : أرأيتك ، كيف جمعوا بين التاء والكاف ،وهما جميعاًللخطاب ،وهم : لا يجمعون بين حَرْفين لمعنًى واحدٍ ؟ قيل : إنّ التاء ضمير مجرّد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرّد عن الضّمير ، فكلٌّ منهما خُلِع منه معنًى ، وبقي عليه معنى .

وقال الأبّذي في (شرح الجُزولية) : لم يجمع بين حرف النّداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغني عن الآخر .

* * * *

(١) المسائل الكبير كتاب ألفه سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، له ترجمة وافية في البغية ٢/٥٩٠ ، ٥٩١ . وتوفي ٢١٥ أو ٢٢١ هـ .

(٢) هو : عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن عليّ ، الشيخ موفق الدين البغدادي،ولد ببغداد سنة ٥٥٧ وتوفي سنة ٦٢٩ هـ.

لا تُنقض مرتبة إلا لأمر حادث

قاله ابن جنّي في (الخصائص) : وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامُهُ زيداً ، والمبتدأ في نحو : عندك رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها .

***

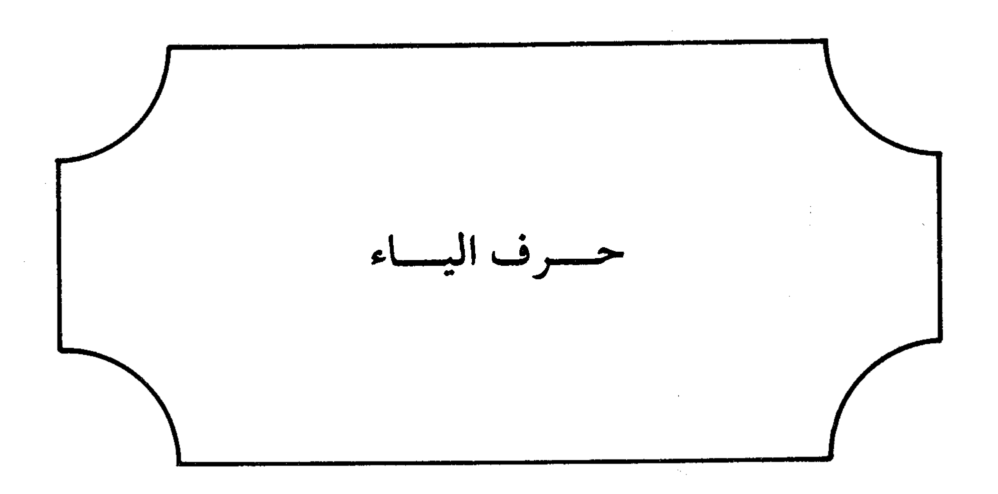
لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) : وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريّين لتقدّم معمول الخبر في قوله تعالى : ﴿ ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْروفاً عنهم ﴾[1] . وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التّابع في موضع لا يقع فيه المتبوع / . [٣٢٦]

****

---

(١) هود / ـ٨ .


حـــرف اليـــاء

يُغْتفر في الثّواني ما لا يُغْتفر في الأوائل

ومثله قولهم : يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع .

ومن فروع ذلك : ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله :

٢٨٤ =حتى يكـونَ عزيـزاً في نُفُوسِهِمُ   أو أن يبين جميعاً وهو مُخْتَـارُ(١)

وإن كان لا يجوز ظهورها بعد حتّى ،لأن الثّواني تحتمـل ما لا تحتمل الأوائل .

وقال في (البسيط) : جوّز الفراء إضافة اسم الفاعل المعرّف بأل إذا كان للحال ، أو الاستقبال نحو : الضارب زيد الآن أو غداً ،

(١) من شواهد المغنى ٧٧١/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ، ٩٦٥ ، والهمع والدرر رقم ١٠١٥ .

وفي الدرر : ضمير نفوسهم لبني شيبان في البيت الذي قبله وهو :

إني حمـدت بني شيبان إذ خمـدتْ   نيـرانُ قـومي وفيهم شُبّت النـار

ومن تكـرّمهم فـي المحـلْ أنهـم   لا يعـرف الجـارُ فيهم أنـه جـارُ

وهما من أبيات أربعة قالها : يزيد بن حمار السّكوني يوم ذي قار .

واحتجّ بالقياس على قول الشاعر :

٢٨٥ = * الواهِبُ المائِة الهجانِ وعَبْدِها(١) *

والجواب : أنه يحتمل في التّابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم : «رُبّ شاة وسخلتها» ، ورب لا تدخل على معرفة .

وإذا عطف غير العَلَم على العَلم نحو : مررت بزيد وأخيك ، فنقل ابن بابشاد جواز حكايته ، لأن المتبوع تجوز حكايته فحكي التّابع تبعاً له .

ونقل ابن الدّهان : منعها لأن التابع لا تجوز حكايته ، ولا يمكن حكاية أحدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع :

أما عكس ذلك نحو : مررت بأخيك وزيد ، فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقاً ، بل يجب الرّفع فيقال : من أخوك وزيد،لأن المتبوع

---

(١) للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب الكنديّ . وتمامه :

* عُوذاً تُزَجّى بَيْنها أطفالَها *

والهجان : البيض يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، وربما قيل : هجائن ، وقيل : الهجان : الكرام . وعوذاً : جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج ، وسميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها لصغره .وتُزَجّى : تسوق .

من شواهد : سيبويه ١/ ٩٤ ، والمقتضب ١٦٣/٤ ، والمقرب ١/ ٢٦ ، والخزانة ٢/ ١٨١ ، ٣٤١ ، ٣/ ١٣١ . وديوان الأعشي / ١٥٣. والهمع والدرر رقم ١٢٢٢ ، ١٦٥٠ .

تجوز حكايته فكذا التّابع . ذكره في (البسيط) .

وقال أيضاً : قد أجاز النحاة : « كم رجلاً ونساؤهم جاءوك» عَطْفاً على معنى (كمْ)

وأجازوا النّصب عطفاً على التمييز،وان كان نكرةً ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل للبعـد عن (كم) . ومثله : كم شاةٍ وَسَخْلتها ، وكم ناقةٍ وفصيلها .

وقال ابن هشام في (المغني) : القاعدة الثامنة كثيراًما يغتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل .

فمن ذلك:كَلِ شَاةٍ وسَخْلَتها بِدِرهم،و :

[٣٢٧] ٢٨٦ = * أيُّ فتىً هَيْجاء / أنتَ وجَارها[١] *

ورُبَّ رجُـلٍ وأخيه ﴿ وأن نشـأ نُنَزِّل عليهم من السَّمـاء آيـةً فظَلَّتْ ﴾[٢] . ولا يجوز : كـلّ سخلتها، ولا رُبّ وأخيـه ، ولا أي جارها ، ولا أن يقم زيد قام عمرو إلاّ في الشعر .

ويقولون : مررت برجل قائم أبواه ولا قاعدين ، ويمتنع قائمين

(١) نِصْف بيت من الكامل ليس له تكملة ولا قائل .

من شواهد : سيبويه ١/٣٠٥ وبعده في سيبويه : لأنه محال أن يقول : وأيُّ جارها وقد سقط هذا الشاهد من فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاخ .

(٢) الشعراء / ٤ .

لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط المعنى بالأوّل .

وقال ابن القَوّاس في (شرح الدّرّة) : بعد أن حكي قولهم في :

٢٨٧ = * أنا ابنُ التّاركِ البكريِّ بشرٍ [١] *

إن(بشراً)عطف بيان للبكريّ . ولا يجوز جعله بدلاً ، لأن البدل في حُكم تَكْرير العامل . ولا يجوز : أنا ابن التّارك بشر . وفي امتناع البدل نظر ، لأنه يجوز في التّابع مالا يجوز في المتبوع بدليل : كلّ شاةٍ وسخلتِها . وتبعه ابن هشام في (حواشي التّسهيل) .

وقال في (تذكرته) : إن قيل : لأيّ شيء فتحت لام المستغاث ؟

فالجواب فرقاً بينها وبين لام المستغاث له .

فإن قيل : لأي شيّء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقّه التغير في الثّانية ، لأن عندها تتحقّق الحاجة فهو أجرى على قياسهم ، كما أنهم لا يحذفون في نحو سَفَرْجل إلا ما ارتدعوا عنده ؟

---

(١) لمرار بن سعيد الفقعسِيّ. وتمامه :

* عليه الطير ترقبه وقوعاً *

من شواهد : سيبويه ٩٣/١ ، والمقرّب ٢٤٨/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ والخزانة ١٩٣/٢ ، ٢٦٤ ، وشرح شذور الذهب / ٣٨٣ ، والعيني ٤ / ١٢١ والتصريح ١٣٣/٢ ، والأشموني ٨٧/٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥٠ .

فالجواب : أن الأول حالّ محلّ المضمر ، واللام تفتح إذا دخلت عليه .

فإن قيل : فلاي شيء كررت في المعطوف عليه ؟ .

فالجواب أنه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك . وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه ، تقول : يا زيد والرجل ، وإن لم يجزيا : يا الرجل .

فإن قيل : فلأي شيء يفتح في يالزيد ، ويا لعمرو ،مع أنه معطوف ؟ .

فالجواب أنه نداء ثان مستقلّ،والمعطوف الجملة . قال فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللاّم ، لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : سئلت عن (لولاي) إذا عطف عليها اسم ظاهر .

فقلت : يجب الرفع نحو:لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول : [٣٢٨] ما في الدار / من رجل ولا امرأةٍ ، وذلك لأن الاسم المضمر بعد لولا، وإن كان في موضع الخفض بها إلا أنه أيضاً في موضع رفع بالابتداء .

ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعلَّ على لغة عقيل ، إذا قيل : لعل زيدٍ قائم ، ألا ترى أن قائم خبر مرفوع وليس معمولاً للعلّ ، لأنها هنا حرف جرٍّ كالباء واللام ، فلا تعمل غير الجرّ .

وإن عطف على محلّه من الخفض ، فإن التزمت إعادة الخافض لم يتأت هنا ، لأنا إذا قلنا : لولاك ولولا زيد لزم جر (لولا) للظّاهر وهو ممتنع بإجماع ، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا ، لأن العامل حينئذٍ هو لولا الثّانية ، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيراً في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل .

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) : فإن قيل : هلّا أضيف الفعل لفظاً ، والتقدير إضافة مصدره ؟ .

فالجواب : أن ذلك اتساع وتجوّز وهو قبيح في الأوائل والمبادىء دون الأواخر والثواني .

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى : ﴿ **إنك أنت العليم الحكيم** ﴾[1] ، قيل : أنت تأكيدٌ للكاف كما في قولك : مررت بك أنت ، وإن لم يجز: مررت بأنت ، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ، ولذلك جاز: يا هذا الرجل ، وإن لم يجز : يا الرجل .

وقال ابن الصائغ في (تذكرته) : أبو عمرو يختار النصب في

---

(١) البقرة / ٣٢ .

الغلام من نحو:يا زيد والغلام ، وإن كان عطف النسق يقدّر معه العامل، وحرف النداء لا يباشر اللام ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل .

وقال ابن النّحاس في التعليقة : إنما جاز في الثّواني ما لم يجز في الأوائل من قِبَل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وَفّى الموضع ما يقتضيه فجاز التّوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسّع من أول الأمر،فإنا حينئذٍ لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقّه . انتهى .

وإذا عطف على (غدوةً) المنصوب ما بعدها فقيل : لدن غدوةً وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنّصب على اللفظ / [٣٢٩]

وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب . وأوجبه أبو حيّان،ومنع الجرّ ، لأن«غدوة»عند من نصبه ليس في موضع جرّ فليس من باب العطف على الموضع .

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ إلاّ فيها ، لأنه يجوز في الثّواني ما لا يجوز في الأوائل . انتهى .

* * * * * *

تم القسم الأول من الأشباه والنظائر النحوية .

والحمد لله أوّلاً وآخراً ، ويليه التدريب وهو القسم الثاني إن شاء الله تعالى .

تم تحقيق الجزء الثاني من الأشباه والنظائر ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثالث ، وأوله (الفن الثاني في التدريب)

* * * * *

فهرس الشواهد الشعرية

حرف الجيم

حَرْفُ الحاءِ

الشاهد	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= ولست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني	١٣٥	٦٣
= * وقال اضرب السّاقين إمك هابل *	١٣٦	٧٠
= جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماضِ	١٣٧	٨١
= يُغْشَون حتى لا تهرّ كلابهم لا يسألون عن السّواد المقبلِ	١٣٨	٨٢
= وبلدة ليس بها أنيسُ إلّا اليعافير وإلّا العيسُ	١٣٩	٩١
= أتهجر بيتاً بالحجاز تلفعت به الخوف والأعداءُ من كل جانبِ	١٤٠	١٠٣
= يأيها الركب المزجى مطيته سائل بني أسد ما هذه الصَّوْتُ	١٤١	١٠٣
= لو كان في قلبي كقدر قلامة حبًّا لغيرك قد أتاها أرسُلي	١٤٢	١٠٤
= فكان مِجَنّي دون من كنت اتّقي ثلاثَ شخوص كاعبان ومُعْصِرُ	١٤٣	١٠٤
= وإن كلاباً هذه عشر أبْطُنٍ وأنت بريءٌ من قبائلها العشْرِ	١٤٤	١٠٥
= وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدره القناة من الدّم	١٤٥	١٠٥
= لما أتى خبر الزبير تواضعتْ سور المدينة والجبالُ الخُشَّعُ	١٤٦	١٠٥
طول الليالي أسرعت في نقضي	١٤٧	١٠٦

الشاهد	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= ومية أحسن الثقلين وجهاً وسالفة وأحسنه قذالا	١٤٨	١٠٦
= ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت وأن لا يحسن السّرّ أمثالي	١٤٩	١٠٧
= يا ليت زوجك قد غدا متقلّداً سيفاً ورُمْحا	١٥٠	١٠٨
= علفتها تِبْناً وماء بارداً حتى شتتْ همّالة عيناها	١٥١	١٠٨
= تراه كأن اللّه يجدع أنفه وعينيه إن مولاه ثاب له وفْرُ	١٥٢	١٠٨
= قد قتل اللّه زياداً عنى	١٥٣	١٠٩
= أقول لما جاءني فخرُهُ سبحان من علقمة الفاخر	١٥٤	١٠٩
= أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي	١٥٥	١١١
= على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألمّا أصح والشيب وازع	١٥٦	١١١
= أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضّبعُ	١٥٧	١١٣
= وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي	١٥٨	١١٤
= رأت رجلا فوق الجبال إذا التقت رءوس كبيرين ينتطحانِ	١٥٩	١١٦
= إذا رضيت عليّ بنو قُشَير لعمر اللّه أعجبني رضاها	١٦٠	١١٨

حرف الزّاي

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= هـويـت السّـمـان فشيّبـنـنـي ومـا كـنـتُ قِـدمـاً هـويـت السّـمـانَ	١٨٣	١٥٧
= يـمـوت أنـاس أو يـشـيـب فـتـاهـم ويـحـدث نـاسٌ والـصـغـيـر فـيـكـبُـر	١٨٤	١٦٣
= في بئر حور سرى وما شَعرْ	١٨٥	١٦٤
= بـعـد ابن عـاتـكـة الـشـاوي عـلى أبـوي أمـسـى بـبـلـدةٍ لا عـمٍّ ولا خـالِ	١٨٦	١٦٦
= إذا مـا أدلـجـت وصـفـت يـداهـا لـهـا إدلاج لـيـلـة لا هـجـوعِ	١٨٧	١٦٦

حرف الشين

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= لا تعذلن إني عسيت صائماً	١٨٨	١٧٥
= هنـالـك إن يستخـولـوا المـال يخـولـوا وإن يـسـألـوا يعـطوا وإن يـيـسـروا يغلو	١٨٩	١٧٦
= لـيـت شعـري عـن خـليـلي مـا الـذي غـالـه فـي الـحـب حـتـى ودَعـه	١٩٠	١٧٧
= ويـسـتـخـرج الـيـربـوع من نـافـقـائـه ومـن جـحـره ذي الـشـيـحـة الـيُـتَـقَـصَّـعُ	١٩١	١٧٨
= مـن أجـلك يـا الـتـي يـتّـمـت قـلبـي وأنـت بـخـيـلة بـالـوُدّ عـنّـي	١٩٢	١٧٩
= تـلـك الـحـرائـر لاربـات أحـمـرة سـواد الـمـحـاجـر لا يـقـرأن بـالـسّـور	١٩٣	١٨٣

حرف الصّاد

حرف الضّاد

حرف الظاء

حرف النون

حرف الواو

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= لخلاية العينين كذابة المنى وهن من الإخلاف والولعانِ	٢٥٣	٣٨٦
= ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكَرَتْ فإنما هي إقبال وإدبارُ	٢٥٤	٣٨٧
= والحية الحتفة الرقشاء أخرجها من بيتها آمنات اللّه والكلِمُ	٢٥٥	٣٨٩
= يا عين هلا بكيت أربد إذ قمنا وقام الخصوم في كبد	٢٥٦	٣٩٠
= إذ نزل الأضياف كان عذوّراً على الحيّ حتى تستقل مراجلُهْ	٢٥٧	٣٩٠
= لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نَجْدَةٍ دما	٢٥٨	٣٩١
= وعدت وكان الخلف منك سجيّة مواعيد عرقوب أخاه بيثربِ	٢٥٩	٣٩٣
= وما هي إلّا في إزار وعلقه مغار ابن همّام على حيّ خثعما	٢٦٠	٣٩٤
= كم جرّبوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلّا المجْدَ والفنعا	٢٦١	٣٩٤
= تدري فوق متنيها قرونا على بشر وآنسة لبابُ	٢٦٢	٣٩٦
= سِبَحْلاً أخا شرخين أحيا بناته مقاليُتها فهي اللباب الحبائِسُ	٢٦٣	٣٩٦
= ومهمه هالك مَن تعرّجا	٢٦٤	٣٩٧
= ما راعني إلاجناح هابطا على البيوت قوطه العلابطا	٢٦٥	٣٩٨

البيت	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فاذكري موقفي إذا التقت الخيـ ـل وسارت إلى الرجال الرجالا	٢٦٦	٣٩٩
= فلا تغضبن من سيرة أنت سرتها فأول راض سنةً من يسيرها	٢٦٧	٣٩٩
= إلى فتى فاض اكف الفتيان فيض الخليج مدّه خَليجانْ	٢٦٨	٤٠٠
= فأصبح جاراكم قتيلا ونافيا أصمّ فزادوا في مسامعه وقرا	٢٦٩	٤٠١
= إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق	٢٧٠	٤٠٤
= ولقد نزلت فلا تظني غيره منّي بمنزلة المُحبِّ المكرم	٢٧١	٤٠٥
= ومن يناد آل يربوع يُجَبْ يأ تك منهم خيرُ فتيان العربْ = * المنكب الأيمن والرِّدفُ المُحبّ *	٢٧٢	٤٠٥
= لأنكحن ببّه جارية خِدَبّه مكرمةً مُحَبّه	٢٧٣	٤٠٥
= أعاشني بعدك وادٍ مبقل آكل من حوذانه وأنْسِلُ	٢٧٤	٤٠٩
= ووالله لولا تمره ما حببته ولا كان أدنى من عُبيد ومُشرِق	٢٧٥	٤١٠
= وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل	٢٧٦	٤١٠

حرف لا

حرف الياء

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

حرف الثاء

حرف الجيم .... ٨ - ١٨

حرف الحاء .... ١٩ - ١٣٥

حرف الزاي .... ١٥٥ - ١٦٧

حرف السّين .... ١٦٩ - ١٧١

حرف الشين .... ١٧٣ - ١٩٤

حرف الصاد .... ١٩٥ - ١٩٨

حرف الضّاد .... ١٩٩ - ٢١١

حرف الطاء .... ٢١٤ - ٢٢٢

حرف الظّاء .... ٢٢٣ - ٢٣٥

حرف العين .... ٢٣٧ - ٢٧١

حرف الغين .... ٢٧٣ - ٢٧٤

حرف الفاء .... ٢٧٥ - ٢٩٤

انتهى بحمد الله

